الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر (2)

كلّية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع: تخصّص حضري

الاندماج الاجتماعي لسكان حي عدل "الباز" في إطار السياسات العمرانية الحالية في مدينة سطيف. - دراسة سوسيولوجية-

Social integration for the residents of the AADL "El Baz" neighborhood within the framework of the current urban policies in the city of Setif. -Sociological study-

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)

إعداد الطالب: عمر بوزكور

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ.د/ محمد رؤوف قاسمي الحسني	أستاذ التعليم العالي .	جامعة الجزائر 2	رئيسا
أ.د/ محمد بومخلوف	أستاذ التعليم العالي .	جامعة الجزائر 2	مشرفا
أ.د/ فاروق يعلى	أستاذ التعليم العالي .	جامعة سطيف 2	مناقشا
د/سهام بن عاشور	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 2	مناقشا
أ.د/ مليكة لبديري	أستاذ التعليم العالي .	المدرسة المتعددة العلوم للهندسة المعمارية الحراش	مناقشا

2024/2023

People`s Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Algiers (2) Abou EL kacem Saâddallah

Faculty of Social Sciences

Department of Sociology: Urban Sociology

Social integration for the residents of the AADL "El Baz" neighborhood within the framework of the current urban policies in the city of Setif. -Sociological study-

Thesis submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of LMD doctorate

Submitted by: Omar Bouzekour

Board of Examiners

Jury Members	Affiliate institution	Degree	Designation
Mohammed Raouf Kcimi	University of Algiers2	Prof.	**Chairperson**
Mohammed Boumaklouf	University of Algiers2	Prof.	**Supervisor**
Farouk Yaala	University of Setif2	Prof	**Examiner**
Siham Ben Achour	University of Algiers2	Dr.	**Examiner**
Malika LEBDIRI	The Polytechnic School of Architecture and Urbanism [EPAU]	Prof	**Examiner**

2024/2023

ملخّص:

تهدف الرّسالة إلى تحليل كيفية مساهمة السّياسات العمرانية في عملية انقسام/ اتّحاد السّكان في حيّ 2000 مسكن الباز في مدينة سطيف، وانعكاس ذلك على الحياة اليومية والعلاقات الاجتماعية للسكّان. فالسّياسات العمرانية أنتجت العديد من الأقطاب السّكنية في الضواحي الحضرية، وهو ما يعني ميلاد مجتمع حيّ جديد، يجمع السّكّان للعيش فيه على اختلاف سلوكياتهم ومنحدراتهم الاجتماعية، الثّقافية والجغرافية في إطار سياسة عمرانية محدّدة، ممّا يطرح مسألة التّأقلم والاندماج الاجتماعي للسّكّان مع المحيط الجديد. و بالنّظر لطبيعة الموضوع الذي يبحث في متغيّري الاندماج الاجتماعي، والسّياسات العمرانية، فقد تمّ الاعتماد على الدّراسة التاريخية بهدف الوقوف على الجانب التّاريخي للمدينة العربية والجزائرية، سواء في بعد الاندماج الاجتماعي، أو التتبّع الزّمني لإصدار السّياسات العمرانية عبر المراحل التّاريخية في الجزائر، بالإضافة إلى المنهج الكيفي من خلال إجراء المقابلات الميدانية وتطبيق شبكة الملاحظة، وتحليل صفحة مجموعة فيسبوك الخاصّة بسكان الحيّ، فالفضاء الافتراضي صار امتدادا للفضاء العمومي الواقعي، وذلك في محاولة فهم الواقع الاجتماعي لمجتمع الحيّ.

الكلمات المفتاحية: الاندماج الاجتماعي، السّياسات العمرانية، العلاقات الاجتماعية، الهيكلة الاجتماعية، مدينة سطيف.

Abstract:

This thesis aims to analyze the way urban policies contribute to the process of unifying or distracting the residents of El Baz City, in Setif, and its effect on their daily life and their social relationships. The urban policies have built many residential poles in urban suburbs which led to the emergence of new lively areas that unifies the residents despite their different social, cultural, behavioral and geographical assets and origins within a framework of a specific urban policy; this phenomenon raises the issue of adaptation and social integration of the residents of the new environment (newly built City). The research relied on historical study, in addition to the qualitative approach through conducting field interviews, applying an observation network, and analyzing the neighborhood residents' Facebook group page, in an attempt to understand the social reality of the residential neighborhood community.

Keywords: Social integration, Urban Policy, Social Relations, Social structuring, Setif City.

شكر وتقدير

قال تعالى : " لئن شكرتم لأزيدنّكم"

قال صلّى الله عليه وسلّم :"من لم يشكر النّاس لم يشكر الله"

الحمد لله على احسانه والشّكر على توفيقه، والصّلاة والسّلام على رسوله، و بعد:

يسرّني أن أتقدّم بالشّكر والعرفان لكلّ من ساعدني وحفّزني لإنهاء هذه الرّسالة، وبالخصوص أستاذي المشرف أ.د محمّد بومخلوف، جزاه الله عنّي خير الجزاء ورزقه موفور الصّحّة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشّكر الجزيل إلى كل أساتذتي الكرام في جميع المراحل التعليمية على ما قدّموه لي من سديد النّصح وجميل الإرشاد وأخصّ بالذّكر أساتذتي في جامعة الجزائر2، جامعة سطيف2.

أقدّم شكري وامتناني أيضا للسكّان الذين أجريت معهم المقابلات بحي 2000 مسكن الباز سطيف.

ويبقى عظيم شكرنا لكل من ساهم معنا بجهد، أو مشورة في إعداد هذه الرّسالة، جزى الله الجميع خير الجزاء. والحمد لله رب العالمين.

عمر بوزكور

الإهداء

إلى كلّ شغوفٍ بالبحث العلمي

حرمته ظروفه من متابعة

مشواره في طور الدكتوراه..

فهرس المحتويات

مقدّمة ..... أ

الباب الأوّل: الإطار المنهجي والنّظري

الفصل الأوّل: الإطار المنهجي للبحث

أولًا: أسباب اختيار الموضوع.....**5**

ثانيًا: أهمّية الموضوع.....**7**

ثالثًا: أهداف البحث.....**8**

رابعًا: الإشكالية.....**9**

خامسًا: الفرضيات **16**

سادسًا: تحديد المفاهيم.....**16**

سابعًا: الدّراسات السّابقة.....**28**

ثامنًا: الإطار النّظري للموضوع..... **37**

الفصل الثّاني: مدخل لدراسة المدينة

تمهيد.....**43**

أوّلاً: أهمّية الدّراسات الحضريّة في علم الاجتماع.....**43**

ثانيًا: البعد التّاريخي في دراسة المدن.....**45**

ثالثًا: الاتّجاهات النّظرية في دراسة المدينة.....**49**

1) النّظرية البنائيّة الوظيفيّة **49**

2) التّفاعلية الرّمزية.....**51**

3) اميل دوركايم والاندماج الاجتماعي.....**53**

4) مقاربة "هنري لوفيبر" والحقّ في المدينة.....**54**

5) أعمال " شومبرات دولو" في السّوسيولوجيا الحضرية.....**56**

رابعًا: الاندماج الاجتماعي كبعد للدّراسات الحضرية.....**59**

1) مفهوم الاندماج الاجتماعي **59**

2) خصائص وأنماط الاندماج الاجتماعي.....**62**

3) التّثاقف كمحرّك للاندماج الاجتماعي.....**65**

4) عوامل تحقيق/ عرقلة الاندماج الاجتماعي.....**67**

خلاصة.....**72**

الفصل الثّالث: قراءة في السّياسات العمرانيّة في الجزائر

تمهيد.....**74**

أولًا: السّياسة العمرانية وأهمّ الفاعلين في التّعمير في المدينة الجزائرية..... **74**

ثانيًا: أدوات التّهيئة والتّعمير في الجزائر.....**79**

ثالثًا: السّياسة الإسكانية في الجزائر.....**84**

رابعًا: السّياسة العمرانية وانعكاساتها الاجتماعية على سلوكيّات الأفراد في المدينة الجزائرية.....**88**

خامسًا: الوكالة الوطنية لتحسين السّكن وتطويره (AADL) كآلية للحدّ من أزمة السّكن في الجزائر...**91**

خلاصة..... **95**

الفصل الرّابع: خصائص النّمو العمراني والسّكاني في مدينة سطيف

تمهيد.....**97**

أوّلاً: التّوسّع العمراني والمجالي لمدينة سطيف.....**97**

ثانيًا: النّمو السّكّاني في مدينة سطيف.....**100**

ثالثًا: الفاعلون الخواص وإنتاج السّكن في مدينة سطيف..... **103**

رابعًا: استخدامات الأرض في مدينة سطيف..... **105**

خلاصة **112**

الباب الثّاني: الدّراسة الميدانية

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدّراسة الميدانية

تمهيد.....**115**

أوّلًا: منهج البحث **115**

ثانيًا: مجالات البحث **117**

ثالثًا: حالات البحث.....**121**

رابعًا: أدوات جمع البيانات **122**

خلاصة **126**

الفصل السّادس: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

تمهيد.....**128**

أوّلاً: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية الخاصة بالملاحظة.....**128**

1) عرض جدول شبكة الملاحظة الميدانية.....**128**

2) عرض صور فوتوغرافية لحي 2000 مسكن الباز سطيف.....**136**

3) عرض ملاحظات ميدانية عامّة.....**141**

4) الاستنتاجات الخاصة بالملاحظة الميدانية.....**143**

ثانيًا: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية الخاصة بالمقابلة.....145

1) المقابلة مع المختصين.....145

أ- عرض وتحليل بيانات الدّراسة الميدانية الخاصّة بالمقابلة مع المختصين.....**145**

ب- الاستنتاجات الخاصة بالمقابلة مع المختصّين **155**

2) المقابلة مع السّكان.....157

أ- الجانب المنهجي والتّحليلي للمقابلات.....**157**

ب- طريقة إجراء المقابلات مع المبحوثين.....**159**

ج- منهجية تحليل المقابلات مع المبحوثين.....**160**

د- عرض ملخّص عامّ حول المقابلات مع المبحوثين.....**161**

هـ- الاستنتاجات الخاصّة بالمقابلة مع السّكان **173**

ثالثا: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية لصفحة فيسبوك الخاصّة بسكّان الحي.....174

1) عرض محتوى صفحة مجموعة فيسبوك لسكّان حيّ 2000 مسكن الباز سطيف.....**174**

2) الاستنتاجات الخاصّة بتحليل صفحة فيسبوك لسكّان الحي **185**

الفصل السّابع: عرض ومناقشة نتائج الدّراسة الميدانية في ضوء الفرضيات

أولا: عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الفرضية الأولى 188

1) آليات تشكّل العلاقات الاجتماعية في الحيّ السّكني.....188

1.1) السّكن في الحيّ: استمرارية العلاقات الأوّلية والجماعاتية وبروز ظاهرة الانقسامية.....**188**

1.2) اللاّتجانس في الأصول الجغرافية للسّكان وعلاقته بضعف العلاقات الاجتماعية **191**

1.3) الانتماء للعمارة والجناح: الحلقة الأولى لتشكّل العلاقات الاجتماعية بشكل متفاوت.....**194**

ثانيا: عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الفرضية الثانية.....199

1) البعد الزّمني ومساهمته في الاندماج الاجتماعي.....199

1.1) مدّة الإقامة، أبرز العوامل المساهمة في عملية التّقارب الاجتماعي.....**199**

1.2) البعد الزّمني وتبنّي القيم والثّقافة الحضرية **203**

أ) شبكة العلاقات..... **204**

ب) تمايز الخلفيات الاجتماعية والثّقافية في الحيّ.....**208**

ج) سمة اللاّمبالاة والتّحفّظ **213**

ثالثا: عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الفرضية الثّالثة: 215

1) انعكاسات غياب الهياكل الاجتماعية الحضرية في الحيّ على الاندماج الاجتماعي 215

1.1) الفراغ الهيكلي ودوره في الانقسام الاجتماعي.....**215**

1.2) مصلّى الحيّ: النّواة الاستثنائية.....**221**

1.3) جمعية الحيّ: نقطة الخلاف ! **226**

2) مشاكل الحيّ وتأثيرها على الاندماج الاجتماعي للسّكّان.....232

2.1) مشاكل مع المحيط الاجتماعي **232**

2.2) مشكل الحراك السّكّاني المتواصل والشّقق الشّاغرة.....**234**

2.3) رضا السّكّان على العيش في الحيّ.....**239**

رابعا: النّتائج العامّة للدّراسة الميدانية 244

خاتمة..... 247

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	ص
1	شكل رقم: **1** يوضّح إجراءات البيع بالإيجار.	**93**
2	شكل رقم: **2** يوضّح كيفية البيع بالإيجار.	**94**

فهرس الصّور:

الرقم	العنوان	ص
1	صورة رقم: **1** عبر "Google Earth" لموقع حيّ 2000 مسكن الباز بالنّسبة لمدينة سطيف	**118**
2	صورة رقم: **2** عبر "Google Earth" توضّح الحيّ السّكني 2000 مسكن الباز	**119**
3	صورة رقم: **3** من التقاط الباحث توضّح التّعليق العشوائي للمقعّرات الهوائية في الحيّ	**136**
4	صورة رقم: **4** من التقاط الباحث توضّح وضعية فضاء لعب الأطفال والمساحة الخضراء في ساحة الحيّ.	**136**
5	صورة رقم: **5** من التقاط الباحث توضّح استغلال بعض الشقق في الحيّ لممارسة نشاطات طبّية	**137**
6	صورة رقم: **6** من التقاط الباحث توضّح المستودعات المفتوحة أسفل العمارات في الحيّ	**137**
7	صورة رقم: **7** من التقاط الباحث توضّح غرفة فوضوية للحارس من بناء السّكّان بمدخل مجمّع العمارات (F)	**138**

8	صورة رقم: **8** من التقاط الباحث توضّح تسييج المساحات الخضراء والمحاذية لسكنات الطّابق الأرضي بمختلف أنواع السّياج في الحيّ	**138**
9	صورة رقم: **9** من التقاط الباحث توضّح وضعية وشكل مصلّى الحيّ	**139**
10	صورة رقم: **10** من التقاط الباحث توضّح لعب الأطفال في الطّرقات في الحيّ	**139**
11	صورة رقم: **11** من التقاط الباحث توضّح الأبواب الحديدية التي أنجزها السّكّان للحماية في الحيّ	**139**
12	صورة رقم: **12** من التقاط الباحث توضّح محطّة توقف نقل تراموای بالقرب من الحيّ	**140**
13	صورة رقم: **13** من التقاط الباحث توضّح الوسائل المستعملة للجلوس في مساحة لعب الأطفال	**140**
14	صورة رقم: **14** من التقاط الباحث توضّح ورشة بناء مؤسّسة تعليم خاصّة وسط الحيّ	**141**
15	صورة رقم: **15** رقم: 3 توضّح واجهة صفحة مجموعة فيسبوك الخاصّة بحيّ 2000 مسكن.	**175**
16	صورة رقم: **16** تبرز مثال عن فئة المنشورات الدّينية لمجموعة فيسبوك لسكّان الحيّ	**178**
17	صورة رقم: **17** تبرز مثال عن فئة المنشورات التّجارية لمجموعة فيسبوك لسكّان الحيّ	**179**
18	صورة رقم: **18** تبرز مثال عن فئة المنشورات الاجتماعية لمجموعة فيسبوك لسكّان الحيّ	**180**
19	صورة رقم: **19** تبرز مثال عن فئة المنشورات الاجتماعية لمجموعة فيسبوك لسكّان الحيّ	**181**
20	صورة رقم: **20** تبرز مثال عن فئة المنشورات الاجتماعية + طرح قضية وصم في مجموعة فيسبوك لسكّان الحيّ	**182**

21	صورة رقم: **21** تبرز مثال عن تعليقات السّكّان حول فئة المنشورت الاجتماعية لمجموعة فيسبوك لسكّان الحيّ	**183**
22	صورة رقم: **22** تبرز مثال عن تعليقات السّكّان حول فئة المنشورت الاجتماعية لمجموعة فيسبوك لسكّان الحيّ	**184**
23	صورة رقم: **23** تبرز مثال عن تعليقات السّكّان حول فئة المنشورت الاجتماعية لمجموعة فيسبوك لسكّان الحيّ	**184**

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	ص
1	جدول يبرز أهمّ أدوات التّشريع الحضري الجزائرية المعتدّة في تنظيم المجال الحضري في المدينة.	**82**
2	جدول يوضّح عدد سكنات البيع بالإيجار المنجزة بين سنة 2010 إلى سنة 2019	**94**
3	جدول يوضّح توزيع الكثافة السّكّانية عبر التّجمّعات الثّانوية لمدينة سطيف	**102**
4	جدول يوضّح نسبة الأرض الحضرية والاستهلاك العقّاري في مدينة سطيف	**111**
5	جدول يوضّح مخطّط الملاحظة الميدانية	**123**
6	جدول يوضّح شبكة الملاحظات الميدانية	**129**
7	جدول يوضّح بنية حالات المقابلات	**158**
8	جدول يوضح فئة المضمون وفئة المتفاعلين مع منشورات مجموعة فيسبوك لسكّان الحيّ	**177**

مـــقـــدّمة

لقد أخذت المدن عبر العالم في أواخر القرن العشرين بعدًا جديدًا واهتمامًا متزايدًا في البحث والدّراسة، وذلك نتيجة للتّطوّرات والتّحولاّت العميقة في بنيتها العمرانية والاجتماعية، فهي رمز ومركز التّقدّم الحضاري للمجتمعات عبر العالم. ومع ارتفاع نسبة ساكني المدن، وزيادة الطّلب على استهلاك العقار وبروز مشكلات جديدة ظهرت الحاجة أكثر لتدابير وإجراءات حديثة تتكيّف وطبيعة المشاكل المعقّدة من طرف الفاعلين في سياسة المدينة.

تمثّل سياسة المدينة مقاربة انتهجتها بعض الدّول الأوربية والتي من بينها فرنسا وألمانيا، حيث كانت تعيش بعض التّجمّعات السّكنية الكبيرة في المدن الكبرى ظروفًا اقتصاديّة واجتماعية خاصّة، ممّا تطلّب تدخّلا حكوميًا لتنظيم المجال العمراني والاجتماعي فيها، بهدف الحدّ من التمايزات بين المدن والأحياء وإعادة الاعتبار وتحقيق التّماسك الاجتماعي ومكافحة كلّ أشكال الانحراف، وذلك بالتّنسيق مع مختلف الفاعلين في القطاع الحكومي وممثّلي المجتمع المدني، حيث تمّ استحداث قوانين، هياكل ومؤسّسات مختصّة تتبنّى مقاربة شاملة لتحسين البيئة العمرانية والاجتماعية لساكني المدينة.

عرفت المدن الجزائرية كغيرها من المدن في دول العالم الثّالث مشاكل عمرانية واجتماعية نتيجة تسارع معدّل التحضّر بعد الاستقلال، ومع استمرار الهجرة الرّيفية والارتفاع التّدريجي للطّلب على السّكن والتوسّع في كل جهات المدن والحاجة لاستهلاك العقار لتشييد البنية التحتية، تبنّت الدّولة سياسة عمرانية للتّحكّم والحدّ من تبعات المسألة الحضرية، وبناء على تلك السّياسات والمخطّطات العمرانية تمّ إنجاز العديد من الأقطاب السّكنية الجديدة في الضّواحي الحضرية لاستيعاب الطّلب الكبير على السّكن وتخفيف الضّغط على مراكز مختلف المدن الجزائرية.

استفادت سطيف في المجال السّكني على غرار عديد المدن الجزائرية من إنجاز أحياء سكنية في إطار برامج الوكالة الوطنية لتحسين السّكن وتطويره (AADL) التّابعة لوزارة السّكن والعمران والمدينة، ويعتبر حيّ (2000 مسكن الباز سطيف) أحد الأحياء التي تمّ توزيعها سنة 2017 ضمن برامج الأقطاب العمرانية لمدينة سطيف، وقد انتقل السّكّان للعيش فيه على اختلاف سلوكياتهم ومنحدراتهم الاجتماعية، الثّقافية والجغرافية، ممّا يعني ولادة مجتمع حيّ جديد في إطار سياسة عمرانية محدّدة، حيث سيجد السّكّان أنفسهم ضمن مجال فيزيقيّ جديد، وهيكل بنائي من تسعة طوابق سكنية، بالإضافة إلى ثقافة وأنماط وقيم وسلوكيّات مختلفة لِسُكَّان لا تجمعهم أيّ روابط اجتماعية، وهو ما يطرح إمكانية التأقلم والاندماج مع المحيط الاجتماعي الجديد من جهة، ومع السكّان الآخرين الذين يتشاركون نفس المجال من جهة أخرى.

يعدّ طرح قضية الاندماج الاجتماعي للسّكّان في الأحياء السّكنية الجديدة بعدًا هامّا لبحث ودراسة الظّاهرة الحضرية، ومنه فهم أسلوب الحياة واتّجاه العلاقات الاجتماعية للسّكّان بعد مدّة زمنية من إقامتهم في حيّ سكني تمّ بناؤه وفق سياسات عمرانية محدّدة، فَتَسيير المدن وتنظيم الحياة الجماعية لا يقف عند مرحلة توجيه النّموّ العمراني للمدينة وتكديس السّكّان في عمارات سكنيّة فقط، بل يتجاوزه للوقوف أمام استمرارية التّنظيمات الاجتماعية التّقليدية والعلاقات الأوّلية، ومرافقة السّكّان وتأطيرهم في هياكل اجتماعية حديثة كبديل عن الآليات الأوّلية لإقامة علاقات اجتماعية بين السّكّان، وذلك بهدف تحقيق التّفاعل والتّمازج ومنع أسباب الانقسام والصّراع بين السّكّان من جانب، والإرتقاء بأدوات التّواصل مع الهيئات الرّسمية من جانب آخر. وعليه، تصبح التّنظيمات الحديثة الآلية المعتمدة في إدارة انشغالات الحيّ لنقلها لمؤسّسات الدّولة، ومنه ترتقي نوعية الحياة الاجتماعية المشتركة في الحيّ إلى الحداثة، لتصبح جزء من ثقافة وعقلية المدينة.

وفي محاولتنا للبحث في الكيفية التي تساهم بها السّياسات العمرانية في عملية انقسام/ اتّحاد السّكان في الحيّ السّكني (AADL) 2000 مسكن الباز سطيف، وانعكاسها في الأخير على الحياة اليومية والاندماج الاجتماعي للسكّان، جاءت هذه الرّسالة مقسّمة إلى بابين، الباب الأول يضمّ أربع فصول، تخصّ الإطار المنهجي والنّظري، في حين الباب الثّاني ضمّ الفصل الخامس والسّادس والسّابع، واستعرضت خلالها بالمناقشة والتحليل الجانب الميداني من الرّسالة. حيث عرضت في الفصل الأوّل الإطار المنهجي العام للبحث وذلك بتحديد أسباب اختيار الموضوع وأهميته، وأهدافه، وطرح الإشكالية وتحديد الفرضيات والمفاهيم، ومراجعة الدّراسات السابقة وعرض الإطار النظري للموضوع. أمّا الفصل الثاني الذي عنونّاه بمدخل لدراسة المدينة، فقد كانت البداية فيه بعرض أهمّية الدّرسات الحضرية في علم الاجتماع، ثمّ تطرّقنا للبعد التّاريخي في دراسة المدن، وتكملة له تناولنا الاتّجاهات النّظرية في دراسة المدينة ممثّلة في النّظرية البنائية الوظيفية، التّفاعلية الرّمزية، وأعمال بعض رواد علم الاجتماع: دوركايم، هنري لوفيفر، شومبارت دولو، والتي تهتمّ بالسّوسيولوجيا الحضرية والاندماج الاجتماعي والحقّ في المدينة. وفي الأخير تمّ تناول عنصر الاندماج الاجتماعي كبعد للدّراسات الحضرية، حيث ناقشنا خلال ذلك المفهوم كما عرضنا خصائصه وأنماطه، بالإضافة إلى تقديم قراءة حول عنصر التّثاقف كمحرّك للاندماج الاجتماعي، مع تحديد العوامل التي تساهم في تحقيق/عرقلة الاندماج الاجتماعي. في حين خصّصنا الفصل الثّالث لتقديم قراءة عامّة عن أهمّ السّياسات والأدوات العمرانية والفاعلين في مجال التّعمير في المدينة الجزائرية كما تمّ شرح أهمّ السّياسات الإسكانية، وفي الأخير تمّ عرض عنصر الوكالة الوطنية لتحسين السّكن وتطويره، كآلية للحدّ من أزمة السّكن في الجزائر. وقد جاء الفصل الرّابع للبحث في خصائص النّمو العمراني والسّكاني في مدينة سطيف، وذلك في أربعة عناصر، بداية باستعراض عملية التوسّع العمراني والمجالي لمدينة سطيف، ليتمّ بعدها الانتقال لمناقشة

عملية النّمو السّـــكّاني ثمّ تقديم قراءة حول فئة الخواص كأحد أهمّ الفاعلين في عملية إنتاج السّـــكن، وفي الأخير تحديد استخدامات الأرض في مدينة سطيف.

أمّا الباب الثّاني من الدّراسة المتعلّق بالجانب الميداني فقد قسّمناه إلى ثلاثة فصول، حيث تمّ عنونة الفصل الخامس بالإجراءت المنهجية للدّراسة الميدانية، وقد تمّ خلاله تحديد المنهج وعرض مجالات وحالات الدّراسة، واستظهار أدوات جمع البيانات، يليه الفصل السّادس، وخلاله قمت بعرض وتحليل البيانات التي تمّ جمعها من ميدان البحث، حيث تمّ في البداية عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية الخاصّة بالملاحظة، وذلك من خلال العناصر الآتية: عرض وتحليل جدول شبكة الملاحظات، يليها عرض صور فوتوغرافية لحي 2000 مسكن الباز سطيف، ثمّ عرض ملاحظات ميدانية عامة، وفي الأخير الخروج باستنتاجات خاصة بتلك الملاحظات الميدانية. ليتم الانتقال بعدها لعنصر ثاني تمّ خلاله عرض وتحليل بيانات المقابلة، وذلك وفق عنصرين، الأول يخصّ البيانات الخاصّة بالمقابلة مع المختصين، مع تقديم الاستنتاجات الخاصة بالمقابلة مع المختصّين، أما في العنصر الثّاني المخصّص لعرض بيانات المقابلة مع السّكّان فقد تمّ التّطرّق إلى الجانب المنهجي والتّحليلي للمقابلات وطريقة إجرائها ومنهجية تحليلها، ثم عرض ملخّص عام حولها، وفي الأخير الخروج باستنتاجات خاصّة بالمقابلة مع السّكان، وفي الأخير عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية لصفحة فيسبوك الخاصّة بسكّان الحي. في حين قمت بتخصيص الفصل السّابع لعرض ومناقشة نتائج الدّراسة الميدانية في ضوء فرضيات البحث وذلك في ثلاث عناصر، ليتمّ في الأخير تقديم النّتائج العامّة للدّراسة، حيث حاولت خلالها الإجابة عن التّساؤلات، وفي الأخير كانت الخاتمة.

الباب الأوّل:

الإطار المنهجي والنّظري

الفصل الأوّل: الإطار المنهجي للبحث

أوّلًا: أسباب اختيار الموضوع

ثانيًا: أهمّية الموضوع

ثالثًا: أهداف البحث

رابعًا: الإشكالية

خامسًا: الفرضيات

سادسًا: تحديد المفاهيم

سابعًا: الدّراسات السابقة

ثامنًا: الإطار النّظري للموضوع

أوّلاً: أسباب اختيار الموضوع

إنّ كلّ بحث علمي كيفما كان يجب أن يقوم على أســـس ومعايير علمية تســـاعد الباحث في اختيار مشـكلة بحثه، ومعالجتها وفق مراحل متتابعة ومتسـلسـلة تسـلسـلاً منهجيًا ومنطقيًا، تمكّنه من الوصـول إلى نتيجة علمية يمكن الاسـتفادة منها وإدراجها ضـمن التّراث العلمي، لذلك فإنّ اختيار موضـوع البحث لا يأتي من فراغ وإنّما تحيطه مجموعة من الأسباب الذّاتية والموضوعية، وبالتّالي يمكن أن أذكر بعض الأسباب التي دفعتني لاختيار الموضوع، حيث يمكن حصرها فيما يلي:

1. الأسباب الذّاتية:

- اكتشـاف تأثير موقع الحي السّكني على عملية الاندماج الاجتماعي، فحي 2000 مسكن (AADL) يبعد حوالي 3 كلم عن مركز مدينة سطيف، كما أنّه قريب من حي قصـديري (شوف لكداد) بأقلّ من 1 كلم، وذلك ما سيسمح لنا باكتشاف درجة تضامن السّكان في الحيّ السّكني وتقاربهم من بعضهم لمواجهة المشاكل الاجتماعية، أو النّقائص في الخدمات الحضريّة.
- اكتشـــاف الدّور الذي يلعبه حضـــور/غياب الهياكل الاجتماعية والخدمات الحضـــرية على تحقيق الاندماج الاجتماعي للسّاكنة.
- اختيار حيّ الباز كميدان للدراســـة، راجع لكونه أوّل حيّ من البرنامج السّـــكني (AADL) في مدينة سطيف، وقد مضت خمسة سنوات من توزيع سكناته على المكتتبين (تمّ التّوزيع سنة 2017)، وهو ما يتيح لي كباحث اكتشـــاف فرضـــية تأثير المدّة الزمنية للعيش في الحيّ السّـــكني على عامل الاندماج الاجتماعي للسّكان.

- التقرّب من الحياة الاجتماعية للسّـــكان، واكتشـــاف انشـــغالاتهم وآرائهم حول الخدمات والهياكل الاجتماعية الحضرية التي يوفّرها الحيّ السكني.
- الرّغبة في التّعرف على العلاقة بين السّـياسـات العمرانية والإنتاج الاجتماعي للمجال الحضـري في المدينة الجزائرية.
- ملاحظة أســلوب حياة ســكّان الحيّ الواحد واكتشــاف توجّه الحياة الاجتماعية فيه (اندماج، عزلة وفردانية..)

2. الأسباب الموضوعية:

- أهمّية وثراء السّياسات الحضـرية الجزائرية باختلاف تشـريعاتها وقوانينها، باعتبارها الفاعل الأوّل في التّنظيم المجالي عبر توجيه التّوسع العمراني إلى مناطق محدّدة بإنشاء أقطاب عمرانية جديدة.
- تعتبر التّشريعات العمرانية الرّقيب الأول لمعاقبة المخالفين والمتجاوزين في البنايات داخل التّجمعات السّكنية وأثناء عملية التّعمير.
- السّياسات العمرانية تعتبر أيضًـا الموجّه الأوّل لعملية التّحسين للمحيط والبيئة الحضـرية، وذلك عبر الشّروط التي تفرضها أو المؤسّسات والتّجهيزات التي تصاحب عملية التّخطيط.
- تعدّ مدينـة ســـطيف نقطـة التقاء العديد من الأفراد من مختلف مناطق الولايـة والمدن التّابعـة لها بالأخصّ، وذلك بالنّظر لموقعها الجغرافي وحجمها الدّيمغرافي العالي، والامتيازات الاقتصـــادية، التّجارية والخدماتية التي تتوفّر عليها مدينة ســطيف، ممّا يجعلها نقطة لاســتقطاب السّــكان للاســتفادة من مختلف البرامج السّكنية التي توفّرها السّلطات المحلّية.

- لاحظنا في الدّراسات السّابقة اهتمامها بالجانب التّقني للقوانين والسّياسات العمرانية فقط، وإهمالها للجانب السّوسيولوجي. وعليه فإنّ دراستنا ستركّز أكثر على البعد السوسيولوجي لتلك السّياسات وأثرها على الحياة الاجتماعية للأفراد في الأحياء السّكنية، حيث سيكون متغيّر الاندماج الاجتماعي الفكرة المحورية في ذلك الجانب. فالبحث في درجة اندماج الأفراد في الحيّ السّكني في ظلّ الهياكل الاجتماعية الحضرية التي يوفّرها المشروع السّكني، من شأنه أن يقدم حوصلة عن النّقائص التي توجّه مختلف الفاعلين في المدينة للتّصحيح، لتلبية طموحات الفئة الاجتماعية التي تشغل الحيّ السّكني، بناء على واقع اجتماعي مدروس بشكل علمي، بهدف تحقيق وضمان التّماسك الاجتماعي.

ثانيا: أهمّية الموضوع

إنّ دراسة أي ظاهرة حضرية لها أهمّية علمية، ولذلك تتجلّى أهمّية موضوعنا في فكرته الأساسية التي تحاول الربط بين الجانب النظري لتأطير العمران الفيزيقي من سياسات وتشريعات، بالواقع الاجتماعي المعاش في الحياة اليومية داخل الأحياء السكنية. وبالتّالي، هل الثّراء في القوانين والسّياسات العمرانية المختلفة يؤثر في جودة الحياة الاجتماعية اليومية للسّكان ويسهّل من حركتهم بما يخدم مصالحهم، وهذه الأخيرة تساهم في عملية الاندماج أم لها نتيجة عكسية. تكمن أهمية الموضوع أيضًا في دراسة توسّع المدينة وكيفية تحكّم السّياسات في النّمو العمراني للمدينة، كما أنّ فهم المعطيات الاجتماعية والثّقافية للأفراد في المجتمع السطايفي سيساعد مستقبلاً في عملية التّخطيط والتّصميم بالنّسبة لباقي المشاريع الإسكانية للرّفع من مستوى نجاحها وظيفيا. وهو ما قد يسهم في إبراز بعض المشاكل الاجتماعية التي قد ترتبط بالمجال الحضري المخصّص للأقطاب السّكنية الجديدة.

ثالثا: أهداف البحث

لكلّ دراسة غاية بحثية تسعى لتحقيقها، ولعلّ توضيحها وصياغتها في نقاط دقيقة سيحدّد الجانب النّفعي الذي ينتظر تحقيقه من البحث والجهد المبذول فيه، ولعلّ النّمو العمراني الذي تشهده مدينة سطيف عبر توسّعها في مختلف الجهات، يدفعنا للبحث في الكيفية التي تساير بها السّياسات العمرانية مختلف مشاريع التّنمية الحضرية المرافقة للحيّ السّكني الجديد، وانعكاسها في الأخير على الحياة الاجتماعية اليومية للأفراد. وعليه فإنّنا نسعى من خلال البحث لتقديم صورة عن تلك الوضعية في ميدان السّكن عبر نموذج ميداني (حيّ 2000 مسكنAADL الباز). وعليه، نسعى للوصول للأهداف التّالية:

- محاولة تقييم البرنامج السّكني (AADL) من زاوية سوسيولوجية، وذلك من خلال اكتشاف وفهم الكيفية التي تساهم بها السّياسات العمرانية في تحقيق الاندماج الاجتماعي للأفراد في الأحياء السّكنية الجديدة.
- التعرّف على درجة اندماج السكّان في الحيّ السّكني.
- البحث في التّأثير الذي يخلّفه الانتقال من حيّ سكني لآخر على عنصر الرّابط الاجتماعي للعائلات.
- اكتشاف كيفية تأثير المدّة الزّمنية للإقامة في الحيّ على بروز ثقافة حضريّة للسّاكنة.
- التعرّف على الدّور الذي تلعبه الهياكل الاجتماعية الحضرية للأحياء في تحقيق عملية تقارب وتواصل السّاكنة.

رابعا: الإشكالية

عرفت المدينة الجزائرية نموًا حضريًا سريعًا، أسهمت فيه العديد من العوامل؛ كالهجرات الرّيفية المتتالية إلى المراكز الحضرية، فتواجد المؤسّسات الصّناعية بالمدن الكبرى ساهم في جذب اليد العاملة الرّيفية، وهو ما أدّى إلى نزوح ريفي إليها في سبعينيات القرن الماضي، كما أنّ سوء الأوضاع الأمنية في فترة التّسعينيات أجبرت سكّان المناطق الرّيفية الهجرة إلى المناطق الحضرية، وذلك بحثًا عن الأمن والاستقرار. بالإضافة إلى ارتفاع معدّل النّمو الدّيمغرافي الذي عرفته الجزائر في العقود الأولى من الاســـتقلال الوطني، والذي لا يزال إلى يومنا يعد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم. أدى النمو الحضـري إلى تزايد معدلات التحضـر في الجزائر، فانتقلت الظاهرة الحضـرية من بضـعة تجمعات حضـرية غداة الاستقلال إلى عشرات التجمعات الحضرية في زمننا الراهن، حيث نجد أزيد من 22 مليون من السكان يتركزون في المناطق الحضـرية، مقابل 11 مليون ساكن في المناطق الريفية.[1] وقد ارتفع عدد التّجمّعات الحضرية ذات حجم بين (5000/ 10000 نسمة) من 47 تجمعا إلى 283 تجمعا بين سنتي 1977 و2008، بينما تضاعف عدد التّجمّعات الحضرية ذات حجم بين (50000/ 100000 نســـمة) من 16إلى 47 تجمّعا في نفس الفترة، في حين قفز عدد التّجمّعات الحضـرية أكبر من (100000 نسمة) من 8 تجمّعات سنة 1977 إلى 38 تجمّعًا حضـريًا سنة 2008.[2] وقد ارتفع معدّل الشّـبكة الحضــرية من 579 إلى 751 تجمّعا حضــريا، وهو نمو حضــري غير متجانس، بحيث 51.63 % من سكان الجزائر يعيشون في المنطقة الشمالية، وباقي السكّان يتوزّعون على مناطق مختلفة من الجزائر.[3] فانجرّ عن هذا التضـــخّم الحضـــري اختلال في توزيع السّـــكان على المجال الجغرافي الجزائري، ونموًا عمرانيًا غير متحكّم فيه، ممّا أنتج العديد من المشـــكلات الاجتماعية، نذكر منها:

[1] التعداد العام للسكان والسكن 2008. https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH1_20DEMOGRAPHIE_20Arabe-2.pdf

[2] Armature Urbaine RGPH 2008 : Office Nationale des Statistiques, Alger, collection statistique, n163/2011, 61.

[3] Armature Urbaine RGPH 2008: Ibid, 64.

أزمة السكن والأحياء القصديرية، تدنّي الخدمات الحضرية، التّشوّهات العمرانية أزمة المرور، السّرقة والجريمة.

واجه الفاعلون العمرانيّون والسّياسيون هذا النّمو العمراني بحزمة من التدابير والإجراءات، كإنشاء هيئات ومؤسسات حكومية في ثمانينات القرن الماضي، لغرض رسم سياسات عمرانية تسهم في التحكم وتوجيهه النّمو الحضري. حيث بداية، تمّ الاعتماد على مجموعة من الأدوات العمرانية؛ كمخطّط التّهيئة البلدي ومخطط التّهيئة الولائي، المناطق السكنية الجديدة والتّجزئات العمرانية، لتعتمد الهيئات المعنية بعدها على أدوات عمرانية جديدة ممثّلة في: المخطّط التّوجيهي للتّهيئة والتّعمير (PDAU)، ومخطّط شغل الأراضي(POS)، وهذا كلّه بغية مواكبة الدّيناميكية الحضرية والتّحكّم فيها.

إنّ المجال السّكني في المدن الجزائرية هو نتاج جملة من السّياسات العمرانية، والتي يساهم مختلف الفاعلين المباشرين في الميدان على تطبيقها، وفقًا لاستراتيجية محدّدة تعتمد على التّخطيط والتّسيير للمجال الحضري عامّة، والسّكني خاصّة. وهذا الأخير يؤثّر على جودة الحياة الحضرية والاجتماعية للشّاغلين لتلك المجالات السّكنية من خلال طبيعة التّجهيزات والمؤسّسات الضّرورية التي توفرها في إطار تلك السّياسات العمرانية. فجملة السّياسات الحضرية تعبّر بشكلٍ مباشر على السّياسة والأيديلوجية التي تتبنّاها الدّولة في تسييرها لشؤون ومتطلّبات الأفراد وذلك حسب الظّروف الاقتصادية، السّياسية والمتطلّبات الاجتماعية التي تفرضها المرحلة الزمنية للدّولة. وبالتّالي، فإنّ المدينة الجزائرية هي نتاج تلك المراحل وسياساتها في تفاعلها مع المجتمع باختلاف مكوّناته وشرائحه الاجتماعية، وعليه فإنّ المشاكل الحضرية بكلّ أبعادها ما هي إلاّ نتيجة لذلك التّفاعل بين مجموعة العوامل من سياسات ومجتمع، لتنعكس في الأخير على جودة الحياة الحضرية.

لقد اتّبعت الجزائر سياسات إسكانية تعتمد في الغالب على نمط معماري يظهر في شكل العمارة المتألفة من عدة طوابق، سواء كانت على شكل مجموعات صغيرة أو مجموعات كبيرة، كنموذج من شأنه أن يجمع العديد من العائلات المختلفة الأصول في المجال السكني الواحد الذي يلبي الحاجات الأولية للساكنين. كما أن تدبير المجال السكني يهدف بالدرجة الأولى إلى تلبية الكم الكبير من طلبات السكن في المدينة، فتنوع السياسات السكنية والقوانين والتشريعات المتحكمة في الحضيرة السكينة بالجزائر من جهة، وتعدد الفاعلين المباشرين المنتجين للسكن من جهة أخرى، يؤدي أحيانا إلى إغفال الهندسة الاجتماعية العقلانية للمجال السكني، فنجد الانقطاعات العمرانية بين الأحياء الحضرية، مع تغييب تام للمضامين الاجتماعية والثقافية للأفراد الساكنين في الحي، فالسكن في الوقت الراهن تخطى مفهومه المجرد الذي يكتفي بجعل الأحياء عبارة عن أحياء مراقد فقط، ليتجاوز ذلك إلى وظائف أخرى تهتم بصحة وراحة الأفراد وتوفير خدمات جماعية عبر تجهيزات ومساحات تعزز فيهم روح التآزر الاجتماعية وتشجع الأفراد على الاهتمام أكثر بمحيطهم البيئي الذي يعيشون فيه. وغياب تلك الخدمات الحضرية التي تجمعهم في فضاء واحد، قد يؤدي إلى انتاج مجالات سكنية غير متوازنة وظيفيا مما ينتج عنه في الأخير عسر في الاندماج الاجتماعي للأفراد في الأحياء السكنية.

يعتبر الحصول على السّكن من أهم الأهداف التي يسعى الأفراد لتحقيقها في مسار حياتهم خاصة بالنسبة للفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والضعيف، فبعد اقتطاع وانتظار لسنوات طويلة تتحصل الأسرة على سكن يعد آلية رئيسية للاندماج في المدينة، على اعتبار أن بعض المشكلات الاجتماعية؛ على غرار عدم الشعور بالأمن والانتماء إلى الحيّ السكني مصدرها عدم الاندماج الاجتماعي مع المحيط. فالحديث عن مشكلة الإسكان لا يمكن حصره في توفير السكن فحسب؛ بل يتعداه الى تطوير البنى التحتية والخدمات

الأساسية، وربطها بتحقيق التماسك والترابط الاجتماعي على مستوى النسيج الاجتماعي، وذلك بخلق سياسة إسـكان تقوم على محو الفوارق المجالية دون إحداث خلل اجتماعي كما أشـار اليه "ذيب بلقاسـم" بالمرض الاجتماعي[1]، والذي يحدث نتيجة تشـنج العلاقات الاجتماعية بين مسـتعملي المجال الواحد، واتسـاع مظاهر التناقض على مستوى القيم المتمثلة في وحدة الجيرة أو التعاون.

يشـــير "براين تيرنر" في كتابه: علم الاجتماع والإســـلام، إلى نظرة ماكس فيبر حول الدّور البارز للمســـيحية في تطوير العلاقات الإرتباطية في حياة المدينة الغربية، وقدرة هذه الأخيرة على تحقيق التّناغم والعيش المشـترك بين سكّانها، لتبرز المدينة الغربية في الأخير كمجتمع محلّي إجتماعي وقانوني له صـفات محدّدة. وعلى عكســـها، يرى فيبر بأنّ المدينة العربية كانت مفكّكة داخليا وخارجيا، وذلك لانتماء الفرد فيها للعشـائر والقبائل المتمايزة والمتفرقة، حيث لا يربطها فعل اجتماعي مشـترك. وعليه، فالمدن الإسـلامية مثل: القاهرة، دمشـــق وحلب وبغداد هي أقرب لمجتمعات محلّية فرعية أكثر منها مجتمعات موحّدة إجتماعيا، باعتبار أنّها اســـتمرار للتنظيم القبلي والبدو، حيث ينقل فيها الفرد عاداته الرّيفية إلى حياة المدينة. كما نجد بأنّ تقســيم الأحياء، والتّضـــامن الاجتماعي بين ســكّان مجاوراتها مبني على الهوية الدّينية، حيث ينفصـــل المسـلمون اجتماعيا وجغرافيا عن اليهود والمسـيحيين، ونجد بأنّ الصّـراعات تكون نتيجة للاختلافات الدّينية والمذهبية والقبلية، ممّا يغذّي الانقسام والفرقة في النّسق الطّبقي الاجتماعي لسكّان المجتمع الحضـري، ومنه عدم قدرة المدينة على القيام بأعمال جماعية منظّمة، وذلك سـيُعرّض سـكّانها لعدم الاسـتقرار والعزلة وتهديد التّدخّل الخارجي نتيجة لضعف التّماسك الاجتماعي.[2]

[1] بلقاسم الديب، "*البيئة العمرانية الحديثة والمرض الاجتماعي في المدينة بالجزائر*"، مجلة جامعة دمشق 25 (2009): 431.

[2] براين تيرنر، **علم الاجتماع والإسلام: دراسة نقدية لفكر ماكس فيبر**، ترجمة أبو بكر أحمد باقادر (بيروت، دار القلم، 1987)، 140-149.

يُعَدُّ الاندماج الاجتماعي (Social Integration) بعدًا هامًّا في مجتمع المدينة، ومن مؤشراته اختفاء ظاهرة العزلة الاجتماعية، وقيام الأفراد بنشاطاتهم اليومية دون توتر أو نزاع، أو العيش في الحي السكني في إطار علاقات روحية دافئة لا تفسدها الأنانية الفردية أو العلاقات المادية. فنجد أن واقع الحال في المدينة الجزائرية يبدي صورتين متناقضتين: صورة مدينة تقليدية مرتبطة بعدد سكانها ومساحتها ومناخها، وتخترقها انقسامات عمودية تتصل بالبنية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية والنظام السياسي للبلد. ويبدي في الوقت نفسه صورة مدينة حديثة تتجه نحو الاندماج بخطى ثقيلة وبطيئة، تعترضها صعوبات مرتبطة ببنيتها الاجتماعية ونظامها السياسي، على اعتبار أن السلطة هي من تتحكم في الإنتاج الاجتماعي المادي والثقافي، فتراقبه وتوجّهه بأدواتها ووسائل قوّتها لتكوين مجتمع متماسك، على الرّغم من صعوبة جمع الأفراد في المدينة على هدف مشترك واحد أو على إيديولوجيا دمجية. لذلك تعتبر الأحياء السّكنية الجديدة نقطة مهمّة للانطلاق في غرس ثقافة الاندماج الاجتماعي، وهو كمفهوم يختلف عن الاستيعاب (Assimilation)، والصّهر (Homogenization) أو المجانسة. فمجتمع المدينة والحيّ السّكني ليس ما هو عليه فحسب، بل أيضًا ما يُعمل على أن يكون عليه، فكلّ مجتمع يحتوي على قوى محرّكة دافعة للاندماج وبنى مستقبلة للدّمج، وقوى أخرى معوقة وبنى مغلقة رافضة له. ومن خلال قراءة سريعة للمجتمعات الحديثة، يمكن ملاحظة تراجع أدوار البنى الأولية وانتقال وظائفها للدّولة عبر مؤسّسات حديثة تهتم بالرّعاية الاجتماعية، كما أنّ عدد الأسر النّووية في توسّع، وقد صاحبه تغيّر في طبيعة السّكن في المدينة والذي يلبّي نمط الحياة الحديثة، وهي عوامل مساعدة على قابلية الأفراد للاندماج، باعتبار أنّ السّلطة تمتلك آليات التحكم فيها، وذلك هو الرهان الذي يجب أن تشترك فيه مع الأفراد لإنتاج حياة نوعية في الأحياء السّكنية أولاً، وفي مجتمع المدينة ثانيا.[1]

[1] جاد الكريم الجباعي، *"الاندماج الاجتماعي في بلد واحد من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني من الرعوية إلى المواطنة"*، في **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**، تحرير أحمد بعلبكي وآخرون (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، 131-139.

عرفت سـطيف على غرار العديد من المدن الجزائرية حركية سـكانية، فقد شـهدت ديناميكية من حيث تنقل السكان؛ سواء بين الأحياء أو بنزوح الأفراد من مناطق مختلفة بعد استفادتهم من السكن ضمن الصيغ العديدة التي تطرحها الدولة. وفي هذا الإطار تفقد الأسـرة بمختلف فئاتها العمرية علاقاتها مع الحي السـكني القديم (رفاق المدرسـة/ أصـدقاء الحي/ علاقات الجيرة..)، لتجد نفسـها أمام عملية بناء علاقات جديدة، أو اختيار البقاء في عزلة مما قد يصـعب من عملية الاندماج في الحي الجديد، خاصـة وأن المجتمع الحضـري العصـــري في حاجة إلى الاندماج الاجتماعي للأفراد لتعزيز روح الانتماء للمدينة والهوية العامة، فيزيد من عامل التلاحم الاجتماعي بينهم.[1]

من هذا المنطلق، نتساءل في البحث حول طبيعة السّياسات العمرانية وعلاقتها بإنتاج المجال السكني ودرجة اسهام هذا الأخير في تحقيق الاندماج الاجتماعي للساكنة في مدينة سطيف، خاصّة في ظلّ الصّيغ الكثيرة التي اسـتحدثتها الدولة في إطار المخطّطات الخماسـية على غرار السّـكنات الاجتماعية، الترقوية، التّسـاهمية والبيع بالإيجار (AADL)*[2] الذي هو ميدان بحثنا، حيث قفز "عدد سـكنات (AADL) المنجزة في الجزائر من(7777) وحدة سـنة 2010 إلى (49353) وحدة سـكنية منجزة سـنة 2019"[3]. وذلك بفعل الطّلب المتزايد على السّكنات وجملة المرافق والتجهيزات التّابعة لها، ممّا جعل مدينة سطيف على غرار عديد المدن الجزائرية تعرف ديناميكية في مجالها الحضري وطلبًا متزايدًا على استهلاك العقار في ضواحي المدينة، وإنشـاء أقطاب حضـرية جديدة منها: حيّ الباز، السـفيهة، فرماتو، الحاسـي، وهي أحياء تندرج ضـمن رؤية السّلطات لتطبيق مختلف السّياسات العمرانية الوطنية. (انظر الملحق رقم:7 خريطة توضّح اتجاهات التوسع

[1] محمد بومخلوف وآخرون، **تأطير الشباب الجزائري ومسألة الثقة دراسة ميدانية** (الجزائر، دار الخلدونية، 2020)، 299.

*(AADL): عبارة عن صيغة من السكن العمومي المدعم (البيع بالإيجار) أطلقته السلطات العمومية لتمكين الفئات الاجتماعية الوسطى من اقتناء سكن، مع إمكانية التملك بعد 25 سنة.

[3] https://www.mhuv.gov.dz

المجالي ونمو مدينة سطيف). فهل الحصول على سكن في إطار صيغة البيع بالإيجار (AADL) سيساعد الأفراد على الاندماج في مدينة سـطيف؟ أم أنّه توجد عوامل أخرى من الضـروري توفّرها في الحيّ السّـكني حتىّ يتمكّن الفرد من الاندماج بشكل أكبر في المدينة؟

إنّ الثّراء في السّياسات العمرانية دفعنا للبحث والتّساؤل عن كيفية تأثير السّياسات العمرانية في عملية إنتاج المجال السّـكني بشـكله الفيزيقي من جهة، بالإضـافة لطريقة تأثيرها على نظام الحياة الاجتماعية والثّقافية وجودة الحياة الحضرية والحياة اليومية من جهة أخرى. وعليه، جاءت تساؤلات البحث كالآتي:

التّساؤل الرئيسي:

- كيف تساهم السّياسات العمرانية في عملية انقسام السّاكنة أو تآلفهم في الحيّ السّكني (AADL) الباز في مدينة سطيف؟ وماهي آليّات وعوامل تحقيق الاندماج الاجتماعي للسّكان؟

التّساؤلات الفرعية:

1. ما هي آليات تشكّل الرّوابط والعلاقات الاجتماعية لسكّان حيّ (AADL) الباز سطيف؟
2. كيف يساهم البعد الزمني في تحقيق الاندماج الاجتماعي لسكّان حيّ (AADL) الباز سطيف؟
3. ما دور الهيكلة الاجتماعية الحضرية في تحقيق الاندماج الاجتماعي لسكّان حيّ (AADL) الباز سطيف؟

خامسا: فرضيّات البحث

1. تتشكّل الرّوابط والعلاقات الاجتماعية في الحيّ السّكني (AADL) الباز سطيف تبعًا لآليات جغرافية، مهنية وهيكلية.
2. تعمل المدّة الزّمنية لإقامة السّكّان في الحيّ السّكني (AADL) الباز سطيف على بروز ثقافة حضرية تساهم في الاندماج الاجتماعي للسّاكنة.
3. تساهم الهياكل الاجتماعية الحضرية في الحيّ السّكني (AADL) الباز سطيف في تحقيق عملية تقارب وتواصل السّاكنة والذي بدوره يساعد على الاندماج الاجتماعي.

سادسا ـ تحديد المفاهيم:

تعدّ المفاهيم الأساسية المتعلّقة بالبحث بمثابة مفاتيح تزيل الكثير من الغموض في التّحليل وذلك لتجنّب اختلاط المعاني وتشابكها، حيث أنّها تلعب دور الواسطة الواصلة بين الإطار النّظري والدّراسة الميدانية، كما أنّ تحديد المفاهيم الأساسية للبحث يندرج ضمن الخطوات الأوّلية في إنجاز البحوث والدّراسات، حيث يتمّ ذلك بالاستناد على أسس نظرية لها علاقة مباشرة بموضوع البحث. وعليه يصبح من المهمّ تحديد المفاهيم بدقّة لتجنّب أيّ لبس في الفهم، حتّى يحصل توافق بين الباحث والقارئ على محتوى المادّة المعرفية المثارة في البحث بالعرض والتحليل.

تتمثّل المفاهيم الأساسية لدراستنا فيما يلي: **السّياسات العمرانية، المجال الحضري، الحيّ السكني، المدينة.** أمّا بخصوص مفهوم الاندماج الاجتماعي، ولأنّه متغيّر مهمّ في الدّراسة فسنقوم بتخصيص عنصر خاصّ به في الفصل الثّاني للبحث فيه بشكلٍ واسعٍ، والإحاطة بجميع العناصر المرتبطة به، وعليه، سنعرض ونناقش مفاهيم البحث، ثم نقدّم التعاريف الإجرائية لمتغيرات البحث.

أ. مفاهيم البحث:

1. السّياسات العمرانية:

يعدّ من أبرز المفاهيم في علم الاجتماع الحضـــري باعتباره يهتمّ بالقضـــايا الميدانية للمدينة بشـــكلٍ مباشـر، فهو يهتمّ بجملة المشـاكل الحضـرية والسّـياسـات والتّخطيط الحضـري، بالإضـافة إلى البحث في العمليات الممكنة لمعالجة الظواهر الاجتماعية في المدينة.[1] فبعد التحضـــر الســـريع الذي شـــهدته مختلف المدن، والتحول الكبير في الحياة اليومية للسكان، وبروز ظواهر اجتماعية نتيجة لتطور المدينة، حاول صناع القرار في المدن مسـايرة ذلك النمو وإيجاد الحلول المناسـبة قبل أن تتعقد أكثر بمرور الزمن. ولتدبير شـؤون المدينة تم استحداث جملة من الإجراءات التنظيمية العمرانية سميت بـــ: سياسة المدينة، والتي تعني: "مقاربة شـاملة ذات أبعاد اجتماعية واقتصـادية وعمرانية وثقافية متواجدة في آن واحد، وتطرح حلولا للمشـاكل المعقّدة الخاصّـة بالمدن الحديثة".[2] وتتعلّق السّياسـة الحضـرية بالأقاليم التي يكون أغلبها حضـري، حيث تعرف تركزًا سكانيًا كبيرًا، كما يتعرّضـون لصـعوبات اجتماعية – اقتصـادية، وتكون معدّلات الفقر في تلك الأقاليم، مرّتين إلى ثلاث مرات عمّا هي عليه في المتوسّطات الوطنيّة.[3]

تهدف السّياسة الحضرية إلى تحقيق التنمية المستدامة بصفتها إطارا متكاملا متعدد الأبعاد والقطاعات والأطراف ويتمّ تجسـيدها من خلال عدة مجالات: مجال التنمية المسـتدامة، والاقتصـاد الحضـري، والمجال الحضـــري والثقافي والمجال الاجتماعي ومجال التســـيير والمجال المؤســـســـاتي.[4] كما تهدف إلى الحد من الاختلالات الوظيفية، بحيث تكون قابلة للتنفيذ، وتعتمد على التقسـيمات الإقليمية التي تعكس بشـكل ملموس

[1] عبد الحميد دليمي، ***السياسات الحضرية*** (قسنطينة، منشورات جامعة منتوري، 2004)، 4.

[2] بوجمعة خلف الله، ***مدخل إلى سياسة المدينة*** (جيجل، دار ابن الشاطئ للنشر والتوزيع، 2022)، 10-11.

[3] Claude Chaline, **Les politiques de la ville**, (paris: Presses Universitaires de France, 2010), 11.

[4] أمال حاج جاب الله، ***الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر*** (الجزائر، دار بلقيس، 2014)، 29.

الأماكن والمساحات التي لها احتياجات بشكل خاص.[1] إن تنمية المجتمع هي وسيلة وغاية على حد سواء، العملية والنتيجة (كومبتون 1971). كعملية، فإنها تهدف لجعل الناس يسيطرون على حياتهم الخاصة – ما يسمى في كثير من الأحيان "التمكين" وبهذا المعنى، فإنه يهدف أيضا إلى تسهيل "مشاركة المواطنين" في الحياة الجماعية. يفهم هذا المصطلح على أنه نتيجة، ويشير إلى الرهان في تنفيذ مختلف الخدمات والبرامج الحكومية لتحسين نوعية الحياة وتخفيف مشكلاتهم، وهو الهدف الأسمى من السياسات الحضرية.[2]

وعليه يمكن القول إن السياسات العمرانية هي: مجموعة التّصورات والأفكار والاستراتيجيّات التي تتبعها الدّولة في مجال التّهيئة الحضرية والتّجديد الحضري عن طريق مجموعة من الآليات القانونية والتّقنية التي تضعها الدّولة لضمان تنفيذ ومتابعة ومراجعة المشاريع التنموية. كما يقصد بها مجموعة من الأعمال العامة المعدة من قبل الجهات الرسمية لأجل التنمية الحضرية وتحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي لسكان أحياء المدينة. وبذلك يمكن اعتبارها من الناحية النظرية بأنها: تعبير عن التوجهات والمبادئ والأهداف العامة التي تعكس فلسفة الدولة ورؤيتها لمنظومتها الحضرية حاضرا ومستقبلا بصفتها جزء لا يتجزأ من التنظيم الشامل لمجالها، حيث يتحدد في ضوئها وظيفة وأحجام المدن وتوزيعها الجغرافي.[3]

2. المجال الحضري:

لقد أدى النمو الحضري الحديث وما أفرزه من مشكلات اجتماعية إلى طرح قضية المجال الحضري للنقاش بالنسبة للباحثين والمهتمين في مجال التخطيط والعمران، وذلك بالتركيز على أربعة أبعاد في المفهوم من خلال: البعد الجغرافي، الفني، الاقتصادي والسوسيولوجي، وهذا الأخير الأكثر أهمية بالنسبة لنا في دراستنا. وقد أصبح مفهوم المجال يحظى باهتمامات علماء الاجتماع نظرا للعلاقة التي تربط بين المجال أي

[1] Claude Chaline, **Les politiques de la ville**, (op.cit), 21.
[2] Jeffrey Patterson, "**Le logement et les politiques de développement communautaire," in Habitation et milieu de vie l'évolution du logement au canada1945 a1986,** Ed. John R. Miron. (Montreal: McGill-Queen's University Press, 1994), 356.
[3] شريف رحماني، ***الجزائر غدا وضعية التراب الوطني استرجاع التراب الوطني*** (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)، 240-241.

العناصـــر المادية المكانية والأثر الذي تحدثه على البناء الاجتماعي عبر تأثيرها في العلاقات الاجتماعية، فالإنسان يتفاعل مع بيئته بأشكال مختلفة ليحقق استمراره.[1]

تعد المدينة مجالا قام الانسان بتشييده، حيث يتركز فيه عدد كبير من السّكان، وتتفاعل فيه الجماعات الاجتماعية فيما بينها عبر نشـاطات متعدّدة تعكس طبيعة بنائها وتنظيمها الاجتماعي. وبالتّالي فإنّ الفاعلين السّياسـيين وأصـحاب القرار وفي تجسـيدهم المجالي للمدينة، وعبر المشـاريع التّنموية يراعون طبيعة التّنظيم الاجتماعي والمجالي لكل مكان وجماعته الاجتماعية. وذلك لأنّ المجال ينتج علاقات ويغيّر أخرى، فالإنسان يعيش ويمارس حياته اليومية في مجال جغرافي قد يكون حيّا سكنيا أو شارعا أو مدينة، وعبر تلك التّفاعلات اليومية تتكوّن أنماط معينة من العلاقات بين الأفراد لتتشـــكّل بدورها على شـــكل ثقافة لفئة اجتماعية. وهذه الأخيرة تتفاعل مع المجال الحضـــري الذي تعيش فيه وتســـتعمله وفق ثقافتها واحتياجاتها الاجتماعية. وهكذا فإن عملية التخطيط للمجال الحضـــري التي يقوم بها الإنســـان، هي تخطيط للأنماط الثقافية والعلاقات الاجتماعية حســـب احتياجات الســـكان والجماعات الاجتماعية في المدينة، وذلك ينطبق على كافة مكونات المجال الحضـري من مسـاكن، شـوارع، أحياء، حدائق وطرقات. فالإنسـان عندما يقوم بالتصـميم لإنجاز حي سكني ما، يأخذ في اعتباراته الوظيفة المهنية لساكني الحي، عدد الأفراد في الأسرة، طبيعة العلاقات والجيرة، في حين أن اختيار الموقع يخضـــع لشـــروط من قبيل الجماعة الاجتماعية، مقر العمل، توفر الخدمات والتجهيزات الحضرية.[2] وبالتالي فالمجال الحضري لا يعتبر مكانا بالمعنى الجغرافي، أو الاقتصـادي فقط، بل مكان اجتماعي تنشأ بين سكانه مجموعة من العلاقات الاجتماعية.[3] باختصار، فإن المفهوم الجغرافي للموقع والمفهوم الاجتماعي الأمثل للسـكان يمثلان عناصـر متكاملة، فالأول له تحديد طوبوغرافي واقتصـادي نظرا

[1] محمد بومخلوف، ***التحضر***(الجزائر، شركة دار الأمة، 2001)، 51.

[2] محمد بومخلوف، المرجع نفسه، 54، 55.

[3] فتيحة هارون، "***التحضر دراسة لبعض المشكلات النظرية والمنهجية المتعلقة به***"، مجلة العلوم الإنسانية 42 (2014): 60.

لقيمته المالية، والثاني يحدد كميا، وذلك بهدف تسهيل وتحقيق الاتصالات بين السكان بشكل عفوي في حياة اجتماعية أولية(الحي)، ومنه تيسير حياة مشتركة في المدينة[1].

إن تناول موضـــوع الاندماج الاجتماعي للأفراد في الحي الســـكني يدفع للاهتمام بمفهوم المجال الحضري، فهو من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع الحضري، حيث لا يمكن تصور إنسان بدون مجال، والتفاعل الحاصـل بينهما سينتج لنا أشكالا مادية أو اجتماعية من الحياة الحضـرية. وفي المجال الحضـري تتدرج مختلف أنماط المجال العامة والخاصة التي يمارس فيها السكان الحضريون حياتهم اليومية، فهو مجال مبني وذهني في نفس الوقت، والعلاقات الاجتماعية التي ينخرط فيها الانســـان هي التي تعطي للمجال الحضــري وظيفة ومعنى اجتماعيا.[2]وعليه يمكن القول إن عملية إنتاج المجال الحضــري والســكني تخضــع للتوفيق بين الجانب الســوســيولوجي، وذلك وفق الاحتياجات الاجتماعية والثقافية للأفراد، والجانب الجغرافي الذي يخضع اختياره لشروط تأخذ في الحسبان طبيعة الجماعة الاجتماعية المستعملة له.

3. الحيّ السّكني:

إن الزيادة الطبيعية التي تعرفها المدن في السكان من جهة، بالإضـافة إلى الهجرات الريفية للأفراد من جهة أخرى، والخدمات المختلفة من شغل وترفيه ساهمت في زيادة عدد الطلبات على السكن الحضري، وهو ما جعل الدولة ممثلة في الســلطات المحلية تبحث عن أوعية عقارية بغرض برمجة المشــاريع لإنتاج مجال سكني ممثلا في أقطاب حضرية جديدة، لكن ذلك قد يصاحبه في بعض الأحيان تدهور في الإطار العمراني وعجز في عملية التجهيز والصــيانة. وهو ما يؤدي إلى إنشــاء مجموعات ســكنية غير مندمجة في النســيج العمراني[3].

---

[1] روبير أوزيل، ***فن تخطيط المدن***، ترجمة بهيج شعبان (دار منشورات عويدات، 1988)، 41-42.

[2] عبد الرحمان المالكي، ***الثقافة والمجال دراسة في سوسيولوجيا التحضروالهجرة في المغرب*** (فاس، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، 2015)، 52-54.

[3] بشير التيجاني، ***التحضروالتهيئة العمرانية في الجزائر*** (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000)، 56.

في عام 1968، نشـــر ريموند ليدروت (Raymond Ledrut 1987/1919) كتابين: الفضـــاء الاجتماعي للمدينة وعلم الاجتماع الحضـــري. في الكتاب الثاني قدّم قراءة خاصّـــة حول: الحيّ السّـــكني، فحســبه، هو لا يعتبره فقط مســاحة محددة طبوغرافيًا أو إداريًا، ولكنه حقيقة واقعة في صــميم عملية الهيكلة الحضـرية. وبالنّسبة له أيضـا، الحيّ فضـاء يتكوّن من نسيج من العلاقات الاجتماعية، لكنّه لا يقتصـر بأي حال من الأحوال على نظام من العلاقات الاجتماعية الأوّلية وغير الرّســمية. إنّه مســاحة قريبة على نطاق المشاة تغطّي مجموعة واسعة من "العلاقات مع الآخرين" ومجموعة كبيرة من "نحن" التي تمثل وحدات الحي. كمجموعة، ينظّم الحيّ بشـــكل أو بآخر هذه العلاقات والهويات الجماعية. علاوة على ذلك، بالنّســـبة لعالم الاجتماع، يتمّ تخصـــيص الحيّ حســـب موقعه، وتنوّع مرافقه، وتكوينه الاجتماعي (توزيع الفئات الاجتماعية المهنية والديموغرافية)، ونوع السّـــكن وشـــدّة حياته الاجتماعية. هذه الطريقة في فهم الحي تختلف تمامًا عن أفكار لوفيبر، فبالنسـبة للفيلسـوف الاجتماعي للمدن، الحيّ وحدة اجتماعية نسـبية، تابع، وليس محدِّدا للواقع الاجتماعي.[1]

يرى "كيفن لنش" في كتابه الموسوم بـــ: "الصّورة الذهنية للمدينة" أن الأحياء السكنية هي أحد العناصر الخمس التي تُكوِّنُ الصّـــورة الذهنية للمدينة في أذهان الناس بالإضـــافة إلى الطرق، الحدود، نقاط التقاطع والعلامات المميزة. حيث يقول بأنها عبارة عن عناصـر مسـاحية ومناطق من المدينة ذات صـفة مميزة توفر السكن للناس، ولها خصائص معينة؛ كالارتفاع المحدد، مباني ذات طابع عمراني واحد، وللحي السكني حدود واضـحة[2]. وإذا تساءلنا عن الاعتبارات الاجتماعية الضـروري توفرها في الأحياء السكنية حتى تصـنع وحدتها

[1] Jean-Marc Stébé, Hervé Marchal**,** ***Introduction à la sociologie urbaine,*** (Paris : Armand Colin, séries: Cursus, 2019), 132-133.

[2] أحمد خالد علام ومحمود محمد غيث، ***تخطيط المجاورة السكنية*** (القاهرة، جامعة المنصورة، 1995)، 238.

ومنه يتحقق الامتزاج الاجتماعي*، نجد أن "رنيه مونيه" يحدد ثلاثة عناصر كانت هي الأساس الذي تتشكل عليه الأحياء السكنية، وهي كالآتي:

- **القرابة:** فالعائلات تميل للتجمع في مساكن مشتركة حسب النسب، وذلك بشكل عائلات مكونة أو في طريق التكوين.
- **الموضع:** المكان الاجتماعي هنا هو المقر المشترك، أو ما يسمى "الإقامة".
- **العمل:** والمقصود هنا هو الأحياء السكانية التي يتم الاستقرار فيها بناء على الحرف، الأشغال والمصالح التي تجمعها[1].

وفي هذا الاتّجاه، نجد "عبد الرّحمان المالكي" يرى أيضًا أنّ "المجال المتحضّر الحديث يتميّز بانتقائية أحيائه فكل حي ينتقي فئة خاصة من السكان، وهذه الانتقائية تقوم على أساس المستوى الاقتصادي والسوسيومهني، وليس على أساس الاختيار الشخصي فحسب"[2]. في المجتمعات الصّناعية، عندما نتحدث عن السكن الحضري، فإنه يشمل المصانع والمباني الإدارية وكذلك مساكن الأفراد، وكلها تعكس الهياكل الاجتماعية في فضاء المدينة. يشير فعل الإسكان إما إلى مسكن واحد أو إلى مجمع سكني. وفي الحالة الأخيرة، نستخدم مثل هذه التعبيرات في بعض الأحيان عندما يتعلق الأمر بـــــ "عمارة سكنية واحدة (نمط معماري خاص بالمهندس LE CORBUSIER)، وأحيانا مجموعات سكنية عندما تكون تتشكل من سلسلة من المباني.[3]

*الامتزاج الاجتماعي مفهوم استخدمه عبد الرحمان ابن خلدون في كتاب المقدمة.

[1] روبير أوزيل، ***فن تخطيط المدن***، مرجع سابق، 50.

[2] عبد الرحمان المالكي، ***الثقافة والمجال دراسة في سوسيولوجيا التحضروالهجرة في المغرب***، مرجع سابق، 30.

[3] P.H. Chombart de lauwe, **Famille et habitation** (Paris : centre de la recherche scientifique, 1959), 15.

وعليه، يمكننا القول بأن المجال السكني هو جملة الأوعية العقارية الموجهة والمخصصة لإنتاج السكن بمختلف صيغه وأشكاله المعمارية سكنات فردية، سكنات جماعية، عمارات، فيلات، سواء كانت ذات طابع عمومي أو خاص، وهذا المجال السكني يتوفر على الهياكل والمرافق والخدمات الضرورية للحياة الحضرية.

4. المدينة:

ترتبط كلمة مدينة بمصطلح "المدنية"، ففيها ازدهرت الحضارات المختلفة، وفيها تتكثف معظم النشاطات الاقتصادية، الصناعية والثقافية، فالمدينة تتميز عن القرية بكونها مركز إشعاع حضاري يوفر العديد من الخدمات الصناعية، الإدارية، الصحية والترفيهية، على عكس القرية التي يمتهن معظم سكانها العمل الزراعي[1]. وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون:

أنّ الصّنائع إنّما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته، والسّبب في ذلك: أنّ النّاس ما لم يستوف العمران الحضري وتتمدّن المدينة، إنّما همّهم في الضّروري من المعاش.. وعلى مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع للتّأنق فيها.. وأمّا العمران البدوي أو القليل فلا يحتاج من الصّنائع إلاّ البسيط[2].

يعتبر "ماكس فيبر" من أهمّ الباحثين الأوائل الذين أشاروا لتعريف المدينة، حيث يرى بأنّها "تتكوّن من مجموعة أو أكثر من المساكن المتفرّقة لكنّها تسبيا تعتبر مكان إقامة مغلق....، كما يقرّر أن المدينة بمعناها الكامل لا بدّ من توفّر خمسة مقوّمات لها هي: الحصون القلاعية، والأسواق، ومحكمة خاصّة، وأخيرا حكومة ذاتية وإدارة مستقلّة نسبيا عن طريق الانتخاب". [3]

من خلال الخصائص التي قدّمها فيبر لتشكّل المدينة وخلافا لما قدّمه غيره من تصوّرات جزئية، يتّضح بأنّ فيبر قدّم نموذجا كاملا بعناصر متشابكة موجودة في المدينة، وهي مزيج بين البعد الاقتصادي (السّوق)

[1] مصطفى فواز، **مبادئ تنظيم المدينة** (بيروت، معهد الإنماء العربي، 1980)، 15.

[2] عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (دمشق، مكتبة الهداية، 2004)، 91.

[3] سعيد ناصف، **علم الاجتماع الحضري المفاهيم القضايا المشكلات**، (القاهرة، دار الوثائق القومية، 2006)، 21.

والبعد السّياسي (قلعة + محكمة) بالإضافة إلى إدارة ذاتية مستقلّة ومنتخبة تهتّم بالتّنظيم الاجتماعي للتّفاعل الحاصل بين الجانب الاقتصادي والسّياسي، وفي ضوء ذلك يتشكّل المجتمع الحضري الذي يتميّز بأعلى مراتب التّنظيم الاجتماعي.

توجد العديد من التعاريف للمدينة حيث يركز كلّ باحث على عنصر ما في مفهومه لها. فهناك من يعتمد على عدد السكان والكثافة السكنية، وهناك من يركز على حجم التجهيزات والخدمات والوظائف التي تقدمها للأفراد. "فنجد مثلا أن مكتب الإحصاء في الولايات المتحدة يتخذ معيارا يعتبر به المدن هي الأماكن التي تضمن من 4000 إلى 8000 نسمة"[1].

وفي تعريف آخر "لفادية عمر الجولاني" يتضمن عنصري البيئة والكثافة السكنية تقول: "المدينة عبارة عن أيّ استيطان لعدد كبير من النّاس في منطقة معيّنة، تسود بها أنشطة غير زراعية وتعتمد على الرّوابط الثانوية والضّوابط الرسمية"[2].

كما نجد "تعاريف المدينة الواردة في مؤلفات علم الاجتماع الحضري تمزج بين عنصرين أساسيين هما: العنصر الإنساني الاجتماعي والعنصر الجغرافي الفيزيقي، كما يرى "شومبارت دو لو" (P.H Chombart de Lauwe) بأنّه يوجد الكثير من الباحثين الذين يؤكّدون على البعد الثّنائي للمدينة من حيث أنّها في ذات الوقت إطار مادي ومركّب اجتماعي ثقافي"[3].

إنّ هذه التعريفات وإن اختلفت في التّحديد الرّئيسي الذي عَرَّفَت به المدينة، فإنّها تشير إلى الخصائص الرّئيسية الثلاثة التي يميل إليها أغلب المتخصّصين في نفس المجال، وهي كالآتي:

- المدينة هي المكان الطّبيعي للفرد المتحضّر، لأنّها تمثّل رقعة حضارية خاصّة.

[1] فادية عمر الجولاني، **علم الاجتماع الحضري** (الجيزة، المكتبة المصرية، 2015)، 37.

[2] المرجع نفسه، 42.

[3] محمد بومخلوف، ***التحضر التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية***، مرجع سابق، 36.

- المدينة هي أيّ مكان مستقّر يشغل أكثرية سكّانه أنماطًا غير زراعية.
- المدينة هي أيّ مكان من الأرض تجتمع فيه نسبة كثيفة من النّاس مختلفة الأجناس.[1]

يتميّز ويبرز مفهوم المدينة في الجزائر بصـــعوبة تحديده في الإطار القانوني، فقد كان من المفاهيم المُغيّبة في النّصوص المتعلّقة بالّتنظيم الإداري، إذ اقتصر في معالجته على المنظور البلدي المحض، بالرّغم من وجوده في الواقع العملي كحيّز مجالي للتّســـيير الحضـــري. ومع بداية الألفية الثّالثة برزت أولى بوادر الاهتمام من خلال وضـع تصـنيف لمختلف المدن في إطار القانون رقم: (01 -20 المؤرخ في 12 ديسـمبر 2001).[2]

وعليه تمثّل المدينة، وفقًا لوجهة نظرنا في هذه الدراســـة، شـــيئًا أكبر من مجموعة الأفراد أو الرّفاهية الاجتماعية أو وســـائل العيش؛ كالمباني وخطوط التراموای والشـــوارع.. كما أنّها أكبر من مجموعة النّظم والأجهزة الإدارية كالمحاكم، المستشفيات. بمفهوم آخر المدينة ليست مجرّد بناء فيزيقي مصطنع فقط، بل هي أيضا أمر متضمّن في العمليّات الحيويّة التي يقوم بها الأفراد، إنّها إنتاج للطّبيعة، والطّبيعة البشرية معًا.[3]

ب. التّعاريف الإجرائية لمتغيرات البحث:

1. التّعريف الاجرائي للاندماج الاجتماعي:

هو رضا السّكّان عن عيشهم في الحيّ السكني الجديد وإبراز روح الانتماء إليه، ويتمظهر ذلك عبر المشاركة الفعلية الميدانية في مختلف أنشـطة الحيّ الاجتماعية والثقافية والسـياسـيّة، وهذه الأخيرة تسـاهم في تأسـيس علاقات اجتماعية بين السّكّان، ممّا يسمح بعيش حياة يومية في تعاون وتواصل بينهم، بعيدًا عن كلّ مظاهر الخلاف والشّعور بعدم الرّضى.

[1] عبد الجبار ناجي، ***دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية*** (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2001)، 17.

[2] أمال حاج جاب الله، ***الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر***، مرجع سابق، 29.

[3] سيد عبد العاطي وأبو بكر أحمد باقادر، مترجم، ***المدينة*** (الرياض، وكالة تبر للدعاية والنشر والاعلام، 1988)، 10.

2. التّعريف الاجرائي للسّياسات العمرانية: هي مجموعة من المشاريع والتّدابير، القوانين والمقتضيات التنظيمية التي تسعى عبر هياكل المتدخلين المعنيين بالمدينة إلى تقليص الفوارق الترابية للمجال الحضري من خلال المعالجة الشمولية لإشكاليات المدن، وتُمَثِّل عملية إنجاز الأحياء السكنية الجديدة في إطار صيغة البيع بالإيجار (AADL) إحدى السياسات العمرانية التي أقرتها الدولة الجزائرية لطالبي السكن، ومن خلال هذه السياسة العمرانية سيتم البحث في درجة مساهمة الحي السكني عبر هياكله الاجتماعية التي يوفرها في تحقيق الاندماج الاجتماعي للساكنة.

3. التّعريف الاجرائي للحيّ السكني: هو عبارة عن وعاء عقاري قامت السلطات المحلية فيه بتجسيد سياسة إسكانية متمثلة في سكنات برنامج البيع بالإيجار (AADL)، وهي موجهة للمواطنين ذوي الدخل المتوسط، وهذا الحي السكني عبارة عن مجموعة من العمارات المؤلفة من عشرة طوابق، يتواجد بمنطقة "الباز" التي تبعد 3 كلم عن وسط مدينة سطيف.

*التّعريف الاجرائي للمجال الحضري: هو المنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها الحيّ السّكني 2000 مسكن والتي تسمى "الباز" حيث يسمح هذا المجال عبر هياكله وخدماته التي يتوفّر عليها للسّكان من التّفاعل وممارسة الحياة اليومية.

4. التعريف الاجرائي للرّوابط والعلاقات الاجتماعية: هي مجموعة من التّفاعلات الشّخصية والاجتماعية التي تظهر بين سكّان الحيّ، وهي علاقات تنشأ نتيجة التّفاعل اليومي في الحيّ، وتكون مبنية على أساس اجتماعي، اقتصادي والأصل الجغرافي.

5. التعريف الاجرائي للمدّة الزّمنية للسّكن في الحيّ: هي تلك الفترة الزّمنية الفعليّة التي شغل فيها السّكّان مساكنهم في حيّ (AADL) الباز سطيف، وتكون من أوّل سنة انتقل فيها السّكّان إلى الحيّ، وحتّى تاريخ

إجراء المقابلات، ومدّة شغل المسكن في الحيّ مقسّمة إلى ثلاث فترات: قصيرة، متوسّطة، طويلة، بالإضافة إلى مدة وقت الفراغ التي يقضيها الفرد في الحيّ.

6. التّعريف الاجرائي للهيكلة الاجتماعية الحضرية: هي مجموع الهياكل والمؤسّسات الرّسمية وغير الرّسمية التي يتوفّر عليها الحيّ السّكني، سواء كانت تربوية تعليمية، سياسية، اجتماعية، ثقافية ترفيهية، فتسمح للسّكّان بالتّهيكل وبناء علاقات وروابط اجتماعية، فتصير الهيكلة الاجتماعية الحضرية كآلية للإندماج الاجتماعي.

7. التّعريف الإجرائي للسّاكنة: هو كلّ ساكن يمتلك شقّة في حيّ 2000 مسكن(AADL) الباز سطيف، ويقيم بها فعليا في الحيّ، يكون من الجنسين (ذكر وأنثى)، يكون سنّه عند إجراء المقابلة بين 20 –69 سنة.

8. التّعريف الإجرائي للثّقافة الحضرية: هي مجموع الممارسات الاجتماعية والثّقافية من عادات وتقاليد وطريقة في الكلام وتخطيط لبرامج الأشغال التي اكتسبها السّكّان بعد انتقالهم للحيّ في مدينة سطيف، وتساهم في عملية الاندماج الاجتماعي للسّكّان.

9. التّعريف الإجرائي لحيّ 2000 مسكن الباز سطيف: هو عبارة عن حيّ سكني أنجز في إطار برنامج الوكالة الوطنية لتحسين السّكن وتطويره (Agence Nationale de l'Amélioration et du Développement) الخاصّ ببرنامج سنة: 2001 و2002، وكان قد تكفّل بإنجازه الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP Banque) وهذا الأخير بدوره منح عملية الإنجاز لشركة هندية، يحتوي المجمّع السّكني على 2000 مسكن، ويتواجد بهضبة الباز شمال غرب سطيف، على بعد 3.5 كلم عن مركز مدينة سطيف، تنقسم شقق الحيّ مناصفة بين شقق ذات 3 غرف، وأخرى ذات 4 غرف.

سابعا: الدّراسات السّابقة

تعدّ الدّراسة السّابقة أو المشابهة منطلقًا هامًّا في البحوث الاجتماعية، سواء ميدانية كانت أو نظرية، لأنها بمثابة حجر الأساس الذي تتركز عليه أية دراسة في بدايتها، وأساس التحليل الذي تنتهي به الدراسة في نهاية المطاف. وذلك لأن البحث لا يبدأ من فراغ، وفي نفس الوقت ليس آخر ما سيكتب في البحوث. وبناء على ذلك فإن معرفة الباحث لمجهودات من سبقوه يجعله يبدأ من نقطة النهاية التي وضعوها ولا يكون هناك داع لإعادة ما قيل وما كتب عن ذلك الموضوع، كما أن الدراسة السابقة تساعد على صياغة فروض وأسئلة الدراسة، بالإضافة إلى تمكين الباحث من الإلمام أكثر بالجوانب المختلفة لموضوعه في الجانب النظري والمنهجي.

كثيرة هي الدراسات التي تناولت موضوع السياسات العمرانية والإسكان بالبحث والتحليل، لكن ما يعاب عليها هو إغفالها الجانب السوسيولوجي، حيث أن أغلبها كان مهتما أكثر بالجانب التقني المعماري أو القانوني، وعليه فإن دراستنا ستحاول البحث في العلاقة بين هذه الجوانب الثلاثة والتأثير على اندماج الأفراد في الأحياء السكنية الجديدة. فغاية الفرد هو الحصول على سكن في المدينة، وهذا الأخير يعتبر عاملا رئيسيا للاندماج فيها، فهل الحصول على السكن يكفي وحده لتحقيق ذلك الاندماج أولا في الحي الجديد، وثانيا في المدينة؟ في ضوء ذلك سندرج البعض من الدراسات التي ستساعدنا في إنجاز الأطروحة، وهي كالآتي:

- **السّياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب.** "عبد الرحمان رشيق". مقال علمي في مجلة "عمران" الصادرة عن: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة. العدد 5/18. سنة: 2016.

- **التحضـــر والاندماج الاجتماعي للأســـر النازحة. دراســـة ميدانية بمدينة ســـطيف.** "فاروق يعلى". أطروحة دكتوراه تحت إشراف: "محمد بومخلوف".2013/2012.

- **مشـكلات المدينة وأدوات التخطيط الحضـري. دراســة تقييمية لمخططات التعمير لمدينة ســطيف.** "العلوي جميلة". أطروحة دكتوراه. تحت إشراف: "بن السعدي إسماعيل".2018/2017.

- **ســياســات السّــكن والإســكان بين الخطاب والواقع. دراســة ميدانية بمدينة وهران.** "دليلة زرقة". أطروحة دكتوراه. تحت إشراف: "حجيج الجنيد".2016/2015.

الدراسة الأولى: أجراها عبد الرحمان رشيق بعنوان: السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب. وهو عبارة مقال علمي في مجلة "عُمران" الصـادرة عن: المركز العربي للأبحاث ودراسـة السـياسـات الدوحة. وقد صدر المقال سنة:2016.[1]

الهدف: هدفت الدراسة إلى تحليل السياسة العمرانية ونوعية العلاقات الاجتماعية في أحياء المدن المغربية الكبرى، في إطار صيرورة التمدن الكثيف؛ فالتحولات العمرانية فرضت مجتمعًا وثقافة وقيمًا وأنماطًا سلوكية جديدة. والسِّمة الأساسية المميزة لهذه العلاقات الاجتماعية المتبادلة هي الفردانية واستبداد الحميمية، وهي سمة ملازمة للنظام الرأسمالي الجديد الذي فرضته الإدارة الاستعمارية، وهي أيضًا نتيجة الشكل الإيكولوجي للتكتلات البشرية الكبيرة في المجال المحدود لمدينة كبرى، متروبول، أو لمدينة عملاقة، ميغابول.

[1] عبد الرحمان رشيق، "***السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب***"، *مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية 5: 18 (2016).*

المنهج: استخدم الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي، بناء على احصائيات رسمية لمندوبية التخطيط، وعلى نتائج أبحاث قام بها مركز الدراسات والأبحاث التابع للمندوبية، وأبحاث المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية في مدينة الرباط.

المقاربة النظرية: استعان الباحث في مقاربته بأفكار كل من: "فرديناند تونيز" ونظرية الثنائيات وتحول العلاقات من النظام التقليدي العشيرة إلى نظام المجتمع كأحد إفرازات الرأسمالية، وأفكار "كارل ماركس" والرأسمالية وانعكاس آثار العلاقات الإنتاجية الرأسمالية الجديدة على العلاقات الاجتماعية من أنانية ومصالح شخصية. بالإضافة إلى "جورج زيمل" والنظرية النفسية الاجتماعية، والتي استعمل فيها الباحث فرضية أن المدينة ليست بناء للسكن والطرقات والمرافق الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل هي كذلك بناء للعلاقات الاجتماعية بين السكان الذين يميزهم الاختلاف والتباين.

الفئة المبحوثة: تناول الباحث أولًا الفترة الاستعمارية التي تبلورت وتحددت فيها معالم البنية العمرانية التي يعاد إنتاجها إلى

يومنا هذا. ثم قام بتحليل العلاقات الاجتماعية الجديدة التي فرضتها ظروف الالتقاء والتصادم. وتناول بعد ذلك طبيعة السياسة العمرانية وبزوغ المجتمع المدني، ودورهما في إضعاف أو تعزيز العلاقات الاجتماعية في الأحياء.

نتائج الدراسة: أشار الباحث إلى أن النظام السياسي أعاق انتشار الحركات الاجتماعية، كما أنه لا يشجع على تنمية فرص المؤانسة، فهو لا يواكب صيرورة التمدن السريع؛ بإنجاز مرافق اجتماعية وترفيهية يكون من شأنها أن تسمح بتعزيز الروابط الاجتماعية بين السكان. فالتكتلات الحضرية صارت عاملا أساسيا في

هشـــاشـــة العلاقات الاجتماعية وانطواء الأفراد على ذواتهم، في ظل دينامية التجزيء المجالي والتمييز الاجتماعي.

الدراسة الثانية: أجراها "فاروق يعلى"، تحت إشراف "محمد بومخلوف" بعنوان: التحضر والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة. دراسة ميدانية بمدينة سطيف. وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه سنة 2013.[1]

الهدف: هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى اندماج الأسر النازحة بالوسط الحضري، كدرجة اندماج كل فرد من أفراد حسب أماكن تواجدهم: الأسرة (البيت) ، العمل، بالمؤسسات التعليمية بالنسبة للأبناء ومع المجتمع ككل.

المنهج: انطلاقا من طبيعة الموضـــوع الذي يجمع بين ثلاث ظواهر اجتماعية كبرى، التحضـــر والمســـألة الاجتماعية (أحيانا تتحول إلى مشكلات اجتماعية)، والأسرة الحضـرية وفرضـياته المتنوعة وصـفية وفُروقية وأهدافه المتعددة، اعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها ما هو كمي؛ كالمنهج الوصفي والطريقة الإحصائية، وما هو كيفي كالمنهج التاريخي والمنهج المقارن، ولكن يبقى المنهج الوصـفي هو المنهج الأسـاسـي في هذه الدراسة، أما باقي المناهج فقد تم الاعتماد على بعض تقنياتها فقط.

المقاربة النظرية: اعتمد على المداخل المعرفية لدراسة التحضر: المدخل الأيكولوجي، الاقتصادي، التنظيمي، الديمغرافي والتنظيمي. بالإضـافة إلى الاتجاهات النظرية التي عنت بدراسـة الفروق الريفية الحضـرية وأخيرا شرح أهم العلاقات التي تربط الريف بالحضر.

[1] فاروق يعلى، "*التحضر والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة. دراسة ميدانية بمدينة سطيف*" (رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر2، 2013).

الفئة المبحوثة: إتبع تقنية العينة المقصودة، فكانت الأسر المقصودة لتشكيل عينة البحث يُشترط أن تكون أسرة تتكون من زوجين أو أحدهما وابن(ة) يفوق عمره(ا) 18 سنة غير متزوج (ة) يقيمون في الأسرة على الأقل، ذات أصول ريفية نزحت بعد سنة1992م تقيم داخل حدود مدينة سطيف.

نتائج الدراسة: في خلاصة عامة للنتائج التي توصل إليها الباحث يقول بأن درجة اندماج أفراد الأسر النازحة إلى الوسط الحضر مرتبط بدرجة عدم تعرض الأسرة للمشاكل الاجتماعية؛ كالفقر والبطالة، أزمة السكن، المشكلات الصحية. في حين تعرقل هذه المشاكل على التوالي عملية الاندماج الاجتماعي لأفراد الأسر النازحة.

الدراسة الثالثة: قامت بإنجازها "العلوي جميلة" تحت إشراف: "بن السعدي إسماعيل" بعنوان: مشكلات المدينة وأدوات التخطيط الحضري. دراسة تقييمية لمخططات التعمير لمدينة سطيف، وهي عبرة عن أطروحة دكتوراه سنة 2018.[1]

الهدف: هدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل التي أدت لتفاقم مشكلة الإسكان بالمدينة الجزائرية، وذلك في ظل تبني الدولة لعدد من الإجراءات التخطيطية والتدابير لتنظيم المجال الحضري. كما حاولت تقييم مدى نجاعة مخططات التعمير في حل المشكلات التي تعيشها ساكنة المدينة، وهذا من خلال مقارنتها بالواقع الإمبريقي ومنحنى الاحتياجات والرغبات الأساسية للسكان. وفي هدف آخر، سعت إلى معرفة مستوى العلاقات الاجتماعية، وما آلت اليه الروابط الاجتماعية نتيجة سياسات التخطيط الجديدة المعتمدة لمعالجة

[1] العلوي جميلة، "***مشكلات المدينة وأدوات التخطيط الحضري. دراسة تقييمية لمخططات التعمير لمدينة سطيف***" (رسالة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2018).

المشكلات الحضرية منها: مشكلة الاسكان، ومدى ملاءمتها للثقافة الحضرية الجديدة، والقابلية للتغير على مستوى الحياة الاجتماعية.

المنهج: اعتبرت الباحثة أن بحثها من الد راسات الوصفية التي تقوم على دراسة الحقائق المتعلقة بطبيعة الظاهرة، أو موقف أو حدث. حيث قامت بالاعتماد على جمع المعطيات أو الحقائق وتحليلها وتفسيرها، وذلك بغرض الوصول الى اصدار تعميمات بشأن الظاهرة.

المقاربة النظرية: اعتمدت في الدراسة المقاربة السوسيولوجية التفاعلية الرمزية ودراسة مشكلات المدينة، وقد بررت ذلك بالنظر الى اقتران مفاهيمها بالموضوع الذي يبحث في تفاقم المشكلات الحضرية وانحلال الروابط الاجتماعية، وانتشار الفردانية كدلائل على مدى تفاقم المشكلات الحضرية، بفعل الإعتماد على آليات محددة للتخطيط الحضري وتنظيم مجال المدينة.

الفئة المبحوثة: استخدمت العينة التناسبية، حيث ارتأت بتلاؤم موضوع البحث مع هذا النوع من العينات، إذ تستخدم هذه الطريقة عندما يكون مجتمع البحث مقسم الى فئات، ويحدد حجم العينة، **وقد** تم اختيار العينة من ثلاث مجمعات سكنية ممثلة للحي والمتمثلة في السكن الاجتماعي، سكنات التجزئة ممثلة ب تجزئة 38-79-140 والبناء الذاتي 14 فالحي الفوضوي العشوائي، ويضم الحي بصفة عامة 1164 مسكن بمختلف أنماطه، حيث تم تصنيف السكنات بهذه الأحياء الى ثلاث أنماط من حيث نوعية السكنات، حيث قامت الباحثة بسحب 20%، حيث ت الحصول على 230 مفردة.

نتائج الدراسة: خلصت الباحثة في دراستها إلى أن عدم نجاعة مخططات التعمير في احتواء مشكلة الإسكان راجع لتأخرها في الإنجاز، بالإضافة إلى عدم إشراك السكان في عملية التخطيط. كما أن الحراك المجالي الذي شهدته مدينة سطيف ساهم في نمو المناطق العشوائية لاعتبارات مختلفة مما صعب أكثر من عملية

التحكم في النمو العمراني. كشف التحقيق الميداني الذي قامت به الباحثة أن الأحياء السكنية الجديدة تضعف العلاقات بين الناس وتبرز فيها مظاهر الفردانية.

الدراسة الرابعة: قامت بإنجازها "دليلة زرقة" تحت إشراف: "حجيج الجنيد" بعنوان: سياسات السكن والإسكان بين الخطاب والواقع. دراسة ميدانية بمدينة وهران. وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه سنة 2016.[1]

الهدف: هدفت الدراسة الوقوف على الأسباب الحقيقية التي زادت من حدة أزمة السكن من خلال مدينة وهران. كما حاولت البحث عن الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة لحل أزمة السكن، ودرجة نجاحها في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى تشخيص المقومات التي تساهم في تكيف السكان مع محيطهم الجديد.

المنهج: اعتمدت الباحثة على المنهج الأنثروبولوجي، من أجل الوصول إلى إثبات علمي، وذلك من خلال ربط الأنثربولوجيا بالمقاربة الكيفية وبطبيعة الموضوع. حيث اعتمدت على تقنية الملاحظة المباشرة لمعاينة الحقائق الميدانية، من أجل فهم العلاقات بين المتغيرات في دراستها.

المقاربة النظرية: اعتمدت في الدراسة على التراث النظري لمجموعة من الباحثين في ميدان علم الاجتماع الحضري والمدينة، على غرار "هنري لوفيفر" وكتابه "الحق في المدينة"، "بيار جورج"، "شومبارت دولو"، "مانويل كاستلز" وغيرهم من الباحثين الذين كتبوا في مسألة السكن وأزمة المدينة، حيث حاولت "دليلة زرقة" في أطروحتها فهم المسألة الاجتماعية من خلال أزمة السكن في مدينة وهران.

[1] دليلة زرقة "*سياسات السكن والإسكان بين الخطاب والواقع. دراسة ميدانية بمدينة وهران*" (رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2016).

الفئة المبحوثة: استعملت الباحثة تقنية المقابلات نصف الموجهة، ولذلك لمساءلة 20 مبحوث من مختلف سكان بلديات وهران، حيث اختارت عينة متنوعة حسب الخصائص الاستراتيجية التي تخدم موضوعها. وقد استخدمت دليل مقابلة تحقيق ميداني مبني على أساس أربع محاور تفيد أهداف البحث.

نتائج الدراسة: تقول الباحثة أنه بالرغم من مختلف المشاريع التي سطرتها السلطات المحلية في مدينة وهران، إلا أنها أخرجتها عن سياقها الجمالي، ولا زالت تعاني من انتشار الأحياء الفوضوية وتوسع عشوائي للمدينة، والتهام للأراضي الزراعية. كما أن الممارسات الاجتماعية الغير شرعية من طرف السكان؛ على غرار احتلال المساحات الفارغة والسكن في أقبية العمارات أو على سطوحها، هي ممارسات تميز النخبة الحضرية المهيمنة التي ساعدها في ذلك فهمها للقواعد التنظيمية للمسألة الحضرية.

***تقييم، نقد وتعقيب:**

إن اختيارنا لهذه الدراسات يرجع لتناولها أحد متغيرات بحثنا، حيث أنها تناولت بُعد الاندماج الاجتماعي، أو السياسات ممثلة في المخططات العمرانية التي أقرتها الدولة في إطار التوسع العمراني لإنجاز أقطاب ومجمعات سكنية جديدة، في حين الدراسة الأخيرة اهتمت بسياسة السكن والجانب الاجتماعي للسكان. أما بحثنا، سيحاول أن يجمع في تحليله لكل هذه العناصر لفهم طبيعة العلاقة التي تربط بين السياسات العمرانية المكلفة بإنتاج السكن وعملية الاندماج الاجتماعي للأسر في الحي السكني أولا، وفي المدينة بشكل عام، بالإضافة إلى البحث في الجانب السوسيولوجي للساكنين في الحي السكني.

كما ستفيدنا هذه الدراسات في تحديد الإطار النظري للدراسة خاصة فيما يتعلق بالتفسير النظري، بالإضافة إلى الجانب الميداني، حيث ستكون موجها هاما لنا في استعمالنا لأدوات جمع البيانات ورسم تصور أولي لأسئلة المقابلة، كما أنها ستوجهنا أكثر إلى بعض المراجع التي عالجت الموضوع للاستفادة منها في التحليل.

هذا ودون أن نغفل النتائج التي توصلت إليها الدراسات، والتي ركزت أغلبها على وجود نقائص في السياسات العمرانية مما يؤثر سلبا على طبيعة الحياة الاجتماعية داخل الأقطاب السكنية، حيث ستكون هذه النتائج محل مقارنة وما ستفرزه أيضا نتائج بحثنا. وفيما يلي بعض الملاحظات حول الدراسات السابقة تبرز أهميتها في بحثنا:

- بالنسبة لدرسة "عبد الرحمن رشيق" حول السياسات العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب، سيتم الاعتماد عليها بشكل موسع باعتبارها تبحث في بعد هام من رسالتنا، وهو تأثير السياسات العمرانية على إنتاج العلاقات الاجتماعية. حيث تم فيها توضيح العلاقة بين الجانب التخطيطي والبعد السوسيولوجي، وعليه سنقوم بإجراء عملية إسقاط حول المجتمع الجزائري، خاصة وأن هاجس الرابط الاجتماعي والاندماج الاجتماعي والآليات المساعدة عليه تكاد تكون منعدمة في الاحياء، وهي ليست همًا أساسيًا بالنسبة للمسؤولين السياسيين، وبالخصوص المكلفين منهم بتدبير قطاع السكن والتعمير، وحتى بالنسبة للوسطاء العقاريين والمهندسين المعماريين الذين ينتمون إلى القطاع الخاص أو القطاع العام.
- أشار المقال أيضا إلى نقطة مهمة، حيث يقول الباحث أن تصميمات التهيئة العمرانية كانت تشن حملة ضارية على الأحياء التي اعتُبرت بؤرًا للانفجار الاجتماعي العنيف. فوُضع برنامج من طرف الدولة لهدم عدد كبير من المنازل لضمان التقليص من الكثافة، وإفساح النسيج الحضري الشديد الازدحام، وكانت الكثافة الديموغرافية وإمكان الرؤية في الفضاء الحضري من المعايير التي برّرت مخطط تدخّل الدولة في الأحياء التي وقعت فيها أحداث التمرد. وهو مؤشر مهم يبرز تلك العلاقة بين السياسات العمرانية والحياة الاجتماعية في الحي السكني.

- بالنسبة للمنهج المستعمل في تلك الدراسات، تتفق تقريبا على المنهج الوصفي التحليلي وهو ما سنعتمد عليه أيضا في بحثنا.
- في نقطة أخرى تخص العينة، نجد أن هذه الدراسات السابقة تهتم بعينة الأسر الوافدة من الريف، وهو ما يجعلها تبحث في بعد الاندماج بين الثقافة الريفية الوافدة مع الثقافة المدينية. في حين أن دراستنا وتبعا لبرنامج AADL السكني الذي يخص شريحة اجتماعية ذات دخل محدد، فإننا سنجد في الحي السكني نفسه أسرا ذات أصول حضرية وكانت تسكن في نفس المدينة، لكنها انتقلت الى الحي الجديد الذي سيجمع أسر من مختلف المناطق، وهو ما سيطرح لنا سؤال التكيف والاندماج في الحي الجديد بالرغم من عدم التغيير الكلي للمدينة.

ثامنا: الإطار النظري للموضوع

1-أطروحة البحث:

(الاندماج الاجتماعي الحضري كقاعدة للتَّثاقُف وآلية لتحقيق التماسك الاجتماعي في المدينة).

الاندماج الاجتماعي هو المحور الرئيسي الذي تدور حوله دراستنا، فهو محرك لشبكة العلاقات الاجتماعية في المدينة وقاعدة للتَّثاقُف بين سكان الحي الواحد، وبين سكان المدينة عموما، والمثاقفة ظاهرة يكتسب الفرد من خلالها ثقافة الجماعة"[1].

وعليه فإن تحقيق الاندماج الاجتماعي يعتبر مؤشرا هاما لنجاح السياسة العمرانية التي رسمتها الدولة وجسدتها في إطار الأحياء السكنية الكبرى، ونجاح ذلك يعني إخراج الفرد الحضري من دائرة العلاقات الأولية إلى محيط المدينة الحديثة بمؤسساتها وهياكلها الرسمية. كما أن الإخفاق في تحقيق الاندماج الاجتماعي في

[1] آلان كولون، ***مدرسة شيكاغو، ترجمة مروان بطش*** (بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012) 55.

الأحياء السكنية هو إخفاق للسياسة العمرانية، التي لم تفكر في آلية لتحقيق الاندماج للساكنة الجدد في الحي، فإغفال هذا البعد الاجتماعي الهام في السياسة العمرانية، قد يطرح تساؤلات حول الطريقة التي تفكر بها الهيئات المعنية في تدبير شؤون المدينة، للتعامل المناسب مع طبيعة المشكلات المركبة في الأقطاب الحضرية الكبرى.

تفيد هذه الأطروحة في فهم التوجه العام للسياسات العمرانية والآليات التي يتعامل بها صناع القرار مع المشكلات الحضرية، فالأحياء السكنية ليست مجرد بناء فيزيقي فقط، بل هي مجال اجتماعي أيضا لممارسة العلاقات الاجتماعية، فلا أحياء سكنية بلا روابط وعلاقات اجتماعية، ولا سياسات عمرانية تحقق الاندماج الاجتماعي بلا هيكلة اجتماعية حضرية في الأحياء السكنية الجديدة.

2-المقاربة النّظرية:

(المدينة كبناء وتنظيم اجتماعي لفهم الظّاهرة الحضرية).

لا شكّ أنّ المدن الحديثة عرفت تطورًا كبيرًا في بنيتها، من خلال النّمو الواسع والمتسارع للعمران سواء في شكله المنظّم الذي ينتج عن السّياسات والآليات القانونية للتّدبير الحضري، أو في شكله الفوضوي، ليكون جزء من الصّورة العامة للمدينة. من جهةٍ أخرى، ومن الناحية الاجتماعية يواكب نمو المدينة تحول في شبكة العلاقات الاجتماعية وكثافتها، فالحراك الاجتماعي للأفراد يؤثر في البنية التقليدية والحديثة للمجتمع. فالتّحضر وضعف التّحكّم في مخرجاته قد يؤدّيان إلى بروز مشكلات اجتماعية كالجريمة، المخدّرات وعصابات الأحياء. إنّ مثل هذه الأوضاع قد تطرح لنا العديد من التّصورات حول الشّكل المستقبلي الذي ستتجسّد عليه المدينة على المدى المتوسّط والبعيد.

إن التّحضّـــر السّـــريع الذي شـــهدته مختلف المدن نتيجة الهجرات الرّيفية المتتالية وتركّز الخدمات المختلفة، والنّمو المتزايد للسّكان والأحياء السّكنية الجديدة على أطراف المدينة، كلّها عوامل تستدعي التدخّل الرّسمي لتأطير السّكان في مؤسّسات رسمية تحدّ من استمرار العلاقات التّقليدية الجماعاتية، فتحقيق الامتزاج السّكاني من شأنه أن يحّد من الانقسام الدّاخلي في الأحياء السّكنية والمدينة بشكل عام.[1] فالأفراد في مدن العالم المعاصر لهم نمط عيش يميّزهم عن المجتمعات البدائية، فالمدينة رمز للحضارة التي تشعّ منها الأفعال والأفكار الحديثة التي تشكّل في الأخير الظّاهرة الحضرية.[2]

يُرجع "لويس ويرث" حسب "عبد الرحمان المالكي" غياب نظرية منسجمة عن الظّاهرة الحضرية بسبب قلّة الدّراسات السّوسيولوجية الحضرية، وذلك نظرا لحداثة الميدان وقلّة الاجتهادات، على الرّغم من محاولات فيبر في كتابه (المدينة)، ومقال بارك (المدينة: اقتراحات للبحث في السّلوك بالوسط الحضري)، إلاّ أنها لا تشكّل إطارًا نظريًا منسجمًا يمكن الإعتماد عليه في البحث بشكل مفيد.

وفي محاولة "لويس ويرث" تجاوز ذلك قدّم طرحًا شـــرح فيه السّـــمات العامّة المميزة للمدينة، بالاعتماد على النّظرية السّـــوســـيولوجية والبحث الإمبريقي، وفي هذا الإطار يرى ويرث أنّه يمكن تناول الظّاهرة الحضـــرية إمبريقيًا من خلال ثلاث منظورات مرتبطة بينها، وهي كالآتي:

- كبنية ماديّة: حيث يكون السّكّان، التّكنولوجيا، الإيكولوجيا عبارة عن قاعدة لتلك الظّاهرة.
- كنسق للتّنظيم الاجتماعي: حيث يتضمّن بنية اجتماعية مميّزة ونمط خاصّ من العلاقات الاجتماعية، وشبكة من المؤسّسات الاجتماعية.

[1] محمد بومخلوف وآخرون، ***تأطير الشباب الجزائري ومسألة الثقة دراسة ميدانية***، ***مرجع سابق***، 107.

[2] عبد الرحمان المالكي، ***الثقافة والمجال دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب***، مرجع سابق، 154.

- كمجموعة من المواقف والأفكار: حيث يكون الأفراد مشـتركين في أنماط سـلوك معيّن، وخاضـعين لميكانيزمات من المراقبة الاجتماعية.[1]

إنّ الظّواهر التي تشـهدها المدن هي من تمظهرات البنى الاجتماعية بمختلف عناصـرها، "والبنية تعني الهيئة أو الكيفية التي يوجد الشـيء عليها، وفي اللغة العربية بنية الشـيء تعني ما هو أصـيل فيه وجوهري وثابت لا يتبدل بتبدل الأوضاع والكيفيات"[2].

وهناك من يشير إلى أن البنية عبارة عن مادة للمعرفة تتيح التعرف عن الواقع.[3] وتفسير الواقع السّوسيولوجي يسـتدعي الأخذ بعين الاعتبار مسـتويات متجاورة، فالجماعة الإنسـانية تتكوّن من أفراد غير منفصـلين عن محيط مؤسّساتي.[4]

وعليه، ولأنّ الامتزاج السّـكاني هو أحد مخرجات السـياسـات العمرانية في بعدها الاجتماعي، فالأحياء السّكنية هي نتاج السّـياسـات التي ترسـمها الدّولة، أي أن الاندماج الاجتماعي نتاج تفاعل البنية الاجتماعية (سكّان وهياكل اجتماعية ومادّية) مع الإجراءات التّنظيمية (سياسات عمرانية مجالية وإسكان وتوزيع جغرافي واجتماعي)، ومنه لا يمكن فهم تأثير السّياسات العمرانية على الاندماج الاجتماعي إلاّ بعد تحليل العلاقة بين متغيّرات البعد المجالي والبعد الاجتماعي من الحيّ، وكذا البعد المهني ومتغيّرات الثّقافة الحضـــري أي البعد الرّيفي الحضري لهؤلاء السّكان والعامل الزّمني للإقامة في الحيّ السّكني.

---

[1] المرجع نفسه، 156-160.

[2] عامر مصباح، ***علم الاجتماع الرواد والنظريات*** (الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010) 306.

[3] المرجع نفسه، 307.

[4] جاك هيرمان، ***خطابات علم الاجتماع في النظرية الاجتماعية، تعريب العياشي عنصر***(الأردن، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010) 95.

ومن جهة أخرى فإنّ موضوع الاندماج السّكّاني وعوامله في الأحياء السّكنية الجديدة كظاهرة حضرية لا يمكن فهمها إلاّ في بعدها التّاريخي، فنموّ المدينة يكون في مراحل زمنية لها خصـــائص اجتماعية، اقتصـــادية، ثقافية معينة، فمع زيادة عدد السّـــكان يزداد الطلب على السّـــكن، وعملية تشـــييد وبناء الأحياء السّكنية تتطلّب سياسات تنظيمية، وهيكلة اجتماعية حضرية أي شبكة من المؤسّسات الاجتماعية المرافقة لها، كما أن للسّـــكان في الأحياء السّـــكنية الجديدة مجموعة من الأفكار والمواقف والأنماط من السّـــلوكيات، ولفهم درجة اندماجهم في إطار السّـــياســـات العمرانية، فإنّ مقاربة البحث تتبنّى منظور: المدينة كبناء وتنظيم اجتماعي لفهم الظّاهرة الحضرية.

الفصل الثّاني: مدخل لدراسة المدينة

تمهيد

أوّلا: أهمّية الدراسات الحضرية في علم الاجتماع

ثانيا: البعد التّاريخي في دراسة المدن

ثالثا: الاتّجاهات النّظرية في دراسة المدينة

1. النّظرية البنائيّة الوظيفيّة
2. التّفاعلية الرّمزية
3. إميل دوركايم والاندماج الاجتماعي
4. مقاربة "هنري لوفيبر "والحقّ في المدينة
5. أعمال "شومبرات دولو "في السّوسيولوجيا الحضرية

رابعا: الاندماج الاجتماعي كبعد للدّراسات الحضرية

1. مفهوم الاندماج الاجتماعي
2. خصائص وأنماط الاندماج الاجتماعي
3. التّثاقف كمحرّك للاندماج الاجتماعي
4. عوامل تحقيق/ عرقلة الاندماج الاجتماعي

خلاصة

تمهيد:

سنتطرّق في هذا الفصل الموسوم بمدخل لدراسة المدينة إلى أربعة عناصر، حيث سيتم في البداية الحديث عن أهمية الدراسات الحضرية في علم الاجتماع، ومن ثم نتناول البعد التاريخي في دراسة المدن، ليليها بعد ذلك تقديم قراءة مختصرة حول الاتجاهات النظرية في دراسة المدينة، وفي الأخير تم التطرق إلى عنصر الاندماج الاجتماعي كبعد للدراسات الحضرية، وذلك من خلال تحديد مفهوم الاندماج الاجتماعي وخصائصه وأنماطه، ليتمّ بعد ذلك مناقشة عنصر التّثاقف كمحرّك لعملية الاندماج الاجتماعي، وفي الأخير إبراز مجموعة العوامل المساهمة في تحقيق الاندماج أو عرقلته.

أولا: أهمّية الدراسات الحضرية في علم الاجتماع

انطلق التّفكير في المدينة بشكل جِدّي كما نعرفها اليوم في القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين، في نفس اللحظة التي اكتشف فيها عنصر "الاجتماعي" الكامن في الحياة البشرية، أي في العلاقات الاجتماعية، الفعل، أشكال الحياة اليومية. لذلك لا عجب أن أهم الباحثين في علم الاجتماع مثل: كارل ماركس، إميل دوركايم، ماكس فيبر، جورج سيميل، قاربوا جميعا بطريقة أو بأخرى في أعمالهم إشكالية المدينة والظاهرة الحضرية ككل، بالرغم من أن هذه الأخيرة لم تكن البعد المركزي لأعمالهم الكلاسيكية. إلا أنهم رأوا جميعا في المدينة الكبيرة مسرح الحداثة، وطرح مختلف المشاكل المرتبطة بالاندماج، الاغتراب والنضال من أجل التحرر من هيمنة الرأسمالية.[1]

بدأت دراسة المدن تعرف اهتماما من طرف الجامعات، وذلك بفعل التطورات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية السريعة التي تشهدها حواضر اليوم، كما أن التأخير في إيجاد الحلول لمشاكلها سينتج

[1] Jean-Marc Stébé. Hervé Marchal, **Introduction à la sociologie urbaine**, (op.cit), 16.

عنها أزمات مختلفة ومتداخلة القطاعات مع مرور الزمن. لذلك أخذت بعض الجامعات عبر العالم بتدريس مقررات تهتم بالتمدّن (Urbanization)، حيث حاول فيها الباحثون تناول المشـــاكل الاجتماعية والســـكانية والتخطيط الحضري، وكل ما يرتبط بالمجتمعات الحضرية بما تتضمنه من بنى اجتماعية متباينة.[1] وفي هذا الجانب ، يطرح "هنري لوفيفر H. Lefebvre" فرضية يتصور فيها التحضر الكلي للكوكب في غضون قرن من الزمان، ومع تضـاعف عدد سـكان المدن في جميع أنحاء العالم حيث أصـبح سـكان العالم في الغالب يسـكنون المناطق الحضـرية: يقيم الآن أكثر من 3.7 مليار شـخص في المدينة، ينضـم إلى هؤلاء السـكان الحضريين 60 مليون شخص آخر كل سنة، أي أنه في عام 2030 سيصل عددهم حوالي خمسة مليارات. وعلى وجه الخصوص في قارتي آسيا وأفريقيا[2]. ومع ذلك، فإن هذا النمو الحضري الكبير، يضعنا أمام حقيقة أن العديد من سكان المدن الجدد سيكونون فقراء، وأن مستقبلهم يعتمد على التوجهات السياسية والاقتصادية التي اتخذها اليوم صـــناع القرار، وهو ما ســـينتج مشـــكلات جديدة وظواهر معقدة تحتاج المتابعة من طرف الباحثين.

تواجه المدن في أغلب انحاء العالم مشكلات مختلفة مثل العشوائيات، التلوث، المواصـلات، الإسكان، ضـعف الاندماج الاجتماعي وهذه المشـكلات سـتؤثر بشـكل مباشـر على سـير الحياة اليومية للأفراد. ولعل المدينة الجزائرية هي احدى المدن التي تعيش أزمة متعدد الأبعاد، حيث يشير الباحث عبد الحميد دليمي إلى ذلك في مقاله: "المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع" (2007)، على تأثير وضع المدينة في ممارسات الأفراد قائلا:

[1] سعيد ناصف، **علم الاجتماع الحضري المفاهيم القضايا المشكلات**، (القاهرة، دار الوثائق القومية، 2006)، 1.

[2] Jean-Marc Stébé, Hervé Marchal, **la sociologie urbaine**, (Paris : Presses Universitaires de France, Que sais-je ? 2010), 3.

نجد أن المدينة الجزائرية لازالت تعيش الصـراعات المرتبطة بالفقر والصـحة والسـكن، الأمر الذي أنتج خللا في التماسـك الاجتماعي وأدى إلى فوضـى في توزيع السـكان في المجال، وزاد من حدة الانحراف، والعنف والإجرام. جميع هذه العوامل دفعت السـكان إلى الانعزال وعجزوا عن التكيف مع التغير السـريع في شـتى مجالات الحياة.[1]

وفي ضـوء ذلك، نشـير إلى ضـرورة التعامل مع مشـكلات المدينة بمنطق التداخل والتكامل، من أجل فهم أحسـن للواقع الاجتماعي في المناطق الحضـرية، وذلك لا يتأتى إلا بالدراسـات السـوسـيولوجية الجادة التي تبحث في أبعاد جديدة من المدينة، بالاعتماد على عناصـر تحليلية ومقاربات منهجية لدراسـة المدينة بارتباطاتها الاجتماعية والثقافية. وذلك ما ينادي به الباحثون، حيث يرى "عبد الرزاق أمقران" بضرورة دمقرطة التفكير في الفضـاء العمراني، وتكريس ديناميكية تُحطِّم إحتكار الدولة للقرار بشـأن الفضـاء العمراني، وإشـراك مختلف الفاعلين في التخطيط والاستشراف قبل وبعد تجسيد المشـاريع الحضـرية، فتهميش العلوم الاجتماعية في القضـايا الحضـرية يؤدي بدوره لتهميش السكان وتصـوراتهم لمجال حياتهم، واغفال لخصـوصـياتهم الثقافية والتاريخية.[2]

ثانيا: البعد التّاريخي في دراسة المدن

لقيت دراسـة المدن وظروف نشـأتها تاريخيا الاهتمام الكبير من المؤرخين والباحثين، خاصـة ما تعلق بخصائصها الاقتصادية والثقافية والسياسية، فالمراكز الحضرية الأولى ظهرت منذ آلاف السنين في منطقة ما بين النهرين ومصر[3]، وذلك لوجود الأراضي والمساحات الزراعية الخصبة المساعدة لاستقرار أعداد كبيرة من

[1] عبد الحميد دليمي، "المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع"، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة 12، (2007): 164.

[2] عبد الرزاق أمقران، "الفضاء العمراني: فضاء اجتماعي وثقافي، مقاربة منهجية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة باتنة 16، (2007): 203.

[3] Anne Raulin, **Anthropologie urbaine**, (Paris: imprimerie France Quercy, 2002), 13.

السـكان، وهو ما سـاهم بدوره بظهور حياة اجتماعية وما ارتبط بها من عناصـر تخص التدرج الاجتماعي، والذي انعكس بعد بداية ظهور الخلايا الأولى للمدينة في الاختلافات المادية من مباني سـكنية وسـلع مادية، وبداية العمل بالنشـاطات غير الزراعية.[1] وقد تطرق "لويس ممفورد" في كتابه: "المدينة على مر العصـور أصـلها وتطورها ومسـتقبلها" إلى أسـئلة تتمحور حول: مفهوم المدينة، وكيفية ظهورها، وظائفها وأهدافها. كما أشار في ذلك بأن عملية التأسيس الجديد للحياة الحضرية تتعين أولا بفهم طبيعة المدينة في تطورها التاريخي، والتفريق بين مهامها الأصـلية، والمهام التي تولدت عن وجودها، بالإضـافة إلى تلك المهام المحتمل ظهورها مع الزمن.[2]

يسـتهدف التتبع التاريخي للتراث النظري لظهور المدينة والتحضـر تحديد الخلفية النظرية للدراسـات الحضـرية، فذلك يسـاهم في تحديد المفاهيم النظرية والإجرائية الضـرورية، كما يفيد في تتبع سـيرورة وجهات النظر المختلفة المتعلقة بالظاهرة المدروسـة وتقديم مقارنات عن نمط الحياة وتطورها وما طرأ عليها من تغير عبر المراحل التاريخية.[3] وفي ضـوء ذلك، نجد بأن "ماكس فيبر" قد وضّـح في كتابه "المدينة" المعايير الأساسية التي تتحدّد بموجبها وضـعية التمدّن في مكان ما، واعتمادا على ذلك، انطلق الباحثون في تحديدهم للمدينة بناءً على خمسة معايير هي[4]:

- أن يكون في المكان سور أو حصن.
- أن يتوفر فيه سوق.
- وجود محكمة لها قوانين مستقلة.

[1] سعيد ناصف، **علم الاجتماع الحضري المفاهيم القضايا المشكلات**، مرجع سابق، 13، 14.

[2] لويس ممفورد، **المدينة على مر العصور أصلها وتطورها ومستقبلها**، ترجمة إبراهيم نصحي وحسين نصار (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016)، 1.

[3] فادية عمر الجولاني، **علم الاجتماع الحضري** مرجع سابق، 15 ،16.

[4] عبد الجبار ناجي، **دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية**، مرجع سابق، 9-44.

- وجود نقابة.
- أن يمتاز المكان بحكم ذاتي استنادًا على مبدأ الانتخابات.

من خلال العناصر الخمسة السالفة الذكر، تتضح الصورة الكبرى للمجتمع الحضري، فكل عنصر له دلالة محددة، فنجد السور يشير إلى الحيز الجغرافي الذي تكون فيه المدينة ودوره الدّفاعي والعسكري لحمايتها، في حين يعد السوق بعدا اقتصاديا تجاريا، ووجود المحكمة والنقابة يشيران إلى الجانب التنظيمي الاجتماعي، أمّا البعد السياسي فقد كان ممثّلا في الانتخابات التي تسمح بالتداول على السلطة بشكل سلمي.

بالإضافة إلى هذه العناصر، كان التخطيط للمدينة الأوربية في القرون الوسطى يأخذ اعتبارات دينية كاتجاه بناء الكنيسة بحيث يكون اتجاه المذبح نحو الشرق، واتخاذ السوق بالقرب من الكنيسة باعتبارها المكان الذي يجتمع السكان فيه أكثر من أي مكان آخر، حيث يمكن تصور الكنيسة (مركز اجتماعي) تتم فيه مختلف الأنشطة الاجتماعية إضافة للتعبد والصلاة.[1] ممّا يسمح وتفعيل الحياة الحضرية، واجتماع عشرات الأفراد في فضاء واحد يساهم في تفاعلهم وتعارفهم. وهو ما يذهب إليه "ماكس فيبر" حيث يرى بأنّ المسيحية قد لعبت دورا هامًّا في تطوير العلاقات الإرتباطية في حياة المدينة، حيث ساعدت المسيحية على تحطيم القبلية في أوربا، باعتبارها دين ائتلافي في إيمان الأفراد أكثر منها ارتباط عشائري.[2]

من جهة أخرى، ارتكزت أبحاث العلماء الأوربيين حول بنية المدينة الإسلامية في بداية القرن العشرين على مقاربتين، الأولى تنسبها إلى العوالم الاجتماعية والدينية، والمقاربة الثانية تُركّز على تحليل السِّمات المادية. لقد كانت المقاربة الأولى (ألمانية) ترى بأن المدينة الإسلامية مختلفة في نظامها المديني عن المدينة

[1] لويس ممفورد، **المدينة على مر العصور أصلها وتطورها ومستقبلها**، ترجمة إبراهيم نصحي وحسين نصار (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016)، ج 2، 521.

[2] براين تيرنر، **علم الاجتماع والإسلام: دراسة نقدية لفكر ماكس فيبر**، ترجمة أبو بكر أحمد باقادر (بيروت، دار القلم، 1987)، 140.

الغربية، لأنّها تمتاز بتنظيم اجتماعي مختلف. في حين المقاربة الثانية(فرنسية) انبثقت عن معرفة مباشرة ميدانية، جاءت بعد الغزو العسكري لتلك المدن وهدفت للسّيطرة السّياسية عليها. بالرّغم من اختلاف وجهات النّظر الاجتماعية، الاقتصادية، المدينية، المعماريّة حول المدينة الإسلامية، إلا أنّها أجمعت على فكرة: التَّمَدين الإسلامي، وذلك تحت تأثير أفكار "ماكس فيبر" و"هنري بيرين".[1] وهذا الإعتراف بالتَّمَدين لم يأت من فراغ، بل إشارة صريحة على وجود(هيئة اجتماعية) تم الإقرار بوجودها، وذلك بناء على مقاييس ومعايير حضارية تميز المدن الإسلامية.[2] فقد أولى الخلفاء المسلمون أهمّية بالعمارة والعمران عبر متابعة انشاء المدن واختيار مواضعها، بالإضافة إلى الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والوظيفية والسياسية لمجتمع المدينة، ممّا يدلّ على أصالة الفكر الإسلامي في تخطيط المدن.[3] على عكس ذلك يرى فيبر أن المدن الإسلامية كانت نتيجة لمعسكرات الجيوش، وهي استمرار للتنظيم البدوي والعشائري الذي صدّر معه العادات الريفية إلى المدينة، وهو ما جعل أحياء المدينة الإسلامية مقسمة إلى مجتمعات محلية متجانسة تعكس هويتها الدينية أكثر من كونها مجتمعات موحّدة اجتماعيا، وهي فاقدة للسلوك الجماعي الحضري.[4] وهو ما يجعل من المدينة الإسلامية تفتقد (الشعور الجماعي)، وقد فشلت في توفير المؤسسات التضامنية التي تحمي الأفراد والجماعات من الصراعات.[5] تعدّ هذه القراءة للمدينة الإسلامية من طرف براين تيرنر مبتورة فقد جاءت في سياق زمني محدد (فترة حكم المماليك) كما أنها ركّزت على الجماعات المنقسمة في مرحلة سياسية

[1] جوليا آنالياندا نغليا، **"ملاحظات تاريخية ـ بيانية حول المدينة الإسلامية مع إشارة خاصة إلى صورة المدينة المبنيّة"**، في **المدينة في العالم الإسلامي** تحرير سلمى الخضراء وآخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014) م1، 51-52.

[2] محمد عبد الستّار عثمان، **المدينة الإسلامية**، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1988)،17.

[3] محمد عبد الستّار عثمان، **المدينة الإسلامية**، مرجع سابق، 27.

[4] براين تيرنر، **علم الاجتماع والإسلام: دراسة نقدية لفكر ماكس فيبر**، ترجمة أبو بكر أحمد باقادر، مرجع سابق، 143-144.

[5] المرجع نفسه، 149.

مضـطربة، فقد لعب الإسـلام دورا هاما في عملية اندماج المهاجرين من مكة إلى المدينة المنورة عبر المآخاة بين الأنصار والمهاجرين، وقد ساهم الرسول –ﷺ– عبر حَثِّه لهم لنبذ النزعة القبلية والتمسك بروح الجماعة.

ثالثا: الاتّجاهات النّظرية في دراسة المدينة

تعرف المدن الحديثة نموا سـريعا في بنيتها بالنظر للتحضـر والهجرة من الريف إلى المدينة والطلب على الخدمات المرافقة للمدن والتجمعات العمرانية الجديدة، لتتشـكل في الأخير المورفولوجيا العامّة للمدينة. ويواكب ذلك النمو العمراني أيضـا، نمو في شـبكة العلاقات الاجتماعية وكثافتها، فالحراك الاجتماعي للأفراد يؤثر في البنية التقليدية والحديثة للمجتمع. حيث تبرز معه مشـكلات اجتماعية مختلفة كالجريمة، المخدرات. وبالتالي من المهم التفكير في الآليات التنظيمية والهيكلية التي تسمح بانتقال السكان والأفراد من مكان لآخر دون إحداث ظواهر اجتماعية أو اختلالات في التنمية بين المدن والتجمعات والأحياء السـكنية، ومنه يتم التحكم الفعلي في الشكل المستقبلي للمدن.

لقد سعت العديد من النظريات السوسيولوجية والباحثين إلى تفسير وتحليل الظواهر الحضرية المرتبطة بالتحضـر؛ المجال الحضـري، السـكن والعلاقات الاجتماعية في المدينة، وقد اهتمت كل دراسـة ببعد محدد إيكولوجي، اجتماعي، ثقافي، نفسـي؛ على غرار النظرية البنائية الوظيفية، والتفاعلية الرمزي، أما بخصـوص الباحثين الذين لهم اسـهامات في موضـوعنا فنجد "اميل دوركايم"، "جورج زيمل"، "هنري لوفيفر"، "شـومبرات دولو".

1. النّظرية البنائيّة الوظيفيّة:

تأسـست هذه النظرية في نهاية القرن التاسـع عشـر بإسـهامات مفكرين اجتماعيين بارزين؛ على غرار "أوغسـت كونت"، "كلود ليفي شـتراوس"، "مارسـيل موس"، وتركز هذه النظرية على موضـوع البنى التي يتكون

منها البناء الاجتماعي؛ كالبناء الأسري، التربوي والسياسي، هذه البنى مختلفة لكنها متكاملة ومتضامنة مع بعضها لتقدم لنا في الأخير التكامل الاجتماعي. والنظرية الوضعية تهتم بدراسة ظواهر المجتمع دراسة وضعية بالاعتماد على العقل والتجارب باستعمال الملاحظة، المقارنة والتتبع التاريخي للأحداث. فنجد أن كتاب الفلسفة الوضعية "لأوغست كونت" قد حدد ثلاث عناصر تحكم استقرار المجتمعات الإنسانية فتعمل على تحقيق تضمانها وتماسكها، وهي: الفرد، العائلة والدولة. وهذه العناصر لا تحقق ذاتها إلا بعد امتزاج وتفاعل الافراد والجماعات مع بعضها، فيتحقق بذلك التماسك الاجتماعي.[1] وعليه "فدراسة أي بناء اجتماعي تتحدد بالأساس في مجموعة العلاقات والروابط الاجتماعية بين الأشخاص أو الزمر الاجتماعية"[2].

يرى "تالكوت بارسونز Parsons Talcott 1902 –1979" أن المجتمع عبارة عن نسق يتألف من مجموعة من الأجزاء، ويهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتي. في حين أن الأنساق الفرعية تعمل على مواجه المتطلبات الوظيفية وهي: التكيف، تحقيق الهدف، التكامل، المحافظة على النمط وخفض التوتر. بالنظر إلى هذه المتطلبات الوظيفية الأربعة، نفهم أن لكل مجتمع وسائل يتكيف بها مع التحولات التي تحدث أثناء نموه، كما أن له هدفا محددا يسعى لتحقيقه ميدانيا، في حين متطلب التكامل يعني أن النسق يسعى إلى تماسك المجتمع، وذلك يتحقق عبر عناصر محددة تشجع الروابط الاجتماعية، أما العنصر الأخير، فيعني وجود مؤسسات محددة مثل: الأسرة، المؤسسات الثقافية، فتهتم بصياغة وضبط نمط الحياة الاجتماعية. وتعتبر عملية التفاعل الاجتماعي بين العناصر المكونة للنسق هي الصورة العاكسة له، فوحدة التفاعل هنا تتحدد في المشاركة في المعتقدات والأحاسيس، والتفاعل يحدث حينما يضع الفاعل الاجتماعي أهداف الآخرين نصب عينيه. إذا سلمنا بأن الاندماج فعل اجتماعي، فإن له نسق فرعي هو النسق الاجتماعي، اهتم الدارسون

[1] احسان محمد الحسن، ***النظريات الاجتماعية المتقدمة. دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة*** (عمان، دار وائل للنشر، 2015) ط3،32-34.

[2] شحاتة صيام، ***النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة*** (عمان، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2009) 55.

بالســـلوك الاجتماعي الذي يصـــدر من الأفراد والجماعات المتفاعلة في المجتمع، فذلك التفاعل بين الأنا والآخر يطلق عليه "بارسونز" خط التماس المزدوج. فالنسق الاجتماعي حسبه يتألف من فردين أو أكثر يأتون بأفعال اجتماعية ولهم أوضاع ويؤدون أدوارا مختلفة، وتحكم علاقاتهم حقوق وواجبات وفقا لموضوعات ثقافية ورموز اجتماعية. [1] وعليه فدراسة العلاقات الاجتماعية والثقافية للأفراد يمكن أن ييسر علاقات الاندماج أو التنافس أو النزاع ، ومن الواجب إعادة موضـــعة ظواهر التآلف والتمازج والإســـتيعاب في أطر بنيتها الاجتماعية.[2]

2. التّفاعلية الرّمزية:

تهتم هذه النظرية بمختلف ظواهر الحياة الاجتماعية، والتي تعتبرها نسيج من العلاقات والتفاعلات بين الأفراد والجماعات والتي تترك آثارها في الحياة الاجتماعية للمجتمع. فلكل فرد دور يلعبه، ولكل تفاعل دوافع ذاتية وموضـــوعية. ومن أبرز رواد هذه النظرية نجد "جارلس كوولي" و"جورج زيمل" و"موريس كينزبيرك". تدرس هذه النظرية التفاعلات التي تحدث المجتمع وخاصـــة الجماعات الصـــغيرة، وذلك حرصـــا على وحدة كيانها وتماسكها، فتماسك الجماعة سيسمح ببلوغ أهدافها.

يعتبر جورج زيمل Georg Simmel (1858–1918) من أهم رواد هذه النظرية، كما أن الأبحاث التي نشرها تخدم موضوع بحثنا؛ على غرار "الصراع ونسيج انتماءات الجماعة"، "التكامل الاجتماعي". لقد أشار زيمل إلى ستة ثنائيات من التفاعلات الاجتماعية التي تحكم العلاقات بين الأفراد، والمؤسسات، وهذه التفاعلات هي من تحدد نشاط الجماعة وقدرتها على تحقيق أهدافها، ومن بين تلك الثنائيات التي تهمنا، نجد

[1] شحاتة صيام، ***مرجع سابق***، 61-66.

[2] دنيس كوش، ***مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية***، ترجمة منير السعيداني (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007) 100.

ثنائية الصـراعية أو التوافقية، فالعلاقات التفاعلية الصـراعية هي التي تدور حول اقصـاء الآخر واخضـاعه للطرف الأقوى، وذلك لأسـباب اقتصـادية سـياسـية اجتماعية وحتى نفسـية، وذلك رغبة في حب الظهور والسـيطرة على الآخرين. في حين أن العلاقات الوفاقية، قائمة على التسـوية والتفاهم والمرونة والاعتراف بحقوق وواجبات جميع الأطراف المتفاعلة، وهنا يحل الانسـجام والتوافق مما يجعل الأفراد ينجذبون ويتفاعلون مع بعضـهم البعض.[1] وفي كلتا الحالتين من التحليل سـواء في شـقه المتعلق بالصـراع الذي يروم من خلاله الفرد تطوير نفسـه، أو الوفاق لتحقيق الانسـجام، فالهدف هو دمج الفرد لكي لا تصـبح له كينونته، وذلك لاسـتيعابه في الميكانزيم الاجتماعي[2]. كما يؤكد زيمل على أن فهم العلاقات الاجتماعية يقتضـي تحليل التفاعل النفسـي بين الأفراد، فالمواقف الاجتماعية ماهي إلا نتاج لمحتوى نفسـي لتلك المواقف.[3] "والقاعدة النفسـية التي تقوم عليها فردية المدينة الميتروبوليتانية هي تكثيف الحياة العاطفية بسـبب الانتقال السـريع والمستمر للمؤثرات الداخلية والخارجية"[4].

في تطرقه لقضية السكن يرى زيمل أن هذه الكلمة تحمل مضامين التفاعل الاجتماعي؛ فهي تدل على الاسـتقرار وتجنب أخطار الشـارع. كما تحيل أيضـا إلى العيش المشـترك بين الجيران والناس بشـكل عام. وحسـبه فالبيت عامل مهم في عملية التواصـل والتفاعل مع الآخرين، باعتباره مكان الفعل وهو من يحدد طبيعة التفاعل حسب تمثلهم للسكن. وعليه تتم دراسة السكن وفق نظرية التفاعل الاجتماعي. [5]

[1] احسان محمد الحسن، **مرجع سابق**، 65-70.

[2] جورج زيمل، "**المدينة والحياة العقلية**"، **في المدينة**، تعريب سيد عبد العاطي وأبو بكر أحمد باقادر (جدة: وكالة تبر للدعاية والنشر والتوزيع، 1988)، 259.

[3] عامر مصباح، ***علم الاجتماع الرواد والنظريات***، مرجع سابق، 264.

[4] جورج زيمل، "***المدينة والحياة العقلية***"، في ***المدينة***، مرجع سابق، 260.

[5] جميل حمداوي، **جورج زيمل والسوسيولوجيا التفاعلية**. https://ketabonline.com/ar/books/97789/read?page=7&part=1#p-97789-3

3. اميل دوركايم والاندماج الاجتماعي:

تعتبر كتابات (اميل دوركايم Émile Durkheim /1858–1917) من أهم مما أنتج في علم الاجتماع. حيث كان يستخدمه كعلم لتوضيح الأسئلة الفلسفية وتمحيصها بأسس إمبريقية، وبروح موضوعية، وقد درس الوقائع الاجتماعية على أنها أشياء، أي أنه قام بتحليل الحياة الاجتماعية كما يتم تحليل الأشياء في الطبيعة[1]. لدوركايم العديد من الكتابات في مواضيع مختلفة، لكن سنقوم بعرض مختصر حول ما قدمه في موضوع الاندماج الاجتماعي. خصص في كتابيه "الإنتحار" و"التقسيم الاجتماعي للعمل" جزء للحديث عن الاندماج، فقد رسم دوركايم للسوسيولوجيا مخططا شاملا شرح فيه مراحلها الثلاث والتي من بينها البحث في دراسة الأساس الجغرافي للسكان من خلال علاقاتهم مع التنظيم الاجتماعي، وفي دراسته عن "الانتحار" حيث لاحظ دوركايم أن هذا الأخير يكون دوما أعلى في المدينة، ولدى العزاب، وأكثر في حالة غياب الدين منه إذا كان جزءا من جماعة دينية. ليطرح من خلال ذلك القانون الذي يرى بأن الانتحار يتنوع تبعا لمنطق معاكس لدرجة الاندماج في الزمر الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد. وعليه فالخواء الوجداني والعزلة الأخلاقية الناجمين عن خلل في الاندماج الاجتماعي يساعدان على فهم الحقيقة الطبيعية للإنتحار، كما فسر "إميل دوركايم" أيضا فكرة الانتقال من نمط التضامن الآلي إلى نمط التضامن العضوي في المجتمعات الأوربية الصناعية والتي في طفرتها السكانية رفعت من حجم الاتصال الاجتماعي ونمت العلاقات بين مختلف الأفراد[2]. يرى دوركايم أيضا أن المجتمع مجموعة من العلاقات والروابط الاجتماعية، يميل الأفراد فيه إلى تطوير أساليب في العمل وبناء المشاعر الجماعية المشتركة التي تزيد من التوافق والتكيف.[3] وعليه

[1] أنتوني جيدنز، ***علم الاجتماع***، (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2005)، 63-64.

[2] جونز فيليب، ***النظريات الاجتماعية والممارسات البحثية*** (مصر، العربية للنشر والتوزيع، 2010)، 55-57.

[3] عامر مصباح، *مرجع سابق*، 142.

وحسب دوركايم فإن الحفاظ على التضامن الاجتماعي والأخلاقي في المجتمع، سيكون آلية لاندماج الأفراد بنجاح في مجموعات اجتماعية تتشارك القيم والعادات مما سيمنع ويقلل من انتشار الفوضى. [1] يركز دوركايم أيضا في تحليل الظواهر الاجتماعية على العوامل التي تؤثر على المعيارية والنظامية؛ مثل: الزيادة السكانية والحراك الاجتماعي، والتي تؤثر على سلوكيات الأفراد وأنماط العادات والتقاليد، وهو ما ينتج في الأخير عدم استقرار في شبكة العلاقات، والتي بدورها ستحدث تغييرات في النسق البنائي، والاجتماعي، والثقافي والسياسي للمجتمع. وفي ضوء ذلك يرى دوركايم محدودية قدرة التنظيمات التقليدية على مواجهة التغيرات الاجتماعية التي تظهر في المجتمع، ومن ثم كانت الحاجة إلى تنظيمات حديثة تتكيف معها، وتستطيع حفظ النظام والتماسك الاجتماعي.[2]

4. مقاربة "هنري لوفيبر" والحقّ في المدينة:

عندما كتب "هنري لوفيفر" (Henri Lefebvre /1901–1991) غالبية كتبه عن النظرية الحضرية سنة 1970، كان مشهورا جدا في فرنسا بنهجه الماركسي، فقد كان ثوريا ورومانسيا. وقد كانت النظرية الحضرية مجرد جزء واحد فقط من أعماله التي كانت تغطي العديد من جوانب المجتمع الحديث. انخفض تأثيره سنة 1990، بعد تراجع مكانة النظرية الماركسية في الأوساط الفكرية في فرنسا. ولم يعد معروفا في العالم الناطق باللغة الإنجليزية، كما أن كتبه عن النظرية الحضرية والفضاء لم يتم ترجمتها.[3]

يعتبر كتاب الحقّ في المدينة (le droit à la ville) " لهنري لوفيبر" من أهمّ الكتب التي عالج فيها قضية المدينة وإنتاج الفضاء الاجتماعي، حيث قدّم فيه تحليلاً نقديًا للواقع الحضري والحياة اليومية، على

[1] عمر بوزكور، محمد بومخلوف، "***التنظيم الاجتماعي الحضري كآلية لتحقيق الاندماج الاجتماعي في المدينة***"، مجلة أنثروبولوجيا م8، ع1 (2022): 361.

[2] عبد الله محمد عبد الرحمان، ***النظرية في علم الاجتماع النظرية الكلاسيكية*** (مصر، دار المعرفة الجامعية، 2006)، 223،224.

[3] Gülçin Erdi-Lelandais, ***Understanding the City: Henri Lefebvre and Urban Studies***, (Newcastle: Cambridge Scholars Publishing, 2014), 18.

اعتبار أنهما مترابطان، فالفكر الاجتماعي يولد الواقع اليومي المعاش والعكس صحيح. وفي هذا الإطار يرى لوفيفر أنه لا يمكننا فهم المدينة والحضر بدون فهم المؤسسات التي أنتجتها العلاقات الطبقية والملكية، فالمدينة، في حد ذاتها فعل دائم وحي؛ يؤدي إلى مؤسسات محددة كالبلدية. والمؤسسات الأكثر عمومية، هي جزء من الدولة المهيمنة والدين والأيديولوجية، لها مقرها في المدينة السياسية والعسكرية والدينية. وهي تتعايش مع المؤسسات الحضرية والإدارية والثقافية الصارمة. ومن هنا جاءت بعض الاستمرارية الملحوظة من خلال التغيرات في المجتمع. كما يعتقد لوفيفر أن تحليل الظواهر الحضرية أو كما يسميها (المورفولوجيا الحساسة والاجتماعية للمدينة، أو، المدينة والحضري* والصلة بينهما) يتطلب استخدام جميع الأدوات المنهجية: الشكل، الوظيفة، البنية – المستويات، الأبعاد – النص، السياق – المجال والمجموعة، الكتابة والقراءة، النظام، الدال والدال، اللغة.[1]

نقلا عن "شيماء الشّرقاوي" في ورقتها البحثية الموسومة بـ: "الحقّ في المدينة والإصلاح العمراني في مصر"، تقول أن لوفيفر وفي مفهوم (الحقّ في المدينة) يعني: "مطالبة الفرد بحقه في الحياة الحضرية"[2]، يعتبر كتابه ضرورة معرفية، بالنظر إلى المواضيع التي قام بطرحها فيه والمشاكل الحضرية التي عالجها، فالحق في المدينة هو صرخة غضب تعبر عن قلق من أزمة الحياة اليومية في المدينة، ونداء لمواجهة تلك الأزمة والتفكير في الفئات الضعيفة التي عصفتها المدينة؛ بهدف توفير حياة أفضل لها.[3]

يأتي "ديفيد هارفي" من بعده ليحاول تقديم تعريف لهذا الحق، وفي سياق ذلك يتساءل أيضا عن نوع المدينة التي نريدها، والعلاقات الاجتماعية التي نسعى إليها، وأسلوب الحياة الذي نتمناه. كما تساءل عن الطريقة

---

[1] Henri Lefebvre, Espace et politique : ***le droit à la ville*** (paris: Anthropos, 1970), 60–66.

[2] Henri Lefebvre, ***Writings on Cities***, (Oxford: Willey Black-Well, 1995), 158.

* الحضري L'urbain مصطلح في فلسفة لوفيفر حول المدينة يعني المجتمع الذي لا تنفصل فيه المدينة عن الريف.

[3] سرير أحمد بن موسى، "هنري لوفيفر: من الحق في المدينة إلى هرمينوطيقا المدينة"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ 15 (2019): 239.

المثلى لممارسة حق المشاركة في صناعة المدينة؟ وفي إجابته على ذلك يقول هارفي: أن الحق في المدينة أكثر من مجرد حق في الانتفاع من الموارد التي توفرها المدينة، إنها حق جمعي. فالمطالبة بالحق في المدينة، يعني المطالبة بالحق في صناعة وتشكيل عمليات التطوير الحضري بشكل جوهري والمساهمة في القرار السياسي، حتى لا تبقى عملية الحضرنة عملية طبقية تخص فئة اجتماعية معينة، وتنتفع لوحدها من فائض الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي.[1] فتدخل التكنوقراطيين لوحدهم وفقا لمصالحهم الاقتصادية كفاعلين في تسيير المجال المديني، وإغفالهم التفكير في المدينة كمكان يجمع مختلف الجماعات الاجتماعية، والتي يمكن أن تدخل في علاقات تحالف أو صراع، قد يؤدي بالأفراد في المدينة إلى العزلة والتفكك، ويهدد المدينة ومورفولوجيتها ويحولها إلى ظل[2]. من هنا قدم لوفيفر طرحه الحق في المدينة، حق يتحقق عندما يشارك الجميع في خلق المدينة التي يحلمون بها، والحياة الحضرية التي يطمحون إلى تجسيدها.

5. أعمال "شومبارت دولو" في السّوسيولوجيا الحضرية:

يعتبر "هنري شومبارت دولو"(Chombart de Lauwe / 1913-1998) من أهمّ الباحثين في السّوسيولوجيا الحضرية بفرنسا، وذلك بالنظر إلى الدراسات الهامة التي أنجزها في تحليل علاقة المجتمع بالمجال الحضري، ومن أهم أعماله التي تبحث في جانب حياة السكان في المدن نجد:

- العائلة والمسكن (Familles et habitations, ed. du CNR)، الصادر سنة: 1959.
- النّاس والمدن (Des hommes et des villes)، الصادر سنة: 1965.

[1] ديفيد هارفي، ***مدن متمردة من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر***، ترجمة لبنى صبري (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017)، 30 -31.

[2] فوزي بوخريص، ***محاضرات مجزأة علم الاجتماع الحضري الفصل الرابع*** (القنيطرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، 2020)، 4. https://www.academia.edu

- المجال الاجتماعي في الأحياء السّكنية الصّناعية (L' espace social dans une grand cité industrielle)

يعتبر النّمو الحضري والسّكاني المتسارع من أهم مميزات المدينة الحديثة، ويصاحب ذلك النمو طلب متزايد على الخدمات الحضرية وما يرتبط بها من هياكل وتجهيزات. يتكيف الأفراد مع مجالهم الحضري عندما يوافق تمثلاتهم وممارساتهم، لكن قد تختل هذه العلاقة في حالة لم تستجب المدينة إلى تطلعاتهم ورغباتهم، فينتج عن ذلك صراع بين فئات المجتمع؛ والذي سينتهي في الأخير لمصلحة أصحاب النفوذ والفاعلين، وتسيير المدينة يتم وفق إطار يسمى بالسياسة الحضرية لكن هذه الأخيرة تخدم مصالحهم الخاصة بالدرجة الأولى، وذلك على حساب الفئات الاجتماعية الأخرى التي تكون غالبا محدودة النفوذ والإمكانيات المادية. إن تلك السياسة التي تعلنها الجهات الفاعلة في المدينة تدعي خدمة جميع السكان، لكنها في الغالب توجه لمصالح فئة اجتماعية على حساب أخرى.[1] وفي هذا السياق، ارتكزت السياسات الحضرية في البلدان العربية حول تطوير البنية التحتية وفق منظورها للتخلف والتنمية، حيث ركزت على التنمية الزراعية والصناعية غالبا، في حين التنمية السياسية وإشراك المجتمع في تأطير وإدارة نفسه بنفسه كانت من المحظورات، فالحكومات كانت تسير المجتمع بنزعة أبوية تحرم الفرد من المشاركة في تنمية فعلية للمدينة والمجتمع.[2]

يرى "شومبارت دولو" من وجهة نظر سوسيولوجية في دراسته (العائلة والمسكن Famille et habitation 1959)، أنه من المهم تحديد جانبين رئيسيين للبحث في قضية السكن. فقد درس من ناحية،

[1] شوقي قاسمي، ***تحليل نقدي للنظريات الأساسية في علم الاجتماع الحضري السداسي الثاني*** (بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2020)، 100. https://www.researchgate.net/profile/Chaouki-Gasmi/publication

[2] محمد بومخلوف وآخرون، ***تأطير الشباب الجزائري ومسألة الثقة دراسة ميدانية، مرجع سابق***، 98.

مشكل السكن في الحياة الاجتماعية، وكل ما يتعلق بالمكان الذي يشغله المسكن في حياة الأفراد، من حيث المسائل التقنية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. ومن ناحية أخرى، قدم ملاحظات عن الحياة الاجتماعية في المنزل، أي سلوك الأفراد داخل المسكن والعلاقات التي تنشأ بينهم، وبين باقي الأسر ضمن الحي السكني. وبالتالي، يقول إن السكن، وفي معناه الواسع، هو مفهوم عام يجبرنا على مراقبة المجتمع من خلال وضع أنفسنا في موقع محوري.[1]خلال عرضه لدراسته (العائلة والمسكن) يقول شومبارت أن سكن العمال يتميز بنوعية رديئة، فبالكاد ثلثا المنازل لديها ربط بشبكة المياه. كما أن ربعهم فقط من يحتوي على مرحاض و15٪ حوض استحمام. ونسبة المساكن مكتظة بشكل كبير. لكن المساكن مفتوحة على الخارج، على مساحة تساهم في التعارف وتفاعل العلاقات الاجتماعية. كما إن عائلة الطبقة العاملة مندمجة بشكل جيد وفي وحدة قوية، حيث يعيش أفرادها معا في نفس المكان. يحدث التثاقف عندما يضطر هؤلاء العمال إلى الاستقرار في مساحات معيشة مصممة من قائمة نظيفة وفقا لمعايير تقنية صارمة. كان شومبارت قلقا للغاية بشأن نتائجه التي توصل إليها في هذه الدراسة، وقد ناضل مع السلطات العامة للتأكد من أنها تأخذ في الاعتبار تحقيق حياة حضرية نوعية للإنسان. حيث قدم العديد من التوصيات للسلطات في إطار تدخلها في معايير الإسكان الجديد من حيث مساحة المعيشة والعزل السليم والكثافة السكانية وتنظيم الشقق. كما طالب بالاهتمام بالمرافق الجماعية اللازمة لتحقيق الاندماج الاجتماعي للأفراد في التجمعات السكانية الجديدة مثل: المرافق الرياضية، ومراكز الترفيه للشباب، وغرف الغسيل الجماعية للنساء من خلفيات اجتماعية متواضعة اللواتي ليس لديهن غسالات. [2] وهكذا نرى كيف أن شومبارت حاول تقديم دراسة تبحث في

[1] P.H. Chombert de lawe, *Famille et habitation* (op.cit),15.
[2] Eric Le Breton, **"Paul-Henry Chombart de Lauwe, sociologue urbain, chrétien, intellectuel et expert"**, **Chrétiens et sociétés** [Online], 21 | 2014, Online since 25 February 2015, connection on 24 March 2022. URL: http://journals.openedition.org/chretienssocietes/3661.

المشكلة الحضرية، بهدف إيجاد حلول للظاهرة الحضرية المرتبطة بسوء التنظيم الاجتماعي الذي يُنتج عدم المساواة والصراعات بين الأفراد في التجمّعات السكنية.

رابعًا: الاندماج الاجتماعي كبعد للدّراسات الحضرية

يعتبر الخوض في قضية الاندماج الاجتماعي اهتمامًا مُلِحًا فرضه الواقع الاجتماعي الرَّاهن في البلدان العربية، فالسعي لاستمرارية أي كيان اجتماعي يتطلب الاندماج الاجتماعي للأفراد والجماعات، انطلاقا من الأحياء السكنية وصولا إلى المدينة بشكل أوسع، وعلى عكس ذلك؛ فالمدينة الذي تفتقر لمقومات الاندماج الاجتماعي، ستدفع عددا كبيرا من الأفراد والجماعات إلى الانحراف بمختلف أشكاله من: جريمة وانتحار وعنف. وعليه سيتم في هذا العنصر: تحديد مفهوم الاندماج الاجتماعي، ثم تحديد خصائصه وأنماطه، ليتم بعد ذلك مناقشة عنصر التثاقف كمحرك لعملية الاندماج الاجتماعي، وفي الأخير إبراز مجموعة العوامل المساهمة في تحقيق الاندماج أو عرقلته.

1. مفهوم الاندماج الاجتماعي (Intégration sociale)

يحتمل مفهوم الاندماج الاجتماعي اليوم معاني مختلفة يصعب استخدامها في موضوع واحد بشكل صارم. فقد تم تعريف مفهوم الاندماج قبل قرن من الزمان من قبل إميل دوركايم، في عمله الافتتاحي حول تقسيم العمل الاجتماعي، تم دمج هذا المفهوم الحقيقي إلى نظرية "الرغبة في العيش معًا" والتي تأسست بعد ذلك في كل من علم الاجتماع الأكاديمي ودولة الرفاهية. منذ ذلك الحين، في العقود الأخيرة، تم تحديث هذا المفهوم واستخدامه بشكل أكثر من قبل علم اجتماع الهجرة وعلم الاجتماع السياسي.[1]

[1] Rhein, Catherine. **"Intégration sociale, intégration spatiale "**, ***L'Espace géographique***, vol. 31, no. 3, 2002, 193-207. https://www.cairn.info/revue-espace-geographique-2002-3-page-193.htm

المصطلح الفرنسي "Intégration" لا يميز بين مفهومي الاندماج كعملية إرادية، والإدماج بصفة مفروضة، الاندماج يعني اكتساب سمات ثقافية جديدة من خلال الاتّصال والمشاركة، حيث لا يمكن التفريق بين الثقافة الخاصّة وثقافة المجتمع الكلّي.[1]

أمّا في علم الاجتماع، فالاندماج هو العملية الإثنولوجية التي تسمح لشخص أو مجموعةٍ من الناس أن يجتمعوا ويصبحوا أعضاء في مجموعة أخرى أكبر، من خلال تبني قيمهم ومعايير نظامهم الاجتماعي. والاندماج يتطلّب شرطين: رغبة فرديّة ونهج للاندماج والتكيّف، أي قابليّة الشّخص للاندماج، ثمّ مساهمة المجتمع على اندماجية الأفراد من خلال احترام الاختلافات والخصوصيّات.[2]

يرى "عبد المالك صيّاد" أن الاندماج الاجتماعي يرتبط عادة بمفردات الهجرة، حيث يستخدم مع مصطلحات لها معنى ودلالات تتّصل بالتّكيف، الاستيعاب، الإدراج والتكامل، كما يرى بأنّه ليس كليًا، ولا يحدث بشكل نهائيّ، فهو عملية تنشئة اجتماعية غير واعية تكاد تكون غير مرئية، والتي لا يمكن أن تكون مجرد نتاج للطوعية السياسية للمجتمع.[3]

في حين "محمد بومخلوف" يعني بالاندماج الاجتماعي بأنّه: "التّشارك في الحياة المتنوّعة مع أناس متعارفين بشكل رسميّ وهم متنوّعون وبلا حدود ولا تمييز، ويتم عبر مؤسسات تستقطب مختلف الأفراد المنحدرين من مختلف الفئات الاجتماعية والذين يتشاركون ويتعاونون ويعملون مع بعض لتحقيق أهداف عمومية وتجمعهم علاقات عضوية"[4].

---

[1] زكي أحمد بدوي، ***معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية***، ترجمة لبنى صبري (بيروت، مكتبة لبنان، 1978)، 221.

[2] https://www.toupie.org/Dictionnaire/Integration.htm

[3] Sayad Abdelmalek, "***Qu'est-ce que l'intégration* ?",** Hommes et Migrations,104 (1994):8-14.

[4] محمد بومخلوف وآخرون، ***تأطير الشباب الجزائري ومسألة الثقة دراسة ميدانية***، مرجع سابق،298.

إن عملية الاندماج الاجتماعي قد لا تتحقق في بعض الحالات بدون صدام وضوضاء، فجزء منها وإن كان يتم بسلاسة كبيرة، فالجزء الآخر تصاحبه توترات بين الحاجات الداخلية للأفراد في الحي السكني ومتطلبات البيئة الخارجية. وذلك ما يشكل تحدياً في العملية، مما يستوجب تحديد الفرد لرؤيته لنفسه وللآخرين في المجتمع، لتتطور تلك الرؤية تدريجيا فتصبح رؤية جمعية مع مرور الزمن. وفي ضوء ذلك، وحسب "فرانسو دوبيت"، فإن الاندماج الاجتماعي يتكون من أربعة عناصر: الهوية، التكامل، وعلاقة "هم ونحن"، بالإضافة إلى القيم وسلوك الأزمات. في حين المناخ الإيديولوجي المناسب لتحقيق الاندماج الاجتماعي يتطلب توفر ثلاثة عناصر هي:

- الحياة في أكثر بيئة معيشية طبيعية ممكنة.
- تعزيز التفاعلات مع الحد الأقصى لعدد من الأشخاص.
- تشجيع المشاركة في الأنشطة المعتادة (العمل، الدراسة، أوقات الفراغ، الاستهلاك، القرارات) [1].

بعد استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالاندماج الاجتماعي، يمكن القول إن الاندماج الاجتماعي يعني: قدرة الأفراد على الحياة في الحي السكني الجديد وإبراز روح الانتماء إليه، ويتمظهر ذلك عبر المشاركة الفعلية الميدانية في مختلف أنشطة الحي الاجتماعية والثقافية والسياسية، وهذه الأخيرة تساهم في تأسيس علاقات اجتماعية بين الأفراد مبنية على أسس الاحترام والتجاور والتعاون، مما يسمح بعيش حياة يومية في انسجام وتعايش بعيدا عن كل مظاهر الإحباط والشعور بعدم الرضى، ومنه يعتبر الاندماج في الحي السكني الجديد بوابة للاندماج في المدينة بشكل أوسع.

[1] Clémence Gauvin, "**L'intégration sociale comme facteur de protection à la solitude des jeunes**" (Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maître ès sciences (M.Sc.) en service social, Université du Québec en Abitibi-Témiscamingue, 2001)15-21 .

2. خصائص وأنماط الاندماج الاجتماعي:

يمتاز الاندماج الاجتماعي بين الأفراد بعدّة خصائص هامة، يمكن ايجازها فيما يلي[1]:

- الاندماج الاجتماعي عملية مستمرّة، فمنذ وصول الفرد الوافد إلى المدينة، أو انتقاله من حي لآخر وهو يسعى إلى الاندماج، حيث يحاول تجاوز الصعوبات والمشاكل التي تعترضه في حياته اليومية، فالتحول السّريع في نسق الحياة وبروز ظواهر اجتماعية، اقتصادية وصحية طارئة لعل أبرزها؛ "جائحة كوفيد 19" التي زادت من الهوّة بين ساكني المجال الواحد، عبر تقليص فرص اللقاء الاجتماعي والتباعد الجسدي وفترة الحجر الصحي في المنزل، وهو ما أضاف صعوبات جديدة فوق تلك الصعوبات التي تعرفها الحياة في المدينة؛ من رغبة في تحقيق السعادة والاستفادة مما تتيحه المدينة من وسائل تعليم ونقل وصحة ورفاهية سياحية، وهو ما قد يؤثر على نفسياتهم ويشعرهم بعدم الرضى والإحباط لعدم القدرة على التأقلم.
- الاندماج الاجتماعي مسألة نسبيّة، فبالنظر إلى ظروف الحياة المتغيرة التي تدفع معها الأفراد إلى تغيير سلوكيّاتهم بشكل نسبيّ على الأقل وفقا لطبيعة الوضع المعيشي والنّفسي لكل فرد، فسلوك الأفراد مختلف بين حالة الكوارث والرخاء، وهو ما يعكس المزاج المتقلّب للإنسان في حالة الغضب، الحزن، الفرح. وعليه فعملية الاندماج ستكون تابعة لهذه الحالات النفسية، فتُسهِّل عملية الاندماج وتتطلَّب وقتاً قصيرًا في حالة الفرح والسّرور، وقد تصعب وتأخذ وقتًا طويلًا في حالة الغضب أو التعرّض لضغوطات الحياة، وبالتّالي تكون العملية الاندماجية نسبيّة.
- الاندماج عملية تفاوضية، فتحقيق في شكله التام صعب حتى على الأفراد الذين ولدوا وعاشوا في نفس الحي، فأحيانا قد يمرون بمرحلة تجعلهم يشعرون بالاغتراب عن بيئتهم، وعليه يلجأ بعض الأفراد أحيانا

[1] فاروق يعلى، "*التحضر والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة. دراسة ميدانية بمدينة سطيف*" (رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر2، 2013)، 202-200.

لتطويع أو "التفاوض" مع ما يعترضهم من مشاكل يومية بناء على قيم بشكل واع أو غير واعي، ففي سبيل تحقيق الغايات اليومية الاقتصـــادية والاجتماعية والمهنية المطلوبة، يُطوّع الأفراد ســـلوكياتهم وفقا لظروفهم فيتحقق لهم الاندماج الاجتماعي عبر شبكة العلاقات، بالرغم من أن الاندماج لم يكن هدفهم. وعليه فالاعتماد على أساليب التمسك بالمبدأ والمرونة والتبرير وغيرها من القيم وتطويعها ستكون بمثابة قنوات للاندماج، قد تكون متجانسة أو متفاوتة الاستعمال لدى الأفراد للتأقلم مع متطلبات الحياة في الحي السكني في المدينة.

- تفاوت مستويات الاندماج، فقد يرتبط هذا الأخير أحيانا على مهارات الأفراد التي تعتمد أساسا على تخصـــصـــاتهم المهنية (أســـاتذة، محامون، إداريون، قضـــاة، أطباء..) فتجدهم يعتمدون على مهنتهم لحل الصعوبات التي تواجههم، فالمكتسبات المعرفية والتقنية التي اكتسبوها في حياتهم المهنية تتيح لهم اخضاع سلوكياتهم حسب طبيعة الظروف التي يفرضها الواقع في حالاته العادية أو الاستثنائية، فيتم تكييف الطباع والقيم حسب المواقف، وعليه ستكون طبيعة المهنة بمنظومة القيم التي أضفتها على السلوك اليومي للفرد هي آلية الاندماج ولو نسبيا مع الأوضاع المستجدة.[1]

- أمّا بخصوص أنماط الاندماج الاجتماعي، وباعتباره عملية أساسية لاستمرار نسق المجتمع، سنجد أن المشتغلين في الحقل السّوسيولوجي قد حدّدوا له مجموعة من المستويات، حيث ميّز "دبليو لانديكر" بين أربعة أنواع من الاندماج، وحسب قراءة لانديكر للواقع، فهو يرى أن مفهوم الاندماج متعدد الأبعاد، وعلى ذلك فهو يحدد أربعة أنماط تشير كل منها إلى جانب معين من طبيعة المجموعات التي يتم تحديد شكل معين من أشكال الاندماج، وهي: الاندماج المعياري (توافق السلوك مع المعايير)، الاندماج الاتصالي (تبادل المعاني

[1] فاروق يعلى، "*التحضر والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة*". مرجع سابق، 203.

في المجموعة)، الاندماج الثقافي (التوافق بين معايير الثقافة)، أخيرًا الاندماج الوظيفي (الاعتماد المتبادل بسبب تبادل الخدمات).[1]

- الاندماج المعياري يعتمد على تلاؤم سلوكيات الأفراد مع المعايير البيئة الاجتماعية التي يتواجد بها الفرد، بحيث لا تتناقض قيم الفرد مع ذلك المجتمع، فالاندماج المعياري يفترض وجود توافق بين معايير ثقافية وبين سلوك الفرد الذي يحاول تكييفه ومتطلبات النسق المعياري العام.[2]
- الاندماج الاتصالي يشير إلى أهمية الاتصال الذي يسمح بتبادل الأفكار بين الأفراد، خاصة ونحن نعيش في عصر "المجتمع الشبكي" على حد تعبير "دارن بارني" الذي يعتقد بوجود نزعة تاريخية متزايدة تنتظم بمقتضاها العمليات الأساسية في المجتمع على شكل شبكات وهي من تشكل الوجه الاجتماعي للمجتمع[3]، وعليه فالاندماج الاتصالي في هذه الحالة يمثل رابطة مهمة في انتشار التوافق بين الوحدات سواء بشكل كامل أو جزئي، لينتج لنا وحدة مشتركة من الآراء والتصورات تساهم بدورها في عملية الاندماج.
- الاندماج الثقافي باعتباره نسقا له القدرة على ضم واستيعاب عناصر ثقافية لأعضاء المجتمع، حيث يتم الاندماج عبرها من خلال مستويات محددة كنمط السلوك الذي يتوقع فيه من سلوك الفرد أن يستجيب لمقياس السلوك العام، أو على مستوى المؤسسة التي تعني الاتفاق المتبادل بين الأنماط السلوكية والأدوار المختلفة للمؤسسة، أما على مستوى الثقافة الكلية باعتبارها نسقا متكاملا يخدم المجتمع كاملا، وعليه، فالاندماج الثقافي يعني الاتفاق على معايير ثقافية محددة، كلما زادت درجة التوافق عليها كلما ارتفعت درجة الاندماج معها.

---

[1] Catherine Rhein, "**INTÉGRATION SOCIALE, INTÉGRATION SPATIALE**", *L'Espace géographique*, 3 (2002): 3, 202. http://www.cairn.info/revue-espace-geographique-2002-3-page-193.htm

[2] فاروق يعلى، *"التحضر والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة"*. مرجع سابق، 203.

[3] دارن بارني، المجتمع الشبكي، ترجمة أنور الجمعاوي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، 9.

- الاندماج الوظيفي، ويعني الانسجام بين أجزاء نسق وظيفي محدد، حيث يشير إلى الترابط بين أفراد الجماعات والقائم على أنشطة متخصصة، فالاندماج الوظيفي هنا يمكن أن يقاس عبر مؤشرين هما درجة تقسيم العمل الذي بزيادة درجاته سيقابله صعوبة في الانعزال، وذلك لحاجة الفرد للآخر في القيام بنشاطات اليومية والتي لا تكتمل إلا بالاتصال. أما تبادل الخدمات والسلع فهي أيضا مؤشر مهم لقياس الاندماج الوظيفي، فكلما زادت المبادلات كلما ارتفعت درجة الاندماج.[1]

في الأخير، يمكن القول إن الاندماج الاجتماعي يعبر عن وضعية الأفراد عبر تفاعلهم مع بعضهم، حيث يتقاسمون معايير وقيم المجتمع الذي يعيشون فيه، مما يسمح لهم بالتعارف والتقارب وهو ما يقلص بدوره من مظاهر العزلة والانحراف، وفي جميع الأحوال فإن الاندماج يشمل جميع عناصر البناء الاجتماعي من أسرة، مؤسسات العمل، العلاقات الاجتماعية.

3. التّثاقف كَمُحرّك لعملية الاندماج الاجتماعي:

تكشف القراءات التي تمت تغطيتها عن الوجه الاجتماعي للإنسان، أنه كائن اجتماعي في حاجة للبشر الآخرين من أجل العيش والنمو والازدهار، فالبشر يتطورون من خلال التفاعل بين أنفسهم وبيئتهم ضمن الشبكات الاجتماعية التي تشكل البيئة الأسرية والبيئة الاجتماعية والثقافية جزءًا منها. وبالتالي فإن الشبكة الاجتماعية تشمل جميع البيئات التي يتعامل الأفراد من خلالها، باعتبارها ذلك الإطار الذي تحدث فيه العلاقات الاجتماعية بين الفرد ومن يحيطون به.[2]

يلعب مفهوم الاندماج الاجتماعي من وجهة نظر سوسيولوجية عاملاً مهما في تحليل سياقات البناء والتفكك الهوياتي، ففي المجتمعات التقليدية يقوم نسق العلاقات على تذويب (الأنا) لصالح (النحن)، ويكون

[1] فاروق يعلى، *"التحضر والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة"*. مرجع سابق، 204-206.

[2] Clémence Gauvin, "**L'intégration sociale comme facteur de protection à la solitude des jeunes** (op.cit),16.

ذلك بالاعتماد على عوامل النسـب والانتماء المناطقي والعلاقات الأولية. أما نسـق الاندماج الاجتماعي في المدينة حيث المجتمع فيه يكون حداثيا ويعتمد على تنظيمات مجتمعية تتألف من مواطنين تنتظم علاقاتهم على أسـاس التعاقد الحر والطوعي. كما أن الأفراد فيه يسـتدمجون قيم المجتمع من خلال امتلاك وتمثل قيم ثقافية متضـمنة في القيم الاجتماعية للمجتمع عبر آلية (توقعات الدور)، فالفرد مدفوع لبذل جهد من أجل تحقيق غاية وهدف معرّف من قبل النسق الثقافي بموجب التوقعات المعيارية.

لقد ارتبط مفهوم الاندماج كثيرا بقضـية المهاجرين، لذلك قامت العديد من الدول الغربية بإنشـاء مجموعة من سـياسـات الاندماج إلا أن البعض اعتبرها تهديدا للهوية الثقافية للمهاجرين، لأنها تقودهم إلى الإغتراب والإقصاء. ولتجنب ذلك، ومن أجل استيعاب أفضل للمهاجرين وحسب باحثين أمريكيين فإن سيرورة الاندماج تعتمد على مسـار يقوم على قاعدة المثاقفة والإدماج الثقافي.[1] والتثاقف هنا يعني: "مجموع الظواهر الناتجة عن تماس موصـول ومباشـر بين مجموعات أفراد ذوي ثقافات مختلفة تؤدي إلى تغيرات في النماذج (Patterns) الثقافية الأولى الخاصة بإحدى المجموعتين أو كليهما"[2].

ينطلق اهتمامنا بفكرة التثاقف كمحرك للاندماج الاجتماعي من اعتبار أن الثّقافي لا يمكن أن يُدرس بمعزل عن الاجتماعي، فالعلاقات الثقافية تُدرس ضـمن أطر العلاقات الاجتماعية التي يمكن أن تسـهل علاقات الاندماج، كما أن ظواهر التثاقف تشـكل (ظاهرة اجتماعية كلية) لأنها تمس كل مسـتويات الواقع الاجتماعي والثقافي.[3] وأحد الأسـئلة المطروحة على السّـياسـات الحضـرية هو معرفة إلى أي حد تسـتطيع الأحياء الجديدة التأثير في عملية التثاقف بين مختلف سكان الحي؟ إن محاولة الإجابة على هذا السؤال تعني

[1] عبد الغني عماد، ***سوسيولوجيا الهوية جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء*** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، 117-121.

[2] دنيس كوش، ***مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية***، مرجع سابق، 93.

[3] المرجع نفسه، 100-102.

أولا الاعتراف بوجود أفراد متمايزين ثقافيا يشتركون في نفس الحي السكني. ورسم أهداف وسياسات محددة تسعى فيها السلطات لتعزيز التماسك الاجتماعي والاندماج عبر برامج وهياكل تشجع على الاختلاط الثقافي والاجتماعي. كما يكون من شأن هذه الهياكل أيضا المساهمة في إبراز الاختلاف الثقافي باعتباره ظاهرة تاريخية واقعية وملموسة وهي من خصائص البشر، وموجودة حتى داخل المجموعات الثقافية التي تربطها علاقات القرابة وهي تتجاور وتتعايش في المكان رغم الاختلافات البيّنة بينها. وهنا تظهر أهمّية التثاقف باعتباره آلية لانفتاح الثقافات على بعضها البعض فيسهم في تلاقحها، كما يعزز روح التواصل والتعاون بين الثّقافات باعتبارها مصدرا للإثراء المتبادل وأن الانكماش والعزلة ينتجان جمودا ثقافيا واجتماعيا، وهو ما قد يفكّك المجتمع.[1]

4. عوامل تحقيق/ عرقلة الاندماج الاجتماعي:

لقد بدأ الاشتغال على قضية الاندماج الاجتماعي يتزايد لدى الدول والباحثين على حد سواء، باعتبار أن تحقيقه يسهم في رفع مستويات الثقة، العمل، المشاركة التطوعية، تعزيز الهوية الاجتماعية والثقافية وروح المواطنة للأفراد، ولهذا وفي سبيل تحقيق ذلك يتم الانطلاق من سؤال مهم هو: ما العمل في سبيل تحقيق الاندماج الاجتماعي؟ ما الذي قد يعيق عملية اندماج الأفراد في المجتمع؟

بداية، وقبل التفصيل في عوامل تحقيق/ عرقلة الاندماج، وجب التنبيه لبعض المؤشرات التي يمكن من خلالها للباحث معاينة الظاهرة في ميدان الواقع، وذلك عبر علامات محددة يركز عليها ملاحظته وأسئلته في ميدان بحثه بما يتعلق بموضوع الاندماج الاجتماعي؛ كعناصر مثل: المشاركة، الثقة والتطوع، فمشاركة الفرد المستمرة واهتمامه بالشأن العام وقضياه ووعيه بأهمية ذلك من شأنه أن يسهم في صياغة أسلوب الحياة

[1] عبد الرزاق الدواي، ***في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة*** (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، 108.

العامة في مختلف جوانبها الاجتماعية، الاقتصـــادية، الســـياســـية والثقافية، وأن ما يتم إنجازه من تجهيزات ميدانية أو نشـاطات كانت نتاجا للديمقراطية التشـاركية التي كان قد سـاهم فيها برأيه وأفكاره، ممّا سـيعزز في نفســه روح الانتماء، فترتفع لديه درجة الثّقة التي تعتبر من أهم عناصــر الاندماج الاجتماعي في المجتمعات الحديثة، أمّا بخصــوص عامل التطوع، فهو يعتبر مؤشّــرًا هامّا لتكامل المجتمع وتماسـك أفراده، فتخصـيص بعض الجهد والوقت من طرف الأفراد لتحقيق المصـلحة العامّة ودون انتظار عائد مادّي، يعتبر قيمة إيجابية للانخراط في الحياة اليومية، والالتقاء الاجتماعي وفرصة للتّعارف والتّعاون بين أفراد المجتمع.[1]

من جانب آخر، لابدّ من الاعتراف بأنّ الاندماج الاجتماعي مســـألة نســـبية، كما أنّه لا توجد طريقة مثالية ومضمونة النتائج لتحقيقه، إلّا أنّه توجد عناصر تساعد وتسهل سبيل اندماج الأفراد، ولعلّ من أهمّها: العمل على رفع الوعي بأنّ الاندماج لا يعني إلغاء التنوّع في المجتمع وإقصـاء الآخر المختلف، كما لا تعني أن المجتمع يصـــبح ذو بعد واحد بفرض ثقافة الأكثرية على الأقليّة أو العكس، فالتنوّع يعتبر مصـــدر قوّة وإغناء للجميع خاصّة إذا كان تحت مظلّة التّفاهم والتّعايش بين الجماعات.[2]

للدّولة دور هامّ ومسؤولية في تحقيق سيرورة الاندماج الاجتماعي أو إعاقته، باعتبارها (مُربّية المُربّين) على حدّ تعبير "عبد الله العروي"، فالتّشـديد على قيم وتربية المواطنة، وإشـاعة الثّقافة الّتشـاركية، سـتعزّز من روح انتساب الأفراد وولائهم لدولتهم وتبثّ فيهم الرّغبة في التّلاحم والتّوافق، وعلى عكس ذلك؛ فإنّ سوء تدبير توزيع الثّروة المادّية والرّمزيّة بين مختلف المناطق والأقاليم والأفراد سَـيُولّد خيبة لدى شـرائح واسـعة من فئات المجتمع، ممّا قد يضـعف من عملية توليد التّضـامن العضـوي اللاّزمة لإنجاح سـيرورة الاندماج الاجتماعي.

[1] فوشان عبد القادر، العلوي أحمد، "***الاندماج الاجتماعي: المفهوم، الأبعاد والمؤشرات***"، مجلة الراصد العلمي 4 (2017): 41-42.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/82171

[2] حليم بركات، ***المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي*** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، 121.

كما ينبغي على الدّولة أيضا أن تجتهد في عمليّة تطبيع العلاقات بين الجماعات والأفراد عبر منظومة قانونية موحّدة وعامّة تسهم في توطين ثقافة العيش المشترك وتبرز بها روح الدّولة العصرية التي تُنظّم علاقتها بالمجتمع، عبر الاعتماد على مؤسّسات تُعزّز بناء نسيج اجتماعي يُنتج بدوره فردًا يَتَمثّل ثقافة التّوافق وقيم التّصالح والوّلاء لمجتمعه ودولته.[1]

يمكن ارجاع بعض أسباب الضّعف في تحقيق الاندماج الاجتماعي ببلدان المغرب العربي إلى ثلاثة عناصر رئيسية تتحدّد في الإرث التاريخيّ والاستعماري الذي لعب دورا في تعقيد عملية الاندماج بعد الاستقلال، بالإضافة لتآكل شرعية الدّولة وضعفها في تشبيك علاقة متوازنة مع المجتمع، وأمّا العنصر الثالث فيرتبط بالبنية البشرية للمجتمع الذي عرف ويزال يعرف تحوّلات عميقة في منظومته الثقافية والقيمية، فارتفاع معدّلات التحضّر وتكدّس السّكّان في المدن دون أن يصاحبه أي تحوّل وانتقال فعلي لعقليات وذهنيّات الأفراد من ثقافة الرّيف إلى ثقافة التمدّن، من شأنه أن ينتج اختلالات في توزيع السّكان في أحياء وضواحي المدن فتنمو العشوائيات التي تعتبر بيئة حاضنة لمختلف الظواهر الاجتماعية من مخدرات وجريمة واحتجاجات ستؤدي في الأخير إلى إضعاف عرى الاندماج الاجتماعي. كما تَعرِفُ منظومة القيم لدى أفراد البلدان المغاربية تغيّرات ملحوظة، حيث برزت قيم جديدة في المجال الاجتماعي خاصّة في ظل التطوّر التكنولوجي الذي أتاح حرّية التواصل عبر الشبكات التواصل الاجتماعي، في حين تراجعت بعض القيم التقليدية ذات المضمون الأخلاقي من قبيل: الكَلْمَة، البركة، النِّيّة، لِتحلّ مَحلّها قيم حقوق الانسان والعدالة

[1] امحمد مالكي، *"الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير"*، في جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدّولة والأمّة في الوطن العربي، تحرير أحمد بعلبكي وآخرون (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، 667-670.

والقانون، والمهم في هذه القيم الأخيرة أنّها تتميّز بكونها قيم عقلانية من شـــأنها تعزيز مكانة الفرد في المجتمع، والرّفع من فرص اندماجه.[1]

تتّســم المجتمعات بالتّعقيد والقدرة على التجدّد باعتبارها واقعا تاريخيّا وســوســيو–ثقافي مركّب، حيث تشــكّل فيه جمعيات المجتمع المدني دورا بارزا في الدينامية الاجتماعية فهي تســتميل في نشــاطها فئات اجتماعية مختلفة، كما أن الأفراد في ميل متزايد للتجاوب مع العمل الجمعوي مقارنة بالعمل الســياســي والحزبي، وعليه فإن تثمينه سيجعل منه طريقا سالكا للاندماج الاجتماعي.[2]

لقد تَطرَّق "يعلى فاروق" في رسالته حول "التحضرّ والاندماج الاجتماعي للأسر النّازحة " لسبعة سبل مهمّة تساعد في تحقيق عمليّة الاندماج، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- السّبيل الأول: الّنظر بتفاؤل لنواحي الحياة وتثمين ما هو إيجابي وغض النّظر عن السلبيات لدى الأفراد، وذلك بهدف تطبيع علاقة الفرد بمجتمعه.
- السّبيل الثاني: فيحدّده في عنصر التّمكين، فالقدرات لدى الأفراد تختلف من شخص لآخر، وعليه يمكن تطويرها لدى البعض من خلال تعليم وتكوين وتحفيز من لهم تردّد وخوف مما يزيد من حظوظ اندماجهم ومقاومتهم للتّهميش.
- السّبيل الثّالث: تيسير المشاركة في الحياة العامّة حسب درجة كل فئة اجتماعية باعتبار أنّه لا اندماج بلا مشــاركة، وهذه الأخيرة هي البوّابة للتّشــارك في الأعمال التطوّعية والتي بدورها تُعزّز بعض الأدوار الرّمزيّة كالوساطة.

[1] المرجع نفسه، 673-699.

[2] امحمد مالكي، مرجع سابق، 701.

- السّـــبيل الرّابع: فيؤكّد فيه على تقريب المجتمع من الفرد ولعكس، فكما يطالب المجتمع أفراده باحترام القانون والاستجابة لمتطلبات المجتمع، من الضّروري أيضاً أن تسهم السلطات في توفير شروط تحقيق الواجبات، وبالتّالي فالعلاقة تفاعليّة وتشتغل في اتجاهين متكاملين حتى تتحقّق غاية الاندماج.
- السّـبيل الخامس: منح هامش من الحرّية في سـلوك الأفراد، وتجاوز بعض القواعد التي تضـغط عليهم، وإضفاء المرونة على بعض التصرّفات التي تسمح للمجتمع بالتنوّع والتجديد.
- السّـبيل السّـادس: الاهتمام بعامل التّسـوية، أي التّخفيف من اللجوء إلى مؤسـسـات العزل حسـب الفئات الاجتماعية المستهدفة، وبالتّالي استعمال وسائل وأساليب متفتّحة لمعالجة القضـايا الاجتماعية المختلفة، ممّا يجعلها آلية مميّزة ومرنة وتدريجيّة في معالجة القضايا وبالتّالي تسهيل الاندماج الاجتماعي.
- السّـبيل السّـابع: فهو مرتبط بالتّميّز الإيجابي، وذلك عبر انتهاج أسـلوب منح الامتيازات لبعض الفئات الاجتماعية الهشّة التي تحتاج دعماً لإعطائها نفس الحظوظ لتتكافأ الفرص بين الجميع.[1]

[1] فاروق يعلى، *"التحضر والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة"*. مرجع سابق، 219-221.

خلاصة:

في ضــوء ما ســبق، يمكن القول بأنّ الاندماج الاجتماعي عملية تاريخية في تطوّر ونموّ، حيث ينتقل فيها الأفراد من وضــعيات مغلقة يحكمها عامل العزلة، التنازع، إلى أفراد ينتمون إلى مجتمع متماســك يتميّز أفراده بالاعتماد على بعض في ظل الحرية والاســتقلال، كما يؤسّــســون علاقات مبدؤها التكافؤ في الكرامة والقيم والمساواة في توزيع الثروة وممارسة السلطة. باختصار، الاندماج الاجتماعي هو نتيجة تحقق مجموعة من الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تسمح للأفراد بتلبية متطلباتهم اليومية الإنسانية مما يشعرهم بالاستقرار في الحياة الاجتماعية، لكن ذلك لا يلغي وجود اختلالات ومشاكل تطبع مشهد الحياة اليومية، إلاّ أنّ المجتمعات والمدن الحديثة وعبر تنظيماتها العقلانية تبتكر حلولا عقلانية في إطار قانوني يحفظ الكرامة الإنسانية، فتكون بذلك مدخلا لتحقيق الاندماج الاجتماعي لأفرادها.

الفصل الثّالث: قراءة سوسيولوجية للسّياسات العمرانيّة في الجزائر

تمهيد

أولاً: السّياسة العمرانيّة وأهمّ الفاعلين في التّعمير في المدينة الجزائرية

ثانياً: أدوات التّهيئة والتّعمير في الجزائر

ثالثاً: السّياسة الإسكانيّة في الجزائر

رابعاً: السّياسات العمرانيّة وانعكاساتها الاجتماعية على سلوكيّات الأفراد في المدينة الجزائرية

خامسًا: الوكالة الوطنية لتحسين السّكن وتطويره(AADL) كآليّة للحدّ من أزمة السّكن في الجزائر

خلاصة

تمهيد

تَمَّ تخصـيص الفصـل الثّالث لتقديم قراءة عامّة حول أهمّ السّـياسـات العمرانية في الجزائر، حيث كان التّركيز على أربعة عناصر أساسيّة، بدايةً بتحديد عناصر السّياسة العمرانية وتعداد أهمّ الفاعلين في التّعمير في المدينة الجزائريّة، ثمّ عرض أهمّ أدوات التّهيئة والتّعمير في الجزائر، ليتبعها تقديم شرح للسّياسة الإسكانيّة في الجزائر، ثمّ تحديد الانعكاسـات الاجتماعية للسـيّاسـة العمرانيّة على المدينة الجزائرية، وفي الأخير تمّ التّطرّق لعنصر الوكالة الوطنية لتحسين السّكن وتطويره(AADL) كآليّة للحدّ من أزمة السّكن في الجزائر.

أوّلاً: السّياسة العمرانيّة وأهمّ الفاعلين في التّعمير في المدينة الجزائريّة

أقرَّتْ الجزائر عبر مراحل زمنية العديد من السّياسات العمرانيّة، وذلك منذ نيلها الاستقلال سنة 1962، حيث إنّ الصّورة البيانية الحالية لترابنا الوطني تعكس تداخل أشكال مختلفة من شغل المجال الذي تعاقبت على تاريخه، فالتّنظيم المجالي الّذي سبق الاستعمار الفرنسي كان مبنيًّا على التّكامل والتّضامن الاجتماعي، في حين غداة الاستقلال دفعت الجزائر باقتصادها من جديد على قاعدة إقليميّة موروثة عن الاستعمار الّذي خلَّف هياكل أساسيّة وعمرانيّة شاغرة بعد رحيله، وهو ما حفّز سكّان المناطق الجبلية والهضاب للهجرة إلى المدن لشغل تلك الهياكل، ممّا أدّى إلى اختلال في التوازنات المجالية، ولمواجهة تلك الاختلالات والفوارق، تمّ الشّروع في عمليّات إعادة التوازنات المجالية الترابية عن طريق برامج تدخل تحت إطار سياسة التّوازن الجهوي في الفترة الممتدّة من سنة 1962 إلى غاية سنة 1978، حيث تمّ الاعتماد في هذه السّياسة على المخطّطين الرّباعيّين، بالإضافة إلى استحداث المخطّطات الولائية والبلديّة للتّنمية ومخطّطات التّجديد العمراني، وقد كان لها نتائج إيجابية في ميدان الشّغل والتّربية والتّجهيزات وتطوير المدن الصّغرى، غير أنّها كانت محدودة، حيث لا تزال هنالك فوارق بين الشّريط السّاحلي وباقي ولايات التراب الوطني الجزائري، فحركة الهجرة نحو المدن

بقيت مستمرة؛ ممّا انجرّ عنها عمران فوضوي شُيّد على الأراضي الزّراعية، وهو ما دفع لتأزيم المشاكل الحضريّة.[1]

وفي مرحلة أخرى من السّبعينيات وبداية الثّمانينيات الّتي تميّزت بعمليّة التّصنيع المكثّف، وتطبيق أفكار الثّورة الزراعية وانشاء القرى الاشتراكيّة، من أجل السّيطرة على العقّار والمحافظة عليه، وبالتّالي الاحتكار العقاري للدولة. سواء بتطبيق قانون الثّورة الزراعية، من خلال عدم التّوسع في الأراضي الزراعيّة أو تنفيذ سياسة توفير الاحتياطات العقارية، والهدف منه هو التّخطيط الحضري. بدأ التركّز السّكاني الهائل الناجم عن الهجرة والنّزوح ممّا طرح بشدة وجوب وضع سياسة للسّكن لسدّ احتياجات السّكان، خاصّة في ظلّ تنامي التّوسع العشوائي ونمو الأحياء الغير مخططة. حيث تمّ اصدار أوّل وثيقة رسمية تُعّبر عن السّياسة الوطنية للسّكن تجسيدا لمبادئ الميثاق الوطني، الذي يقضي بحقّ الأسرة في الحصول على سكن خاص. أمّا من نّاحية أخرى عرفت ظهور تكوين شركات وطنية متخصّصة في الدّراسات والتّهيئة الحضرية، لكن بعد ملاحظة بعض الأضرار التي برزت في هذه المرحلة، تمّ وضع مناهج وتصورات جديدة للسّياسة العمرانية.

تُعدّ سنة 1986 نقطة تحوّل في عملية سنّ وتشريع السّياسات التي تنتهجها الدّولة، وذلك بالنّظر للأزمة المالية التي عاشتها الجزائر جرّاء انخفاض أسعار البترول، وهو ما دفع بالدّولة إلى التّخلي عن عمليات التّهيئة العمرانيّة؛ ممّا أدّى إلى تدهور وضعية الضّواحي وانتشار البطالة وصعوبة تلبية مُتطلّبات العيش خاصّة لدى مناطق الأرياف، لتأتي بعدها الأزمة الأمنية في سنوات التّسعينيات لتزيد من النّزوح الرّيفي إلى المدن الكبرى بسبب انعدام الأمن، فتزيد من تعقيد الأوضاع، خاصّة في مجال السّكن الذي ارتفع الطّلب عليه أكثر بسبب الزّيادة الطّبيعية لسكّان المدن من جهة واستمرار الهجرة الرّيفية، وهو ما جعل السّلطات غير قادرة على تلبية

[1] شريف رحماني، **الجزائر غدا وضعية التراب الوطني استرجاع التراب الوطني**، مرجع سابق، 63-64.

تلك الطّلبات، فَضَعُفت قدرة الدّولة على التّحكم في التّنمية الحضرية؛ ممّا أدّى إلى انتشار مجموعات سكنية غير مندمجة مع النسيج العمراني تغيب فيها الخدمات والمرافق الضروريّة للحياة الحضريّة، وذلك في ظلّ غياب التّشاور والمناقشة والسّياسة التّشاركية مع السّكّان وهو ما أدّى إلى تهميش الخصوصيّات المحلّية، بالإضافة إلى إضفاء الطّابع الاجتماعي ومجّانيّة الموارد الطّبيعيّة التي أسهمت في تبذيرها وعدم استعمالها بشكل عقلاني[1].

إنّ تقنيّات تعمير وتنظيم المدن التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار الفرنسي، والّتي استُعملت في سياسة التّخطيط المركزي للمدن الجزائريّة الكبرى والمتوسطة انتهى العمل بها سنة 1990، حيث يمكن القول بأّن مخطّطاتها الخاصّة بالتّوجيه والتّعمير قد فشلت في التّسيير والتّحكم بالمدن، وذلك بالنّظر إلى انعدام العقلنة وسوء استعمال المجال وتجاهل المخطّطات العمرانيّة التي كانت تطغى فيها على عمليّة التّطبيق القرارات السياسيّة على حساب النّظرة المعماريّة والتّقنية. ونظرًا لفشل المخطّطات السّابقة في التّحكم بالعمران، بالإضافة إلى تغيّرات كبرى في السّاحة الدّولية وانهيار الاشتراكية وفسح المجال امام الرّأسمالية، أقرَّت الجزائر قوانين جديدة، جعلت من الدّولة مراقبًا فقط ومنظّما لميدان التّعمير بعدما كانت هي الفاعل الرّئيسي فيه[2]. ومع بداية سنة 2006 تمّ إطلاق قانون (2006/06/06) أو ما يسمى بالقانون التّوجيهي للمدينة[3]، حيث هدفت من خلاله السلطات إلى تحديد سياسة متعدّدة الأبعاد، وقد مثّل هذا التّشريع تصوّرا جدّيًّا لتنظيم المدينة والتّحكّم في عمرانها، خاصّة بعد تدهور الفضاءات الحياتية والاختلال الواضح بين الأحياء، فتمّ إشراك المجتمع المدني ومختلف الفاعلين في صنّاع القرار من أجل التنسيق والتّشاور وتجسيد مبدأ اللامركزيّ، في حين تمّ الاهتمام أكثر

[1] شريف رحماني، **مرجع سابق**، 65، 67.

[2] رفيقة سنوسي، "**أدوات التّهيئة والتّعمير بين التّشريع والتّطبيق دراسة حالة مدينة باتنة**" (رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2012)، 32.

[3] الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون 06-06 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة**، عدد 15، 2006، 16.

بالجانب الإعلامي لتزويد السّكّان بجميع الحقائق والمعطيات الميدانية والمعلومات التي تخصّ مدينتهم وسبل وآفاق تطويرها، بهدف تحقيق التّنمية المستدامة المأمولة، وذلك في ظلّ مبدأ الإنصاف الاجتماعي، فالتّجسيد الميداني لهذا المبدأ الأخير سيحقّق التّضامن والانسجام الاجتماعي للأفراد ممّا يقلّل من اللامبالاة لدى السّكّان وشعورهم بالعزلة، فالتّفاوت في الإمكانيات المادّيّة والمرافق الضروريّة بين أحياء المدينة قد تُولّد الانكماش على الذّات فَتَجُرّ الفئات الهشّة كالمراهقين للعنف والاحتجاج للتّعبير عن حاجاتهم وعدم رضاهم عن وضعهم الاجتماعي.[1]

يتدخّل في السّياسة العمرانية في الجزائر العديد من الفاعلين، كلّ حسب اختصاصه وصلاحيّاته الممنوحة إليه، لكن تُعدّ السُّلطات العموميّة أبرز المتدخلّين من خلال المبادرة والتّدبير، وذلك عبر ما يلي:

- تحديد الأولويّات التي تساعد على تحقيق أهداف التّنمية المستدامة.
- توفير المناخ المناسب لمختلف المتدخلين والمعنيين بالسياسات العمرانية للتّشاور وتبادل الآراء.
- التّفكير في سياسات إعلامية واجتماعية للتّحسيس بأهمّية الاندماج الاجتماعي تُوجّه خصّيصًا للساكنة.
- الحرص على التّنسيق بين مختلف المتدخّلين في السّياسات، لتحقيق التّكامل، وللتقييم والمراقبة.

[1] بوجمعة خلف الله، ***مدخل إلى سياسة المدينة***، مرجع سابق، 95-100.

بالإضافة إلى الدّولة باعتبارها السّلطة الأعلى وأهم متدخّل في السّياسة العمرانيّة، نجد أيضا مجموعة من الفاعلين على اختلاف مراكزهم ودرجة فعاليتهم؛ كالمديريات الولائية، الجماعات المحلّية، شبكات المجتمع المدني، والمستثمربن الاقتصاديين الخواص.[1]

تَرُوم التّدخلات العمرانية التي حدّدها القانون التوجيهي للمدينة في الجزائر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف[2]، وذلك بالشّراكة والتّعاون مع مختلف الفاعلين الذين تمّ تعدادهم فيما سبق، حيث تسعى السّلطات إلى:

- تقليص الفوارق الاجتماعية بين الأحياء، وترقية التّضامن والتّماسك الاجتماعي بين السّاكنة.
- التّحكّم في مخطّطات النّقل، لضمان حركة انسيابية للمركبات وتنقّل الأفراد بأريحية للعمل والزّيارة والترفيه.
- توفير الخدمات العمومية المصاحبة للسّكن لمختلف القطاعات: تربية، صحّة، ثقافة، رياضة، ترفيه، تكوين.
- حماية السّكّان من الأخطار المختلفة، البيئية والاجتماعية والأمنية.

وللوصول إلى تلك الأهداف، لابدّ من هيئات وأدوات مختصّة تسهر على المتابعة والتطبيق، وعليه سنتطرّق في العنصر الآتي لتلك القوانين والأدوات التي أقرّتها الدّولة لتغطية عجز السّياسات السّابقة والتّحكّم أكثر في العمران وتسيير المدن الجزائريّة.

[1] المرجع نفسه، 110-112.

[2] المرجع نفسه، 101-108.

ثانيا: أدوات التّهيئة والتّعمير في الجزائر

استخدمت الهيئات المختصّة في الجزائر العديد من الأدوات والآليّات التّقنية لتنظيم المجال العمراني، وذلك من أجل تسيير المجال الحضريّ، بالإضافة إلى المصالح الإدارية المباشرة التي تسهر على تطبيق القوانين عبر مؤسّساتها المتمثّلة في: مديرية العمران، مديرية الأملاك العمومية، مديرية مسح الأراضي، والهدف منها هو التّحكم في العمران ومحاولة تجنّب أخطاء المخطّطات السّابقة ونقائصها في بعض المشاريع؛ كبعض الأخطاء في اختيار المواقع، المبالغة في المساحات المخصّصة للتّعمير والمناطق الصناعيّة، إهمال المساحات الخضراء، نقص التجهيزات أو تأخّر إنشائها بعد تسليم السّكنات للأفراد.

وفيما يلي قراءة مختصرة لأهمّ الأدوات:

1. **مخطّط العمران المُوجّه (p.u.d):**

وُجِّه هذا المخطط لترسيم حدود المدن الكبرى والمتوسّطة، ويأخذ في الحسبان التوسّع العمراني في المستقبل على المدى المتوسط، كما يحدّد المخطّط استخدام الأراضي وفق حاجات سكّان المدينة، وهو أداة قانونيّة لتنظيم استخدام المجال داخل النّسيج العمراني[1].

2. **مُخطّط العمران المؤقّت (pup):**

وضع هذا المخطّط للمدن والمراكز الحضرية والمناطق الشّبه حضرية، ويعني أساسًا بتحديد التّوسع المستقبلي للتّجمعات الحضرية على المدى القريب إلى حدود 5 سنوات، يشبه هذا المخطّط إلى حدّ ما مخطّط العمران الموجّه من جهة أبعاد التّهيئة العمرانية وأهدافها.

[1] إسماعيل قيرة وآخرون، **التخطيط والتنمية الحضرية**، (الجزائر، دار الهدى، 2008)، 68.

3. مخطّط التّحديث العمراني(pru):

وهو عبارة عن مخطّط موجّه للمدن الكبرى والمتوسطة، تُخصّص أغلفة مالية لغرض صيانة التّراث العمراني كحيّ القصبة كمثال على تلك العملية، إنشاء المساحات الخضراء، الطرق، الحدائق العمومية. [1]

4. المناطق السّكنية الحضرية الجديدة(zhun):

بدأ العمل بهذه الأداة سنة 1975، والغرض منها تلبية الحجات سكان المدن من السكن، بسب الطلب المتزايد عليه، واستفادت العديد من المدن الكبرى والمتوسطة من هذه الأداة في بناء الأحياء حضرية.

5. المناطق الصناعية (Z I):

تعتبر احدى أدوات التّهيئة العمرانية، بحيث حدّدت استخدام الأرض في مجال النّشاط الصّناعي، ووضعت شروطًا لتكوينها، من بينها ضرورة أن تكن هناك خمس وحدات صناعية قادرة على توفير أكثر من 1000 منصب عمل، وتتراوح مساحتها الإجمالية ما بين 50 و2000 هكتار، ويتم إدماجها في إطار المخطّطات العمرانية.[2]

6. المخطّط التّوجيهي للتّهيئة والتّعمير (PDAU):

هو أداة للتّهيئة والتّعمير، وهو أداة لتخطيط المجال والتّسيير الحضري، يُحدّد التّوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذًا بعين الاعتبار تصاميم التّهيئة ومخطّطات التّنمية ويضبط الصّيغ المرجعية لمخطّط شغل الأراضي[3]. فهو ينظّم العلاقات بينه وبين باقي النّقاط الأخرى على المستوى المحلّي والإقليمي وبين المراكز الحضرية المجاورة. "فهو بالتالي يقضي على الطّابع التّقني الانفرادي المستقلّ الذي كان

[1] بشير التّيجاني، **التحضروالتّهيئة العمرانية في الجزائر**، مرجع سابق، 65، 66.

[2] المرجع نفسه، 71.

[3] **قانون التّعمير**، (الجزائر، منشورات بيروتي، 2008)، 36.

ينتهي مع حدود المخطّط التّوجيهي للعمران السّابق، ليملأ الفجوات التي كانت تَفْصِل التجمّع الحضري عن أوساطه المجاورة، بحيث لا يترك مجالاً للتّوسع العمراني غير المُنظَّم".[1]

7. مخطّط شغل الأراضي: (POS):

يُحدّد مخطّط شغل الأراضي بالتّفصيل ، في إطار توجيهات المخطّط التّوجيهي للتّهيئة والتّعمير، حقوق استخدام الأرض والبناء، ولهذا فان مخطّط شغل الأراضي يحدّد بصفة مفصّلة بالنّسبة للقطاع أو القطاعات أو المناطق العينية الشّكل الحضري والتّنظيم وحقوق البناء واستعمال الأراضي.[2] وبالتالي فهو مخطّط يحدّد لكل منطقة الاستخدام الرّئيسي للأرض والمجال، ويضع معادلة لاستعمال الأرض، وهو إلزاميّ لكلّ بلدية عبر التّراب الوطني، كما يحدّد أيضا مخطّط شبكة الطّرق والمواصلات ومواصفاتها، الأحياء التي تُهَيكَل ويجري تحديثها وتطويرها، يحدّد الأراضي المخصّصة للتّجهيزات العمومية، كما يحدّد أيضا الأحياء والشّوارع والنّصب التّذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وترميمها.[3]

وفيما يلي جدول تم فيه تحديد مجموعة النّصوص التّشريعية الخاصّة بالسّياسات العمرانية والهدف منها:

الجدول رقم: 01. يبرز أهمّ أدوات التّشريع الحضري الجزائرية المعتدة في تنظيم المجال الحضري في المدينة.

[1] بشير التيجاني، **التحضّروالتّهيئة العمرانية في الجزائر**، مرجع سابق، 69.

[2] **قانون التّعمير**، مرجع سابق، 40.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **القانون رقم 90/ 20 المتعلق بالتّهيئة والتّعمير**، 1990/12/01.

النّص التّشريعي	الهدف
قانون البلدية 08/90 المؤرّخ في: 1990/4/7 قانون 09/90 المؤرخ في 1990/4/7 المتعلق بالولاية	تحديد صلاحيات ومجال تدخل الجماعات المحلية في ميدا البناء والتعمير.
قانون 25/90 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بالتوجيه العقاري.	تصنيف الأراضي من حيث ملكيتها، طبيعتها، استغلالها ونوعية التدخل فيها.
قانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/1 المتعلق بالتهيئة والتعمير.	يهدف لتحديد القواعد العامة لتنظيم انتاج الأراضي القابلة للتعمير.
قانون: 06/06 المؤرخ في 2006/02/20 جاء في إطار سياسة المدينة.	يهدف لمحو الفوارق المجالية بين الأحياء والقضاء على السّكن الهشّ، وتحقيق الانسجام بين أحياء ا لمدينة.

المصدر: لعلوي جميلة، مقال سياسات إسكانيّة أم رسم لعشوائيّات حضرية، مجلّة أَنْسَنَة للبحوث والدّراسات، 90(2018: 01)، 464.

إنّ الأهداف المسطّرة من طرف القائمين عليها في إطار النّصوص القانونيّة المتعلّقة بأدوات التّهيئة والتّعمير لم يتمّ الوصول إليها بسبب عدّة عوائق على أرض الواقع أثبتت محدودية هذه المخطّطات وعجزها عن تحسين التّسيير الحضري للمدينة الجزائرية. ولعلّ أهمّ أسباب هذا الإخفاق يرجع إلى عوامل بشرية، ماديّة وحتّى قانونيّة يمكن اختصارها في النّقاط الآتية: تشابك أدوات التّهيئة والتّعمير وأدوات التّهيئة المجالية، تعدّد

أدوات التّهيئة والتّعمير ممّا يضعف الترّابط والتّكامل والتّناسق بينها سواء من النّاحية الإجرائية أو من جهة توافق المشاريع المبرمجة، ضعف آليّات المراقبة والتّحكم في العمران حيث يظهر جليًا في الميدان تزايد عدد المباني المخالفة للقانون. نجد أيضًا العامل الزمني ممثّلًا في ثقل الإجراءات الإدارية المرتبطة بالإعداد والمصادقة على المخطّطات التي تصل أحيانًا إلى أربع سنوات، ممّا يجعلها تفقد كفاءة الاستجابة للأهداف بفعل نشوء واقع ميداني جديد وفق أحداث أخرى.[1]

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من أدوات، توجد أخرى يتحدّد دورها في التّوجيه وإبرام عقود الشّراكة والمتابعة والإعلام والتّمويل، فالقانون التّوجيهي للمدينة يَنُصُّ على وضع برامج ونشاطات لتطبيق سياسة المدينة لتطويرها، وفي ضوء ذلك يتمّ التّعاون مع شركاء اجتماعيّين واقتصاديّين بين مدينتين أو عدّة مدن لإنجاز منشآت حضرية، حيث يتمّ التّمويل من طرف السّلطات العمومية المختصّة مع تقديم حوافز مالية، وفي السّياق نفسه يمكن للسّلطات اتّخاذ إجراءات عكسية إذا تمّ تثبيت حالة من التّقاعس والتّأخّر في تسليم المشاريع، في حين يتمّ الاعتماد على الجانب الإعلامي والرقمي لتسهيل المتابعة والتّصحيح بشكل حديث. وفي هذا الإطار وبهدف مرافقة مختلف المشاريع تمّ إنشاء (المرصد الوطني للمدينة)، وهو عبارة عن أداة لتقديم الدّراسات ومتابعة المشاريع وتفعيل آلية التشارك مع السّكّان، وعليه فهو يسعى إلى:

- متابعة مختلف سياسات المدينة.
- الاستعانة بالكفاءات الوطنية لإعداد دراسات تقنية حول تطوّر المدن، مع إنشاء مدوّنة مختصّة في ذلك.

[1] أمال حاج جاب الله، **الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر**، مرجع سابق، 29.

- تقديم اقتراحات لترقية العملية التشاركية بين الدولة والسّكان[1].

ثالثا: السّياسة الإسكانيّة في الجزائر

يُعدّ الحصول على سكن لائق حقّا أساسيّا للأفراد، وهو ضرورة وجوديّة للجميع للاستمرار في أداء الحياة اليوميّة في ظلّ ظروف نفسيّة واجتماعيّة مريحة. على هذا الأساس تتحوّل آلية الإسكان إلى سياسة اجتماعية على درجة عالية من الأهمية، كما ترتبط هذه السّياسة بالظّروف الاقتصادية للبلد والمجتمع، وممّا لا شكّ فيه أن السّياسة الإسكانية النّاجحة هي تلك التي توفّر للأفراد مجالات سكنية متنوّعة الصيغ، حيث تلبّي جميع الطلبات حسب القدرات الاقتصادية للأفراد والاحتياجات المستقبلية لفئات المجتمع باختلاف شرائحه. وفي الأدبيات المهتمّة بالسّياسات الإسكانية توجد مدرستان تعالجان أسبابها وطرق حلّ مشكلتها، فنجد مثلا المدرسة الاشتراكية تنطلق من نظرة أن الأرض والعقارات المبنية ملك للدّولة وهي المسؤولة عن توفير المسكن للأفراد، في حين أنّ النّظام الرأّسمالي الحرّ يعتمد على التّنافس الحرّ في الاستثمار في مجال السّكن لتوفير حاجيات الأفراد كلّ حسب ظروفه الاقتصادية بأسعار معقولة.[2]

تعتبر السّياسة الإسكانية في الجزائر خطّة رسمتها الدولة بناء على معطيات معيّنة من أجل توفير السّكن للعائلات الجزائرية لتلبية الحاجيات الضّرورية لمعيشتها، فاعتمدت الدولة في سياستها بعد الاستقلال على فرضيّتين مفادهما أنّ هجرة الأوربيّين ستتيح إمكانيّات للسّكن الشّاغر، واستقلال البلاد وتأميم الأرض التي كانت بحوزة المعمّرين سيسمح بعودة الفلاّحين الذين هاجروا الى المدن بالعودة إلى قراهم وأراضيهم ممّا يخفف من طلبات السّكن في المدينة. بناء على ذلك رسمت السّلطات سياستها الاسكانيّة، حيث قامت بإعادة بناء

[1] بوجمعة خلف الله، ***مدخل إلى سياسة المدينة***، مرجع سابق، 116-119.

[2] عبد الحميد دليمي، **السّياسات الحضرية**، مرجع سابق،54.

القرى المهدّمة، وتأجيل بناء مساكن جديدة في المدن. غير أنّ المنشآت التي تركها المستعمر لم تكن كافية وتفتقر إلى التّجهيزات الحضرية وبنيتها التّحتية كانت مهترئة، كما أنّ الهجرات من الأرياف إلى المراكز الحضرية تواصلت بحثًا عن فرص العمل، ممّا صعَّب على قدرة السّلطات تلبية حاجيات الأفراد للسّكن، وهو ما جعل الدّولة تسارع لإطلاق سياسة تنموية في ميدان السّكن ممثّلة في المخطّط الثّلاثي الأوّل والمخطّط الرّباعي الأوّل والمخطّط الخماسي، والتّركيز أكثر على برامج السكن والتّنويع فيها وتجهيزها لتلبية أكبر قدر ممكن من حاجيات المواطنين للسّكن. اتّضح من هذه المخطّطات أنّ تنمية السّكن تؤثّر في الاقتصاد وتحتاج ميزانية كبيرة لتسييرها، وهو ما دفع بالحكومة إلى اتّخاذ سياسة تطلق عبرها وزارة خاصّة بالسّكن تعمل وفق استراتيجيّة وأهداف تسعى لتحقيقها، وذلك عبر إطلاق مكاتب للدراسات ومنح كل ولاية مؤسّسات للدّراسات والإنجاز تسهر على عمل دراسات وأبحاث تنظّم وترافق عملية إنجاز السّكن عبر التراب الوطني.[1]

بعد سنة 1998، أخذت سياسة الإسكان في الجزائر منحى آخر، حيث زاد حجم الإنفاق على البرامج السّكنية فنجد الدّولة قد خصّصت ما يفوق 1550 مليار دينار في برنامجها الخماسي(2009/2005)، وذلك في مشروع إنجاز (مليون وحدة سكنية).[2] وهذا المشروع دفع بالدّولة لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في السّكن عبر تحريره ماليا وحصر تدخّل الدّولة في إطار تنظيمي، كما أتى المشروع بصيغ سكنية جديدة زيادة على السّكن الاجتماعي، السّكن التّساهمي، السّكن الموجّه للبيع بالإيجار، دعم السّكن الرّيفي، كما تمّت مسايرة هذه البرامج بمجموعة من القوانين التي تحدّد الأطراف الفاعلة والمموّلة والمُساهمة في مختلف الصّيغ، في محاولة للتّنظيم الجيّد للمشاريع، وتجنّب النّقائص التي حصلت في المخطّطات السّابقة.[3] بداية من سنة 2010

[1] عبد الحميد دليمي، ***السياسات الحضرية***، مرجع سابق، 54-55.

[2] سهام وناسي، "**النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان دراسة ميدانية بحي 1020 مسكن باتنة**" (رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2009/2008)، 155.

[3] مريم بودوخة، "**مساهمة السكن التساهمي في تنمية المدينة الجزائرية دراسة ميدانية في مدينة سطيف**"، (رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2010/2009)،. 79-81.

إلى 2014 أقرّت الدّولة بناء مليون وحدة سكنية، وذلك في إطار الخطّة الخماسية، حيث تم تدعيم قطاع السّكن بما يعادل 50 مليار دينار، حيث تمّ إنجاز 800 ألف وحدة اجتماعية، 470 ألف وحدة من صيغة السّكن التّرقويّ المدعّم، 30 ألف وحدة من السّكن التّرقوي، وإنجاز 700 ألف سكن ريفي. والهدف من ذلك هو القضاء على أزمة السّكن وإنجاز أحياء سكنية نوعيّة مع محاولة تحسين شروط العيش فيها، مع استحداث سياسة المدن الجديدة كأسلوب جديد في التّخطيط لامتصاص أكبر نسبة من طلبات الأفراد على السّكن. على الرّغم من هذه الأرقام وارتفاع عدد السّكنات المسلّمة من طرف الدّولة إلّا أنّ المقرّرة الأمميّة "راكيل رولنيك" طالبت السّلطات الجزائرية بمراجعة سياسة الإسكان في الجزائر مع تنويع العروض والعدالة في التّوزيع، وذلك بالنّظر للأزمة التي يعرفها القطاع، كما طالبت بإشراك ممثّلي المواطنين ليساهموا في رسم السياسات السّكنية وتطويرها بما يتوافق واحتياجاتهم وثقافتهم وأسلوب عيشهم.[1]

يُقِرُّ "أحمد بوزيدي" رئيس الجمعية الوطنية للمهندسين المعماريّين في حوار أجراه مع الصحفيّ "سعيد بن عيّاد" نُشِر بجريدة الشّعب الجزائريّة بتاريخ 24 مارس 2022، بأنّ مستعملي السّكنات في الجزائر يعيدون تصميمها لتتكيّف مع أسلوب حياتهم، ويضيف بوزيدي قائلاً: "على الرّغم من ذلك، [يقصد عمليّة إعادة تصميم المنزل داخليًا من طرف السّكّان] يقوم المعماريّون بإعادة إنتاج نفس الأشكال والتّخطيطات في نوع من التّناقض مع الذّات بدل البحث والذّهاب نحو إنتاج معماريّ يحترم خصوصيّة الأسرة الجزائرية من جهة، وينسجم مع البيئة المحيطة به من جهة أخرى".[2] ويفسّر بوزيدي ذلك بقوله بأنّ المهندس المعماريّ يشتغل تحت ضغط

[1] لعلوي جميلة، "**مشكلات المدينة وأدوات التخطيط الحضري دراسة تقييمية لمخططات التعمير لمدينة سطيف**"، (أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2018/2017)، 284-285.

[2] أحمد بوزيدي، "**الذّهاب نحو إنتاج معماري يحترم خصوصية الأسرة الجزائرية**"، الجزائر، 24 مارس، 2022، عدد 18819، 9.

الوقت القصير للتّعاقد مع الهيئات المعنيّة لتلبية الطّلبات العموميّة، كما يخضع المهندس حَسْبَهُ لقاعدة موحدّة وطنيًا، والتي لا ينبغي له تجاوز معاييرها الاقتصادية والفنّية خاصّة ما تعلّق فيها بالسّكنات الاجتماعية.

من خلال قوله، نَفهم بأنّ المنطق الذي تتعامل به الدّولة مع السّكن الجماعي هو منطق كمّي بحت، فالأولوية هي عملية الإسكان وتحقيق أرقام عالية لتلبية أكبر عدد من الطّلبات، خاصّة في جانب السّكن العمومي الإيجاري.

يعتبر ملف الّسكن الجماعيّ الحلّ الأمثل بالنّسبة للدّولة الجزائرية للاستجابة لمتطلبات الحضيرة السّكنية في البلد، فهي تنظر إلى المشكلة من زاوية كمّية، حيث تسعى للتقليص دومًا بين فارق الطّلب والعرض، لكنّ لغة الأرقام والنّظرة الكمّية قد تنتج معها مشاكل اجتماعية بسبب المنطق الأحادي والتّسيير السّياسي المتفرّد في تسيير المدينة ومشاكلها، فالحيّ السّكني ليس مجرّد قالب إسمنتي قائم بذاته، فعمليّة إسكان مئات الأسر من مستويات سوسيو–اقتصادية مختلفة في حيّ جديد ستطرح معها قضايا اجتماعية مختلفة؛ بداية بالرّغبة في الاندماج الاجتماعي الذي سيحفّزهم لتبنّي سلوكيات توافق أسلوبهم الجديد في العيش، كما قد تُثَار مشاكل عديدة؛ كمسألة جنوح الأحداث، مشكل النّقل، مشكل الأمن والرّباط الاجتماعي. وهو ما سيطرح تساؤلًا مهمًّا حول كيفيّة تَشكّل الرّباط الاجتماعي في الفضاء الاجتماعي الجديد في ظل تفاعل ثنائيات مختلفة: حضري/ريفي، تقليدي/ حداثي، كيفي/ كمّي، مجتمعي/ سياسي. وهل سَيَسْتَشْعِرُ السّكّان الانتماء إلى الحيّ الجديد، فتتوافق ثقافتهم مع تصوّراتهم وبالتّالي يتحقّق لهم الامتزاج الاجتماعي المنشود، أم يبقى لدى السّكّان ذلك الحنين إلى الحيّ القديم؟ [1]

[1] فريد مرحوم، "أزمة السّكن: من أرقام منطق العمران إلى أزمة الرّباط الاجتماعي"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية 41 (2018): 97-98.

يُطْلِقُ "شوقي قاسمي" تسمية (مَسْكَن الأزمة) على حظيرة السّكن الجماعيّ في الجزائر، وذلك لفقدانها شروط الرّفاهية المطلوبة، بالإضافة لتميّزها بالاكتظاظ، وانعكاساتها السّلبية على حياة الأسرة، فنجد مثلا السّكن من 3 غرف (F3) الصّيغة الأكثر استعمالا وتشييدا والتي تتراوح مساحتها بين 60م^2 إلى 80 م^2، وهي لا تلبّي المعايير الدّولية التي تحدّد مساحة 14م^2 لكل فرد في المسكن. ونظرا لضيق هذه النّوعية من السّكنات، فذلك سيؤدّي إلى انتهاج أساليب اجتماعية للتّعايش مع طبيعة الّسّكن، حيث ستتقلّص مظاهر وطقوس الفرح والحزن لعدم قدرة الأسرة على استيعاب أعداد كبيرة من الضّيوف، ممّا سيؤدي إلى اختفاء بعض العادات التي تصاحب تلك الأحداث، كما أنّ السّكن من ثلاث غرف لا يساعد الوالدين في تطبيق بعض قيم الأسرة الجزائرية المسلمة التي تعتمد مبدأ الفصل بين الذّكور والإناث في المضاجع خاصّة مع تقدّم الأطفال في السّنّ، وهو ما سيصعّب من عمليّة التّنشئة الاجتماعية الّتي ستدفع بالأبناء للبقاء خارج المسكن لأطول مدّة نظرا لضيق المنزل، وبالتّالي يعتبر ذلك أوّل خطوة للانحراف وإزعاج الأسر المجاورة، وإحداث المشاكل.[1]

رابعًا: السّياسة العمرانيّة وانعكاساتها الاجتماعيّة على سلوكيّات الأفراد في المدينة الجزائريّة

لقد أصبحت السّياسات العمرانية عبر الإجراءات التّقنية التي تفرضها القوانين المعماريّة في عملية بناء المجمّعات السّكنية والمدن الجديدة تؤثّر في خصائص المناطق وتُفقدها دلائلها الثّقافية التي تعكس الهويّة، خاصّة في ظلّ تغييب المختصّين الاجتماعيين في المعادلة الاجتماعية والإنتاج المعماري العمراني، والذي غالبا ما ساهمت في عملية إنتاجه شركات ومكاتب أجنبيّة أَدْخلت معها تصاميم وتشكيلات سكنية باهتة أضاعت ارتباط الأفراد بأصالتهم وثقافتهم المحليّة[2].إنّ تراجع بعض العناصر المعماريّة مثل: (الحوش، وسط

[1] شوقي قاسمي، صباح سليماني، **" السّكن في الجزائر: أزمة تأبى الانقضاء"**، مجلة العلوم الإنسانية 19 (2019): 216-218.

[2] مدّور يحيى، **"التّعميروآليات استهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية حالة مدينة ورقلة"** (رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2012/2011)، 32.

الدار، الصحن)، التي كانت تلعب دورًا اجتماعيًّا ووظيفيًّا خاصّة في المناسبات العائلية والأفراح والأعياد، وحلول النظرة الاقتصادية للمجال، كان لها الأثر السلبيّ على تجميع أفراد العائلة الكبيرة والتواصل بينهم. ولقد أكدّ الباحثون العلاقة بين العناصر العمرانيّة والاجتماعية، وذلك عندما أشاروا إلى شبكتين أساسيّتين هما: شبكة النّشاطات البشرية، وشبكة المجالات العمرانية، فتغيّر إحدى الشبكتين يعني تغيّر الثّانية، وبالتّالي فإنّ المجال السّكني المصمّم بشكل جيّد سيساعد على زيادة عملية التّفاعلات الاجتماعية والتي بدورها ستنتج علاقات حميميّة وإيجابية بين الأفراد ممّا يقلّل من الأمراض الاجتماعية؛ من فردانية وتراجع في قيم الجيرة، التي قد تظهر بين شركاء المجال الواحد.[1] ,وعلى النّقيض من ذلك، اتصالات وتفاعلات أفضل لا تعني تقليص الفجوة بين الحياة الخاصة والحياة العامّة، وفي هذا السّياق يَعتَبِر " هنري لوفيبر" بأن الحيّ السّكني عبارة عن وحدة اجتماعية نسبيّة تابعة، وليس مُحدِّدًا للواقع الاجتماعي.[2]

لقد ساعدت عمليّة تشييد العمارات (البناء العمودي) على تسهيل انتقال العديد من الأسر من الرّيف إلى المدينة، ويصاحب ذلك أحيانا تأثيثه بتجهيزات الكترو–منزلية حديثة، حيث ستزيد هذه الأخيرة من حرّية المرأة للاشتغال خارج البيت والتخلّي عن بعض الممارسات التّقليدية المرتبطة بالبيت، وذلك يعتبر أحد مؤشرات الارتقاء الاجتماعي، فالمسكن الجديد أدّى إلى التّخلّي عن الممارسات القديمة القائمة على تّعدّدية الدّخل، التّضامن والتّعاون بين أفراد الأسرة الممتدّة الّتي لا يستطيع مسكن العمارة ذو المساحة المحدودة تلبية قيمها الثّقافيّة التّقليدية.[3]

[1] بلقاسم الديب، "**البيئة العمرانية الحديثة والمرض الاجتماعي في المدينة بالجزائر**" (ورقة بحثية قدمت في فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية، قسنطينة، 2013)، 108-111.

[2] Jean-Marc Stébé, Hervé Marchal**,** ***Introduction à la sociologie urbaine,*** (op.cit), 133.

[3] عبد الحميد دليمي، **السياسات الحضرية**، مرجع سابق، 72.

إنّ التّوسع العمرانيّ غير المتوازن في محيط المدينة، والذي يقام غالبًا على أراضي زراعيّة وفلاحية تتطلّب نفقات كبيرة في عملية تجهيزها وإعداد الهياكل القاعديّة الأساسيّة من طرق وشبكات الغاز والكهرباء والماء والصّرف الصّحّي نظرًا لحداثة التجزئات، سيتطلّب مُرافقة ميدانية للمراقبة، حيث تتغيّر الكثير من المعطيات خاصّة بمرور الزّمن ممّا قد يؤثّر على سير المشروع، كما أنّه يمكن لبعض الأفراد استغلال تلك الورشات لبناء سكنات عشوائيّة حولها وهو ما يؤدّي لتشويه المنظر الجمالي للمدينة، فتصبح تلك العشوائيّات مجالاً خصبًا لاستفحال الظّواهر السّلبيّة كالسّرقة والجريمة والمخدّرات.

وفي هذا السّياق ترى "سليماني جميلة" في مقالها الموسوم: "دور التّصميم العمراني للفضاء السّكني في جناح الأحداث" بأنّ هنالك علاقة بين الجريمة وطبيعة المنطقة السّكّانية، فضعف التّصميم العمراني والفراغي لبعض الأحياء السّكنية له تأثير على إضعاف العلاقات الاجتماعية بين السّكّان، فمثلا يتولّد شعور بعدم المسؤولية لدى سكان العمارات العالية، فالفرد السّاكن بها لا يهتمّ كثيرا بما يحيطه فيها من أحداث، ممّا يزيد من فرص حدوث السّرقة[1]. وفي ضوء ذلك تبرز أهمّية بعض العلوم كعلم الاجتماع الحضري والتّخطيط العمراني، والذي يعتبر أداة للتّخطيط للمستقبل ووسيلة للسّيطرة على النّظام الحضري؛ حيث نجد "ريموند ليدروت" يسمّي التّخطيط الحضري: "العلم المعياري للأشكال الحضرية الجيّدة "[2]. وذلك لتساهم بشكل فعلي على أرض الميدان في فهم الظواهر الاجتماعية والتّخطيط لعملية انجاز الأحياء السّكنية وفق حاجة الأفراد وثقافتهم ومستواهم الاجتماعي.

يعتبر المسكن أهمّ حلقة في الأشكال الحضرية، فهو مجال معماريّ يتمّ إنتاجه وفقا لحاجة ولأسلوب حياة مجتمع معيّن، فالجانب الاجتماعي يتجاوز الهندسي ليخترق الذّات، والفرد مع مرور الزّمن ستجمعه علاقة

[1] سليماني جميلة، "**دور التّصميم العمراني للفضاء السّكني في جناح الأحداث** "، مجلة دفاتر علم الاجتماع 10 (2012): 190-193.

[2] Jean-Marc Stébé, Hervé Marchal**,** ***Introduction à la sociologie urbaine,*** (op.cit), 134.

عاطفيّة مع المكان عبر الأحداث المختلفة في مسار حياته مع أسرته، كما أن الأفراد الذين يعيشون في مسكن غير لائق سينعكس ذلك على حالتهم النّفسية.[1] وعليه، فمن مسؤولية المخطّطين وراسمي السّياسات العمرانية استباق الأحداث في إدارة وتدبير المشاريع السّكنية للمدينة بما يمنع حدوث شعور اغتراب الأفراد عن محيطهم السّكني، فافتقار الحيّ لمتطلبات الحياة، سيجعل السّكّان يحاولون بأنفسهم اختراع كيفية ترتيب معنى حياتهم في الحيّ الجديد بما يتوافق ورغباتهم.[2] لذلك يعتبر التّفكير في القيم الاجتماعية أحد أبرز العناصر في عملية التّخطيط الحضري، فلتقوية روح الانتماء للمدينة لدى السّكّان، يرى علماء الاجتماع بأهمّية إنجاز نقطة تجمّع أساسيّة في الأحياء السّكنية بالمدن، حيث ستعمل هذه النّقطة على مساعدة السّكّان على التعارف وتقديم الخدمات التّرفيهية وتبادل الآراء حول وضعية الحيّ ومشاكله واقتراح الحلول، وهو ما من شأنه أن يساعد في التّغلّب على العزلة والاغتراب الذي يسود المدن الحديثة وأحيائها.[3]

خامسًا: الوكالة الوطنية لتحسين السّكن وتطويره(AADL) كآليّة للحدّ من أزمة السّكن في الجزائر

تتوسّع المدن وتنمو في جميع الاتجاهات في إطارها المنظّم وفقًا لسياسات ومخطّطات عمرانية مُعَدّة سلفًا حسب مراحل زمنية (قصيرة، متوسّطة، طويلة) وفي إطار ما هو مُتاح من أوعية عقارية، بهدف تنظيم المجال الحضري لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بين المدن من جهة، وبين أحياء المدينة الواحدة من جهة أخرى، وفي ضوء ذلك تُعتبر برامج الإسكان من أبرز الآليات المعتمد من طرف الدّولة التي تروم عَبْرها امتصاص التّدفّق السّكّاني الذي تشهده المدن بالنّظر لما توفّره هذه الأخيرة للأفراد من فرص شغل وخدمات متعدّدة، ولذلك برمجت الدّولة الجزائرية مجموعة من الصّيغ السّكنية (اجتماعي، ترقوي، بيع بالإيجار) وهي

[1] رجاء مكي طبارة، **مقاربة نفس- اجتماعية للمجال السّكني دراسة ميدانية**، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1995)، 19.
[2] المرجع نفسه، 63.
[3] عنتر عبد العال أبو قرين، **المدخل إلى التّخطيط الحضري**، (الدمّام، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2020)، 87.

مُوجّهة لمختلف الفئات الاجتماعية بناء على شـــروط محددة، يُعَدُّ فيها الدّخل الفردي من أهمّ العناصـــر في عملية التّصـــنيف. وسَـــنُقدّم فيما يلي شـــرحًا لبرنامج البيع بالإيجار التّابع للوكالة الوطنية لتحســـين السّـــكن وتطويره، باعتبار أن الجانب الميداني لهذه الرّسـالة سيتمّ في أحد الأحياء السّكنية (حي 2000 مسكن عدل الباز سطيف).

انطلق العمل بصـــيغة البيع بالإيجار بعد صـــدور المرسـوم 105/01 المؤرخ في: 29 أفريل 2001، وهي إحدى الآليات التي اعتدتها الدّولة في سياسـتها لمواجهة أزمة السّكن في الجزائر، والبيع بالإيجار عبارة عن صـــيغة تسـمح للمواطن الحصـــول على مسـكن بعد إقرار شـرائه بملكية تامة بعد انقضـــاء مدة الإيجار المحددة في إطار عقد مكتوب. ويُتاح البيع بـالإيجار لكلّ شخص لا يمـلك أو لم يسـبق لـه أن تمـلّك هـو أو زوجه عقـارًا ذو اسـتعـمـال سكنـي ولم يستفد كلاهما من مساعدة مالية من الدّولة لبناء مسكن او لشرائه، بحيث لا يتجاوز مسـتوى مداخليه خمس مرّات من الأجر الوطني الأدنى المضـمون. كما يُحدّد ثمن السّـكن بصـيغة البيع بالإيجار على أسـاس الكلفة النّهائية لإنجازه بما تتضـمّنه من نّفقات شـراء الأرض ومصـاريف التّسيير التّقني والإداري التي تسبق نقل الملكية.[1] كما قد حدّد المرسوم جملة من الشّروط للمواطنين الرّاغبين في الاستفادة من هذه الصيغة، حيث يتوجّب على المستفيد ما يلي:

- يتاح البيع بالإيجار لنفس الشخص مرة واحدة فقط.
- تسديد دفعة أولى لا تقل عن 25% من المبلغ الإجمالي للسّكن، وباقي الدّفعات تُسدّد في مدّة لا تتعدّى (20 سنة)، في حين سن المستفيد يجب ألاّ يتجاوز (65 سنة) في آخر أقساط سعر المسكن.
- أن يُسدّد عدّة أقساط قبل موعدها المحدّد.

[1] الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، المؤرخة في: 5 صفر 1422 الموافق لـ: 29 أفريل 2001، 18.

- عند تأخّر المستفيد عن تسديد ستّة أقساط شهرية يفسخ عقد البيع بالإيجار على حساب المستفيد، ويحتفظ المتعهّد بالترقية العقارية بحق رفع دعوى لطرد المعني من المسكن.

يَتحدَّد نمط برامج سكنات البيع بالإيجار من سكن به: 3 غرف، بمساحة 70م^2، وسكن: 4 غرف بمساحة 85 م^2، ونجد فيه: قاعة الجلوس، غرفتين، المرحاض، قاعة حمام، مطبخ، مساحة للتخزين، بهو، المنشر. تشكل المساحات الدّاخلية الصّافية للعناصر المذكورة (من 1 إلى 7) المساحة القابلة للسّكن. ويشترط أن يضمن التنظيم الوظيفي للسّكن البيع بالإيجار توجيه السّكنات بما يسمح دخول أشعة الشمس إلى قاعة الجلوس ومساحة الغرفة يجب أن تتراوح ما بين 12 و13 م^2، كما أنّ غرفة الجلوس يجب أن تكون عند المدخل، للسّماح بوصول مباشر للزّوار، دون المرور بالمجالات الموجّهة للحياة الخاصّة للعائلة.[1]

هذا وتتمّ عمليّة البيع بالإيجار وفق الإجراءات المُوضّحة في الأشكال الآتية:

الشّكل رقم: 01 يوضّح كيفية البيع بالإيجار.

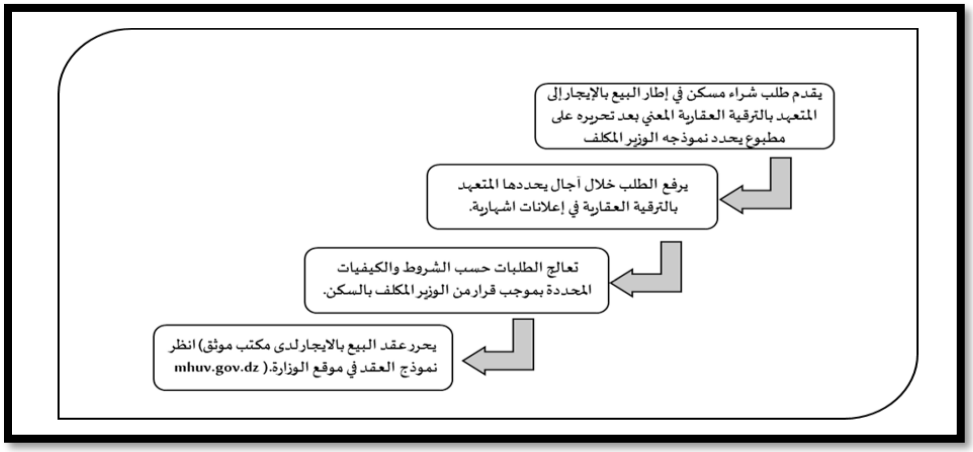

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجريدة الرّسمية العدد/25، المؤرخة: 29 أفريل 2001، 18.

[1] https://www.mhuv.gov.dz

الشّكل رقم: 02 يوضّح كيفية البيع بالإيجار.

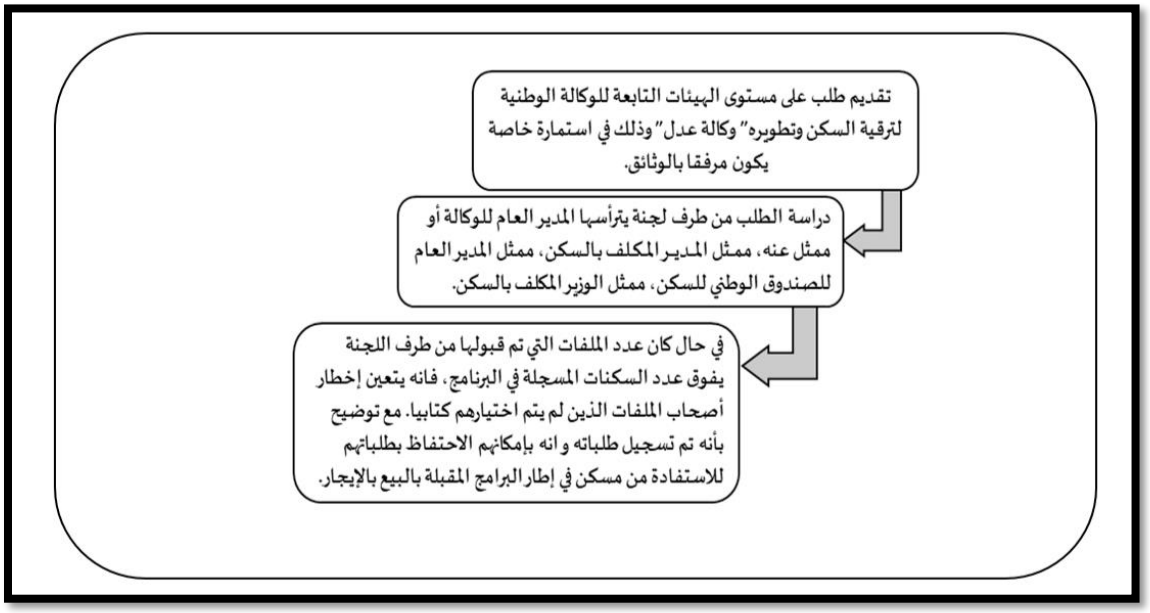

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجريدة الرّسمية العدد/25، المؤرخة: 29 أفريل 2001، 19.

نشرت وزارة السّكن والعمران في موقعها الإلكتروني إحصائيات حول إنجاز سكنات البيع بالإيجار للبرامج الخماسية للفترة الممتدّة بين: 2010-2019، وهي موضّحة حسب الجدول الآتي[1]:

جدول رقم 02: يوضّح عدد سكنات البيع بالإيجار المنجزة بين سنة: 2010 إلى سنة: 2019.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد السّكنات المنجزة	7777	6816	2422	3016	1623	3204	17120	49908	64048	49353

المصدر: وزارة السّكن والعمرانhttps://www.mhuv.gov.dz .

[1] https://www.mhuv.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأنّ عدد السّكنات المنجزة قد شهد تراجعا خلال الفترة الممتدة بين سنوات 2010 – 2015، حيث تراوح عددها بين سبعة آلاف إلى ثلاثة آلاف سكن منجز، وذلك باعتبار أنّها سكنات تابعة للبرنامج الأوّل الذي انطلق سنة 2001، وبالتّالي فهي سكنات متأخرة، في حين بعد سنة 2015 والانطلاق الفعلي لإنجاز برنامج (AADL.2) ارتفع عدد السّكنات المنجزة بشكل كبير من سبعة عشر ألف سكن إلى أربعة وستين ألف كأعلى رقم تمّ إنجازه، وهذه الأرقام تُبيّن حجم الاحتياج لمثل هذه الصّيغة من السّكنات بالرّغم من أنّ عدد الطّلبات عليها يفوق بكثير عدد السّكنات المنجزة.

خلاصة

إنّ الهدف من استعراضنا للعناصر السّابقة، كان محاولةً لفهم عمليّة التّكامل والترابط بينها، فالسّياسة العمرانيّة كخطّة للتّنظيم المجالي تحتاج لأدوات تشريعيّة وقانونيّة وفاعلين في ميدان التّعمير لتطبيقها. كما أنّ السّياسية الإسكانيّة الجزائريّة ليست وليدة اليوم وإنّما هي نتاج لمختلف التّراكمات النظريّة والميدانية لمجال العمران، وكلّ تلك العناصر ستتفاعل معًا بشكل مباشر أو غير مباشر لتنعكس اجتماعيًّا على ممارسات الأفراد التي ستتأثّر وتتفاعل لإعادة إنتاج ذاتها. من هذا المنطلق يجب الاهتمام بأوّل حلقة، والمتمثّلة في سياسات التّعمير والتهيئة من خلال التّطبيق الصّارم لقوانينها، والقيام بإصلاح نقائصها للوصول إلى مرحلة إنتاج أفضل شكل مجالي حضري يلبّي حاجيات السّكان ويحافظ على البناء الاجتماعي والعمراني والجمالي، ويساهم في عملية امتزاج أفراد المدينة والمجتمع على حدّ سواء.

الفصل الرّابع: خصائص النّمو العمراني والسّكاني في مدينة سطيف

تمهيد

أولاً: التّوسّع العمراني والمجالي لمدينة سطيف

ثانيًا: النّموّ السّكّاني في مدينة سطيف

ثالثًا: الفاعلون الخواص وإنتاج السّكن في مدينة سطيف

رابعًا: استخدامات الأرض في مدينة سطيف

خلاصة

تمهيد

نَرُومُ عبر الفصل الرّابع تحديد بعض خصائص النّمو العمراني والسّكاني لمدينة سطيف، وذلك بالحديث في البداية عن التوسّع العمراني والمجالي الذي تشهده مدينة سطيف في جميع الاتجاهات، وفقًا لمخطّط التّهيئة والتّعمير ومخطّط شغل الأراضي، ليتم بعدها تقديم قراءة حول النّمو السّكاني الذي تشهده مدينة سطيف، ليتمّ بعدها عرض قراءة حول دور فئة الخواصّ ممثَّلةً في المرّقين العقاريّين كأحدّ أهمّ الفاعلين في إنتاج السّكن في مدينة سطيف، ثم في الأخير تم مناقشة عنصر أهمّ آليات استخدام الأرض في مدينة سطيف.

أوّلاً: التّوسّع العمراني والمجالي لمدينة سطيف

لقد عرفت مدينة سطيف العديد من التّوسعات العمرانية عبر محطّات ومراحل تاريخيّة مختلفة في المشهد العمراني لنموّ المدينة، فتزايد عدد السّكان عبر تلك المراحل أحدث تغيرًا في البنى الاجتماعية القديمة وأدّى لظهور أنماط حياة جديدة تفرضها كل مرحلة بمعطياتها، وهذه الأخيرة ستترك أثرها على الأفراد في ممارساتهم الاجتماعية والثّقافية اليومية. وعليه فإنّ البحث في عملية التّوسع العمراني والمجالي لمدينة سطيف يتطلّب قراءة تاريخية متدرّجة، باعتبار أن عمران المدينة في شكله الحالي هو نتاج توسّعات مجالية عديدة متباينة الخصائص والظروف عبر مراحل تاريخية، حيث تعدّ الزيادة السّكانية الطّبيعية أو الهجرات المختلفة هي المحرّك الأساسي لزيادة الطّلب على العقار ومنه التّوسع المّجالي للمدينة في جميع الاتّجاهات، ومنه؛ يمكن تحديد ثلاث مراحل هامّة ميّزت توسّع عمران مدينة سطيف، وهي كالآتي:

1. مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي:

تعد ولاية سطيف إحدى ولايات الجزائر، تقع على بعد 300 كلم شرق الجزائر، تعني كلمة سطيف (سيتيفيس أي التربة السوداء)، يعود تاريخ المدينة إلى عصر ما قبل الرومان، غير أن الرومان هم من أحاط بها الأسوار وأعطى لها صبغة فنية وجمالية عبر الحدائق التي تحتوي على أعمدة ونقوش رومانية، حيث بقيت آثارها إلى يومنا هذا. في بداية التوسّع العمراني الرّوماني اتخذوا من "سيتيفيس" و"كويكول" جميلة مراكز عسكرية تطوّرت فيما بعد لتصبح مدنا. أمّا في العهد الإسلامي وخلال قرون ثلاثة كانت سطيف تابعة للخلافة الأموية والعبّاسية، وبعد ضعفها برزت الدولة الفاطمية فيها. بعد انتقال الفاطميّين إلى مصر، بقيت سطيف مجهولة وخاضعة للدول التي تتابعت على احتلالها، حتّى وصول العثمانيين الذين تمّ طردهم في الأخير من طرف الفرنسيّين سنة 1848. [1] لم تشهد سطيف في عهد الإسلام تطورا بسبب أن مدينة قسنطينة كانت هي بايلك الشّرق، حيث نالت كل الاهتمام، في حين نجد أن مدينة سطيف في العهد العثماني قد شهدت بعض العمائر فقط ممثّلة في بعض الزّوايا في الجبال، بالإضافة إلى المسجد العتيق الذي يمتد للعهد العثماني وهو يتواجد بقلب سطيف.[2]

2. مرحلة الاستعمار الفرنسي:

في المرحلة الاستعمارية الفرنسيّة من(1830 إلى 1962) شهدت المدينة توسّعات هامّة وتغييرًا في النّمط الهندسي للبنايات والطّرقات والشّوارع وتمّ إحاطة المدينة بأربعة أبواب على مداخلها هي: باب الجزائر، باب بسكرة، باب قسنطينة، باب بجاية.[3] كما تمّ إنشاء مركز البريد والمسجد العتيق وفندق المدينة وقاعة

[1] لعلوي جميلة، "**واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف**" (رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2007)، 33.

[2] قارة مبروك بن صالح، **تاريخ المدن والقبائل التركيبة الاجتماعية النسب والانتساب**، (الجزائر، مطابع رويغي، 2018)، 28-30.

[3] Amina Nadia Laaredj, ibid, **Setif Douces grandeurs**, (Setif: Imp Ethika, 2007), 35.

الحفلات، وبدأ استغلال الأراضي المحيطة بالمدينة في مناطق (عين الطريق، الحاسي، الباز، فرماتو)، حيث بدأت تنمو مدينة سطيف خارج حدود أسوارها، وتمّ أيضًا إنجاز طرقات لازالت إلى اليوم تحمل نفس التسميات. كما أنشئ حي سكاني بفيلات فخمة يسكنه الفرنسيّون وهو معروف باسم "بومرشي فرانسيس"، وتمّ أيضًا إنشاء مؤسسات مثل "ثانوية قيرواني"، في حين أن الجزائريين يسكنون مساكن بائسة في الجهة المقابلة للسّكة الحديديّة أو في "حي بلير" بعيدًا عن سكنات المعمّرين. بعد اندلاع ثورة التحرير، وبعد أن سلب المستعمر الفرنسي الأراضي من الجزائريّين نزح العديد منهم نحو المدينة بحثًا عن الشّغل وحياة أفضل، لتظهر بذلك تجمّعات سكنية وأحياء ذات نمط واحد يتمثل في الحارة على غرار حي "طانجة، البيرقاي، لندريولي". كما استفادت مدينة سطيف من مشروع قسنطينة الذي جاء به ديغول والمتمثّل في بناء تجمّعات سكنيّة لإضعاف الثّورة الجزائرية؛ على غرار "حيّ السيلوك" و"حيّ المستقبل"، وهو ما زاد في حجم المدينة، كما تمّ وضع خطة لتنظيم المجال الحضري عبر المخطّط الموجّه الذي وضع سياسة لتهيئة المجال.[1]

3. مرحلة الاستقلال:

عرفت مرحلة ما بعد الاستقلال طرح مجموعة من المخطّطات التّنموية بهدف النّهوض بالقطاع الصناعي في مراكز المدن، ممّا حفّز سكّان الأرياف إلى الهجرة نحو المدينة، كما قامت السّلطات المحلّية بإكمال البرامج السّكنية التي خلّفها مشروع قسنطينة وإنهاء سكنات أحياء "حي سينستال، بيزار"، وبهذا زادت مساحة مدينة سطيف. ثم في مرحلة أخرى بدأت المخطّطات التّنموية بالإهتمام أكثر بقطاع السّكن وانتهاج عملية بناء التجمعات السّكنية الجديدة على غرار: 600 مسكن، 750 مسكن، 1000 مسكن، 400 مسكن، 1014 مسكن، 1006 مسكن. وصاحب ذلك أيضًا بناء بعض المؤسسات الخدماتية والتعليمية كاستجابة لنمو المدينة

[1] لطرش سارة، **"تأثير النمو السكاني في تغير مورفولوجية المدينة دراسة ميدانية بمدينة سطيف"**، (رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2011)، 94-95.

وحاجة سكّان هذه الأحياء لتلك المرافق. وبظهور نمط السّكنات الفردية بعد تجزئة وبيع الأراضي للأفراد، ظهر حيّ دالاس وتجزئة أولاد براهم وحي حشمي، هذه الأحياء تميّزت بنمط بناء راقي على شكل فيلا. وبعد الأزمة الأمنية ولأنّ مدينة سطيف قد تميّزت بالأمن شهدت نزوحًا كبيرًا للسّكان ممّا ساهم في توسّع أطرافها أكثر في جهة عين "الطريق وفرماتو". وبعد ارتفاع أسعار البترول في العشرية الأخيرة أقرّت السّلطات صيغة السّكن التّساهمي الذي ساعد في توسع مدينة سطيف باتجاه (حي الهضاب وحي 500 مسكن الفيراي)، وذلك بالموازاة أيضًا مع توزيع سكنات اجتماعية في نفس الحيّ، وحي "شوف لكداد".[1]

ثانيا: النّموّ السّكّاني في مدينة سطيف.

يعدّ النّمو السّكاني من أبرز المحرّكات الأساسية لدينامية التّوسّع العمراني للمدن، وذلك بالنّظر للحاجة المتزايدة لاستعمال الأرض لتلبية حاجات السّكان المختلفة، سواء للسّكن أو للخدمات، وهو ما يجعل الهيئات المعنية بالتّعمير تبحث عن مناطق لإسكان الأفراد خاصّة في الأراضي المحيطة بالمدينة. وفي ظل الاستقرار الأمني والسياسي الذي شهدته الجزائر في مطلع الألفية الثالثة، توجّهت الحكومة لتشييد البنية التحتية عبر إنجاز تجمعات سكنية كبرى بمختلف الصيغ، بالإضافة إلى أطلاق حزمة من السياسات والتشريعات القانونية والتنظيمية لمواكبة النموّ العمراني والسكاني للمدن الجزائرية.[2]

تعتبر الزّيادة الطّبيعية والهجرة أبرز العوامل المعنية بإحداث نموّ سكّاني لأي مدينة عبر العالم، وبالنّسبة للجزائر فقد شهدت معدّلات عالية من النّمو السّكاني خاصّة في المدن نتيجة النّزوح الريّفي الكبير وتوجه الأفراد للعيش في المدينة بفعل توفرها على الخدمات وفرص العمل. ومن جهة أخرى؛ ساهم استقرار الأوضاع في

[1] لطرش سارة، **"تأثير النّمو السّكاني في تغير مورفولوجية المدينة دراسة ميدانية بمدينة سطيف"**، مرجع سابق، 97-98.

[2] عبد الحليم ماهور باشة، **"دور السّياسات العمرانية في توجيه النّمو الحضري بمدينة سطيف"** *مجلّة التّخطيط العمراني والمجالي* 6 (2020): 57-58.

البلد في تحسّن الخدمات الصّحّية ومنه انخفاض في معدّلات الوفيات واستقرار في معدّلات المواليد، حيث بلغ معدّل النّمو السّكاني في الجزائر ما بين (1990 و2000) ما نسبته 2,23 %سنويا، مقابل نمو حضري يقارب 5 %سنويا، وهو ما انعكس على النّمو العمراني للمدن، حيث شهدت أغلب مدن الجزائر توسّعًا عمرانيًا في مجالها الحضري، ممّا أخضع مختلف السّياسات العمرانية للاختبار في مواجهة التّحديات التي يفرضها كل توسّع عمراني على الميدان.

تُعَدُّ مدينة سطيف من أهمّ المدن الجزائرية التي شهدت تطوّرًا هامًّا في عدد السّكّان والتّجمعات السّكّانية، وقد كان هذا التّطور على مراحل زمنيّة مختلفة، سنبرزها كما يلي:

المرحلة الأولى: 1954 – 1966: قُدِّر عدد السّكان في مدينة سطيف في هذه المرحلة بـ: 88212 ساكن، بالإضافة إلى 1090 ساكن بتَجمُّع فرماتو، أمّا معدّل النّمو السّنوي فقد قُدِّر بـ: 7.88%.

المرحلة الثّانية: 1966–1977: عرفت هذه المرحلة ظهور عدّة تجمّعات ثانوية محيطة بالمدينة وتزايد عدد سكّانها بنسبة كبيرة، حيث قُدّر عدد سكان المدينة بـ 126020 ساكن والحاسي بـ 452 وشوف لكداد بـ 886 وتزايد عدد سكان فرماتو إلى 1906 ساكن وتَجمُّع عبيد علي 317 وعين الطريق بـ 575 بمعدل نمو طبيعي 5.2%.

المرحلة الثّالثة: 1977–1987: شهدت هذه المرحلة ظهور تجمّع سكّاني عشوائي هو تجمّع "قاوة"، ونموّ تجمّع السّفيهة بشكل كبير حيث قدّر عدد سكّان المدينة في هذه المرحلة 167498، أما تجمّع قاوة فقد بلغ عدد سكّانه 443 ساكن، وقدّر عدد سكّان تجمع السفيهة بـ 649 ساكن، في حين قدر عدد سكان المدينة في نهاية المرحلة بـ: 179384 ساكن.

المرحلة الرّابعة: 1987-1998: عرفت هذه المرحلة تزايد كبير في عدد السّكان، والذي كان نتيجة توافد أعداد كبيرة من الأفراد إلى المدن طلبًا للعمل والسّكن، وقد قُدّر عدد سكّان المدينة في نهاية هذه المرحلة بـ: 211859 ساكن، والحاسي بـ 1339، وشوف لكداد بـ 5623 وفرماتو بـ 4883 وعبيد على 1002، قاوة 1006، السفيهة 977 وعين الطريق بـ 6303، ليّصبِح عدد سكّان المدينة بالإضافة إلى التجمعات الثانوية 232992 بمعدل نمو قدر بـ: 2.16 %. [1]

المرحلة الخامسة 2008-2019: تفيد الاحصائيات التي أنجزها مكتب الإحصاء في بلدية سطيف أن سكان مدينة سطيف سيبلغ حوالي: 4757877 خلال سنة 2024، وبنسبة نمو مرتفعة وهو ما يعني مزيدا من النموّ الحضري في أطراف المدينة.[2]

يوضّح الجدول رقم 03 الموالي توزيع الكثافة السّكّانية عبر التّجمّعات الثانويّة لمدينة سطيف.

الحيّ السّكني	عدد السّكان	الحيّ السّكني	عدد السّكان
يحاوي	28326	**ثليجان**	6294
الهضاب	9222	**600 مسكن**	8000
القصرية	5709	**بيزار**	5958
عين تبينت	10770	**كعبوب**	4574

[1] سارة لطرش، "**تأثير النمو السكاني في تغير مورفولوجية المدينة. دراسة ميدانية في مدينة سطيف**"، مرجع سابق، 98-101.

[2] عبد الحليم ماهور باشة، "**ظاهرة النّمو الحضري في مدينة سطيف: دراسة تحليلية**" *مجلّة مدينة ومجتمع* 1 (2021): 15.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downSomaitepdf/776/0/0/170651

شوف لكداد	7688	**حي 1014 مسكن**	6589
قاوة	1521	**حي 1000 مسكن+ 20 أوت**	5948
لعرارسة	8380	**حي عمر دقو**	3863
المعبودة	6349	**حشمي**	20296

المصدر: مديرية الإحصاء والاعلام بلدية سطيف 2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود تباين في توزيع السّكّان بين الأحياء، حيث تعرف بعضها تشبّعًا كبيرًا في السّكان من خلال نسبة كبيرة في الكثافة السكانية تصل إلى 28836 نسمة في حين لا تتجاوز 1521 في حي قاوة. أمّا في سنة 2005 قُدِّر عدد سكّان المدينة بـ 272371، وفي سنة 2008 فقد قُدِّر عدد السّكّان بـ 288461 ساكن. وفي سنة 2013 فقد قُدِّر عدد السكان بحوالي 339.414 بمعدّل كثافة سكّانية تصل إلى(2666 كلم^2).[1]

إنّ متابعة حركة الهجرة باعتبارها أحد أهم عوامل النّمو تتيح لنا معرفة الوافدين والمغادرين للمدينة، كما تمكّننا من الوقوف على الخصائص التي تجذب وتطرد السّكان في فترات معيّنة. في تحليل للباحث "عبد الحكيم كبيش" في دراسته: "التمدّد الحضري والحراك التّنقّلي في النّطاق الحضري لمدينة سطيف"، وفي قراءته لأرقام الهجرة للفترة (1987 –1998)، وقف على ملاحظات مهمّة لحركة الهجرة في مدينة سطيف، نذكر منها ما يلي:

[1] مديرية الإحصاء والإعلام الآلي لبلدية سطيف.

- الهجرة الدّاخلة إلى القطب الحضري سطيف تأتي أساسًا من ولاية برج بوعريريج 32% من إجمالي الوافدين، بجاية 25%، مسيلة 18%، ولايتي جيجل وميلة 20%.

- تسجّل مدينة سطيف أَضعف نسبة تجدّد 4%، حيث تعرف هجرة من المركز باتّجاه الأطراف والتجمّعات الثانويّة الأقلّ كثافة، فمن خلال دراسة ميدانية أجراها الباحث على عيّنة من سكّان ضواحي مدينة سطيف (شوف لكداد، شيخ العيفة وعين الطريق) ، وبهدف تحديد الأصل الجغرافي لهم، فقد تبيّن أنّ 58 %من العيّنة هم وافدون من المركز من أحياء المدينة ذات الكثافة السّكّانية العالية، في حين أنّ 9.95 %هم وافدون من تجمّعات أخرى، و28% وافدون من باقي بلديات الولاية، في حين كانت نسبة 9 %وافدون من مختلف ولايات الوطن.[1]

تشهد مدينة سطيف توسّعا عمرانيا في جميع الاتجاهات خاصّة مع النمو المتزايد للسّكّان الذي تعرفه في السّنوات الأخيرة، فالموقع الاستراتيجي الذي تمتاز به واالطبيعة الجغرافية الملائمة للتّوسع جعل منها مجالا مهمّا لتطبيق السّياسات العمرانية، وذلك ما يستدعي دراسة جادّة لكيفية الاستغلال العقلاني للأوعية العقارية واحترام الفترات الزمنية (مدى قصير، متوسط، بعيد) أثناء عملية التّعمير، مراعاة لاستدامة المدينة والمحافظة على الأراضي الخصبة الزراعية من جهة، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الخدماتية للسّكان في المناطق الجديدة، وتجهيزها بالخدمات التي تساهم في الحفاظ على الجانب الأمني والاجتماعي والصّحي والترفيهي للسّكان.

[1] عبد الحكيم كبيش، "**النّمدّد الحضري والحراك التّنقلي في النّطاق الحضري لمدينة سطيف**" (أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2011)، 45.

ثالثًا: الفاعلون الخواصّ وإنتاج السّكن في مدينة سطيف.

تُعرِف مدينة سطيف ديناميكيّة حضريّة كبيرة، فهي تتوسّع في جميع الاتّجاهات خاصّة وأن طوبوغرافيّتها تسمح لها بالتّوسّع بالنّظر لغياب سلاسل جبلية قد تعيق عملية التّعمير، فأغلب أراضيها زراعية وسهلة للبناء. وعليه؛ فقد برمجت سلطات الولاية مشاريع عمرانية عديدة حول أطراف المدينة خاصّة ما تعلق منها بجانب السكن، بالإضافة إلى بعض المرافق والتّجهيزات الأخرى التي تتعلق بالرّياضة والصّحة. ولأنّ السّكن يعتبر الهدف الأول في تلك المشاريع، فقد عمدت السّلطات في إطار سياسة التّرقية العقارية إلى المساهمة في امتلاك الأفراد لمسكن خاص، وهو ما شجّع المرقّين الخواص المحلّيين منهم والخارجيين على المنافسة في عملية الإنجاز العمراني وإنتاج المجال السكني، خاصّة في ظل الظروف المشجعة لذلك في مدينة سطيف من طبيعة العقار، وتَوَفُّر الولاية على مؤهلات تنموية واقتصادية هامة، وتنوع في الصيغ السكنية التي خصّصتها الدولة، حسب ما تسمح به مخطّطات التّهيئة والتّعمير.

في المرحلة الممتدة ما بين سنتي (1986 و2000) وبعد تحرير السّوق العقارية وتراجع دور الدّولة في تسيير العمران وبروز آلية التحصيصات (lotissement) التي شجّعت الأفراد في مدينة سطيف على البناء الفردي، ومنه بروز أحياء جديدة كحي حشمي، وهو ما أدّى إلى نموّ الحظيرة السّكنية للولاية خاصّة بعد تشجيع السّياسة السّكنية في صيغة الترقية العقارية. إنّ هذا النّمو العمراني الذي شهدته المدينة أدّى إلى تلاحم المحيط العمراني لمدينة سطيف مع التّجمعات العمرانية (عين السفيهة، هضبة الباز ومنطقة الحاسي والهضاب)، حيث كان للفاعلين الخواص من المُرقّين العقاريّين مساهمة كبيرة وفعّالة في إنجاز المشاريع السّكنية، خاصّة وأنّ

المرقّين الخواص قد تميزّوا دائما بإنجاز وتسليم المشاريع في وقتها المحدّد بهدف كسب الثّقة والمصداقية لدى السّلطات المعنية للظّفر بمشاريع أخرى.[1]

استفادت مدينة سطيف كغيرها من المدن الجزائريّة في إطار البرنامج الخماسي (2005– 2009) من عديد المشاريع السّكنية قدّرت بحوالي 9691 وحدة سكنية، حيث كان للقطاع الخاص نصيب هامّ في عملية إنجازها؛ فنجد مثلا أن ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI بسطيف قد أشرف على بناء 1780 وحدة سكنية ذات صيغة اجتماعية، و5291 وحدة سكنية أشرف على إنجازها القطاع الخاص، في حين أن المرقّين العقاريّين قد أنجزوا 2620 وحدة سكنية ذات طابع بيع بالإيجار (AADL) و(AFW).[2]

من خلال ما سبق، نجد أن ما نسبته 55% من مساهمة القطاع الخاص (مرقّين وخواص) في انجاز السّكنات بسطيف مقارنة ب 45% للقطاع العام الذي فتح المجال أمام الخواص للمساهمة في حلّ مشكل السّكن، في حين أن السّلطات المحلّية اكتفت بدور المموّل والمنظّم فقط.

إنّ الهدف من إشراك القطاع الخاص في إطار سياسة التّرقية العقّارية في عملية التّعمير بسطيف يعود إلى خطط منهجية رسمتها أدوات التعمير بهدف الإسراع في وتيرة انجاز السّكنات، مع ضرورة التّنسيق بين المختلف القطاعات للاستجابة لمتطلبات واحتياجات السّكان الوظيفية.

[1] رابح شنقاري، **"دور الخواص في إنتاج السكن والتنظيم المجالي حالة مدينة سطيف"**، *مجلة علوم وتكنولوجيا* 39 (2014): 13.
[2] رابح شنقاري، المرجع نفسه، 17-19.

رابعًا: استخدامات الأرض في مدينة سطيف.

يمثّل مفهوم استعمال الأرض بالمدينة شكل وطبيعة استعمال السّكان للأرض التي يعيشون عليها أو يعيشون منها في إطار المكان الذي اتفق على اعتباره مدينة. وعليه؛ يمكن اعتبار هذا المفهوم على أنّه شكل وطبيعة حركة ونشاط السّكان في المدينة، حيث تعتبر حركة ونشاط السّكان هما المحددان لصورة الأرض في المدينة، بل قد يمتدّ تأثيرها إلى ما وراء حدود المدينة. كما يعدّ استخدام الأرض بالمدينة من صنع السّكان وبالتالي تحمل تلك الأرض صفات أفرادها الصّانعين لتنتج لنا قالب حضري يعكس أفكار مصمّميها. وعليه، ولإنتاج مدينة بشكل تتيح جودة حياتية حضرية لساكنتها يجب التّأثير على صفات راسم الشكل العام لها، والذي هو الانسان باعتباره أداة التّخطيط والتّنفيذ معا، حيث هو من يخطّط لكيفية استخدام الأرض، وهو أيضًا من سيتضرّر جرّاء سوء الاستعمالات المختلفة للأرض في حياته اليومية باعتبار أنّه يتفاعل مع البيئة التي يعيش فيها. خاصّة وأنّ البيئة المحلّية في المدينة بمثابة محصّلة لاتّخاذ جملة من الاعتبارات المحلّية، زيادة على العوامل الخارجية منها أيضًا.

وبناء على ذلك، هناك علاقة بين نشاط المدينة والبيئة فيها. ويتحدّد شكل ومستوى هذه العلاقة تبعًا لخصائص لعلّ أهمّها حجم وموقع المدينة وكثافة السّكان وطبيعة ومستوى النّشاط الاقتصادي والاجتماعي لساكنيها، ولكن وجب التّنويه أنّ هذه الخصائص تختلف من مدينة إلى أخرى، بل وتختلف في نفس المدينة الواحدة عبر فترات زمنية محدّدة، أي أنّ العلاقة ترتبط في أساسها بالزّمان والمكان. ومنه وجب الاهتمام أكثر بظروف كلّ مدينة على حدّة أثناء إنشاء ورسم مسارات تعميرها المستقبلية، بالإضافة إلى تدقيق عملية استعمال

كلّ مجال وقطاع وطبيعة النشاط الملائم له وذلك بعد الأخذ بالحسبان طبيعة العلاقة المتبادلة بين الانسان والبيئة. [1]

يأتي التّوسّع العمراني في الأراضي الحضرية بأشكال ومظاهر معيّنة من الاستعمالات وتتفاوت هذه الاستعمالات من مدينة لأخرى، وذلك حسب العوامل والظّروف السّائدة، وعليه يمكن القول إنّ استعمال الانسان للأرض التي يعيش عليها يخضع لعوامل واعتبارات متغيّرة بتغيرّ هذه العوامل. حيث أنّ استعمالات الأرض ليست واحدة أينما وجد السّكان لا من حيث المكوّنات أو التّوزيع، فالإنسان سيّد الموقف في تحديد شكل وطبيعة الاستعمال. فهو العامل الأهم في رسم الخريطة والتّأثير إيجابيًا على البيئة المحلّية بوجهها الطبيعي والبشري، وعليه فإنّ أي تغيير يطرأ على علاقة الإنسان بالأرض التي يعيش عليها سيجد لها صدًى مباشرًا على خريطة استعمالات الأرض. كما تنبع أهمّية استعمالات الأرض من كونها تمثّل أحد أهم المواضيع التي تواجه المختصّين والمهتمّين بدراسة المدينة خاصّة في ظلّ تدهور العلاقة بين السّكان والبيئة بشكليها البشري والبيئي، وإذا كانت هذه العلاقة بين طرفين فإنّ الانسان هو الطّرف الأهمّ حيث يمثّل مصدر التّأثير، إلاّ أن البيئة تشكّل بعدا هامًّا ومؤثّرًا في تكوين حياة الانسان.[2]

من خلال الوقائع التي تتعرض لها عملية تخطيط استخدامات الأرض الحضرية والمتمّثلة في التّغير المستمرّ في أنماط الاستخدام فقد ظهر ما يسمّى بإدارة التّغير في استخدامات الأرض الحضرية وإدارة التّغير في استخدامات الأرض تعني تسخير جميع النّشاطات التّخطيطية بهدف مراقبة وتوجيه التّغير الذي يطرأ على أنماط استخدامات الأرض الحضرية، وذلك من أجل تحقيق أكبر فائدة للمجتمع. وبخصوص الشكل الحضري

[1] عبد العزيز بوودن، "**التوسع في المجال الحضري واستعمالات الأرض في المدن الجزائرية**" (ورقة بحثية قدمت في فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية، قسنطينة، 2013)، 173.

[2] عبد العزيز بوودن، المرجع نفسه، 170.

فقد اقترح "لنش lunch " عام (1981) نظرية الشّكل الجيّد للمدينة من خلال ربط قيم الاستخدام الاجتماعي والتّغير والثّبات في الهيكل الطّبيعي للمنطقة الحضرية، وقال بأنّ الشّكل الحضري الجيّد يتمتّع بمجموعة من المقاييس التي يمكن التّعبير عنها بمستويات مختلفة هي:

- **الحيويّة:** ويقصد بذلك دور الكلّ الحضري أو شكل المدينة في تعزيز الأنشطة المختلفة وإشباع الحاجات البيولوجية المختلفة للسّكان.
- **الإحساس:** ويعني به "لنشن" إحساس وإدراك السّكان بأنّ المدينة التي يسكنوها هي شكل في مكان وزمان معينين وأنّ هناك علاقة بين هذا الشّكل الحضري وسلوك المقيمين.
- **التّرابط:** ويقصد به التّطابق والانسجام بين فراغات المدينة والأنشطة والتجهيزات المختلفة.
- **الوصول:** وهي قدرة الوصول إلى الأفراد والأنشطة والخدمات والأماكن ضمن الشّكل الحضري.
- **السّيطرة:** وهي سيطرة مستخدمي الأرض على الاستخدامات المختلفة وعلى التّغير في الأنشطة ضمن المدينة.[1]

من خلال عرض القراءة السّابقة لاستخدامات الأرض في المدينة، وبتقديم إسقاط بسيط على مدينة سطيف، يمكن القول إنّ استخدامات الأرض في مدينة سطيف لها العديد من الأهداف حسب احتياجات السّكان خاصّة وأنّ مدينة سطيف مليونية السّكان، وتهتّم السّلطات في الدولة الجزائريّة على تنميتها بعديد المشاريع في كل مخطّطاتها. وعليه، يمكن تقسيم أهم الاستخدامات فيها إلى ما يلي:

[1] عثمان محمد غنيم، **تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري**، (عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008)، 57.

1) النّقل: تتميّز بوجود شبكة نقل كبيرة نظرًا لموقعها الجغرافي وتوزيعها المجالي المتجانس، ممّا يسهّل حركة النقل بين الشرق والغرب وذلك سيمنح فاعلية أكثر في عملية الربط بين باقي المدن الجزائريّة.

2) الصّحّة: تتوفّر مدينة سطيف على مرافق صحيّة مهمّة، حيث تتواجد تسعة مستشفيات وعديد قاعات العلاج، بالإضافة إلى المؤسّسات الصّحية الخاصّة، وهو ما يجعل لقطاع الصّحة بعدًا إقليميّاً حيث يقدّم خدمات صحّية لباقي الولايات المجاورة في المنطقة.

3) التّعليم والتّكوين: شهد أيضًا هذا القطاع اهتمامًا كبيراً بفضل الاستثمارات التي حظي بها بالإضافة إلى مساحة الأرض الشّاسعة التي تمّ استغلالها في بناء الجامعات موزّعة على ثلاثة أقطاب، ومعاهد التّكوين المهني. بالإضافة إلى مراكز الإيواء التي تكون تابعة لهذا القطاع.

4)الصّناعة والتّجارة: استفادت مدينة سطيف من مشاريع ضخمة في هذا المجال بهدف بناء قاعدة صناعية وطنية، حيث تدعّمت المدينة بمؤسّسات خاصّة وعمومية في مجال الصّناعة التّحويلية للمواد المعدنية، صناعة مواد البناء، الصّناعة الحديدية، الصّناعة الغذائية، الصّناعة النّسيجية، فتح أسواق جوارية، وهو ما أنعش حركة النّشاط الصّناعي والمبادلات التّجارية.

5)المنشآت الرّياضية: كان لهذا القطاع أيضًا نصيب هامّ، حيث خصّصت مساحات هامّة لإنشاء أقطاب رياضية، قطب الباز 13 هكتار، وهو مركز جهوي للتّكوين الرّياضي ويحتوي على مسبح أولمبي. للرّقيّ بالرياضة في المدينة خاّصة في ظلّ الطلب الكبير على تلك التّجهيزات والهياكل.[1]

[1] عبد الحكيم كبيش، "**التّمدّد الحضري والحراك التّنقلي في النّطاق الحضري لمدينة سطيف**" مرجع سابق، 96-99.

6) السّكن: شهدت مدينة سطيف توسّعاً سكنيًّا كبيرًا، وهو ما استدعى التّوسع أيضًا في المساحات المخصّصة للمرافق والتّجهيزات الضّرورية ممّا تتطلّب استغلال احتياطات عقارية كبيرة، فقد تضاعف المجال الحضري لمدينة سطيف عشر مرات تقريبًا في الفترة الممتدة ما بين(1966 و 2010)، وهو ما جعل بعض المشاريع تمتدّ على حساب الأراضي الزراعية التي تزخر بها الولاية، لأنّها الوحيدة القادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسّكن والمرافق، خاصّة وأنّ مختلف الفاعلين في العملية لا يُظهرون أيّ امتناع، فمالك الأرض يُفضّل بيعها والاستفادة من ثمنها المرتفع، والمرقّي العقاري والمُصنّع يسعى لاستغلالها في نشاطه الصناعي، أمّا السّلطة فتجد فيها الحلّ لمشكلة السّكن ومرافقه. والجدول الموالي يبين حجم الزيادة في استخدام الأرض الحضرية بمدينة سطيف حيث انتقلت من 2285 سنة 1998إلى 4391 سنة 2014، وهو ما يدل على وجود استهلاك عقاري كبير للأرض الحضرية خلال عشريتين فقط في حدود 169 هكتار خلال السنة الواحدة.

الجدول رقم 4 الآتي يوضح نسبة الأرض الحضرية والاستهلاك العقاري في مدينة سيطف.

السنة	عدد السّكان	المساحة الحضرية	استهلاك العقار الحضري (هكتار)	متوسّط الاستهلاك (هـ/سنة)
1998	239195	2285	950	95
2008	287574	3377	1092	109
2014	300000	4391	1014	169

المصدر (PDAU) ما بين البلديات سطيف 2010.

خلاصة

من خلال ما تمّ عرضه في العناصر السابقة، يمكن القول بأنّ مدينة سطيف قد عرفت حركيّة كبيرة في مختلف المجالات، وذلك راجع إلى التّرابط الموجود بين تلك العناصر، فالتّوسع العمراني في مختلف الاتّجاهات كان نتيجة النّمو السّكاني في مدينة سطيف، سواء بسبب الزّيادة الطّبيعية أو الهجرات المتتالية نحو المدينة خاصّة خلال العشرية السوداء. ولأنّ مدينة سطيف لها موقع جغرافي متميّز ساعد في تنمية الحركية الاقتصادية التي أسهمت بدورها في عامل الاستقرار الاجتماعي للأفراد ممّا تطلّب إنجاز مشاريع عمرانية سكنية تتوفّر على خدمات متكاملة، وهذه المشاريع تحتاج إلى دراسة وتخطيط قبل توزيعها على المجال الترابي لكلّ منطقة حسب ما توجّهه استخدامات الأرض التي تفرضها السّياسات والمخطّطات العمرانية. إنّ عديد المشاريع العمرانية التي استفادت منها مدينة سطيف في ظلّ المخطّطات الخماسيّة أسهم أيضًا في منح العديد منها لقطاع الخواص الذين أثبتوا في كثير من الإنجازات العمرانية كفاءةً وسرعةً في الإنجاز، ممّا قلّص من دور القطاع العمومي الذي اكتفى فقط بعاملي المراقبة والمتابعة.

الباب الثّاني:

الدّراسة الميدانية

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدّراسة الميدانية

تمهيد

أوّلًا: منهج البحث

ثانيًا: مجالات البحث

ثالثًا: حالات البحث

رابعًا: أدوات جمع البيانات

خلاصة

تمهيد

سـنتطرّق خلال الفصــل الخامس المُخصَّــص لعرض مختلف الإجراءات المنهجيّة للدّراســة الميدانية، حيث ســـنقوم في البداية بتقديم المنهج المتبع في البحث، ثم يليه تحديد مجالات البحث (المجال المكاني، الزمني والبشــري)، لنقوم بعدها بضــبط حالات البحث الميدانية (المبحوثين من السّــكان الذين أجريت معهم المقابلات)، يليها عرض أدوات جمع البيانات، وفي الأخير الخروج بخلاصة عن الفصل.

أوّلاً: منهج البحث

يعتبر تحديد المنهج المستخدم في الدراسة شرطا هاما في البحث العلمي، فلا يمكن الاستغناء عنه، بالإضافة إلى شـرح وتبرير أسـباب وأسـس اختياره مهما كانت طبيعة البحث المدروس، فهو يرافقه من سـؤال الانطلاق وصـــولا إلى نتائج البحث، والتي يحكم على مصـــداقيتها بناء على المنهج المتبع، فتحكم الباحث في المنهج ينعكس على البحث وجديته، ويساهم في إنجازه بأقل وقت وجهد في شقيه: النظري والميداني، وتحليل وتفسير مشكلته البحثية[1]. وقد عرّفت "مادلين غرافيتز" المنهج بأنّه: "طريقة وتصور وتنظيم البحث"[2].

وبالنظر لطبيعة موضوعنا الذي يبحث في متغيّري الاندماج الاجتماعي، والسّياسات العمرانية، فسنعتمد على ما يلي:

1-الدّراسة التاريخية:

يعدّ التّاريخ بشـكل عام عملية بحث واسـتقصـاء الماضـي، ولأنّ المجتمعات تنمو وتتطوّر عبر الزمان، فلا يمكننا فصـــل الظاهرة عن ماضـــيها، لذلك يوظف التاريخ لمعرفة أحداث الماضـــي، وهو ما أدركه عديد

[1] نسيمة ربيعة جعفري، ***الدليل المنهجي للطالب في إعداد البحث العلمي*** (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، 85-88.

[2] Grawitz Madeleine, **Méthodes des science sociales** (Paris: Edition DALLOZ, 1974), 132.

المفكرين الاجتماعيين على غرار "ابن خلدون" و"رايت ميلز"، وطالبوا باستخدام المنهج التاريخي في البحوث الاجتماعية، للإطلاع على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية والثّقافية التي سبقت تشكّل الظّاهرة، فالوعي بهذه الظّروف يسمح بفهم أفضل للشّكل الحديث للظّاهرة وما طرأ عليها من تغيّر في نظامها، وتحوّل في مفاهيمها[1].

وعليه، سيتمّ الاعتماد على هذا المنهج بالنّظر إلى البعد التّاريخي لنشأة المدن ونموّها، بالإضافة إلى البعد التّاريخي لظاهرة الاندماج السّكاني في أحياء المدن وعوامله. وذلك بالوقوف على الجانب التّاريخي للمدينة العربية والجزائرية، سواء في بعد الاندماج الاجتماعي، أو التتبّع الزّمني لإصدار قوانين وجملة السّياسات العمرانية عبر المراحل التّاريخية في الجزائر، من خلال التعرّف على خصائصها وأشكال التّوسّع العمراني والمجالي، واستخدامات الأرض في مدينة سطيف حسب كل مرحلة زمنية. وذلك بالاعتماد على التّراث النّظري الذي كتب حول الموضوع، ومن ثم تقديم قراءة عامّة حوله بما يرتبط ومتغيّرات بحثنا.

2) المنهج الكيفي:

سنعتمد في بحثنا على المنهج الكيفي، ويهدف في الأساس إلى فهم الظّاهرة موضوع الدّراسة، حيث ينصبّ الاهتمام خلاله على حصر معنى الأقوال التي يتمّ جمعها من المبحوثين في الميدان، أو على السّلوكات التي يتمّ ملاحظتها، وبالتّالي التّركيز على عدد قليل من الأفراد لفهم التجارب التي يعيشونها، والمصطلحات التي تشير إلى تقدير واقعهم وكلّها مؤشّرات عن حقائق إنسانية تساعد على فهم الواقع الاجتماعي.[2] وسنعتمد

[1] إبراهيم ابراش، ***المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية*** (الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009)، 137-140.

[2] موريس أنجرس، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، (الجزائر، دار القصبة للنشر، 2004)، 100.

خلال ذلك على شبكة الملاحظة، بالإضافة إلى تحليل محتوى بيانات المقابلات التي يتمّ جمعها من سكّان حي 2000 مسكن (AADL) الباز سطيف، وتحليل صفحة مجموعة فيسبوك الخاصة بسكان الحيّ.

ثانيا: مجالات البحث

للبحث العلمي خطوات، ومن المهمّ على الباحث اتّباعها في الجانب الميداني لدراسته حتّى يحقّق نتائج ميدانية تعكس فعليًا الواقع، ومن خلال موضوع بحثنا الذي يتطلّب جمع البيانات عبر إجراء تحقيق ميداني بناءًا على آراء وشهادات وتجارب الحياة اليومية للّسكّان في الحيّ الذي يعيشون به، ثم تحليلها وتحويلها سوسيولوجيًا وفق منهج علمي واضح، وعليه تتمثّل مجالات بحثنا في ثلاثة أبعاد هي: المجال المكاني، الزّمني والبشري، حيث ترتبط كلّها بموضوع البحث، وتتحدّد انطلاقاً من إشكالية الدّراسة، وهي على الشكل التّالي:

1) المجال المكاني:

نعني به النطاق المكاني الذي قمنا بإجراء الدراسة فيه وقد تم اختيار مدينة سطيف نظرا للتوسع العمراني الكبير الذي تشهده المدينة في مختلف الجهات، بالإضافة إلى الكثافة السكانية التي تعرفها المدينة، ممّا يجعل من الطّلب على السّكن في تزايد مستمر بمختلف الصّيغ، ممّا دفع بالسّلطات المحلّية البحث عن الحلول باستمرار لتلبية الطّلب، وهذا الأخير جعل مختلف السّياسات العمرانية تحت الاختبار لتحديد قدرتها على تلبية احتياجات الأفراد وبجودة حضرية، أم أنّها ستعجز على مسايرة الميدان فتظهر نقائصها. كما أن معايشة الباحث لنفس المدينة وقربه من مجموعة البحث سيسهّل عملية الوصول إلى مجتمع البحث، لتيسير سير مختلف مراحل البحث. وعليه فإنّ حيّ 2000 مسكن (AADL) الباز سيكون مجال الدراسة. للرّقعة الجغرافية والطبيعية دور مهمّ في عملية توجيه توسّع المدينة، وبالتّالي فمعرفة خصائص منطقة الحيّ السّكني

موضـوع البحث سـيفيد في فهم بعض الاسـتنتاجات، ومنه فإنّ حي 2000 مسـكن (AADL) الباز يقع في منطقة صـــخرية، بالجهة الغربية لمدينة ســـطيف، على بعد 3.5 كلم من وســـط المدينة، يحدّه من الجهة الجنوبية الطريق الوطني رقم 05، ومن الشّمال الطريق رقم 09، شرقا واد بوسلام، غربا هضبة الباز.[1]

صورة رقم: (1) عبر(Google Earth) توضّح موقع حي 2000 مسكن(AADL)الباز بالنّسبة لمدينة سطيف.

[1] مخطّط شغل الأراضي، الباز، مركز الدّراسات العمرانية، وحدة سطيف.

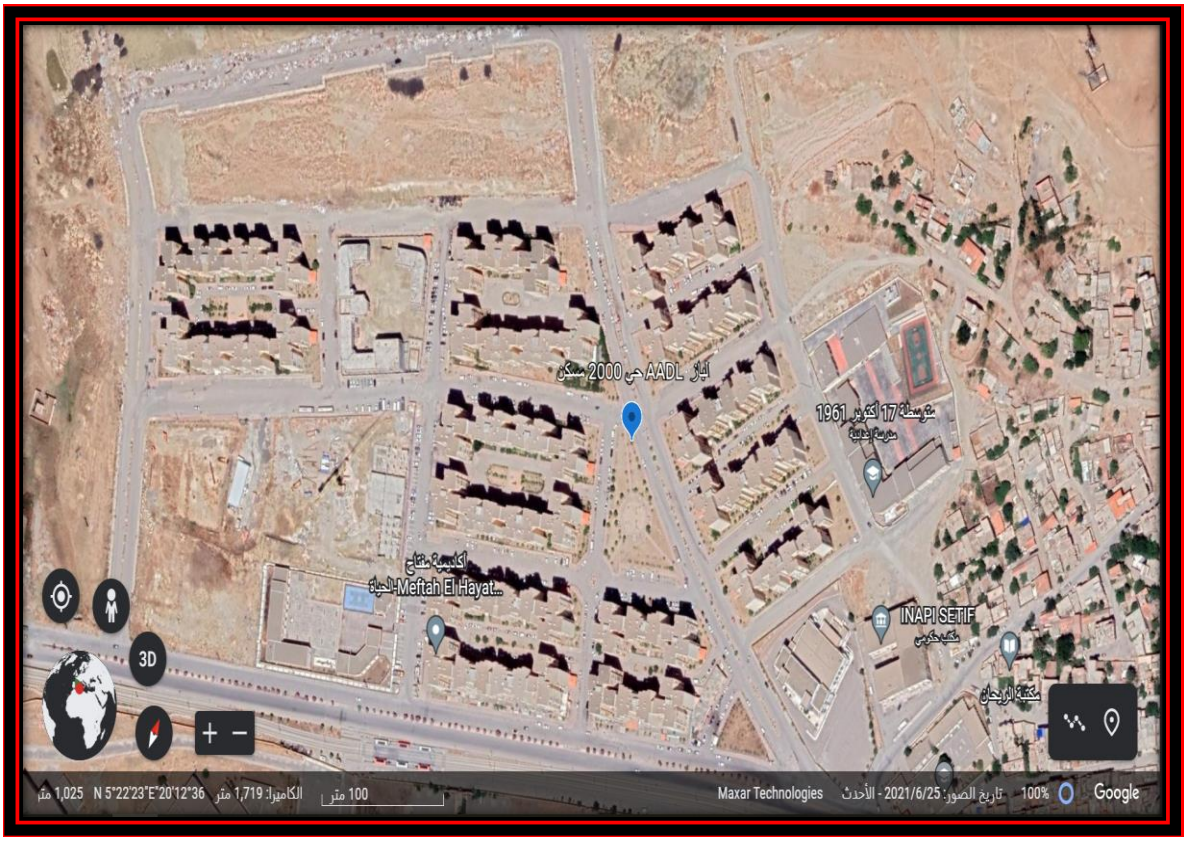

صورة رقم 2 عبر (Google Earth) توضّح الحيّ السّكني 2000 مسكن (AADL) الباز.

2) المجال الزّمني:

من المهمّ تبيان الفترة الزمنية التي أنجز فيها البحث، وجمعت البيانات من الميدان، فذلك يســـهم في معرفة الســياق الاقتصــادي والاجتماعي الذي تمّ فيه التّحقيق الميداني، وهو بدوره يســاعد على فهم النّتائج بشــكل واضــح. وبالنّسـبة لهذا البحث فقد تمّ جمع بياناته بالاعتماد على شـبكة الملاحظة والمقابلات التي أجريت مع سـكّان الحيّ، بالإضــافة إلى المقابلة بالاسـتمارة مع الأسـتاذ المختصّ والمهندسـين المعماريّين. وعليه يمكن تقسيم العملية بين الإطار النظري والعمل الميداني، حسب ما يلي:

2.1) مرحلة التّحضير النّظري:

انطلقت هذه المرحلة منذ قبول موضـوع البحث وتسـجيله في موقع الجامعة، وذلك (سـنة 2020) بعد الاتّفاق مع المشرف والتحديد الدقيق لموضوع دراستنا. وفي نفس الوقت تمّ القيام ببحث ببليوغرافي بما يتعلق بالموضـوع في الأنترنت وقواعد البيانات حول مقالات أو دراسـات تناولت موضـوع السـياسـات العمرانية والاندماج الاجتماعي، كما تمّ أيضًـا التّفكير في خطّة العمل النظري والميداني والتّحضـير له باختيار حالات الدراسـة، المنهج وأدوات جمع البيانات. وقد كانت الملاحظة البسـيطة أولى الأدوات اسـتخدامًا، من خلال النزول إلى ميدان الدراسـة والقيام بجولة اسـتطلاعية اسـتكشـافية للحيّ السّـكني من أجل الإحاطة بحدود الموضوع.

2.2) مرحلة العمل الميداني:

2.2.1) المجال الزّمني للدّراسة الكيفية (المقابلات+ الملاحظة):

وقد انطلقت هذه المرحلة بتاريخ: 26 جانفي 2023 باجراء مقابلات عن طريق الهاتف مع ثلاث مبحوثين، ثمّ تبعها النّزول لميدان البحث والتوجّه للحيّ السّـكني، وذلك بهدف تطبيق شـبكة الملاحظة كمرحلة أولى، وتسـجيل تلك الملاحظات والتقاط صـور فوتوغرافية، وفي نفس المرحلة، تمّ اجراء سـتّة مقابلات ميدانية مع سكّان الحيّ بين تاريخ: 12 فيفيري 2023 إلى25 فيفري 2023.

3) المجال البشري:

يضـمّ سكّان الحيّ الذين يحتمل أن تمسّـهم الدّراسـة، والذين يفترض أن تطبّق عليهم أدوات البحث من المفردات الموزّعة داخل المجال الجغرافي، وعليه، فكلّ ساكن يمتلك شقّة ويقطن فعليا في حيّ 2000 مسكن

(AADL) الباز سطيف، باختلاف جنسه ومهنته، ويكون سنّه بين:(20 سنة–69 سنة)، سيكون جزء من المجال البشري للبحث.

ثالثا: حالات البحث

من القضايا المهمّة التي ينبغي للباحث التّطرّق إليها بشكل دقيق عند الشّروع في إجراء دراسته هو مجتمع الدّراسة المستهدف، والحالات التي سيطبِّق عليها الدّراسة الميدانية، وبالتّالي سيطرح الباحث على نفسه أسئلة حول عددها، وكيفية انتقائها، وغيرها من الأسئلة التي تساهم في عملية ضبطها والإلمام بها، وبالتّالي التوصّل لنتائج دقيقة وموضوعية وتتمتّع بالمصداقية.

ويقصد بحالات الدّراسة فئة تمثّل مجتمع البحث، أي تلك المفردات التي سنقوم بإجراء المقابلات الميدانية معها[1]. وعليه فقد تمّ إجراء تسع مقابلات مع بعض سكّان الحيّ، حيث ركّزنا خلال اختيار حالات المبحوثين على المتقاعدين باعتبارهم فئة تقضي وقتا طويلا في الحيّ، كما تمّ الاعتماد أيضا على عناصر لها احتكاك مباشر ودائم مع سكّان الحي، حيث يتواجدون على مدار أيام الأسبوع بمكتب تسيير خدمات الحيّ الذي يكلّفهم بمهام تقتضي الاحتكاك والتواجد في مختلف عمارات الحيّ لإصلاح الأعطاب. بالإضافة إلى متقاعدين من سلك التّربية والتّعليم وذلك لقدرتهم على التّعبير حول انشغالات الحيّ، وموظفين، وذلك لمحاولة الاستماع لوجهات نظر من مختلف فئات السّكّان في حيّ 2000 مسكن(AADL) الباز سطيف. (للمزيد من المعلومات، أنظر الجدول رقم: 7، والذي يوضح بنية حالات المقابلات من حيث السنّ، الجنس، المهنة، مدة وتاريخ ومكان اجراء المقابلة، الصفحة: 158).

[1] رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية** (بيروت، دار الفكر، 2000)، 183.

رابعا: أدوات جمع البيانات

تتعدّد وسائل جمع البيانات في البحوث الاجتماعية، كما يمكن للباحث استعمال أكثر من أداة في بحثه، وهذه الأخيرة تتحدّد في ضوء طبيعة المنهج المستخدم ومشكلة البحث وفرضيّاته، بالإضافة إلى الأسئلة التي يسعى للإجابة عليها. وفي ضوء ما سبق، فقد استعملنا في بحثنا شبكة الملاحظة والمقابلة نصف موجّهة لجمع المعطيات من الميدان، وفيما يلي شرح لطريقة استعمالها:

1) شبكة الملاحظة:

تعتبر الملاحظة أداة لبداية أية مرحلة علمية، فهي التي تُمهّد لاختيار موضـــوع البحث، والباحث حينما يستعملها لا يكتفي برصد صفات، حركات أو خصائص يستطيع تلمّسها أو التثبّت منها. فالملاحظة تعني: "رصد الظّاهرة الاجتماعية أو الحدث الاجتماعي بشكل منتظم ومتسلسل، على أن يكون الباحث أمينا ومحايدا في تســجيل ملاحظاته بدون إقحام أفكاره أو عواطفه أو تحيّزه في الأشــياء التي يلاحظها أو يســتنتجها من خلال احتكاكه بالظّاهرة المدروســة"[1]. وتســتخدم الملاحظة لدراســة أوجه نشــاط السّـكّان في حيّ من أحياء المدينة كمثال.

وقد تمّ الاعتماد على هذه الوسـيلة منذ أوّل خرجة اسـتطلاعية للحيّ السّـكني، حيث تمّ التّركيز على الجانب العمراني وملاحظة الشــكل الهندســي للعمارات والتقاط صــور فوتوغرافية لمختلف الملاحظات الهامّة لدعم التحليل، وملاحظة مختلف البنى والهياكل التي يتوفّر عليها الحيّ من أماكن لعب الأطفال، وحضـــائر ركن

[1] طاهر حسو الزيباري، **أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع** (بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)، 131.

السّيّارات ومساحات خضراء، والأماكن المخصّصة لرمي النّفايات، بالإضافة لملاحظة مختلف سلوكيات السّكّان ومحاولة فهم طبيعة العلاقات بينهم.

تبرز ميزة الملاحظة في طريقتها المباشرة، فهي تسمح للباحث بدراسة السّلوك عند حدوثه، فمراقبة سلوك السّكّان في حالة بحثنا ستسمح بوصف مباشر لوقائع في شكلها الطّبيعي، كما ستمكّننا لاحقا من مقارنة معطيات الملاحظة المباشرة بنتائج المقابلة للتأكّد والتّدقيق من صدق الإجابات، وكشف العلاقة بين الشّخص وبيئته وأثرها على السّكّان. ولضمان تقديم ملاحظة علمية، لابدّ على الباحث أن يراعي مجموعة من الاعتبارات لتحصيل بيانات منظّمة ذات دلالات تخدم فرضيات بحثه، حيث يركز ملاحظاته في حدود الأسئلة التالية: ماذا يلاحظ؟ متى يلاحظ؟ كيف يلاحظ ويسجل الملاحظات؟[1]

وللتّوضيح أكثر، قمنا بإعداد مخطّط خاصّ بشبكة الملاحظة التي سيتمّ تسجيلها فوريّا، لكي نتفادى نسيانها، وعليه سيتمّ الاعتماد عليها في بحثنا وفق المخطّط التّالي:

الجدول رقم:5 يوضّح مخطّط الملاحظة الميدانية

التّاريخ	وصف المكان	وصف الجانب الساكن	وصف الجانب المتحرك
على السّاعة: 10:00 صباحاً	مثلا: مقهى، ساحة الحيّ، مدخل عمارة،	وصف المكان بجميع أبعاده الدالة والمؤثرة في الموضوع. الجوانب السّاكنة الفيزيقية لمجال الملاحظة: محلاّت تجارية،	نركز فيه على أبعاد ومؤشّرات الفرضيات من حيث: الأفعال والتفاعلات المراد ملاحظتها، من تصرفات ومواقف

[1] شافا فرانكفورت-ناشيماز، دافيد ناشيماز، ترجمة ليلى الطويل، **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية** (دمشق، بترا للنشر والتوزيع، 2004)، 213-216.

15 فيفري 2023.	مساحة لعب الأطفال، أماكن ركن السّيّارات..	مقهى، محل مواد غذائية، ساحة الحيّ، أماكن لعب الأطفال، مداخل العمارات.. وذلك من حيث: ➢ التّصميم ➢ الأشخاص ➢ المحيط ومكوناته ➢ رمزية المكان والأشياء	للسّكّان مثل: أشكال تجمّع الأفراد فرادى أم تجمّعات، حدوث شجار ما، طريقة التّواصل بين السّكان طريقة الكلام، البعد الثّقافي للباس السّكان، شكل تنظيم المكان واستعمال أماكن ركن السّيارات..

2) المقابلة: يميل كثير من الأفراد لتقديم المعلومات والبيانات للباحثين شفويًا، وذلك لسهولة التّواصل أكثر من الاستبيان الذي يعتمد أحيانا على ضرورة القراءة والكتابة، وذلك قد لا يتوفّر لدى جميع أفراد العيّنة، كما أنّ للمقابلة الشّخصيّة ميزة التّفاعل الودّي والتّحفيز المتواصل من الباحث للمبحوث للتّعمّق أكثر في الإجابة، بالإضافة إلى إمكانية استقراء تعابير الوجه وحركات الجسم ونبرة الصّوت، وهي كلّها عوامل مساعدة للإحاطة بشكلٍ أفضل بالموضوع وجمع أكبر قدر من المعلومات بأسلوب موضوعي.[1]

ومن خصائص المقابلة أنّها لا تقتصر على اللّقاء وجها لوجه فقط، بل يمكن اجراؤها عن طريق الهاتف أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي بتقنية الفيديو المباشر. ونظرا لطبيعة الموضوع المرتبط بالاندماج الاجتماعي للسّكّان في الحيّ، فسيتمّ الاعتماد على تقنية (المقابلة نصف موجّهة)، وذلك لقدرة هذه الأداة على التكيّف مع الوضعية التي يجد الباحث فيها نفسه، حيث أن دليل المقابلة فيها سيقدّم مرونة حسب الظروف

[1] علي معمر عبد المومن، **البحث في العلوم الاجتماعية** (بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2008)، 245.

التي ســـيجد فيها الباحث نفســـه بالميدان، والمطلوب فيها من الباحث أن يترك المبحوث يتحدّث بحرّية وقد ينتقل من محور لآخر دون مراعاة لترتيب الأسئلة فالمقابلة في الأخير هي آلية استماع لإنسان نحاول جعله يتكلّم في إطار موضوع محدّد.[1] لإنتاج خطاب حول محور معين، لنقوم بدورنا بعدها بتحليل ذلك الخطاب.

وفي هذه الدّراسة استعملت المقابلة على ثلاث مستويات:

المســـتوى الأوّل: تتحدّد في المقابلات التي أجريت مع السّـــكّان في حيّ 2000 مســـكن (AADL) الباز سطيف، حيث تمّ إجراء 09 مقابلات مع سكّان يقطنون بحي 2000 مسكن (AADL)الباز بمدينة سطيف. وتتراوح أعمارهم من 20 ســـنة إلى 69 ســـنة، وتراوحت مدة المقابلة بين 20 و58 دقيقة، حيث قام الباحث بشرح الأسئلة جّيدا والتدرّج سؤالا بعد الآخر لضمان فهم المبحوث لأسئلة المقابلة المطروحة.

المستوى الثاني: وتتحدّد في المقابلات التي أجريت مع أستاذ مختص في علم الاجتماع الحضري من جامعة سطيف2، حيث يهتم بموضوع السّياسات العمرانية والسّكن والاندماج الاجتماعي.

المستوى الثّالث: وتتحدّد في المقابلات التي أجريت مع مهندس معماري ومهندس مدني لمعرفة وجهة نظرهم حول البناء العمودي وطريقة تخطيط الأحياء السكنية والتجمّعات الكبيرة.

3) تحليل صفحة مجموعة فيسبوك الخاصّة بسكّان حي 2000 مسكن الباز سطيف: سنبحث خلال هذا العنصر في مضامين صفحة مجموعة فيسبوك التي أنشأها السّكان للتّواصل بينهم، حيث سنحاول رصد طبيعة منشورات الصّفحة وتصنيفها على شكل مواضيع حسب مضمونها، واكتشاف درجة الّتفاعل مع المنشـورات التي يتمّ عرضـها سـواء بالتفاعل معها عن طريق النقر على مختلف أزرار الإيموجي (إعجاب، غضب، حزن.. الخ) أو من خلال رصد عدد التّعليقات حول المنشور. والهدف من ذلك الكشف عن درجة

[1] عبد الرحمان المالكي، **الثقافة والمجال دراسة في سوسيولوجيا التحضروالهجرة في المغرب**، مرجع سابق، 135.

التّفاعل بين السّكان حول مستجدات حياتهم اليومية، وطريقة تبادل الآراء والاهتمام بقضايا الحي المستجدة، فالفضاء الافتراضي صار امتدادا للفضاء العمومي الواقعي، حيث بإمكانه المساهمة في التعارف والحوار وتبادل الآراء والاطلاع على المستجدات من أماكن مختلفة دون الحاجة للاختلاط في الحياة الواقعية، وهو ما سيساعدنا في تحليل موضوع الاندماج الاجتماعي لسكّان الحي.

4) الوثائق والسّجلّات: تمّ الاستعانة ببعض الوثائق والسّجلّات حسب ما يقتضيه الموضوع من دراسات أو خرائط أو جداول إحصائية، وذلك لدعم باقي أدوات جمع البيانات الأخرى، حيث تم الحصول على بعض المعلومات من الهيئات المختصّة بالجانب الديمغرافي للسكّان، أو مخطّطات التّعمير، بالإضافة إلى الجريدة الرّسمية، وصور القمر الاصطناعي (Google Earth) وكذلك صور من التقاط الباحث للحيّ السّكني، والهدف ممّا سبق، هو المساعدة في التّحليل وتقديم نظرة شاملة من مختلف الزّوايا لفهم العناصر المؤثرة في الظّاهرة المدروسة.

خلاصة:

يتميّز البحث الاجتماعي بتعدّد طرائق جمع البيانات، وكلّ باحث يختار الطريقة المناسبة لدراسته حسب أهدافه وإمكانيّاته والمنهج المتّبع في الحصول عليها. وضمن هذه المعايير يقوم بتصميم الأدوات من ملاحظة، مقابلة. وفي دراستنا اعتمدنا على المنهج الكيفي لجمع البيانات من مجتمع الدّراسة في الحيّ السّكني 2000 مسكن (AADL) الباز سطيف، وذلك بهدف اكتشاف آليات الاندماج الاجتماعي للسّاكنة، بالإضافة إلى رغبتنا في التعرّف على الدّور الذي تلعبه الهياكل الاجتماعية الحضرية للأحياء في تحقيق عملية تقارب وتواصل السّاكنة، واكتشاف أيضا كيفية تأثير المدّة الزّمنية للإقامة في الحيّ على بروز ثقافة حضرية للسّاكنة.

الفصل السّادس: عرض وتحليل بيانات الدّراسة الميدانية

تمهيد

أوّلاً: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية الخاصة بالملاحظة

ثانيًا: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية الخاصة بالمقابلة

ثالثا: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية لصفحة فيسبوك الخاصّة بسكّان الحي

خلاصة

تمهيد

سيتمّ خلال الفصل السّادس عرض وتحليل البيانات التي تمّ جمعها من ميدان البحث، حيث سنقوم في البداية بعرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية الخاصة بالملاحظة، وذلك من خلال العناصر الآتية: عرض وتحليل جدول شبكة الملاحظات، يليها عرض صور فوتوغرافية لحي 2000 مسكن الباز سطيف، ثمّ عرض ملاحظات ميدانية عامة، وفي الأخير الخروج باستنتاجات خاصة بتلك الملاحظات الميدانية. ليتم الانتقال بعدها لعنصر ثاني تمّ خلاله عرض وتحليل بيانات المقابلة، وذلك وفق عنصرين، الأول يخصّ البيانات الخاصّة بالمقابلة مع المختصين، مع تقديم الاستنتاجات الخاصة بالمقابلة مع المختصّين، أما في العنصر الثّاني المخصّص لعرض بيانات المقابلة مع السّكّان فقد تمّ التّطرّق إلى الجانب المنهجي والتّحليلي للمقابلات وطريقة إجرائها ومنهجية تحليلها، ثم عرض ملخّص عام حولها، وفي الأخير الخروج باستنتاجات خاصّة بالمقابلة مع السّكان، وفي الأخير عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية لصفحة فيسبوك الخاصّة بسكّان الحي.

أوّلاً: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية الخاصة بالملاحظة

1) عرض جدول شبكة الملاحظة الميدانية

تعتبر أداة الملاحظة آلية هامّة لجمع المعلومات والمعطيات من خلال معايشة الواقع الاجتماعي بشكل مباشر لفترة زمنية محددة مع المبحوثين، لكنّها تتطلّب إعدادا مسبقا لإطار تلك الملاحظات، وما يجب التركيز عليه أثناء المشاهدة. كما يجب فرز الملاحظات حسب طبيعتها، وذلك لكثرة ما قد يصادف الباحث في الميدان، وعليه فقد تمّ إعداد جدول يحتوي على شبكة ملاحظات لقياس بعض الأبعاد والمؤشرات الخاصة ببحثنا.(أنظر الجدول رقم: 7 الصفحة رقم

123) وبعد النّزول للميدان حاولنا تطبيق دفتر الملاحظات حسب المخطّط مع تسجيل ملاحظات إضافية عامّة والتقاط صور فوتوغرافية للجانب العمراني للحي، وتسجيل بعض سلوكيات سكّان الحيّ وطريقة تجمّعاتهم، والتي تصادفنا كمحاولة لفهم طبيعة العلاقات الاجتماعية بينهم وميلهم للتّواصل مع بعضهم البعض أو انعزالهم داخل بيوتهم. والجدول الآتي يوضّح ما سبق التطرّق إليه:

الجدول رقم: 6 يوضّح شبكة الملاحظة الميدانية.

التوقيت	وصف المكان: مدخل ابتدائية الشهيد (دياقي علي)	وصف الأشخاص
اليوم: 13 فيفري 2023 السّاعة: من 10:55 إلى 11:30	تتواجد المدرسة الابتدائية في الجهة الشمالية من الحي، مقابل شارع (قصاب لحسن) وهو طريق رئيسي مزدوج للسيارات باتجاه مستشفى الأم والطفل. يوجد أمام المدرسة ممهلات، وعند المدخل يتم ركن سيارات لمختلف المواطنين والسكان.	تبدأ النّساء بالتوافد للوقوف أمام مدخل الابتدائية قبل توقيت خروج التلاميذ ب 20 دقيقة، وتتجمعن على شكل مجموعات من 2 إلى 4 أفراد غالبا بشكل متقارب من بعضهن والتحدّث حول الدروس الخصوصية للتلاميذ. تجلب العديد من النساء معهن الأطفال الرضع ودون سن 5 سنوات، والحضور

	يحيط بالمدخل جدار اسمنتي وحواجز حديدية، وبالمدخل تتواجد ساحة متوسطة المساحة تسمح بتجمع الأولياء أمامها لانتظار التلاميذ عند خروجهم وعليه فمخطط المدخل كالآتي: باب المدرسة–ساحة المدخل– رصيف– طريق مؤدي للحي. يوجد حاجز معدني أمام مدخل الباب الكبير لساحة الابتدائية لمنع ركن السيارات حتى لا تعيق دخول وخروج السيارات للابتدائية. توجد بالجهة الغربية للمدرسة ورشة بناء مركز تجاري وهو ملتصق بالمدرسة. تنتشر التجارة غير الرسمية بشكل كبير على محيط الابتدائية، وهي	يكون بلباس البيت. مع وقوف بعض النساء بشكل منعزل بعيدا عن المجموعات. وقوف الرجال بشكل فردي ومتباعد. وعند مرور أحد السكان قام بتحية ساكن آخر وقال له بصوت عالي مثلا شعبيا:(**نسرح وما نقابلش**). توصيل بعض السكان لأبنائهم عن طريق السيارات. النساء أكثر حضورا أمام المدخل من الرجال. الكلام في الغالب يكون بنبرة سكان سطيف، وفي بعض الأحيان باللغة الأمازيغية. الحديث غالبا يكون بصوت منخفض جدا والصمت عند اقتراب شخص غريب.

	تتمثل: في محلات الأكل السريع والحلويات، بيع الكتب والمجلات.	تجمُّع بعض النساء حول سيدة ترتدي مئزرا أبيض، (تشتغل في روضة أطفال). فراغ الساحة من السكان والتلاميذ بعد 10 دقائق من خروجهم. أحد الشباب قام بنهي 3 تلاميذ يتشاجرون في الطريق.
التوقيت	**وصف المكان: مدخل مجمع عمارات(E)**	**وصف الأشخاص**
اليوم: 4 مارس 2023 السّاعة: من 11:35 إلى 12:10	يشبه مدخل المجمع الأقواس المعقوفة[ ] حيث تلتقي البنايتان عند المدخل والمخرج بشكل ضيق وهو ما يسمح بتركيب أبواب حديدية عند المدخل، لمنع دخول السيارات إلى ساحة المجمع. تمّ تعليق لافتة مكتوب عليها:(الرجاء من أصحاب السيارات عدم ركن السيارة داخل الحي ليلا ونهارا وهذا	الدخول للعمارات يكون بشكل فردي أو ثنائي. عند تعرّف أحد السكان على هويتي كطالب دكتوراه وأقوم بإجراء دراسة حول موضوع الاندماج الاجتماعي لسكان الحي وبعد قراءة مضمون الاستمارة أجاب بشكل عام ومباشر قائلا:**(ما كاين لا اندماج مع هذا القوم ما والو).**

	لترك المساحة للأطفال، يرجى التفهم من فضلكم) يوجد باب حديدي صغير مفتوح فوق الرصيف يسمح بمرور الأشخاص. تتوسط المجمع مساحة خضراء بها ألعاب محطمة وقليل من الرمل.	حضور شاحنة خدمة توصيل المياه الصالحة للشرب. مرور شاب يبيع الزرابي وينادي بصوت عالي:(زرابا، زرابا). دخول رجلين بلباس عمال التنظيف إلى العمارة. دخول رجلين من سكان العمارة بلباس ورشاء البناء العادي (يشتغلان في ورشة) وآخر بشكل فردي وبلباس رسمي نظيف. لباس النساء متنوع بين المتحجبات وغير المتحجبات. الدخول والخروج من مجمع العمارات يكون على شكل ثنائيات حسب مختلف الفئات العمرية، والجنس. تقارب سكنات الطابق الأرضي في المجمع وخلوه من السكان ودخولهم مباشرة

		لسكناتهم وغياب التجمعات بينهم منع من التواجد داخل ساحات المجمع لفترة طويلة.
التوقيت	**وصف المكان: ساحة الحي**	**وصف الأشخاص**
اليوم: 15 فيفري 2023 السّاعة: من 11:35 إلى 12:10	الساحة على شكل مثلث قائم، تتوسط الحي، بها مجموعة من الأعمدة الخشبية سقفها محطّم. يوجد بها هياكل 3 أرجوحات، لكن بقيت أعمدتها فقط وهي بلا أرجوحة. المساحة الخضراء المحيطة بالألعاب المهترئة بقي فيها التراب فقط وبعض النباتات الذابلة. الساحة مفتوحة على مختلف العمارات ويمكن متابعة ما يجري فيها من نوافذ السكنات.	تستعمل الساحة كنقطة عبور للسكان باختلاف أعمارهم وجنسهم. يستعملها بعض الأطفال للعب والتسلق على جدار أسفل الساحة. والشباب للجلوس وقضاء الوقت. كما تستعملها بعض النساء المسنّات للجلوس تحت أشعة الشمس. الجلوس يكون بشكل فردي/ ثنائي عموما. استعمال الحجارة وورق الكرطون كأداة للجلوس في غياب الكراسي. يستعمل الطريق المحاذي لها كموقف لسيارات الأجرة غير القانونية. (كلوندستان).

التوقيت	وصف المكان: مقهى الباز	وصف الأشخاص
اليوم: 23 فيفري 2023 السّاعة: من 11:45 إلى 12:30	يتواجد المقهى أسفل الحي وعند مدخله الشرقي، ويعتبر نقطة لقاء وتجمع السكان، ويقابله نادي المحامين والإقامة الجامعية للإناث الباز والطريق المزدوج لشارع (قصاب لحسن). عند مدخل المقهى توجد ساحة مغطاة بها 20 طاولة تسمح بمتابعة ما يجري من أحداث في الطريق. المقهى مصمم بشكل مستطيل وحديث عند بهوه توجد 4 طاولات وله 3 مراحيض وطابق به أرائك مريحة تسمح بالجلسات الطويلة ومعلق بالطابق لافتات لمنع التدخين.	يجلس الزبائن في المقهى حسب السن المتقارب شيوخ/ كهول/ شباب. كما تدخل في بعض الأحيان بعض الإناث لشراء حلويات في أكياس محمولة وتغادر دون الجلوس. أغلب الزبائن من الشباب ويجلسون في مجموعات من 6 إلى 7 أفراد وهم تلاميذ يدرسون في الثانوية حيث يستعملون المقهى كنقطة توقف قبل الذهاب للبيت أو الثانوية باعتباره مركز عبور للثانوية والمتوسطة. الجلوس يكون بشكل فردي/ ثنائي/ ثلاثي على أقصى تقدير بالنسبة للكهول. المدخنون يجلسون في طاولات الساحة المغطاة خارج المقهى.

	داخل المقهى وعلى جداره علقت صورة عملاقة لمدينة أمريكية بها ناطحات السحاب. تحيط بالمقهى أكشاك فوضوية للأكل السريع وبيع الحلويات والشاي والشواء والسجائر. يوجد داخل المقهى 4 ثلاجات من الحجم الكبير ومكتب صغير للدفع بعد الاستهلاك. مكتوب على منصة عرض الحلويات المختلفة Welcome to Smara Coffee.يحتوي المقهى على شاشة بلازما متوسطة الحجم مشغلة على قناة البلاد.قام عمال المقهى بإعادة ترتيبه وتنظيفه على الساعة 12:00 بعد فراغه من الزبائن في ذلك التوقيت.	الجالسون بشكل فردي يستعملون هواتفهم النقالة. للشباب حلاقة عصرية وملابس خاصة. شاب ثلاثيني قام برمي كوب القهوة الفارغ في سلة المهملات وقوف 3 شباب على السياج المحاذي للمقهى وتناول المكسرات ورمي القشور على الأرض مع معاكسة الفتيات العائدات من الدراسة. حديث كهلين أحدهما بلباس رياضي وآخر بلباس رسمي حول قضية الشقق الاجتماعية وقوله: **(شاف دايرة كان قاعد معاه يقدر يماركيه نورمال .. والجامع راه قريب نبداو)**

2) عرض صور فوتوغرافية لحي 2000 مسكن الباز سطيف:

صورة رقم: 3 من التقاط الباحث: توضح التعليق العشوائي للمقعرات الهوائية في مختلف عمارات الحي.

صورة رقم: 4 من التقاط الباحث: توضح وضعية فضاء لعب الأطفال في ساحة الحي.

صورة رقم: 5 من التقاط الباحث: توضح استغلال بعض الشقق في الحي لممارسة نشاطات طبية.

صورة رقم: 6 من التقاط الباحث: توضح المستودعات المفتوحة والفارغة أسفل العمارات وهي بؤر لمختلف الأنشطة المشبوهة ورمي الأوساخ

صورة رقم:7 من التقاط الباحث: توضح غرفة فوضوية للحارس أنجزها السّكان بمدخل مجمع العمارات (F).

صورة رقم: 8 من التقاط الباحث: توضح تسييج المساحات الخضراء والمحاذية لسكنات الطابق الأرضي بأنواع مختلفة من السياج.

صورة رقم: 9 من التقاط الباحث: توضح وضعية وشكل مصلى الحي.

صورة رقم: 10 من التقاط الباحث: توضّح لعب الأطفال في أحد طرقات الحي.

صورة رقم: 11 من التقاط الباحث: توضّح الأبواب الحديدية التي أنجزها السّكان بإمكانياتهم الخاصة للحماية.

صورة رقم: 12 التقاط الباحث: توضح محطة توقف نقل تراموای بالقرب من الحي.

الصورة رقم 13 من التقاط الباحث: توضح الوسائل المستعملة للجلوس في مساحة لعب الأطفال.

الصورة رقم: 14 من التقاط الباحث: توضح ورشة بناء مؤسسة تعليم خاصّة وسط الحيّ.

3) عرض ملاحظات ميدانية عامة:

- الحي خالي من السّكان غالبا خلال أوقات العمل من الساعة: 9 صباحا إلى 5 مساء، وبعد عودتهم يدخلون بشكل مباشر للبيوت.
- قيام أعوان مكتب التسيير التقني للحي بتسريح انسداد قنوات الصرف الصحي للمجمع السكني (E).
- يعاني الحي من مشكلة الانسداد في مجاري الصرف الصحي في عدد من العمارات، بالإضافة للكثير من التسربات المائية بالمستودعات المفتوحة أسفل العمارات مقابل الطريق المزدوج بشارع (قصاب لحسن).
- جلوس كبار السّن على الرصيف للتعرض لأشعة الشمس في ظل غياب كراسي.

- دخول سيارات تجارية متنقلة لبيع الأواني والمفروشات إلى وسط المجمعات السكنية بالرغم من وجود الأبواب الحديدية.
- يسير السّكان في الحي بشكل ثنائي/ ثلاثي على الأكثر، والسّير يكون حسب التقارب في السّن والجنس.
- الحيّ يعجّ بأصوات مضخات الماء/ أشغال البناء.
- الطّرقات تعتبر مساحات لعب الأطفال لممارسة كرة القدم في ظل غياب تامّ لملاعب جوارية في الحيّ.
- ينتمي الأفراد المشتغلون بسيارات الأجرة الغير قانونية إلى حيّ شوف لكداد وحي 2000 مسكن عدل الباز.
- يطبع السبّ والشّتم أصوات الأطفال عند اللعب، كما يلجأ بعضهم للتبول على جدران سكنات الطابق الأول.
- وجود العديد من الكلاب المتشرّدة في ساحة الحي.
- تدخّل كهل لنهي مجموعة من الشباب قامت بإزعاج شاب مختل عقليا وهذا الأخير كان يسب ويشتم بصوت عالي.
- التزام بعض السكّان برفع مواد البناء لشقتهم باستعمال رافعة يدوية، وتجنب استخدام المصعد للحفاظ عليه.
- طرقات الحي تعتبر نقطة عبور لمواشي سكان حي (شوف لكداد) المجاور، كما تعتبر بعض المساحات الخضراء التابعة للحي مرعى مناسب لمواشيهم.

4) الاستنتاجات الخاصّة بالملاحظة الميدانية:

من خلال دفتر الملاحظات والأحداث التي تمّ معايشتها في الحي، والصّور الفوتوغرافية المرفقة خلال إجراء الجانب الميداني يمكن القول بأنّ حي (2000 مسكن الباز سطيف) يفتقر لمختلف الهياكل الاجتماعية الحضرية التي تجمع السكّان وتساعد في عملية تعارفهم، ولعلّ توجّه السكان مباشرة لبيوتهم بعد العودة من العمل مؤشّر على ضعف العلاقات، خاصّة أنّنا لاحظنا غياب تلك الجلسات الحميمية التي يجتمع فيها الأفراد من أجل ممارسة لعبة الدومينو أو تبادل أطراف الحديث. فحتى المصلّى الذي يعتبر نقطة لقاء هامّة بين السّكان خلال الصلاة، يفتقر للتدفئة بالرغم من وجود أجهزة التدفئة، وذلك لغياب مادة الغاز الطبيعي الذي لم يسمح بربطها بعد، نظرا لبناء المصلى بشكل فوضوي، ومع انتهاء الصّلاة ينطلق كلّ ساكن لبيته، عدى بعض الحالات التي يتواصل فيه السّكان. كما أنّ غياب الكراسي في ساحات وطرقات الحيّ جعل الكثير يعزف عن الجلوس فيه، خاصة مع تحطيم مساحة لعب الأطفال المتواجدة على مستوى ساحة الحي.

بالنّسبة للأطفال يمكن القول أنّ اللعب في الطرقات صار آلية للتّعارف بينهم، فقد كانت جماعات اللعب كثيرة العدد ومتنوعة اللهجات ومن مختلف العمارات في الحيّ، لكن افتقار الحي أيضـــا لأي ملعب جواري يجعلهم عرضـة لخطر حوادث السيارات خاصّـة وأن طرقات الحي تفتقر للممهّلات وكثرة دخول الغرباء ووجود العديد من سيارات الأجرة الغير قانونية، وانتشار الكلاب المتشرّدة.

إنّ الملاحظ على أغلب السّـــاكنة هو الاكتفاء بالعلاقات الاجتماعية التي تربطهم بفردين أو ثلاثة أفراد على الأكثر، كما أنّ تلك العلاقات يتمّ بناؤها وفق الأصـــول الجغرافية، حيث التقينا بشـــخصـــين ينحدران من

نفس المنطقة (المسيلة) أثناء جلوسهما على رصيف الطريق، أو المهنية (فئة التربية والتعليم سواء أساتذة متقاعدون أو تلاميذ).

لقد أصبحت عملية بيع المخدرات والأقراص المهلوسة في كل زوايا الحيّ أمرا عاديا، حيث يمكن ملاحظة طريقة بيعها بشكل علني خاصّة في ظل غياب مقر للأمن الحضري، وهو ما يفسّر عملية بناء الأبواب الحديدية للحماية ولمنع ركن السّيارات داخل ساحة في بعض المجمّعات، وتسييج المساحات الخضراء المحاذية لسكنات الطّابق الأرضي لحمايتها من تخريب الأطفال ومن رعي أغنام مواطني حي شوف لكداد المجاور، حيث لاحظنا رعي أغنام أحدهم في المساحات الخضراء دون أن يتعرض لأي مضايقة من السّكان خوفا من الدخول معه في شجار.

إنّ ما سبق ذكره لا ينفي وجود خلايا قليلة وصغيرة تحاول وتجتهد لاحتواء السّكان، لكنّ نشاطها مرهون بحدوث ضرر جماعي أو حادث مؤسف لسكان الحي، حيث تقوم بتعبئة سكّان العمارة وجمع التبرّعات لمواجهة الخطر وتحقيق الهدف، وهو ما حصل مع عملية بناء الأبواب الحديدية التي أنجزها السّكان في بعض المجمّعات التي تشهد حركية كثيفة عند مداخلها حيث يستعملها جميع سكّان الحي كنقطة عبور للوصول إلى سكناتهم (فهي طريق مختصر).

ثانيًا: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية الخاصة بالمقابلة

أ- عرض وتحليل بيانات الدّراسة الميدانية الخاصّة بالمقابلة مع المختصّين

1) عرض مقابلة مع أستاذ في علم الاجتماع الحضري

سنقوم في هذا العنصر بعرض رأي أستاذ علم الاجتماع الحضري بجامعة سطيف2، حيث طرحنا عليه مجموعة من الأسئلة بخصوص السّياسات العمرانية في الجزائر وتأثيراتها على الاندماج الاجتماعي على السّكان في الأحياء السّكنية الجديدة، وقد كانت إجابته على شكل استمارة تمّ إرسالها إليه عبر البريد الإلكتروني بعد أن شرحنا له موضوع رسالتنا، وذلك لنستعين برأيه في الجانب التّحليلي للبحث، وقد كانت الإجابة كالآتي:

س1. كيف يمكن للسّياسات العمرانية أن تسهم في عملية انقسام السّكّان أو تآلفهم في الأحياء السّكنية (AADL)؟

من النّاحية النظرية، من المفترض أن تسهم السّياسات العمرانية في انتاج وحدات اجتماعية حضرية تحقق التآلف بين قاطني الأحياء السكنية، بشرط أن تكون هذه السياسيات نابعة من الروح الثقافية للمجتمع، ومنسجمة مع تطلعات الأفراد ومحققة رغبتهم في العيش الجماعي المشترك، لذلك تساهم واقعيا في تآلف قاطني الأحياء السكينة، بينما إذا كانت السياسات العمرانية عبارة عن إجراءات تقنية تشرف عليها وتوجهها الأجهزة البيروقراطية للمدينة، بلا روح اجتماعية وثقافية تحكمها كما هو حاصل في المدينة الجزائرية، فإنها ستنتج مجالات سكنية تتحول الى حلبة نزاع اجتماعي بين قاطنيها، كما هو حادث في الأحياء السكينة AADL.

س2. كيف يمكن للبيئة العمرانية أن توجّه سلوك السّاكنة توجيهًا إيجابيًا؟ وهل للإنتاج العمراني الحديث علاقة بالعزلة والفردانية، والسّلوك الإجرامي وعصابات الأحياء التي تشهدها بعض الأحياء السّكنية الجديدة؟

يمكن للبيئات العمرانية أن توجه سلوك السكان توجيها إيجابيا أو سلبيا، فالبيئة العمرانية هي الحاضنة الاجتماعية الثانية للفرد بعد السكن الفردي، لذلك اذا كانت تتوفر على خصائص اجتماعية وثقافية منسجمة مع قيم الفرد وممارساته وتمثلاته، فالأكيد أنها ستعزز سلوكياته الإيجابية، بينما اذا كانت البيئات العمرانية مؤسسة على القيم الفردانية كما هو حاصل في المجتمعات الحضرية الغربية، فإنها ترسخ العزلة الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية القاطنة بها، بينما في الواقع الحضري الجزائري فان البيئة العمرانية لا تحتكم الى أي مرجعية قيمية، لذلك تنتشر فيها قيم النزاع والنفعية واللامبالاة، ما يكرس الصراع والتنافس بين ساكني هذه البيئة.

أما السلوك الاجرامي وعلاقته بالبيئة العمرانية، فهذه الفرضية تحتاج الى تقصي بحثي في الواقع الحضري الجزائري، لان الملاحظات الميدانية والتقارير الصحفية تشير الى تشكل عصابات اجرامية في الاحياء السكينة والمناطق العمرانية الجديدة، وهنا السؤال الذي يطرح: هل هذه البيئات العمرانية وتصاميمها الهندسية هي التي ساهمت في توليد السلوكيات الاجرامية؟ أم أن هذه البيئات العمرانية أصبحت مسرحا للممارسة السلوك الاجرامي؟ هنا، تظهر الملاحظات الميدانية أن ممارسي الفعل الاجرامي متمرسين، مما يؤكد انهم اكتسبوا سمات الاجرام وصفاته قبل أن يقطنوا الأحياء السكينة الجديدة، والمؤشر الدال على ذلك أن العصبات الاجرامية تتشكل في الأيام الاولى للإقامة في هذه الاحياء السكينة، وبالتالي لا علاقة للبيئة العمرانية في توليدها، لذلك يمكننا القول ان المناطق العمرانية الجديدة وفرت الفضاء المناسب للممارسة السلوك الاجرامي، وهذا الفضاء السلبي؛ السياسات العمرانية هي المسؤولة عن ايجاده.

س3. هل تعتقدون بأنّ لمدّة الإقامة في الحيّ تأثير على السّكّان في اكتسابهم لثقافة حضرية، حيث تساعدهم هذه الأخيرة على الاندماج الاجتماعي؟

من الناحية النظرية، تكسب الإقامة في الحي السكني الفرد خصائص الثقافة الحضرية، لكن الواقع الحضري الجزائري، يشي بأن السكان يعيدون انتاج ثقافتهم الريفية او ثقافات الاحياء غير المخططة التي رحلوا منها، وبالتالي، تستمر القيم ما قبل الحضرية على حساب قيم الثقافة الحضرية، وهنا، لا تسهم الإقامة السكنية في اكتساب الافراد الثقافة الحضرية، وعن مساهمة الثقافة الحضرية في الاندماج الاجتماعي للسكان، فهذه الفرضية نجدها متحققة نسبيا في المجتمعات الحضرية الغربية، اما في المجتمع الحضري الجزائري فلا تزال الجماعات الاجتماعية السابقة التشكل على اطر الدولة الحديثة، والتضامن العضوي من ابرز العوامل المساعدة على الاندماج الاجتماعي للأفراد، وبالتالي لا علاقة للثقافة الحضرية بالاندماج الاجتماعي للفرد، وعليه، ليس شرطا ان يكون الفرد حاملا للثقافة الحضرية حتى يندمج اجتماعيا في المدينة الجزائرية.

س4. هل للهيكلة الاجتماعية الحضرية دور في تحقيق الاندماج الاجتماعي للسّكّان في الأحياء الجديدة؟ وما دور السلطات المحلية وسياسات الدّولة في ذلك؟

من الناحية النظرية، تلعب الهيكلة الاجتماعية الحضرية دورا في تحقيق الاندماج الاجتماعي للسكان في الاحياء السكنية الجديدة، لكن من الناحية الإجرائية، فان الأحياء السكينة الجديدة في الجزائر بنيت في أطراف المدينة، ولا علاقة لها بالتخطيط العمراني أو الهيكلة الحضرية، وانما حكمتها مجموعة عوامل سوسيو–اقتصادية، كوفرة المداخيل الريعية والسياسات الاجتماعية للسكن، مع تسجيل ملاحظة هنا، ان هذه الاحياء السكينة تفتقر للمرافق الضرورية، الامر الذي جعلها احياء مراقد اكثر منها احياء سكينة، لذلك لا تساهم في الاندماج الاجتماعي للسكان، بل يشعر سكان هذه الأحياء بالإقصاء والاستبعاد الاجتماعي، ويفكر غاليتهم في شراء سكانات في مناطق عمرانية أخرى، ما يجعل هذه الاحياء عبارة عن احياء عبور اكثر منها احياء استقرار سكني، وما يكشف من جهة أخرى عن هشاشة التخطيط العمراني بالمدينة الجزائرية.

س5. ما هي قراءتكم السّوسيولوجية للبرنامج السّكني (AADL) من الناحية الاجتماعية؟ أي، كيفية مساهمة هذا النّمط الحديث من السّكنات في توليد روابط لمواجهة المشاكل الحديثة؟ أم تعتقدون بأنّ حياة السّكّان فيها لازالت تقليدية في إطار هيكلي مادّي [عمارات ومرافق] حديث؟

من الناحية السوسيولوجية، البرنامج السكني (AADL) وَفَّر سكنا لفئات الطبقة الوسطى والعمالية، لكن بسبب التصميم الهندسي للسكن و انعدام المرافق الضرورية تحولت هذه السكنات الى سكنات مؤقتة، في انتظار ان يتمكن كل مالك للسكن من ايجاد حل لوضيعته السكينة كبيع الشقة وشراء عقار في أطراف وضواحي المدينة، او كراء شقته ويقوم هو بكراء سكن يلبي حاجاته الاساسية، وهكذا، نجد من الناحية الكمية أن هذا البرنامج وفر السكن للفئات اجتماعية واسعة، لكن من الناحية الكيفية، السكن ومتطلباته وطبيعة المرفق تبقى دون تطلعات السكان الحقيقية، اما الحياة الاجتماعية في هذه الاحياء فتتميز بالتمزق والصراع، بسب الضغوط الاجتماعية والنفسية التي تسببها هذه الاقامات السكينة، فهذا الحي السكني الحداثي صمم لأسر ذات عدد محدود من الافراد(3 على اكثر تقدير)، بينما في المدينة الجزائرية، متوسط عدد افراد الاسرة خمسة افراد، لذلك نجد ان الطابق السكني الواحد يعاني من تضخم ديمغرافي، ما يتولد عنه من احتكاكات ونزاعات يومية بين السكان، بالإضافة الى اختلاف المنحدرات الاجتماعية للسكان وما ينجر عنها من اختلاف في الممارسات الاجتماعية داخل هذه الاحياء السكينة، وما ينشأ عنها من ظواهر سلبية تزيد من النزاع بين السكان.

2) عرض وتحليل استمارة المقابلة مع المهندسين:

سنقوم في هذا العنصر بعرض رأي بعض المهندسين في المجال المعماري المدني، حيث طرحنا عليهم مجموعة من الأسئلة بخصوص مراعاة التّصاميم الهندسية في الجزائر للبعد الاجتماعي والثّقافي لكل منطقة من مناطق الجزائر وكيفية توظيف الهندسة للمساعدة على تحقيق التّمازج الاجتماعي بالإضافة لأسئلة أخرى

في نفس الجانب، وقد كانت إجابتهم على شكل استمارة تمّ إرسالها إليهم عبر البريد الإلكتروني بعد أن شرحنا لهم موضوع رسالتنا، وذلك لنستعين بآرائهم في الجانب التّحليلي للبحث، وقد كانت الإجابة كالآتي:

2.1) عرض استمارة المقابلة الأولى: مع مهندس معماري.

س1: يقول المعماري (فيشان شاكر أبارتي Foshan Chakr Abarti) إن للمعماريّين دورًا مهمًا بشكل غير عادي لتوجيه النّمو الحضري نحو تمازجٍ اجتماعيٍ وبيئاتٍ ثقافيةٍ مبتكرةٍ أكثر، والتي من شأنها أن تسمح لنا أن نقطن المدن بالطّريقة التي نريدها". ما تعليقكم على هذا القول؟

الإجابة: أكيد، إنّ للمعماري دورا فعّالا في تطوير المدن وخلق بيئة حضرية ملائمة لحياة الإنسان بشكل عام وهذا يخضع لشرطين أساسيين، أوّلهما أن يمر المعماري في تكوينه بأسس التّصميم العمراني وتخطيط المدن من كل جوانبها؛ الثقافي الاجتماعي الاقتصادي الانساني، ثانيهما أن يشرك المعماري كل الفاعلين في الميدان من الاخصائيين وحتى أبسط عناصر المجتمع....

س2: في اعتقادكم، كيف يمكن للهندسة المعمارية للسّكن العمودي (العمارة) أن تساهم في عملية (اندماج/ انقسام) السّكّان في الأحياء السّكنية الجديدة مثل أحياء(AADL) ؟ بمعنى كيف يمكن توظيف الهندسة لتقوية الرّوح المشتركة بين السّكّان لجعلهم اجتماعيين؟

الإجابة: الهندسة المعمارية الصحيحة كفيلة بتحسين نمط العيش في الأحياء السّكنية عموما وأحياء عدل بالخصوص، يجب إعادة النّظر في هذه البرامج أصلا من الناحية السّياسية، لكن يبقى على المعماريين والمخطّطين العمرانيين إيجاد الحلول في كل الظّروف، يجب التّركيز على خلق فضاءات اجتماعية تسمح بالتقاء مختلف أطياف المجتمع، تخطيط أحياء مترابطة ومتكاملة فيما بينها من خلال الانسيابية في حركة

تنقّلات الإنسان اليومية، تجنّب الفضاءات الغامضة التي غالبا ما تكون أوكارا للآفات الاجتماعية، يقول لوكوربيزييه؛ أنّ المعماري أول مربي في الفضاء (الفضاء الذي نعيش فيه طبعا)، اعتماد نمط معماري يمزج بين الأصالة والمعاصرة، بين الموروث المحلّي والتّطور التكنولوجي.....، تخفيف الاكتظاظ والاستفادة من تجارب البلدان الأخرى التي عكفت على هدم بعض العمارات للتّخفيف، وتعويضها بفضاءات خارجية تساعد على التّواصل الاجتماعي الحقيقي، وهذا لا يكون إلاّ بدراسة المجتمع دراسة دقيقة والعمل على ترجمة ذلك بمنتوج معماري وعمراني على أرض الواقع.

س3: هل تعتقد أن التّصاميم الهندسية في الجزائر تراعي البعد الاجتماعي والثّقافي لكل منطقة من مناطق الجزائر؟

الإجابة: باختصار، لا تراعي شيئا، لا البعد الاجتماعي والثّقافي، ولا البعد الاقتصادي المالي، ولا حتىّ البعد الجمالي للأسف، باستثناء بعض المحاولات القليلة جدا، المعماريون وأصحاب المشاريع همّهم الربح المادي ليس غير.

س4: كيف يمكن أن نوظّف الهندسة للمساعدة على تجنّب وقوع مشاكل اجتماعية معينة في الحيّ السّكني؟

الإجابة: تصميم الفضاءات له دور كبير في تقليل المشاكل الاجتماعية، تفادي الفضاءات الغامضة والضيّقة وخلق تواصل بين الدّاخل والخارج، بين المبنى ومحيطه، والتّنسيق بين مختلف الفضاءات الخارجية لتحقيق التحضّر، وجعل الإنسان يشعر بالأمان في حركته ووظائفه.

س5: هل يخضع تصميم الفضاء العام المشترك بين السّكّان مثل: (السّلالم، موقع السّاحة) لضوابط محدّدة في الأحياء السّكنية الجديدة؟

الإجابة: إذا كان المقصود بالأحياء الجديدة أحياء (AADL) فهي تخضع لضوابط مقيّدة في دفتر الشّروط ولا تسمح للمعماريين بتجاوزها مع الأسف، لأنّها مجرّد حدود لسجن الأفكار والإبداع، ولم يتم بناؤها وفق دراسات معمّقة. الفضاءات المشتركة في المدن والاحياء يجب أن تخضع لدراسة وبحث خاصّ من الجانب الإنساني والاجتماعي والثقافي، لأنها ميدان حياة الانسان الاجتماعية، هذا الأمر يجب أن يأخذ حقه من البحث والدراسة مع فتح الباب للمعماريين والمخطّطين للإبداع في إطار ما تمليه الأسس الاجتماعية والثقافية والظّروف البيئية لكلّ مكان.

س6: ما تقييمكم الهندسي للبرنامج السّكني(AADL)؟ هل يستوفي المعايير الهندسية والاجتماعية المطلوبة؟ وكيف ترون مكانة [عالم الاجتماع / السّوسيولوجي] في معادلة الإنتاج المعماري للسّكن في الجزائر؟ هل يتعاون [في الواقع] المهندس المعماري مع الباحثين الاجتماعين في الإنتاج العمراني؟

الإجابة: برنامج (AADL) سكني كمّي بحت، وإن صحّ القول جريمة عمرانية اجتماعية ندفع ثمنها في الحاضر وفي المستقبل للأسف، برنامج بعيد كل البعد عن الحياة الاجتماعية عندنا ولا يراعي أدنى معايير الثقافة المحلّية، بل قد تساهم هذه الاحياء في انتشار الآفات والجرائم، كما أن الإنتاج المعماري والعمراني لهذه الأحياء يغيب عنه الإبداع والجمالية عموما. وبالنّظر إلى ما يتمّ إنتاجه في العمارة والتّعمير يتّضح جليا بأنّ إشراك علماء الإجتماع في هذا الميدان ضرورة لابدّ منه، للمساهمة في تحسين النّسيج العمراني وتطوير المدن والأحياء بشكل صحيح يراعي متطلبات المجتمع وثقافة الانسان، فالسوسيولوجي عنصر فعّال في معادلة الإنتاج العمراني الّسليم، وفي آخر المطاف كل ما يتمّ بناؤه وتشييده يستهلكه المجتمع بمرور الزمن. يجب أن ننتج لصالح

المجتمع ومصلحته بإشراك أهل الاختصاص في هذا الشأن. ميدانيا يشتغل المهندسون على الإنتاج المعماري دون إشراك الباحثين الاجتماعيين ودون الرّجوع الى الدّراسات الاجتماعية، بل وحتّى دون التّفكير في هذا الجانب أصلا إلاّ فيما قّل، علما أن الجانب الاجتماعي من أعمدة وأسس التّنمية المستدامة، ما يؤدي الى ما نراه في مدننا وشوارعنا. يجب إعادة هيكلة طرق التّخطيط والإنتاج العمراني وإقحام كلّ الفاعلين في هذا المجال لتطوير مدننا وتحسين حياتنا الاجتماعية.

2.2) عرض استمارة المقابلة الثّانية: مهندس مدني.

س1: يقول المعماري (فيشان شاكر أبارتي Fishaan Chakr Abarti) إن للمعماريّين دورًا مهمًا بشكل غير عادي لتوجيه النّمو الحضري نحو تمازجٍ اجتماعيٍ وبيئاتٍ ثقافيةٍ مبتكرةٍ أكثر، والتي من شأنها أن تسمح لنا أن نقطن المدن بالطّريقة التي نريدها". ما تعليقكم على هذا القول؟

الإجابة: بالنسبة لي، يبدو أن المعماري (فيشان شاكر ابارتي) يؤيد دور أهمية المعماريين في تحديد التطور الحضري بشكل مبتكر ومتعدد الجوانب. وهو يدعو إلى تأثير المعماريين في بناء المدن على الطريقة التي نريدها .

س2: في اعتقادكم، كيف يمكن للهندسة المعمارية للسّكن العمودي (العمارة) أن تساهم في عملية (اندماج/ انقسام) السّكّان في الأحياء السّكنية الجديدة مثل أحياء(AADL) ؟ بمعنى كيف يمكن توظيف الهندسة لتقوية الرّوح المشتركة بين السّكّان لجعلهم اجتماعيين؟

الإجابة: توظيف الهندسة المعمارية بشكل صحيح يمكن أن يساهم في تعزيز الاندماج والتكامل الاجتماعي بين السكان في الأحياء السكنية الجديدة. على سبيل المثال، يمكن إنشاء مرافق عامة ومناطق جماعية كالحدائق

والملاعب والمرافق الرياضية وأمكنة التجمع الجماعي الأخرى لتعزيز التفاعل والتعاون بين السكان. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تصميم البناءات بطريقة تشجع على التواصل والتفاعل، مثل الصالات المشتركة والمصاعد المشتركة. في النهاية، تعتبر الهندسة المعمارية عنصرًا هامًا في تعزيز الروح المشتركة والاندماج الاجتماعي بين السّكان في الأحياء السكنية الجديدة.

س3: هل تعتقد أن التّصاميم الهندسية في الجزائر تراعي البعد الاجتماعي والثّقافي لكل منطقة من مناطق الجزائر؟

الإجابة: يرجح أن تعتبر التّصاميم الهندسية التي تراعي البعد الاجتماعي والثقافي لكل منطقة أكثر معنى وأهمية للمجتمع المحلي. ومع ذلك، يعتمد درجة التطبيق على عدة عوامل مثل عملية التصميم، تعليم وخبرة المعماريين والمهندسين، ومدى دخول المجتمع في التصميم. من المهمّ جدا للتّصميم أن يعكس قيم وثقافة المنطقة ليكون ناجحا.

س4: كيف يمكن أن نوظّف الهندسة للمساعدة على تجنّب وقوع مشاكل اجتماعية معينة في الحيّ السّكني؟

الإجابة: تخطيط المناطق بشكل متعدد الوظائف بحيث يوجد توازن بين مناطق الإقامة والعمل والترفيه. تصميم المنازل والمباني بشكل يشجع على التواصل والتعاون بين الأسر. توفير الخدمات الاجتماعية والثقافية للمجتمع . ضمان حقوق المواطنين وحقوق الإستثمار في الأرض.

س5: هل يخضع تصميم الفضاء العام المشترك بين السّكّان مثل: (السّلالم، موقع السّاحة) لضوابط محدّدة في الأحياء السّكنية الجديدة؟

الإجابة: نعم، يخضع تصميم الفضاء العام المشترك بين السكان لضوابط وقواعد محددة وأنظمة تخضع لها تصاميم الأحياء السكنية الجديدة. فهناك العديد من الضوابط والقواعد المحددة التي يخضع لها تصميم الفضاء العام المشترك، بما في ذلك القواعد الخاصة بحقوق الملكية والإشراف الحكومي وضوابط السلامة والصحة. كما يخضع التصميم للمعايير المهنية والتصميمية، وأيضاً المعايير البيئية والمحايدة للمدن والأحياء السكنية. على سبيل المثال، قد تشترط السلالم أن تكون بعيدة عن مواقع السكن والمؤسسات الصحية والتعليمية وما إلى ذلك للحفاظ على الخصوصية والسلامة. وكذلك تخضع الأنظمة التي يخضع لها تصميم المناطق السكنية إلى عدة أنظمة مختلفة، مثل القوانين المحلية والوطنية المتعلقة بالبناء والتصميم، وأنظمة الإشراف والتصدير المحلية والدولية، بالإضافة إلى المعايير الدولية والمعايير المهنية المتعلقة بالتصميم العمراني.

س6: ما تقييمكم الهندسي للبرنامج السّكني(AADL)؟ هل يستوفي المعايير الهندسية والاجتماعية المطلوبة؟ وكيف ترون مكانة [عالم الاجتماع / السّوسيولوجي] في معادلة الإنتاج المعماري للسّكن في الجزائر؟ هل يتعاون [في الواقع] المهندس المعماري مع الباحثين الاجتماعين في الإنتاج العمراني؟

الإجابة: التقييم نستطيع أن نقول عليه بأن هذا البرنامج السكني ناجح عموما في فكّ أزمة السكن بالجزائر، لكن يبقى محدود في الحفاظ على النمط العمراني الحضري الجزائري، فهو مجرّد حلّ سريع لمشكل اجتماعي دون دراسة حقيقة لأساليب التعمير المعتمدة، وكذلك يعتبر تقييم الموديل اللغوي للنظم عن عالم الاجتماع والسوسيولوجي في الإنتاج العمراني للسكن يعتمد على الموضوع ومدى تأثير علم الاجتماع والسوسيولوجي على النظرة العامة للمشروع والتصميم. في بعض الحالات، يمكن للمهندس المعماري أن يتعاون مع الباحثين

الاجتماعيين لضمان أن تأخذ في الاعتبار الحاجات الاجتماعية والثقافية في التصميم، ولكن هذا يعتمد على الحالة والمشروع على حدة.

ب- الاستنتاجات الخاصة بالمقابلة مع المختصّين

من خلال إجابة الأستاذ التي تمحورت حول دور السياسات في الإنتاج العمراني والهياكل الاجتماعية الحضرية وعلاقتها بالعزلة والفردانية، وبعض سّلوكيات السكان، بالإضافة لآراء عن دور المهندسين والهندسة في عملية إنتاج مجال سكني هندسي يساهم في تحقيق تمازج اجتماعي للسّاكنة الجدد القادمين من بيئات ثقافية مختلفة، تمّ الخروج بعدّة نقاط نبرزها فيما يلي:

- يوجد ضعف في تحقيق أهداف السّياسات العمرانية التي اختزلت في إجراءات تقنية بيروقراطية، ممّا أنتج مجالا سكنيا بلا روح اجتماعية وثقافية.
- البيئة العمرانية في الواقع الحضري الجزائري لا يحتكم إلى مرجعيات قيمية، وهو ما يسهم في انتشار قيم النّزاع والنّفعية واللاّمبالاة، ممّا يكرس الصّراع بين ساكني هذه البيئة.
- بعض المؤشرات الميدانية، تبرز بأنّ للسّياسات العمرانية (عبر الأحياء السكنية الجديدة الفقيرة من الهياكل الاجتماعية الحضرية) دورًا في توفير الفضاء المناسب لبعض الممارسات الإجرامية والسلوكيات المنحرفة.
- الواقع الحضري الجزائري يشي باستمرارية ثقافة السّكان الوافدين للأحياء السّكنية الجديدة، وليس شرطا أن يكون الفرد حاملاً للثّقافة الحضرية حتى يندمج اجتماعيا في المدينة الجزائرية.

- توجد العديد من العوامل السوسيو–اقتصادية التي تتحكّم في إنتاج الأحياء السكنية الجديدة على أطراف المدينة، وافتقار بعضها للمرافق والهياكل الاجتماعية الحضرية جعل منها أحياء مراقد، ومناطق عبور يشعر فيها السّكان بالاستبعاد الاجتماعي.
- البرنامج السّكني (AADL) ساهم كمّيا في توفير السّكن للأفراد، لكن من النّاحية الاجتماعية تتميز تلك الأحياء بالنّزاعات اليومية بين السّكان نظرا لاختلاف المنحدرات والممارسات الاجتماعية.
- يُفرتض بالهندسة والمهندس المعماري تأدية دور مهمّ في تحسين نمط العيش في الأحياء السكنية الجديدة ومنها أحياء(AADL)، لكنّ ذلك يتمّ وفق شروط متعلقة بكليهما عبر تكوين المعماري بأسس التصميم وإحاطته بأبسط العناصر المرتبطة بالمجتمع، فالمعماري أول مربي في الفضاء الذي نعيش فيه.
- التّصاميم الهندسية في الجزائر لا تراعي البعد الاجتماعي والثقافي، فالمعماريون وأصحاب المشاريع همّهم الربح المادي فقط. كما أن تصميم أحياء(AADL) يخضع لضوابط مقيدة في دفاتر الشروط ولا يسمح للمعماريين بتجاوزها وهي تحد من الابداع والجمالية عموما، لكن إذا تمّ توظيف الهندسة المعمارية بشكل صحيح يمكنها تعزيز روح الاندماج، وذلك بتصميم البناءات بطريقة تشجع على التواصل والتفاعل، مثل الصالات والمصاعد المشتركة.
- الإنتاج المعماري والعمراني في الجزائر لا يقوم بإشراك الباحثين الاجتماعيين، ولا يهتم أصلا بالدراسات الاجتماعية، في حين يفترض بالمهندس المعماري أن يتعاون مع الباحثين الاجتماعيين لفهم الحاجات الاجتماعية والثقافية في وإدخالها في التصميم، ولكن حسب الحالة والمشروع.

2) المقابلة مع السّكّان

أ- الجانب المنهجي والتّحليلي للمقابلات

لقد اعتمدنا في الجانب الميداني على (المقابلة نصـــف موجّهة) كأداة لجمع البيانات، حيث تمّ إجراء تســـعة مقابلات مع عيّنة من ســـكّان الحيّ، ركّزنا خلالها في اختيار المبحوثين على المتقاعدين كونهم فئة تقضي وقتا طويلا في الحيّ، كما تمّ الاعتماد أيضا على عناصر لها احتكاك مباشر ودائم مع سكّان الحي، حيث يتواجدون على مدار أيّام الأسبوع بمكتب تسيير خدمات الحيّ الذي يكلّفهم بمهام متابعة نشاط تنظيف العمارات، أو ترصيص وتصليح وفتح قنوات الماء التّابعة للحيّ السّكني، وفي ضوء ذلك تمّ إجراء مقابلات مع: رئيس مكتب تسيير خدمات الحيّ، رئيسة مجموعة منظفات الحيّ بمكتب تسيير شؤون الحيّ، رصّاص تابع لمكتب تســـيير خدمات الحيّ. كما تمّ إجراء مقابلة مع عضـــو مكتب الجمعية الدّينية لمصـــلّى الحي، بالإضافة إلى متقاعدين من سلك التّربية والتّعليم وذلك لقدرتهم على التعبير حول انشغالات الحيّ، بالإضافة إلى الموظفين، وذلك لمحاولة الاســـتماع لوجهات نظر من مختلف فئات السّـــكّان في حي 2000 مسكن(AADL) الباز سطيف، والجدول التّالي يوضّح بنية المقابلات التي تمّ إجراؤها مع سكّان الحيّ:

الجدول رقم 7: يوضّح بنية حالات المقابلات

الرّقم	تاريخ ومدّة المقابلة	السنّ	الجنس	المهنة	تاريخ الانتقال للحي	مكان الإقامة السابق	ملاحظة
1	2023/01/26 **40 د**	65 سنة	ذكر	متقاعد من سلك التعليم	2017	ريف	مكالمة عبر الهاتف
2	2023/01/26 **22 د**	63 سنة	ذكر	متقاعد من سلك التعليم	2017	ريف	مكالمة عبر الهاتف
3	2023/01/28 **25 د**	39سنة	ذكر	موظّف	2017	ريف	مكالمة عبر الهاتف
4	2023/02/12 **46 د**	57 سنة	أنثى	موظفة	2017	مدينة	مكتب تسيير الحي
5	2023/02/12 **58 د**	58 سنة	ذكر	متقاعد	2017	مدينة	مكتب جمعية المصلّى
6	2023/02/13 **38 د**	62 سنة	ذكر	متقاعد	2017	مدينة	مكتب تسيير الحي
7	2023/02/14 **48 د**	62 سنة	ذكر	متقاعد	2017	مدينة	مقهى الباز
8	2023/02/13 **50 د**	61 سنة	ذكر	متقاعد	2019	ريف	المقهى
9	2023/02/14 **27 د**	54 سنة	ذكر	موظّف	2017	مدينة	مكتب تسيير الحي

ب- طريقة إجراء المقابلات مع المبحوثين

لقد تمّ إجراء المقابلات وفق منهجية معدّة مسبقا، حيث تمّ خلالها إعداد دليل المقابلة بالتّنسيق مع المشرف (أنظر الملاحق)، وهو يتألّف من عدّة محاور، فيها مجموعة من الأسئلة المفتوحة التي تخدم متغيّرات وأبعاد فرضيات البحث. وقد تمّ إجراء ثلاث مقابلات عبر الهاتف، حيث تمّ انتقاؤهم بعد متابعتنا لصفحة مجموعة فيسبوك الخاصّة بالحيّ، فبعد أن لاحظنا اهتمامهم الكبير بمشاكل الحيّ وطرح الانشغالات والتّفاعل مع مختلف المنشورات، وهو مؤشّر على اطّلاعهم ومتابعهم لشؤون الحي، تّم التّواصل معهم في البداية عن طريق الفيسبوك حيث شرحنا لهم شخصية الطّالب والغاية البحثية والعلمية من إجراء المقابلة معهم، وبعد الاتّفاق تم تبادل أرقام الهاتف والاتّصال بهم هاتفيا، وإعادة تقديم شخصية الطّالب مرّة ثانية وإطلاعهم على الموضوع وأهدافه، ليتمّ الاتّفاق على إجراء المقابلة هاتفيا بعد أن يأخذ المبحوث كامل شروط الرّاحة في بيته.

في حين تمّ إجراء ستّ مقابلات أخرى في ميدان البحث في أماكن مختلفة، حسب طبيعة المبحوث، في المقهى بالنّسبة لمتقاعدين اثنين ينتميان لسلك التّربية والتّعليم، وبمكتب تسيير شؤون الحيّ بالنّسبة لرئيس المكتب والرّصّاص ورئيسة مجموعة عاملات النظافة، بالإضافة إلى مكتب الجمعية الدّينية لمصلّى الحيّ بالنّسبة لعضو اللّجنة الدّينية.

أمّا بخصوص مجريات المقابلة فقد تمّ أخذ شروط الرّاحة في المكتب وطلب الإذن والموافقة على التّسجيل الصّوتي للمقابلة وحذفها بعد الانتهاء من إنجاز الرّسالة، وبخصوص طرح أسئلة المقابلة فقد كان بالتّدرّج وفق الدّليل، بالإضافة إلى طرح أسئلة أخرى استيضاحية في حالة تنبيهنا لقضية لم تكن موجودة في الدّليل المسبق، وقد استغرقت جميع المقابلات الهاتفية والميدانية في المتوسّط بين 22 دقيقة إلى 58 دقيقة.

وبخصوص طريقة كتابة وتحرير نصّ خطاب المقابلات، فقد تمّ تدوينها في البيت بعد إعادة الاستماع للشّريط الصّوتي للمبحوثين والمسجّل في الهاتف لكلّ مقابلة حسب كل سؤال وفق الدّليل المعدّ مسبقاً، مع الحرص على إدخال المعلومات الجديدة المهمّة والغير مدرجة في الأسئلة.

ج- منهجية تحليل المقابلات مع المبحوثين

هناك العديد من الطّرق التي يمكن الاعتماد عليها لتحليل المقابلات حسب المحتوى المستخدم، وترتبط كل طريقة بالمعايير والمبادئ النظرية لطبيعة البحث نفسه، فبعد التّأكّد من نصّ الخطاب يمكن للباحث أن يقوم بالتّحليل بإعادة بناء حالات جديدة أو تحديد بنى نمطية، وفي حالات أخرى يتم تحليل المحتوى الختامي باختصار العناصر المهمّة ليصبح النّصّ واضحا، أو من خلال بناء الفئات الاستدلالي، تحليل المحتوى التفسيري، السياق البنيوي، التّفسير الموضوعي وغيرها من الطّرق.[1]

وفي هذا البحث سنقوم بعرض نتائج المقابلات على شكل محاور، باعتبار أنّ المقابلات التي أجريت كانت وفق دليل معدّ مسبقا ووفق أسئلة مرتبطة بفرضيات البحث، وهو ما يسمح لنا بتنظيمها وفق الأفكار والحقائق التي أشار إليها المبحوثين أو تبلورت في المقابلات، وذلك ما سيُنتج لنا في الأخير عناصر نبني عبرها أسلوب التحليل، مع تجنّب بعض التّشعّبات والأقوال التي طرحت والتي لا تخدم أهداف وأبعاد بحثنا. وفي كل عنصر تحليلي سيكون بناؤه من خلال ما يلي:

- الانطلاق من فكرة نظرية عامّة حول نفس العنصر موضع التّحليل.
- عرض نتيجة تمّ الخروج بها في نفس المحور من المقابلات مع المبحوثين.

[1] سوتوريوس سارانتاكوس، **البحث الاجتماعي**، مرجع سابق، 526، 528.

- تقديم اقتباسات لأقوال المبحوثين حول نفس العنصر والمحور، وذلك لتدعيم وجهة النظر حوله.

وعليه، في الأخير سيتمّ إنتاج نصّ شبه سردي يحتوي على مختلف آراء وتصوّرات المبحوثين وفق محاور تخدم فرضيات بحثنا، مع تقديم بعض شهادات المبحوثين كما وردت في نصّ المقابلة وبلغتهم بما يخدم العنصر المراد تحليله حسب آراء المبحوثين، بالنظر لكونهم فاعلين اجتماعيين في الحي، قياسا لمعايشتهم للحياة اليومية واحتكاكهم الكبير مع السكّان، بما يتيح لهم سرد وقائع اجتماعية تمثل حياة سكان الحي، كما أنّ الاعتماد على لغتهم في التّحليل تعتبر تحليلا وأداة للفهم في الوقت نفسه، لاستعمالهم في بعض الأحيان عبارات وأمثال وكلمات بليغة ذات مضمون قوي يعكس تجربتهم في علاقاتهم وملاحظاتهم لمجتمع الحيّ.

د- عرض ملخّص عامّ حول المقابلات مع المبحوثين

المقابلة رقم 01: (متقاعد من التّعليم/65 سنة/ ريف)

- يوجد اتّحاد وتضامن بين سكّان الحي حسب العمارات والأجنحة (block)، وحسب تواجد شخصيات اجتماعية متميّزة ولها روح المبادرة، حيث تساعد سكّان العمارة للالتفاف حولها وحول الأنشطة.
- المصلّى حلقة هامّة للإلتقاء وإبراز روح التّعاون، حيث تمّ تخصيص اشتراكات شهرية لبناء المسجد.
- السّكّان من ذوي الأصول الرّيفية مازالوا متمسّكين بزيارة أصولهم وممارسة نشاطاتهم في مناطقهم السّكنية السابقة.
- يوجد فراغ هيكلي كبير في الحيّ.
- هناك تحفّظ وحذر للأسر في عملية نسج العلاقات الاجتماعية بينها، وتباين في طريقة ودرجة عمق العلاقة بين الجيران حسب كل ساكن.

- فيه تأخّر ملحوظ في عملية تكوين جمعية الحيّ التي تشـكّلت فقط بعد ما يزيد عن خمس سـنوات من الانتقال للحيّ.
- يعاني الحي من عديد المشاكل مثل: السّرقة، المخدّرات، الشّقق الفارغة، حراك سكني متواصل.
- فيه توجه للسّكّان نحو الرّضا على صيغة عدل التي سمحت لهم بتمّلك شقة، لكن فيه عدم رضا حول تحويل ملفّهم إلى البنك الوطني للتّوفير والاحتياط لدفع مستحقّات السّكنات والأعباء الإضافية للخدمات.
- طول المدّة بين تسليم الملفّ للسّكن 2001، وتاريخ تسلّم السّكنات حيث تمّ شغلها سنة 2017.

المقابلة رقم 02: (متقاعد من التّعليم/63 سنة/ ريف)

- غياب التّنسيق بين سكّان الحيّ، والتّفاهم نسبي فقط بينهم، بسبب وجود فئة معارضة للأنشطة، مثل: عملية بناء الأبواب الحديدية للحماية.
- غياب توافق حول أعضاء جمعية الحي، والتي تأخّرت في استصدار الاعتماد النّهائي لها.
- السّكّان منقسمون في طريقة الاحتجاج وعدد المحتجّين على نقائص الحي.
- هناك توجّه للحفاظ والتمسّك بالتقاليد والعادات.
- المصلّى الهيكل الوحيد الجامع لسكّان الحيّ.
- غياب تامّ للهياكل الاجتماعية الحضرية، وتأخر كبير في تسليم المؤسّسات التّربوية.
- يعاني الحيّ من مشاكل اجتماعية عديدة: السّرقة، المخدرات.
- رفض فئة من السّكّان لتلك المشاكل، وانتظامها أحيانا للتعبير عن ذلك الرّفض.
- الفيسبوك أداة مهمّة للإعلام بمستجدّات الحيّ.
- عدم رضا على تحويلهم من برنامج (AADL) إلى (CNEP).

- عدم رضا عن السّكن الذي تمّ تسليمه بنقائص عديدة.

المقابلة رقم 03: (موظف/39 سنة/ ريف)

- السّكّان يتوجّهون للاتّحاد حسب فئات تنتمي للجناح والعمارة، كما أنّ هناك تباين في درجة الاتّحاد بين عمارة وأخرى.
- الشُّقق الموجّهة للكراء تؤثّر على عملية اتّحاد السّكّان.
- يتشكّل سكان الحيّ على شكل جماعات بناء على معرفة خاصّة بينهم.
- حاليا لا توجد شجارات بين الجيران.
- السّكّان كانوا منغلقين على أنفسهم في أوّل سنة من انتقالهم للحي.
- بعد سنوات من السّكن في الحيّ، هناك توجّه نحو التّعارف بينهم.
- الحيّ يعاني من مشكل السّرقة، المحيط الاجتماعي للحي، الشقق الفارغة.
- السكّان يتواصلون مع مناطق سكنهم الأصلية.
- غياب هياكل اجتماعية حضرية، وغياب جمعية الحي.
- تحطّم مساحة لعب الأطفال.
- المحيط الاجتماعي للحي من جامعة والحي الفوضوي شوف لكداد، يتطلّب تواجد مركز أمني.
- الفيسبوك أداة مساعدة للتعرّف على مجريات الحيّ، والنساء الأكثر تعليقا وتفاعلا فيها.
- ساحة الحي، كانت ميدان اجتماع السكّان.
- هنالك حذر في نسج العلاقات الاجتماعية بين السّكان.
- هناك عدم رضا على السكن في الحي بسبب النقائص الكثيرة.

- الحيّ عبارة عن مرقد فقط لقربه من موقع العمل.

المقابلة رقم 04: (متقاعدة/57 سنة/ مدينة/ رئيسة سابقة لمجموعة عاملات النظافة التابع لمكتب تسيير خدمات الحيّ)

- يوجد انقسام في الحيّ لأسباب عديدة أهمّها: اختلاف الأصول الجغرافية للسّكان.
- أعضاء جمعية الحي لا يحضون بالمصداقية والإجماع من طرف سكّان الحيّ.
- العلاقات سطحية بين السّكان سواء خلال فترة الاحتجاج للتّسريع من وتيرة أشغال الحي، وحتىّ حاليا.
- هناك توجّه نحو الانغلاق على الذات والارتباط حسب العلاقات القرابية، أو مع نفس الأصول الجغرافية، أو من خلال علاقات الجيرة السّابقة.
- لا توجد استجابة واسعة لحملات التّطوّع.
- يوجد انقسام في مواقف السّكان اتجاه مشاكل الحي، حسب طبيعة المشكل، فساكن الطابق الأرضي لا يهتم بإصلاح المصعد، وساكن الطابق الأخير لا يهتم بمشكل انسداد قنوات الصرف الصحي وازعاج لعب الأطفال أمام شقة الطابق الأول.
- هناك بعض مظاهر الاحتقار للنساء العاملات في نظافة العمارات.
- هناك تباين في حسن الجوار والمعاملة.
- هناك تباين واضح في عقليات وذهنيات السّكّان.
- الحيّ يعاني من مشاكل عديدة منها: المحلاّت التجارية المفتوحة أسفل العمارات، وهي وكر للفساد.
- لا وجود لمظاهر التّثاقف بين السكان.
- لا وجود لمظاهر العلاقات الحميمية بين السّكان، وغياب الاتحاد بينهم.

- لكل عمارة ممثّل عنها يهتم بالتبليغ عن مشاكل وانشغالات سكان العمارة.
- لجمعية الحي أهداف خفية خاصة، جعلتها محل انقسام في نظرة السّكّان لها.
- فيه تباين في الآراء بين السّكان اتجاه مكتب تسير خدمات الحي بين مؤيد لبقائه، ومطالب بإلغائه نظرا للأعباء المالية التي يدفعها السكان نظير الخدمات التقنية التي يقدمّها.
- غياب تامّ للهياكل الاجتماعية الحضرية في الحيّ.
- المقاهي هي نقطة اللّقاء الاجتماعي للسّكان.
- يعاني الحي من عديد المشاكل مثل: مشكلة الشُّقق الشاغرة، السرقة، الشجار، المخدرات، انحراف الأطفال.
- الفيسبوك كان أداة التواصل بين السكان قبل الانتقال للحي، والان لا يحظى بمتابعة كبيرة.
- التبليغ عن مشاكل الحي يتمّ حسب كل عمارة وكل جناح يتحدّث باسمه فقط.
- طول مدة تسليم الشقق 17 سنة، وأغلبية السكان من المتقاعدين، وهو ما دفع بالسكان لإيجاد حلول لأنفسهم، ممّا أحدث مشكل الشقق الشاغرة.
- هناك رضا حول موقع الحي، وتوفر شبكة المواصلات طراموای.
- هناك عدم رضا للسكان حول العيش في الحي.
- هناك توجّه للتحسّن من ناحية الخدمات بشيء تدريجي.

المقابلة رقم 05: (متقاعد من التّعليم/57 سنة/ مدينة/ عضو الجمعية الدينية لمصلّى الحي)

- يوجد فرق في التقارب بين سكان الحي بين أول سنة للانتقال وخلال السنة الجارية بدأت تتحسن نوعا ما العلاقات بينهم.

- الاختلاف الكبير في الأصـول الجغرافية للسـكان، دفع بالأسـر لمحاولة فرض أسـلوب حياتها وطريقة تفكيرها اتجاه قضايا الحي.
- الاختلاف الكبير في المسـتويات الثقافية والعلمية والجهوية لسـكان الحي، يعرقل نوعا ما تنمية روح الجماعة.
- مؤسسة المصلى أنتجت روابط قوية بين أعضاء اللجنة الدينية للمصلى، وبدورهم يحاولون التنسيق مع باقي السكان لاحتواء أطفال الحي، عبر فتح فوج للتدريس القرآني والسعي لفتح فوج كشفي مستقبلا وبناء المسـجد الجديد للحيّ، والتنسـيق مع السـلطات لتوفير ملاعب جوارية ومرافقة جمعية الحي وغيرها من النشاطات التي تخدم المصلحة العامة.
- تم افتتاح المصلّى قبل سنة واحدة فقط ولازال يفتقر لخدمة التدفئة وذلك لا يشـجع المصـلين على التردد كثيرا عليه في الأوقات الباردة، وقبل بنائه كانت تتم صلاة الجماعة في بعض فراغات العمارات.
- للحيّ جمعية تأسست مؤخرا فقط، ولها مقر خارج الحي.
- هناك توجه لتحسن العلاقات بين السكان بعد خمس سنوات، وبدأت تتغير بعض الطباع السيئة للسكان.
- هناك حذر في بناء العلاقات الاجتماعية بين السكان، خاصة بالنسبة للأسر، على خلاف الرجال.
- يتدخل غالبا عقلاء الحي لفك الشجارات وإصلاح العلاقات.
- اسـتعانة السّـكّان بأفراد من حيّهم السّـكني السّـابق في الشّـجارات التي كانت تحصـل في أول سـنة من انتقالهم، لتتراجع بعدها تلك الظاهرة مع مرور الزّمن.
- فيه تضـامن مع مؤسسـة المصـلى لتزويده بخدمة الغاز الطبيعي، لكن القطعة الأرضـية التي شيد عليها حال دون ذلك، فبناؤه فوضوي وبدون رخصة.

- قبل لجنة الحي، كانت فئة متطوعة اكتسبت مصداقية لدى السكان تحاول يجاد حلول للمشاكل.
- عقد اللقاءات والاجتماعات كان يتمّ على مستوى الساحة العامّة، أو في فراغات المحلات، وأحيانا المصلى.
- كان الاحتجاج يتم بغلق طريق الترامواي غالبا، بحضور الفئة المتضررة من المشكل.
- لا توجد مرافق وهياكل اجتماعية حضرية في الحي، لكن فيه تحسن بفتح مؤسسات التربية والتعليم.
- لا توجد دراسة جيدة لمخطط الحي، وفيه هياكل لا ترتبط بالحي تمّ تشييدها في وسطه، في حين الابتدائية بنيت أمام الطريق، وذلك ما يشكل خطرا على التلاميذ.
- يوجد اقبال معتبر للانخراط في نشاط التعليم القرآني للأطفال، بـ: 160 تلميذا، و20 امرأة، وصغر مساحة المصلى تحول دون تلبية طلب فتح أفواج جديدة.
- التطوع للنشاطات الأخرى التي تحتاج تنظيف أو تأطير للمصلى قليل مقارنة بالإقبال على تدريس الأطفال.
- يوجد 250 منخرط في اشتراكات بناء مسجد الحي، من أصل 2000 سكن.
- الحي يعرف حركية سكانية كبيرة، والأفراد من فئة الكراء لا يقبلون على نشاطات تخدم مصلحة الحي.
- كلّ مساحات وطرقات الحي تتحول إلى ملاعب جوارية للأطفال في المساء.
- تختلف مواقف السكان أثناء تعرضهم للمشاكل، فكل حالة لها رد فعل خاص.
- الطابع الغالب للسكان هو اللامبالاة.
- المحيط الاجتماعي من جامعة والهضبة أعلى الحي وشوف لكداد يؤثرون على الحياة اليومية للسكان.

- هناك تباين في نشاط صفحات فيسبوك الخاصة بالحي، بين نشر التفاهات وبين العمل ونقل انشغالات الحي، والكثير من الفواعل فيها توقفوا أو انسحبوا.
- هناك تنسيق مع المندوب البلدي الذي يحضر للحي.
- الحي عبارة عن هيكل ومرقد فقط.
- التكتل يتم حسب العمارة والجناح.
- هناك تباين في الرّضـــى، لكن نسـبة كبيرة من السـكان متذمرة لأسـباب متعلقة بجودة السـكن، وتحويل الملف من عدل إلى كناب.
- هناك رضا عن الموقع وشبكة النقل لتوفر خط تراموای.

المقابلة رقم 06: (متقاعد/62 سنة/ مدينة)

- الاختلاف الكبير في الأصول الجغرافية والثقافية للسّكّان عرقل عملية ربط العلاقات بينهم.
- استمرار العلاقات القرابية والأوّلية في طريقة تشبيك العلاقات بين سكّان الحيّ.
- الحركيّة السّكّانية الكبيرة التي يشـهدها الحي، بالإضـافة إلى حجمه الكبير 2000 مسكن عوامل جعلت العلاقات الاجتماعية بين سكّان الحيّ سطحية.
- يجتمع ويجلس سكّان الحي في جماعات من 3 إلى 4 أفراد حسب العمارة، للحديث عن مشاكل الحي.
- هناك توجّه للانفتاح في العلاقات بين السّكّان، والرّجال أكثر ربطا للعلاقات مقارنة بالنّساء.
- يوجد توجّه نحو التشبّث والتّواصل الدّائم بمنطقة السّكن السابقة، كل حسب وضعيته.
- طول مدّة تسليم السّكنات دفعت مالكي السّكنات لإيجاد حلول سكنية أخرى، وذلك أدّى لشغور الشقق وكرائها.

- ضعف مظاهر التثاقف بين السّكّان، ونقص في روح الجماعة والاتّحاد.
- تتحدّد أماكن اللقاء في المقاهي، المحلاّت التجارية، المصلّى.
- لا يوجد اتّفاق حول أعضاء جمعية الحيّ المستحدثة وطريقة تقلّدهم لمسؤولية تسييرها، وأهدافها.
- غياب المرافق الاجتماعية الحضرية.
- تباين في ردود الأفعال اتجاه تعرّض الحياة الجماعية في الحيّ للتهديدات الخارجية، بين ناشط لمواجهتها، وبين منغلق على نفسه ومكتفي بالمشاهدة فقط.
- مجموعة الفيسبوك مهمّة لتبادل الأخبار ومستجدّات الحي ومشاكله، لكنّه لم تعد له تلك الروّح الجامعة لسكّان الحي مثلما كان قبل الانتقال للسّكن فيه.
- مشروع عدل سمح للجزائريين متوسطي الدّخل اقتناء سكن، لكن الجانب الاجتماعي للسّكّان مرتبط بثقافة وعقلية كل فرد.
- درجة رضا السّكان على السّكن مرتبطة برقم الطابق وطبيعة المشاكل المتعلّقة به خاصّة الطّابق الأرضي والطوابق العليا.

المقابلة رقم 07: (متقاعد/62 سنة/ مدينة)

- طول مدّة تسليم السّكنات دفعت مالكي السّكنات لإيجاد حلول سكنية أخرى، وذلك أدّى لشغور الشقق وكرائها.
- تعدّ مشاكل الحي العامل الذي يوحّد السّكّان، ولا توجد تجمّعات على أسس جغرافية أو ثقافية.
- أبرز مشاكل الحيّ تتحدّد في شقق الكراء والفارغة.
- يوجد اختلاف في الآراء حول العناصر المشتركة، وهو ما جعل العلاقات بين السّكّان سطحية.

- يوجد نقص استيعاب لطبيعة وثقافة الحياة الجماعية في الحيّ من طرف بعض السّكّان.
- العلاقات الاجتماعية تتجه نحو التّحسّن والانفتاح على الآخر.
- غياب الهياكل الاجتماعية في الحيّ، وتحطيم مرافق لعب الأطفال.
- عرقلة العدد الكبير لسكّان العمارة (40 مسكن) واختلاف أصولهم الجغرافية والثّقافية للتسيير الحسن لمشاكل العمارة.
- التّأخّر في تنظيم جمعية للحيّ، والمبادرة لتكوينها فردية فقط، وهي امتداد للأشخاص الذين ناضلوا للتّسريع في وتيرة إنجاز الحيّ سابقا.
- الحياة الجماعية في الحيّ تعرّضت لعديد التهديدات والمشاكل مثل: السّرقة، ترويج المخدرات، ورد الفعل يختلف بسبب حجم عدد السّكّان في العمارة الواحدة.
- تراجع دور صفحة فيسبوك الخاصة بالحي في جمع وتوحيد السكان، بقي لها دور سطحي في نشر إعلانات خدمات فقط.
- صيغة عدل سمحت للمواطنين اقتناء سكن، لكنّ كل فئة بقيت مرتبطة بثقافتها السّابقة، بالرّغم من وجود محاولات للتّعارف وبناء علاقات اجتماعية.
- يوجد تباين في الرّضى حول المسكن والحي.

المقابلة رقم 08: (متقاعد من التّعليم/61 سنة/ ريف)

- يوجد نقص في التّواصل بين سكّان الحي، وذلك بسبب الاختلاف في المستوى الثّقافي والأصول الجغرافية ونظرا لغياب هياكل اجتماعية تجمعهم، والعلاقات سطحية، وروح الجماعة غائبة.
- توجد جماعات متميزة حسب الأصل الجغرافي لها.

- فيه انقسام حول مكتب تسيير الخدمات الحي، من حيث استمراره/ إنهاء مهامه.
- الاتحاد يكون حسب الجناح فقط، والمطالب ترفع عبر جماعات من 3 إلى 4 أفراد للسّلطات المحلّية.
- العلاقة بين السّكان متقطّعة، وعلى شكل ثنائيات ريف/مدينة، لكنّها عموما تتجه نحو الانفتاح والتّحسّن.
- لازال السّكّان يحنّون ويتواصلون مع مناطق سكنهم السّابقة.
- يوجد توجّه للحفاظ على نفس أسلوب العيش الخاص بكل فئة وجماعة.
- جمعية الحيّ حديثة، لكنّها لا تحظى بالإجماع.
- غياب هياكل اجتماعية حضرية، وإبداء عدم رضى على موقع الابتدائية.
- المصلّى النّواة الوحيدة التي تجمع السّكّان.
- الطّابع الغالب على سكّان الحيّ هو اللاّمبالاة اثناء حدوث مشكل السّرقة.
- مشاكل الحيّ تتلخّص في الشّقق الشّاغرة، السّرقة.
- مجموعة فيسبوك انحصر دورها حاليا في تبادل بعض أخبار بعض المشاكل والخدمات العامّة.
- برنامج عدل ينقصه التنسيق بين مختلف القطاعات الأخرى، لهيكلته بمختلف الخدمات.
- فيه تباين في الرّضا، السّكان من أصول حضرية غير راضيين، أمّا الرّيفيون راضيين لأنّهم مجبرين وليس لهم البديل.

المقابلة رقم 09: (موظف/54 سنة/ مدينة/ رئيس مكتب تسيير خدمات الحي)

- مكتب تسيير خدمات الحيّ يهتمّ بصيانة ومتابعة الأمور التّقنية الخاصّة بالأجزاء المشتركة من مصاعد، كهرباء، قنوات الصّرف الصّحّي، المساحات الخضراء، وفي الحي 50 جناح وفي كل جناح 40 مسكن.
- المصلحة تعاني من مشكل السّرقة في الممتلكات المشتركة في الحيّ، وذلك يعرقل من أدائها.

- المصلحة تكتفي بكتابة وإرسال التّقارير للمصالح المعنية، وهناك ملفات على مستوى المحكمة للسّكّان الذين ارتكبوا بعض المخالفات.
- لا يوجد تفاهم في أحياء عدل، بسبب الاختلاف الكبير لثقافة وأصول السّكّان.
- توجد جماعات متميّزة في الحيّ وتتشكّل على أسس جغرافية، والتواصل يتمّ بناء عليها.
- هناك فرق بين تعاون وتواصل السّكان حسب الأجنحة، وذلك انعكس على الحفاظ على الممتلكات المشتركة.
- فرص اللّقاء الاجتماعي قليلة، وهي تتمّ على مستوى المقاهي، المحلاّت والمصلّى، مع غياب لروح الجماعة.
- توجد مبادرات محتشمة فقط للانتظام والتعبير عن المشاكل، وأغلبها يرفعون شكواهم على شكل مجموعات مؤلفة من 3 إلى 4 أفراد.
- هناك عدم ثقة بين السّكان فيما يخصّ جمع التّبرّعات لإنجاز بعض الأشغال في الحيّ.
- لا تحظى جمعية الحي بالقبول لدى الجميع، وهي على خلاف مع المكتب، حيث ترفض بقاء المكتب لتسيير الأمور التقنية.
- كان السّكان يتجمهرون ويحتجون بغلق الطّريق قبل قدوم شركة تسيير الأمور التقنية للحيّ، لكن بعد حلحلة المشاكل، تراجع تلك التّجمّعات الكبيرة.
- لا يوجد في الحي هياكل اجتماعية حضرية، عدى المصلى الذي فيه لجنة وخلية تنشط بشكل جيّد وتتكفّل بتعليم القرآن.
- تحطيم أماكن لعب الأطفال على مستوى أغلب أجنحة الحيّ.

- الحيّ يعاني من السّرقة، الشُّقق الشّاغرة المعدّة للكراء حتى للجنسيات الأجنبية، لقربه من الجامعة.
- صفحة الفيسبوك غالبا ليس لها مصداقية في نقل انشغالات الحي، حيث يتمّ حجب الآراء المعارضة.
- برنامج عدل غير ناجح بسبب تغيير المقر الاجتماعي لطالبي هذه الصّيغة، وذلك يترتّب عليه لاحقا تغيير في الشّقق وشغورها، والدّليل الحي يشهد حركية كثيفة للسكّان.
- فئة كبيرة من السّكّان غير راضية على السّكن في الحيّ، وذلك للمشاكل العديدة التي يتخبّط فيها.

هـ- الاستنتاجات الخاصّة بالمقابلة مع السّكّان

- يتميّز كلّ المبحوثين بقدرة على التّعبير ومعرفة واطلاع بشؤون الحيّ بحكم الأشغال التي يقوم بها بعضهم في مكتب تسيير خدمات الحيّ، واحتكاكهم بالكثير من السكّان أو تردّدهم على مختلف الأجنحة في العمارات.
- يوجد إجماع على غياب الهياكل الاجتماعية الحضرية، عدى المؤسسات التربوية والمصّلى.
- يعاني الحيّ السّكني من عديد المشاكل: سرقة، شقق شاغرة، ترويج مخدّرات، شجار.
- تتشكّل العلاقات الاجتماعية بين السّكّان حسبهم تبعا للانتماء للعمارة والأصول الجغرافية ومكان السّكن السّابق.
- توجد فئة من السّكان تحاول تحقيق الاتحاد والتّفاهم لإيجاد حلول ظرفية لمشاكل الحيّ، لكنّها تلقى معارضة من فئة أخرى بآراء مختلفة.
- العامل الزّمني يساهم إيجابا في توجيه العلاقات الاجتماعية بينهم للإنفتاح، لكنّها بالرّغم من ذلك تبقى سطحية ويتمّ نسجها فيما بينهم بشكل حذر.

- يعتبر المصلّى النّواة الاستثنائية التي تساهم في تشبيك العلاقات عبر تعزيز فرص اللقاء الاجتماعي في الصّلاة، واجتهاد اللّجنة الدّينية عبر فتح قاعة للتّدريس ومحاولة احتواء السّكّان.
- هناك انقسام اتجاه جمعية الحيّ التي تأخّرت في نيل الاعتماد، ولا يحظى أعضاؤها بالإجماع.
- تراجع دور صفحة فيسبوك في توحيد السّكّان عمّا كانت عليه قبل الانتقال للحيّ، وانسحاب العديد من الفواعل فيها، واختزال دورها حاليا في نقل بعض الانشغالات ونشر إعلانات الخدمات، دون تحقيق تفاعل كبير.
- يوجد رضا من السكان عن موقع الحي، ووسائل النقل.
- للمحيط الاجتماعي الخارجي (الجامعة، الحي الفوضوي شوف لكداد) للحي تأثير بشكل متفاوت على حياة السّكان.

ثالثا: عرض وتحليل بيانات الدّراسة الميدانية لصفحة فيسبوك الخاصة بسكّان الحيّ

1) عرض محتوى صفحة مجموعة فيسبوك لسكّان حيّ 2000 مسكن الباز سطيف

تعتبر العلاقات الاجتماعية مقياساً لتماسك أيّ مجتمع ومؤشراً لمستقبله، فكلّما كانت العلاقات الاجتماعية قويّة ومتّزنة وتتّسم باحترام حرية الآخر وحقّه في الحياة كلّما كانت درجة تماسك المجتمع قوية، والعلاقات الاجتماعية تبقى مرهونة بطرق التّواصل بين الأفراد، ففي القديم كان التّواصل يتمّ بشكل مباشر، لكن في الوقت الرّاهن صار لشبكات التّواصل الاجتماعي دور هامّ في التّواصل والاتّصال، ليس بين المجتمع الواحد بل بين العالم كله.

لقد ساهمت مواقع التّواصل الاجتماعي في دفع العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع من الواقع المعاش إلى العالم الافتراضي، وقد تطوّرت كوسيلة لتبادل المعلومات والآراء والأفكار والرسائل، وتشكيل جماعات افتراضية

وبناء علاقات اجتماعية داخل نظام اجتماعي افتراضي يضمّ الكثيرين ممّن تجمعهم نفس الاهتمامات والتوجّهات المشتركة، فأصبح يعرف بالفضاء العام الافتراضي. وفي ضوء ذلك ارتأينا أهمّية تقديم قراءة تحليلية لصفحة مجموعة فيسبوك الخاصّة بميدان دراساتنا والموسومة بـ: **مجموعة عدل 2002/2001 الباز سطيف.**[1]

الصورة رقم 15 توضّح واجهة صفحة مجموعة فيسبوك الخاصّة بحيّ 2000 مسكن AADL الباز سطيف.

المصدر: من إعداد وتصوير الطّالب.

لقد صار المجتمع الافتراضي بكلّ تمظهراته موازيا للمجتمع الواقعي، فقد انعكس المعاش اليومي للأفراد من البيئة الواقعية إلى مواقع التواصل الاجتماعي، فصارت تفاصيل يومياتهم تنشر على شكل؛ تغريدة، صور، فيديوهات، مناشير، نصوص، على اختلاف طبيعة موضوعها سواء كانت (اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية وترفيهية أو رياضية)، وبالتّالي صارت حياة فئة من الأفراد رقمية.[2]

وفي ضوء ذلك، نجد سّكّان 2000 مسكن(AADL) الباز سطيف كغيرهم من أفراد المجتمع يستخدمون صفحة مجموعة افتراضية مغلقة في موقع التّواصل فيسبوك (Facebook)، وهي خاصّة بسكّان الحي لعرض انشغالاتهم

[1] https://www.facebook.com/groups/720271851488940

[2] كلثوم بيبيمون، "**السّياقات الثقافية الموجّهة للهوية الرّقمية في ضوء تحدّيات المجتمع الشّبكي من التّداول الافتراضي إلى الممارسة الواقعية**"، مجلة إضافات 33 (2016): 75.

وطرح اهتماماتهم اليومية المختلفة، لكن يسمح لمن لديهم اهتمام بانشغالات الحيّ بالانضمام إليها، وهذه المجموعة المغلقة عبر فيسبوك تسمح لهم بتبادل أخبار الحيّ ومستجدّاته ومشاكله.

بعد اطّلاعنا على مختلف معلومات المجموعة بعد الانضمام والعضوية فيها بهدف دراسة ومتابعة منشوراتها لتحليلها في مرحلة لاحقة، من أجل الكشف عن درجة تفاعل أعضائها (عالية/ متوسطة/ ضعيفة) مقارنة بعدد الأعضاء المتواجدين فيها، مع وصف طبيعة منشوراتها، وبعد التّدقيق في بيانات صفحة المجموعة على منصّة فيسبوك، اتَّضح بأنّ عدد أعضائها هو: **2544 عضوا**، في حين تمّ إنشاء صفحة المجموعة بتاريخ:**29 أفريل 2017**، وهو نفس تاريخ سنة توزيع السّكنات على المكتتبين.

ولتقديم الوصف والتّحليل الذي يخدم الهدف من متابعتنا لمنشورات مجموعة الحيّ، والتي تتحدّد فيما يلي:

- رصد درجة التّفاعل بين السّكّان عبر منشورات الّصفحة من خلال إحصاء عدد المتفاعلين وعدد التّعليقات.
- رصد طبيعة المنشورات التي ينشرها أعضاء المجموعة، وتحديد مضامينها.
- تقييم استعمال السّكان للفضاء الافتراضي– الفيسبوك –وانعكاسه على علاقاتهم وحياتهم الجماعية.

وفي ضوء ما سبق، سيتمّ تقديم قراءة وصفية تحليلية لمنشورات المجموعة من الفترة الممتدة ما بين: 7 جانفي 2023 إلى غاية 31 جانفي 2023، حيث تمّ خلالها إحصاء 100 منشور في صفحة المجموعة، وكانت عملية تفيئتها حسب فئتين كالآتي:

1. **<u>فئة عدد المتفاعلين مع المنشور على الصّفحة:</u>** وذلك بإحصاء عدد المتفاعلين، حيث يظهر رقم خاص يبيّن عددها أسفل كل منشور في الصّفحة، وعدد التّعليقات لأعضاء المجموعة، وهو أيضا رقم موجود أسفل كل منشور يبيّن عدد التعليقات من طرف أعضاء الصّفحة.

2. **<u>فئة مضمون المنشور:</u>** بعد إحصاء كل منشور تمّ تصنيفه من حيث طبيعته، حيث تراوحت بين: انشغالات خاصة بالحيّ، اجتماعية، دينية، ترفيهية، سياسية، تربوية، إشهارات تجارية.[1]

وبعد جمع المعطيات والتّكرارات اللاّزمة، كانت النّتائج كما هو مبيّن في الجدول الآتي:

الجدول رقم 8 يوضّح فئة المضمون وفئة المتفاعلين مع منشورات مجموعة فيسبوك لسّكّان الحيّ.

فئة مضمون المنشور	فئة عدد المتفاعلين مع المنشور					
	تكرارات المنشور		عدد المتفاعلين	النسبة المئوية	عدد التّعليقات	النسبة المئوية
	التّكرارات	النسبة				
اجتماعي (انشغالات سكان الحيّ)	26	%26	[0- 38]	%1.49	[0- 53]	%2.03
ديني	34	%34	[0- 6]	%0.23	0	%0.00
ترفيهي	1	%1	[0-4]	%0.15	0	%0.00
سياسي	1	%1	0	%0.00	0	%0.00
تربوي/ تعليمي	6	%6	[0- 8]	%0.31	0	%0.00
إشهار تجاري	32	%32	[0- 16]	%0.62	[0- 6]	%0.23
المجموع	100	%100				

[1] ريان مبارك، "**الإشكاليات المنهجية في تحليل محتوى الويب**"، المجلة الجزائرية للاتصال 19 (2020): 78-91.

النّسبة المئوية لعدد المتفاعلين = أعلى نسبة تفاعل 38 (2544) العدد الإجمالي لأعضاء مجموعة الفيسبوك.

النّسبة المئوية لتعليقات الأعضاء على منشورات الصّفحة= أعلى عدد من التعليقات/ عدد الإجمالي للأعضاء.

يكشف الجدول السّابق الخاص بمنشورات مجموعة فيسبوك لسّكّان حيّ2000 مسكن(AADL) الباز سطيف ما يلي:

- أعلى عدد تكرارات من حيث فئة مضمون المنشور للمجموعة كان لفئة **المنشورات الدّينية** بـ:34 منشور بنسبة 34% من إجمالي عدد المنشورات، حيث كانت عبارة عن فيديوهات دينية في شكل مواعظ عامة تحثّ على احترام الجار، خطورة النّميمة..، بالإضافة إلى عدد من الصّور والنّصوص على شكل أدعية، لكن بالرّغم من تصدّرها لأعلى نسبة في تكرارات النّشر لم تحقّق تفاعلا بين أعضاء المجموعة، حيث تحصّل أعلى منشور فيها من 6 تفاعلات فقط بنسبة 0.23%، و0.00% من حيث التّفاعل في التّعليق عليها، وهو مؤشّر على ضعف التّفاعل بين أفراد المجموعة.

صورة رقم: 16 تبرز مثال عن فئة المنشورات الدّينية لمجموعة فيسبوك لسّكّان حيّ 2000 مسكن(AADL) الباز سطيف.

المصدر: من إعداد وتصوير الطّالب.

- جاءت في المرتبة الثّانية من حيث عدد التّفاعلات فئة المنشورات ذات **طابع إشهار تجاري**، بـ: 32 حيث كانت تلك المنشورات على شكل صور ونصوص كتابية، وقد تضمّنت إعلانات لبيع وشراء مواد التجميل، تركيب النوافذ والأبواب والشبابيك الحديدية، تركيب للخزائن الخشبية، بيع الملابس والأحذية، إشهار للمحلاّت التّجارية في الحيّ من مطاعم ومحلاّت أكل سريع. وهذه الفئة أيضا لم تحقّق تفاعلا بين أعضاء المجموعة، حيث حاز أعلى منشور فيها على 16 تفاعلا فقط، بنسبة: 0.62%، بينما كان أعلى عدد للتّعليقات هو: 6 تعليقات، بنسبة: 0.23%، وهو ما يعكس أيضًا ضعف التّفاعل في هذه الفئة من المنشورات.

صورة رقم: 17 تبرز مثال عن فئة المنشورات التّجارية لمجموعة فيسبوك لسّكّان حيّ 2000 مسكن(AADL) الباز سطيف.

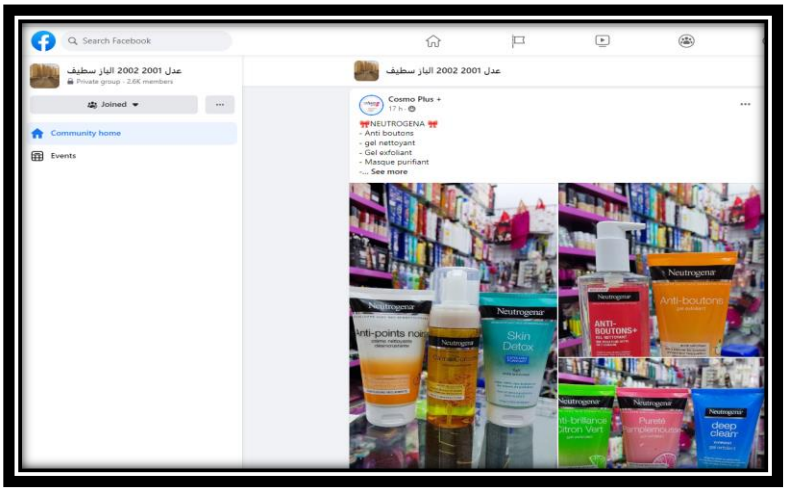

المصدر: من إعداد وتصوير الطّالب.

- وقد جاءت فئة **المنشورات الاجتماعية (تخص انشغالات السّكّان في الحيّ)** في المرتبة الثّالثة من حيث عدد التّفاعلات، حيث بلغ عددها 26 منشورا من بين 100 منشور تداوله أعضاء المجموعة

في الفترة الممتدّة بين: 7 جانفي 2023 إلى غاية 31 جانفي 2023، وقد كانت أغلب المنشورات عبارة عن نصوص كتابية تبرز انشغالات السّكان بخصوص: ضياع أشياء، انقطاع الماء، استفسار عن مؤسسات غير رسمية للتعليم، البحث عن تبادل وكراء شقق في الحيّ، التّذمّر من الطوابير في المحلاّت، خدمات عامّة حول أشغال البناء. وتعدّ هذه الفئة من المنشورات أعلى فئة من حيث التّفاعل حيث تحصّل فيها أعلى منشور على 38 تفاعلا، و53 تعليقا من أصل 2544 عضوا في المجموعة ، بنسبة: 1.49% و2.03% على التّوالي من إجمالي أعضاء المجموعة.

صورة رقم: 18 تبرز مثال عن فئة المنشورات الاجتماعية (انشغالات عامّة للسكّان) في صفحة مجموعة فيسبوك لسّكّان حيّ 2000 مسكن(AADL) الباز سطيف.

المصدر: من إعداد وتصوير الطالب.

صورة رقم: 7 تبرز مثال عن فئة المنشورات الاجتماعية (انشغالات عامّة للسكّان) في صفحة مجموعة فيسبوك لسّكّان حيّ 2000 مسكن(AADL) الباز سطيف.

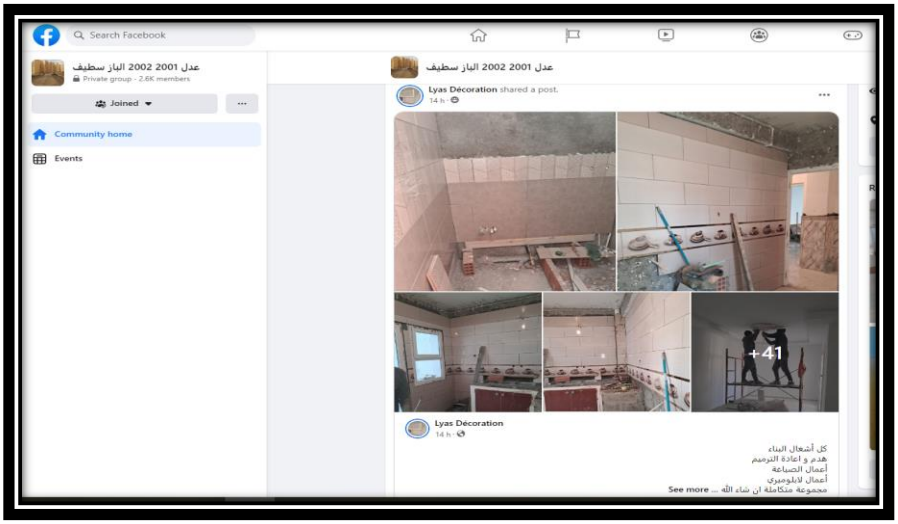

المصدر: من إعداد وتصوير الطالب.

صورة رقم: 19 تبرز مثال عن فئة المنشورات الاجتماعية (انشغالات عامّة للسكّان) في صفحة مجموعة فيسبوك لسّكّان حيّ 2000 مسكن(AADL) الباز سطيف.

المصدر: من إعداد وتصوير الطالب.

صورة رقم: 20 تبرز مثال عن فئة المنشورات الاجتماعية (انشغالات + طرح قضية وصم)

المصدر: من إعداد وتصوير الطالب.

- باقي فئات مضمون المنشور فقد تراوح عددها بين 1 إلى 6، كما أنّ عدد التّفاعلات فيها لم يتجاوز 6 تفاعلات، وقد تراوحت مضامينها بين البعد التّربوي التعليمي بخصوص توجيه حول كيفية تجنب حوادث الاختناق بالغاز، وتعليم الأطفال دروس خصوصية، في حين كان فيه منشور سياسي واحد حول الفساد المالي، وآخر ترفيهي، وبنسب ضعيفة جدا في التعليق، حيث كانت في أغلبها 0 %. في حين لوحظ غياب كلي للمنشورات الرّياضية بالرّغم من أنّ فترة متابعة منشورات المجموعة قد تزامنت مع تنظيم الجزائر لبطولة كأس أمم إفريقيا للمحليين، وذلك مؤشّر آخر على ضعف التّفاعل الافتراضي بين سكّان الحيّ.

بخصوص تعليقات أعضاء مجموعة صفحة فيسبوك لسكّان حيّ 2000 مسكن(AADL) الباز سطيف، فقد كانت في أغلبها 0%، ما عدى المنشورات التي ترتبط بانشغالاتهم اليومية في الحيّ حيث كانت أعلى نسبة في حدود 2%، إلاّ أنّه يمكن اعتبارها أيضا ضعيفة مقارنة بالعدد الإجمالي لأعضاء المجموعة الذي كان في حدود (2544 عضو)، وهو مؤشر على ضعف التّفاعل بين السّكّان في الفضاء الافتراضي، كما عكست تعليقات السّكّان شيئا من التذمّر على رداءة الخدمات في الحيّ سواء ما تعلّق بجانب مصاعد العمارات، أو تذبذب التزوّد بالماء الصّالح للشّرب، أو تنظيم ركن السّيّارات الذي تسبّب في حادث مميت لأحد أطفال الحيّ،

أو الانزعاج من بعض الجيران الذين لم يحسنوا اختيار مكان تركيب مضخة الماء، (تمّ تركيبها في شرفة غرفة الاستقبال، في حين مكانها في شرفة المطبخ لأن الجدار فيها اسمنتي وعازل للصّوت حسب اعتقاد وجهة نظر المنزعجين من الفعل)، وذلك يعكس انقسام بين السّكان في كيفية التّصرّف في الفضاء الداخلي للمسكن، بالإضافة إلى غياب الاحتجاج على رداءة الخدمات من طرف السّكّان، ممّا دفع بعضهم للانتقال من الحيّ السّكني، وما سبق مبين في صور المنشورات التي قمنا باستخراجها من صفحة مجموعة حيّ 2000 مسكن(AADL) الباز سطيف، والتّعاليق المرفقة فيما يلي:

صورة رقم: 21 تبرز مثال عن تعليقات السّكّان حول فئة المنشورات الاجتماعية (انشغالات عامّة للسكّان) في صفحة مجموعة فيسبوك لسّكّان حيّ 2000 مسكن(AADL) الباز سطيف.

المصدر: من إعداد وتصوير الطالب.

صورة رقم: 22 تبرز مثال عن تعليقات السّكّان حول فئة المنشورات الاجتماعية (انشغالات عامّة للسكّان) في صفحة مجموعة فيسبوك لسّكّان حيّ 2000 مسكن(AADL) الباز سطيف.

المصدر: من إعداد وتصوير الطالب.

صورة رقم: 23 تبرز مثال عن تعليقات السّكّان حول فئة المنشورات الاجتماعية (انشغالات عامّة للسكّان) في صفحة مجموعة فيسبوك لسّكّان حيّ 2000 مسكن(AADL) الباز سطيف.

المصدر: من إعداد وتصوير الطالب.

2) الاستنتاجات الخاصّة بتحليل صفحة فيسبوك لسكّان الحيّ:

- ❖ مجموعة صفحة الفيسبوك مغلقة، يهدف السّكّان عبرها لتبادل أخبار الحيّ ومستجدّاته ومشاكله.
- ❖ اتّجهت طبيعة المنشورات في المجموعة إلى عرض ومناقشة قضايا تخصّ انشغالاتهم في الحيّ، حيث كانت المواضيع المطروحة ذات صبغة اجتماعية، دينية، ترفيهية، سياسية، تربوية وإشهارات تجارية.
- ❖ أغلب المنشورات عبارة عن نصوص كتابية تبرز انشغالات السّكان بخصوص: ضياع أشياء، انقطاع الماء، استفسارات مختلفة عن تبادل وكراء شقق في الحيّ، خدمات عامّة حول أشغال البناء. وتعدّ هذه الفئة من المنشورات الأعلى تفاعلا في التّعليق على المنشورات.
- ❖ تعليقات السّكّان تعكس وتعبّر في الغالب عن التذمّر من رداءة الخدمات في الحيّ، وعليه فالتّفاعل الافتراضي بين سكّان الحيّ ضعيف مقارنة بالعدد الإجمالي لأعضاء المجموعة الذي يقارب (2544 عضو) مع الأخذ بعين الاعتبار بأنّه ليس كل عضو في المجموعة يمتلك سكن في الحي.

الفصل السّابع: عرض ومناقشة نتائج الدّراسة الميدانية في ضوء الفرضيّات

أوّلا: عرض ومناقشة نتائج الدّراسة الميدانية في ضوء الفرضية الأولى

1) آليات تشكّل العلاقات الاجتماعية في الحيّ السّكني

1.1) السّكن في الحي: استمرارية العلاقات الأوّلية والجماعاتية وبروز ظاهرة الانقسامية.

1.2) اللاّتجانس في الأصول الجغرافية للسّكان وعلاقته بضعف العلاقات الاجتماعية

1.3) الانتماء للعمارة والجناح (BLOCK): الحلقة الأولى لتشكّل العلاقات الاجتماعية بشكل متفاوت

ثانيا: عرض ومناقشة نتائج الدّراسة الميدانية في ضوء الفرضية الثّانية

1) البعد الزّمني ومساهمته في الاندماج الاجتماعي

1.1) مدّة الإقامة، أبرز العوامل المساهمة في عملية التّقارب الاجتماعي

1.2) البعد الزّمني وتبنّي القيم والثّقافة الحضرية

أ) شبكة العلاقات

ب) تمايز الخلفيات الاجتماعية والثقافية في الحيّ

ج) سمة اللاّمبالاة والتحفّظ

ثالثا: عرض ومناقشة نتائج الدّراسة الميدانية في ضوء الفرضية الثّالثة

1) انعكاسات غياب الهياكل الاجتماعية الحضرية في الحيّ على الاندماج الاجتماعي

1.1) الفراغ الهيكلي ودوره في الانقسام الاجتماعي

1.2) مصلّى الحيّ: النّواة الاستثنائية

1.3) جمعية الحيّ: نقطة الخلاف !

2) مشاكل الحيّ وتأثيرها على الاندماج الاجتماعي للسّكّان

2.1) مشاكل مع المحيط الاجتماعي

2.2) مشكل الحراك السّكّاني المتواصل والشّقق الشّاغرة

2.3) رضا السّكّان على العيش في الحيّ

رابعًا: النّتائج العامّة للدّراسة الميدانية

أوّلا: عرض ومناقشة نتائج الدّراسة الميدانية في ضوء الفرضية الأولى

1) آليات تشكّل العلاقات الاجتماعية في الحيّ السّكني

1.1) السّكن في الحي: استمرارية العلاقات الأوّلية والجماعاتية وبروز ظاهرة الانقسامية.

أدّى النّموّ الدّيمغرافي الذي تشـــهده الجزائر إلى الحاجة لمزيد من التّوسّـــع العمراني للمدن في الوقت الرّاهن، ولمسايرة ذلك النّمو أقرّت الدّولة جملة من السّياسات العمرانية التي أنتجت عبرها العديد من الأقطاب السّـكنية الحضـرية الجديدة، وهذه الأحياء تتميّز عادة بتجميع سـكّانها من مختلف المناطق الجغرافية لنفس الولاية، وحتّى الولايات المجاورة لها، وحيّ (2000 مسـكن AADL الباز سـطيف) يعتبر أحد الأمثلة عنها، فأغلب سكّانه انتقلوا للعيش فيه سـنة 2017، بعد أن قاموا بالضـغط على السّـلطات المحلّية لتسـريع وتيرة الأشـــغال والاســـتفادة من حقّهم في السّـــكن بعد انتظار طويل من تاريخ تقديم ملفّاتهم ضـــمن برنامج (2001/AADL)، وفي هذا السّـــياق يقول أحد السّـــكّان :"**حنا البرنامج تاع عدل 2001 وبعدها ولّاو رجعونا CNEP، ف سـنة 2013 بعدما أحياو برنامج تاع عدل عيطولنا رجعونا لاكناب بعد ما تفاهمو بيناتهم" (ذكر، 63 سـنة)**، ويضـيف آخر بقوله: "**كانوا السكان كامل متشوقين باش يسكنو والإدارة كانت تتماطل، شـهر شـهرين باش يديرولنا حاجة.. طولو علينا بزاف، 17 سـنة من 2001 حتى2017، وفي كل وقفة احتجاجية ولّا لقاء مع الوالي نهدرو، 17 سـنة وش راكم تسـتنّاو؟". (ذكر، 65 سـنة)**. وعليه فســـكّان الحيّ مزيج من مختلف المدن والأرياف التابعة لمدينة ســـطيف والمدن المجاورة على اختلاف وضعياتهم الاجتماعية.

لقد دلّت بعض تصريحات المبحوثين في المقابلات على استمرارية العلاقات الجماعاتية والأوّلية، والتي تركّز على استعمال شبكة العلاقات الشخصية والقرابية، حيث تبرز عند الحاجة إليها خاصّة في الشّجارات التي كانت تحدث في السّنوات الأولى من الإقامة بالحي، فقد كان يستعين خلالها بعض سكان الحي من مدينة سطيف بروابطهم وعلاقاتهم من أحيائهم السّابقة لنفس المدينة عند حدوث شجار في حي 2000 مسكن الباز، وفي هذا الصّدد يقول أحدهم: " **في البداية لمّا كنا جدد وتصرى هوشة بين الكبار كانوا يستعينون ببعضهم البعض واحد يقول يا للأنصار والآخر يا للمهاجرين، وكانوا يدخلوا حتى النساء في البداية وتسمع من شقة تتكلم لشقة أخرى**"**(ذكر، 58 سنة).**

وعليه فالغالب على العلاقة بين السكان هو استمرار الرّوابط والعلاقات القديمة خاصّة بالنّسبة لسكّان أحياء مدينة سطيف "**بالنّسبة للنّاس لي كانت تعرف بعضها من قبل، او من خلال المصالح لي تربطهم يتعاملوا مع بعضهم، يعني ترابط راه مبني على أسس سابقة مصالح ولا جهوية ". (ذكر، 58 سنة)** ويضيف ساكن آخر: " **هنا في لاسيتي هذي، ران نلاحظ النّاس تتلاقى على أساس المنطقة تاعها، ما عدى كي تشوف جماعة تقول لهم سلام وتمشي" (ذكر، 61 سنة).** وقد سمحت لنا الملاحظة الميدانية بتأكيد ذلك عند توزيع الاستمارة وتعبئتها، فعند اقترابنا من بعض السّكان الجالسين على شكل ثنائيات، كان الأصل الجغرافي أو مكان الإقامة السّابق هو الرّابط بينهم (ساكنين من ولاية المسيلة، 3 سكان من أحد أحياء مدينة سطيف).

ولعلّ استمرارية العلاقات السّابقة جعلت العديد منهم يقارن بين حيّه السابق والحي الجديد 2000 مسكن الباز من حيث نمط العلاقات الاجتماعية ودرجة التّماسك بين سكّانها، حيث تقول إحدى المبحوثات: "**هنا**

تاع عدل موش كيما تاع (نخلة) تاع سوسيال جاية ف لبلاد توال عين فوارة راهم ريبوها وأنا كنت ساكنة ثما كنا دار وحدة وعائلة وحدة، أمّا هنا أمبوسيبل، راح تكون كيفها، وبين ثمّا وهنا فرق كبير، ثمّا زدت وكبرت يعني مواليك، غير تهبط من لبيس مرحبا.. مرحبا (بنتهم)، ونشوف فيهم ريحة والديا" (أنثى، 57 سنة). وبما أنّ العلاقات الاجتماعية بين السّكان كانت تميل إلى التمسك بالجماعات السّابقة فقد أثّر ذلك في تشكيل علاقات اجتماعية جديدة خارجها "**مايجمعوش بزاف غير لي يعرفو بعضهم برك تلقاهم مجمّعين، أما لي ما يعرفوش بعضهم تلقاهم كل واحد حاكم سابعو" (ذكر، 39 سنة).**

يؤثر طابع العزلة الفردية واللامبالاة للسكان على طريقة تفاعلهم مع مشاكل الحي، خاصة في ظل تأخر تأسيس جمعية الحي التي نالت الاعتماد قبل ثلاثة أشهر فقط من سنة 2023، فبرزت العلاقات الجماعاتية، حيث تمّ عبرها استعمال شبكة العلاقات الشخصية والقرابية، أو الاعتماد على العمل الغير منظم في إطار مجموعات تتألف من 3 إلى 4 أفراد " **وكي يكون مشكل في الحي كل واحد كيفاش كاين لي يروحو في زوج في ثلاثة" (ذكر، 63 سنة).**

وفي ظل نقص الهياكل الاجتماعية الحضرية التي تساعد على عملية اللِّقاء الاجتماعي بين السّكّان في الحي، يتجلّى بأنّ عملية نسج وبناء علاقات جديدة بين سكّان الحي أمر ضعيف وصعب تحقيقه خاصّة في السّنوات الأولى من السّكن، حيث تشكّلت بعض الجماعات المتألّفة من فردين إلى أربعة أفراد غالبا على أسس جغرافية "**يعني تقريبا السكان لي موجودين هنا، تغلب عليهم طابع الجهوية، مثلا مجموعة القبايل، مجموعة الجنوب، الشمال.. مجموعة المدينة.. يعني تكتلات تكتلات، أما الوحدة منعدمة تماما صفر. خارج التكتلات مافيهش تواصل عدا مرور الكرام فقط" (ذكر، 61 سنة).** وذلك يؤكد العزلة التي يعيشها

السـكّان الذين ليس لهم أفراد من نفس المنطقة الجغرافية الخاصــة بهم، وقلة التواصـل والإكتفاء بالجلوس في البيت "**الأكثرية واحد ما يهدر مع واحد، تلقاه جابد روحو جاي في دارو ومريح، غير كشما يتلاقاو أصحاب في قهوة ويعرفو بعضاهم من قبل" (ذكر، 61 سنة).**

يبدو جليا من خلال المقابلات التي أجريت مع السّكان أنّ الحي يعاني من ظاهرة الانقسـامية بين أفراده غالبا، عدى بعض النويات التي تســـعى وتبذل جهدا كبيرا لاحتواء الســـكان خاصـــة في ظل العدد الكبير للسّكنات (2000 مسكن) والمشاكل الكثيرة التي يعاني منها الحي، وذلك ما سنتحدث عنه في باقي العناصر الأخرى.

1.2) اللاّتجانس في الأصول الجغرافية للسّكان وعلاقته بضعف العلاقات الاجتماعية

تمتاز الفئة المسـتفيدة من سـكنات البيع بالإيجار بتقاربها من حيث الدّخل، وهذا الأخير أحد الشّـروط الهامّة للاسـتفادة من هذه الصّـيغة، لكنّها تختلف من حيث الأصـول الجغرافية، فهذا الطّابع السّـكني يُمنح لسكّانٍ منحدرين من مختلف الأماكن والأصول، وهو ما ينتج تركيبة سكانية غير متجانسة من حيث الأصول الجغرافية، بالإضـافة إلى تكدّس عدد كبير من الأفراد في حيّز محدود، وذلك ينطبق على حي 2000 مسكن الباز حيث تتواجد (40 عائلة في العمارة الواحدة ومتوسـط كل أسـرة من 4 إلى 6 أفراد). ولعلّ العدد الكبير للسـكان سـيكون عائقا في عملية التّعارف بينهم في الحي "**باش يدير ناس تعرف بعضـها ما يديروش سـكن تاع 2000 لوجمو، لو كان دارو 200 برك هنا و200 لهيه ناس هكذاك تعرف بعضـــها وتكون شـــوية هذيك ....، بصح 2000 لوجمو ممكن تعرف لي يسكن معاك في لاكاج برك" (ذكر، 62 سنة).**

وعليه، فسكان هذا الحيّ مزيج من مختلف المدن والأرياف التّابعة لمدينة سطيف والمدن والولايات المجاورة لها، على اختلاف وضعياتهم الاجتماعية، وفي هذا السّياق يصف أحد السكّان وضعيتهم قائلا: "**هنا الناس جات من مناطق مختلفة، وكل واحد والوضـــعية الاجتماعية تاعو كاين لي عندو دراهم وكاين لي ما عندوش، كاين لي عندو أولاد وكاين لي ما عندوش" (ذكر، 63 سنة).** ويضيف آخر: "**هنا في لاسيتي هذي كاين لي من بوقاعة، من عين أزال منا منهيه من ولايات كامل، كاين لي كان ســـاكن في حارة يلقى روحو في باتيمو وكل واحد كيفاه يجيب فكر تاعو وعقليتو" (ذكر، 62 سنة).**

يجعل الاختلاف في الأصول الجغرافية من السكان يعيشون عزلة فيما بينهم "**كل واحد حاكم دارو وسابعو" (أنثى، 57 سنة)** وأحيانا يكون التّواصل ضعيفا أيضا حتى بين ساكني العمارة الواحدة ويُرجع أحد السّكّان سبب ذلك الفتور في العلاقات بينهم إلى اختلاف أصولهم الجغرافية حيث يقول: "**الآراء تختلف، الناس كل واحد من وين جاي وجايب معاه عقليتو، باه تفهمو ويدخل في جماعة الحي ويفهم كيفاه رانا نمشو جاتهم صعيبة تلقاه في طريق يقولك سلام عليكم ولا ماكاش، وتلقاه يشترك معاك في بلوك وباب وحدة" (ذكر، 63 سنة).** كما عبّر أحد المبحوثين بأنّ العلاقات تحكمها ثنائية ريف/ مدينة، فالسّاكن من ذوي الأصول الحضرية ينظر للآخر القادم من أصول ريفية بنظرة سلبية حسبه، حيث يقول: "**وهنا غالبة فكرة أنا ولد المدينة، وحنا ينظرو لينا كبدائيين وأولاد القرى" (ذكر، 62 سنة، ريف).**

يقوم هذا الطّابع من السّكنات الذي يمتاز بتجميع سكّانه من مختلف الأصول الجغرافية، وعليه فإن العدد الكبير في العمارة الواحدة وفي رقعة جغرافية صغيرة سيكون له الأثر الملموس على الحياة الاجتماعية والنّفسية لساكنيه، حيث ستتمظهر نتائجه في إعاقة بناء العلاقات الاجتماعية وانطواء السكّان على أنفسهم داخل بيوتهم،

بالإضافة إلى قلة الاهتمام بالشؤون العامّة للحي ومصلحته "**الطابع الغالب تاع السكان هو اللامبالاة، يعني لو كان ما تكونش قضية خاصّة بالشخص ما يحبش يتدخل"(ذكر، 58 سنة).** إنّ ثقافة اللامبالاة التي تطبع السّكان ستكون عائقا كبيرا لدى الفئة الناشطة منهم حين ترغب في القيام بنشاط لمصلحة الحي: "**كاين 40 دار في كل بلوك، وباش تلايمهم لازم لك شغل كبير، وعقليات بزاف عانينا معاهم بزاف باه قدرنا نديرو بعض الاشغال، كيما الباب تاع الحديد، وكاين حتى لي ما يعرفوش قيمة لاصانسير وقيمة الحياة الاجتماعية الجماعية تاع الناس"(ذكر، 62 سنة).** ويشاطره الرأي مبحوث آخر حول ظاهرة الانقسامية في الحي بقوله: "**هذه هي الحقيقة لي رانا عايشينها في الحي لي راني فيه، ماكاش تفاهم، تلقى خمسة، عشرة متفاهمين، بصح الأغلبية لا لا، كي تحب تدير حاجة مثال تنقي ولا تدير باب للحماية ولا .. تلقى كاين لي يعارضو، رانا في عمارة وحدة وكاين مشاكل، والتنسيق ماكاش**" "**(ذكر، 63 سنة، ريف).**

إنّ تصريح نشطاء الحي بمعاناتهم الكبيرة وعدم قدرتهم على تحقيق بعض الأهداف التي تخدم المصلحة العامّة للحي، ما هو إلاّ مؤشر دالّ عن صعوبة تحقق الاندماج الاجتماعي بين سكان الحي، فالرّفض، والمعارضة وعدم الإقبال على نشاطات تخدمهم بشكل جماعي ما هي إلا ممارسات وسلوكيات اجتماعية تعبّر عن عدم قبولهم الدخول في مجموعة الحي، وبالتالي فهو بعد للانقسام الاجتماعي. ولعلّ النظرة السوداوية والتشاؤمية التي كان يحملها أحد المبحوثين طوال المقابلة وتأكيده على الطّابع الجهوي الذي يحكم ممارسات ساكنة الحي مؤشر آخر على ضعف العلاقات، حتى أن جلسة المقابلة التي جمعتني به اعتبرها وضعا استثنائيا لا يحدث بين السكان، وقد عبّر عن ذلك قائلا: "**تغلب طابع الجهوية هنا، وفي بلاصة المحراب تلقى نفس المجموعة من نفس الجهة وتلقى تاع العلمة مع بعضهم وواحد ما يهدر مع الاخر، يسلم يخرج، احتكاك سطحي. ما كاش قعدة مطولة كيما راني نحكي معاك هكذا..**"**(ذكر، 62 سنة).**

من المهمّ الإشارة إلى أنّ سبب الاختلاف في الأصول الجغرافية لسكّان أحياء البيع بالإيجار بالنّسبة لمكتتبي سنة 2002/2001، يعود إلى غياب شرط الإقامة في نفس الولاية أو المدينة، وبالتّالي فالمشروع كان متاحا لجميع الراغبين في الحصول على سكن وفق الشّروط التي تم ذكرها سابقا، كما يُرجع أحد الموظفين في مصالح إدارة وكالة البيع بالإيجار سطيف في مقابلة غير رسمية معه، بأنّ التعليمات الإدارية كانت تنصّ على منح السّكن الجاهز حسب أولوية تاريخ الترشح للحصول على السكن، وعليه فالحي الجاهز للتّسليم سيُمنح للمترشحين الأوائل من الذين تتوفر فيهم الشروط، حتى لو وجد مشروع في نفس مقر سكن المترشح، وذلك القرار أنتج حراكا مجاليا سكنيا للأفراد بين المدن.

1.3) الانتماء للعمارة والجناح (BLOCK): الحلقة الأولى لتشكّل العلاقات الاجتماعية بشكل متفاوت

يتحدّد النّمط المعماري لحي (2000 مسكن) في شكل عمارات موزّعة على (8) مجمّعات من (9) طوابق، وفي كل عمارة (40 شقة) ذات شكل هندسي مستطيل، والبعض الآخر تأخذ شكل الأقواس المعقوفة [ ]، وهي بذلك حلقة شبه مغلقة ضيّقة المدخل والمخرج وتتوسّطها ساحة المجمّع.

يطبع هذا النّمط العمراني أغلب الأحياء السّكنية الجديدة في الجزائر، وهو يمثّل العمران الرأسي الذي تعتمده السّلطات المحلّية كحلّ لمواجهة أزمة السكن في المدينة الجزائرية، وكغيره من النّماذج العمرانية له إيجابيات وسلبيات، و لعلّ شكل الأقواس المعقوفة [ ] سيكون عاملا بارزا في تأثيره على اتحاد/ انقسام السّكان في الحيّ، حيث سيدفع بهم للاتفاق والتّعاون لغلق مداخل المجمّع بأبواب حديدية. يتيح العمران الرّأسي للسّلطات استغلال أقل مساحة للأرض في عملية البناء، بالإضافة إلى تحقيق ربح اقتصادي في تكاليف الإنجاز، وتجميع أكبر عدد ممكن من السّكان وذلك ما يسمح بإيجاد حل للأزمة، لكنّ الكثافة العالية للسّكان ستنعكس

أحيانا بشكل سلبي على الفرد والجماعة عند حدوث الأعطاب في شبكات الصّرف الصّحي، والماء والغاز والمصاعد، فيكون التوافق على رأي جماعي لكلّ سكّان العمارة هو الآلية الرّئيسية لإيجاد حلّ مناسب للعطب أو المشكلة التي تمسّ كلّ ساكنة العمارة وتتطلب تضامن وتضافر جهود الجميع، وخاصة في حالة غياب مكتب تقني رسمي لتسيير شؤون الحي.

من خلال المقابلات التي أجريت مع سكّان الحيّ اتّضح بأن عملية تشبيك العلاقات بين السكّان تتمّ وفق ثلاث مستويات بشكل متفاوت حسب كل حلقة، وهذه الحلقات تعدّ انعكاسا للتّوزيع العمراني والهندسي للحيّ، فأولى الحلقات تتحدّد في الجناح (BLOCK) أو (لاكاج 40 مسكن في 9 طوابق) كما يسمّيها السّكّان والتي تعني الشّقق التي لها سلّم واحد للصّعود والنّزول من العمارة، وثاني حلقة هي المجمّع والذي يحتوي بين 6 إلى 8 أجنحة (يوجد من 250 إلى 300 مسكن في المجمّع الواحد)، وهو يشير لمجموعة من العمارات تحمل نفس الإسم، وثالث حلقة هي الحي بكلّ مجمّعاته الثمانية من (A) إلى (H)، وأجنحته الخمسين، وبعدد سكنات تصل لـ: 2000 مسكن.

تعتبر الحلقات الثلاثة بمثابة مؤشر على شكل الاندماج الاجتماعي لسكّان الحي، ودرجة تضامنهم وتعاونهم وبناء العلاقات بينهم، ولعلّ الانتماء لنفس العمارة والمجمّع يعتبر بمثابة الحلقة الأولى للتّعارف والتّفاهم بينهم، ونتيجة لذلك التّفاهم حسب أحد المبحوثين تمّ إنجاز أبواب حديدية عند مدخل ومخرج الحيّ، وفي هذا السّياق يصف ذلك قائلا " **السّكان يتلاقاو ف المقهى تحت ويحاولو كشما يحلو مشاكلهم، ولا كل بلوك لأنو فيه أكثر من 300 بيت ف بلوك، لانو كاين مشاكل تاع الحي كامل وتاع بلوك وحدهم ثاني. وكاين تاع لاكاج، كي تكون لاصانسير حابسة ما ننتظرش واحد اخر من بلوك اخر يجي يحل مشكل هذا،**

بصح كي يكون مشكل باب خارجي ولا يجي يقاري داخل ساحة البلوك لازم يكون تدخل تاع F كامل، يعني راه عبارة عن حلقات أولى وتكبر حتى تجملنا كامل كحي الباز" ويواصـــل حديثه في نفس السّـــياق قائلا: "**الخدمة هذي لي درناها في العمارة تاعنا راهي نتيجة للتفاهم لي كاين بيناتنا " (ذكر، 65 ســـنة).** ويتّفق معه مبحوث آخر في وجود فئة تحاول وتجتهد في الاشـتغال لإيجاد حلول لمشـاكل الحي حيث يقول: "**كاين ناس ماشاء الله يحاولو يتفاهمو ويتعاونو، يعني كاين مجموعة حابة تخدم"(ذكر، 65 سنة).** إنّ هذه الفئة النشطة من السّكان تمثّل بشكل واضح الحلقة الأولى التي أشرنا إليها في عملية تشبيك العلاقات بين السّكان والتّواصـــل بينهم، لكنّ حضـــورها في الحيّ يتفاوت من عمارة ومجمّع لآخر: "**كاين فئة من فئة، كيما بلوك تاعنا نقدر نقولك متحدين، وقت فات تعاونا ريقلنا لاصـانسـير، وكاين ديبولك اخرين ماهمش متحدين، في بلوك تاعنا كاين جار يسـكن ف الطابق الأول يكثر خيره، هو لي يعس لنا طونوبيلات في الليل، كي تكون حركة يخرج، وزيد دار جاردة وحدو قايم بها، وما قالناش عاونوني فيها وداير سيتيرنا يسقي بها الشجرة " (ذكر، 39 سنة، ريف).**

يمكن إرجاع ذلك التّفاوت في الاتّحاد/الانقسام بين السكّان حسب العمارات إلى عناصر مختلفة تتحدّد في وجود شـخصـيات نشـطة ومبادرة تسـاعد السّـكّان على الالتفاف حوله وتكليفه بعملية التّنسـيق بين باقي السّكّان لما يحظى به من قبول اجتماعي في أوساطهم، وذلك ما يتجسّد في قول أحد المبحوثين: " **كاين ف بلوك 40 بيت، كي يحبس لاصانسير يعيطولي أبو عصام.. اذا تهاوشو أرواح أبو عصام، حتى مشاكل عائلية أرواح يا أبو عصـام.. حتى الأولاد صـغار ولاو يعرفوني راه يسـكن في الطابق السـابع روح لأبو عصام، مفتاح تاع لاصانسير أنا لي جريت جبت ريباراتور جبت لبياس من العلمة، النّاس تستنى شكون**

يبادر برك" (ذكر، 65 سنة، ريف) ويقول ساكن آخر: **"تقريبا كل بلوك وكيفاه إذا فيه عناصر حابة تنشط تلقا ناس تبع وتهتم ولعكس". (ذكر، 62 سنة، ريف)**

إنّ ارتباط إنجاز الأنشطة التي تخدم الحيّ بوجود الشّخصيات المبادرة ثمّ الالتفاف حولها، يعكس روح التّخوف لدى السّكان في بناء العلاقات بين العمارة نفسها، وبين باقي المجمّعات الأخرى، فحضور الشّخصية المبادرة في العمارة يعني وجود نواة لها سلوك وأفكار مميّزة تنطلق منها مشاريع الخدمة العامّة، والإلتفاف حولها ويعني تذويب شعور التّخوّف والتّسهيل في عملية بناء العلاقات " **فالإنسان لمّا يكون ما يعرفش شخص يتهيب منو، لكن لما يتعرف بيه تقوى العلاقة وتقوى أكثر بالخدمات والمناسبات خاصة في المآتم وهكذا" (ذكر، 61 سنة، ريف).** لاشكّ أنّ حضور/ غياب الشّخصيات المبادرة بالإضافة إلى عوامل أخرى لعب دورا في عملية تعزيز/ضعف روح الاندماج في العمارة كحلقة أولى ثمّ الحي بدرجة أخرى، وذلك ما يفسّر تفاوت درجات التفاعل بين الأجنحة اتجاه مشاكل الحياة اليومية في الحيّ، حيث يشير إلى ذلك أحد السكّان قائلا: **"المشكل إذا حدث في نفس الجناح بلوك، يكون اتحاد إذا كان يمسّ المصلحة تاعهم يتحدو تاع نفس الجناح برك، والجناح الأخر ما يتدخلش، والباقي المهم تخطيني أنا برك". (ذكر، 61 سنة، ريف)** ويضيف أخر: " **تلقى مبادرات محتشمة، زوج ثلاثة ربعة، كامل كيما راهم،، وإن كان كاين ديبلوك متعاونين، ملاح قايمين بلاصانسير، يعني زوج ولا ثلاثة برك، الباقي كامل ماكاش، تقولو أرواح نكوتيزو نشرو هذيك، عشرة ألاف ما يقدرش يمدها، ما يهموش، وحنا عقلية الجزائري، المبادرة تجي من عندي ولا ماكاش، نقول كيفاه سعيد جاب المبادرة هذي وأنا ما نجيبهاش، يولي ما يتلاحش ولا يشك.. كيما نقولو أربعة من الناس أرواحو أجماعة نتعاونو، يقولك هذو حابين يدو الصوارد، ضرك يروحو يشرو بياسة بمليون ولباقي يدوه ليهم". (ذكر، 54 سنة، ريف)**

صـــحيح أنّ الالتفاف حول الّشـــخصـــية المبادرة وإنجاز بعض الأشـــغال التي تخدم مصـــلحة العمارة والمجمّع فقط يعتبر مؤشـــرا هامّا لبداية الاندماج في الحلقة الأولى (العمارة) من الحي، لكنّها تشـــي أيضـــا بالإنقسـامية بين سـاكنة المجمّعات ونقص في الثّقة بينهم خاصّـة إذا ارتبط النّشـاط بتقديم تبرّعات مالية، كما أنّ الإكتفاء بالتّدخل والتبليغ حسب الحالة المرتبطة بالعمارة فقط يعني نقص التّفاعل الاجتماعي بين منتسبي المجال الواحد، وتكريس الأنانية والنّزعة الفردية "**كمثال كانت العين تاع الماء ما تجيش، جماعة تاع بلوك لتحت راح شـــكاو جات ليهم برك، وحتى زادوا راحوا تاع بلوك تاعنا شـــكاو باه ولات تجينا ثاني، علاه كي راحوا الاولين ما شكاوش باسم الجميع؟ علاه ما خمموش على الآخرين ياك حي واحد؟ " (أنثى، 57 سنة، مدينة).**

إنّ الشّكل البنائي للحي وعماراته وممارسات وسلوكيات الأولياء في الحيّ، سمحت بانعكاس آثاره على طريقة لعب الأطفال في الطّرقات "**رجعوا الأولاد يتكتلون ويتنابزون ويتعاركوا حسـب البلوك ويلعبون كفريق حسـب كل بلوك يجمع أبناءه، ويلعبوا ضـــد فريق آخر من بلوك ثاني"(ذكر، 58 ســـنة، مدينة).** وعليه، فســـلوك الأطفال في هذه الحالة ما هو إلاّ امتداد للبيئة العمرانية الاجتماعية لســـكان الحي. "**هنا راه لاســـيتي كبيرة صـعيب باه تتحكم، أحيانا تسـمع ألفاظ كارثة، أصـحاب الريدشـوصـي والإيطاج الأول والثاني راهم يعانوا" "(ذكر، 62 سنة، مدينة).**

ثانيا: عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الفرضية الثانية

1) البعد الزّمني ومساهمته في الاندماج الاجتماعي

سنقوم خلال هذا العنصر بإبراز دور البعد الزّمني في تحقيق عملية التّقارب الاجتماعي بين سكّان الحيّ، فالاندماج الاجتماعي عادة ما يرتبط بطول مدّة الإقامة التي تسمح بالتعارف بين السّكان، بالإضافة لمعايشة مختلف الحوادث الاجتماعية خلال سنوات الإقامة والتي ستساعدهم لاكتشاف بعضهم.

1.1) مدّة الإقامة، أبرز العوامل المساهمة في عملية التّقارب الاجتماعي

قبل الحديث عن مدّة إقامة المبحوثين في الحي، وجب التّنبيه إلى أهمّية العامل الزّمني، فالسكّان عاشوا محطّات زمنية طويلة ومتقطّعة قبل الانتقال إلى الحي للسكن فيه بالدرجة الأولى، وقبل اجراء الدّراسة الميدانية بدرجة ثانية، وذلك موضح في المخطّط الآتي:

- **2002/2001**: إيداع ملف الترشح للإستفادة من سكن في إطار صيغة البيع بالإيجار (AADL -1-)
- **2013**: إعادة بعث برنامج (AADL -2-) بقرار من وزير السّكن والعمران وإبرام عقد بالاتفاق بين(AADL) و(CNEP) لتحيين وتحويل ملفّات مكتتبي (AADL -1-) ومنحهم الأولوية للإستفادة من السّكن في إطار الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (CNEP).
- **2017**: انتقال السّكان للعيش في الحي.
- **2023**: إجراء الدّراسة الميدانية.

من خلال المخطّط الزّمني وطبيعة البرنامج الذي تمّ تحيينه وتحويل المكتتبين بالاتفاق بين المؤسستين (AADL) و(CNEP)، وبإمضاء من طرف مستفيدي السّكن على تصريح شرفي يبدون فيه موافقتهم على صيغة التحويل، تمّ مباشرة إجراءات إنجاز الحي سنة 2013، لكنّ السّكان أبدوا امتعاضهم وعدم رضاهم على التحويل بالرّغم من الإمضاء على صيغة التّحويل (انظر الملحق رقم 5)، فحاجتهم الملحّة للسّكن دفعتهم للقبول به كخيار، وفي ضوء ذلك يعبر أحد المبحوثين قائلا: "**وحنا كي عدنا كاريين وكذا، الواحد قالك نروح نسكن وخلاص، امالا سنيينا كونطرا" (ذكر، 62 سنة، مدينة).** ويضيف آخر بقوله: "**حنا مثلا تمّ التحايل علينا دخلنا في برنامج عدل وبعدها لقينا رواحنا مع لاكناب، ونخلصوا في ليزانتيري، وما قدرنا نديرو والو، ونحن متأسفون، لأنو هذو سكان برنامج عدل 2002 وما ماشاش في سطيف برنامج عدل، لمّا جاء تحيين البرنامج، الدولة تفاهمت عدل مع كناب على المستوى الوطني، وتمّ تحويل 65 ألف شقة وطنيا، من بينها ولاية سطيف استفادت من 2000، لكن باش يعاملونا معاملة عدل، لا ..**" **(ذكر، 58 سنة، مدينة).**

لقد أُتِيح لسكّان حي 2000 مسكن الباز، عديد الفرص للتّعارف بينهم قبل الانتقال للعيش في الحي، وذلك لطول المدّة بين سنة إيداع الملف وسنة الإنتقال الفعلي للعيش فيه، فخلال تلك المدّة الطّويلة كان السّكّان يتواصلون وينسّقون فيما بيهم لمعرفة مستجدّات ملفّهم " **قبل ما نسكنوا في الحي، كنا نعيطوا لبعضانا على جال كش جديد في الأخبار على السكنة وش قال الوالي... درنا علاقات كي كنا نديروا تجمع قدام الولاية ولاكناب تعرفنا ببعضنا، بصح بعيد بعيد مش يعني...**" **(أنثى، 57 سنة، مدينة).** وحسب تصريحات المبحوثين، فقد كان الفيسبوك أهمّ آلية للتّواصل بينهم قبل الانتقال، حيث كان يستعمل كأداة لتحديد موعد للإجتماع، واللقاء للإطلاع على المستجدّات "**قبل ما نسكنو استعملنا الأنترنت والفيسبوك، ينشروا والجمعية هي لي تتكفل بالنشر بصح ماهيش رسمية، يعني جماعة برك مكلفين**" **(ذكر، 63 سنة، مدينة).** ويضيف

آخر: **"بكري كنا نطلوا عليه لأنوا قبل ما يعطونا سكن، كنا نديرو اجتماع راه كاين احتجاج، أرواح نتلاقاو لهيه" (ذكر، 62 سنة، مدينة).**

بعد الإنتقال للسّكن في الحي سنة 2017، وبداية الاستقرار فيه ومن خلال إجابات المبحوثين لطبيعة العلاقات بينهم ووصفهم لها بعد سنوات من الإقامة في الحيّ، تبيّن بأنّ أوّل سنة للعيش كانت بمثابة سنة العزلة والانغلاق على الذّات، لكنّها بدأت تتطوّر بمرور الوقت، يصف ذلك أحد المبحوثين قائلا: **"تبدلت، كنا ما نعرفوش بعضنا، ضرك بدينا نتعارفو شوي، ولينا ما نخلوش أي واحد يدخل للكاج تاعنا حتى نسقسوه عند من راك رايح؟ والباب تاع لاكاج درنالو صكارة وكل واحد دار مفتاح عليه وكي يجي واحد براني لازم يعيط لمول الدار باه يفتح عليه" "(ذكر، 39 سنة، ريف)** ويتّجه معه مبحوث أخر في نفس الطّرح قائلا: **"لي صاري هنا عندي خمس سنين عام الأول والثاني واحد ما يهدر مع الأخر... بصح بعدها بمدة ولات مليحة "(ذكر، 63 سنة، مدينة)** ويؤكد ذلك ساكن آخر بقوله: **"ضرك لي يطول في سكنة هنا يتحك بيهم وتتبدل العقلية، وانا حسب وش راني نشوف راه بدات تتحسن شوي الأمور، نهار الأول كان كل واحد يعس روحو، ضرك بداو يعرفو بعضاهم" (ذكر، 63 سنة، مدينة)**

من خلال آراء المبحوثين يتَّضح أنّ فيه إجماع على وجود تقارب بين السّكّان بمرور الزّمن (5 سنوات من الإقامة في الحيّ)، لكنّ بداية التّقارب الاجتماعي بين السّكّان، صاحبه أيضا انسحاب بعض العناصر من الاهتمام بالحياة الجماعية للحي، خاصّة بعض الفواعل، سواء كان الانسحاب من الفضاء الافتراضي ممثّلا في مجموعة الفيسبوك، أو من الاهتمام بمصلحة الحيّ واختيار العزلة كأفضل حل لتجنب مشاكل وتبعات الاختلاط مع السّكّان، حيث عبّرت إحدى المبحوثات عن عدم قدرتها على فهم عقلياتهم، ودخولها في مشاكل

عديدة نتيجة نشاطها كرئيسة مجموعة عاملات النّظافة " **أنا حبست وحدي شفت فيها مشاكل بزاف مع اولادي وراجلي وعقليتهم ما ساعدتنيش جاني منهم مرض القلب، وليت جبدت روحي، وهذو ماهمش تاع اندماج وكامل كيف كيف تدور يطيرو لك عينك ههه.. وضرك راه رجع كل واحد غالق على روحو، كيما انا نسكن في الطابق التاسع نحكم لاصانسير نطلع فيها، طرك نغلق بابي، لا سلام لا كلام"(أنثى، 57 سنة، مدينة).** ويضيف ساكن آخر في نفس السّياق: "**تعرفت على ناس بشكل سطحي برك، جيت أنا بإرادة وبأفكار تاع هذا جار وهذا حي لازم نصلح ونخدم، من بعد لقيت عراقيل وليت استسلمت" (ذكر، 61 سنة، ريف).**

امتدّ انسحاب بعض السّكّان من أنشطة الحياة الواقعية في الحيّ السّكني إلى الانسحاب أيضا من أنشطة الفضاء الافتراضي من صفحة الفيسبوك، وهذا الأخير يعتبر امتدادا للحياة الواقعية في الوقت الرّاهن، ويمكن إرجاع أسباب ذلك الانسحاب إلى تراجع دور الصّفحة في أداء مهامها الرّئيسية التي أنشئت لغرضها في فترة "**الحِراك السّكني**" كما سمّاه أحد المبحوثين، واقتصار دورها حاليا على نشر بعض الأخبار (كراء، بيع، عرض خدمات بناء..) والانشغالات البسيطة حول وضعية الحي " **في البداية كانت مخصصة على أساس تساهم ف تَجمُّع الناس باه يسرعو في أشغال الحيّ والنّاس تسكن، ولمّا انجز الحي والنّاس سكنت، الكثير من الفواعل في الصفحة اما توقفوا او انسحبوا" (ذكر، 58 سنة، مدينة).** ويضيف آخر: " **الصّفحة الحقيقية والتفاعل تاع قبل السّكن تلاشى شوي، ضرك شوي ما بقاتش، تعرض شوي مشاكل تاع الماء، والناس تعرض خدمات تحب تكري ولا كش حاجة برك". (ذكر، 62 سنة، مدينة).** كما أرجع مبحوث آخر سبب الانسحاب إلى طريقة تسيير النّقاشات في الصّفحة التي لا تقبل الاختلاف في الآراء وحظر ما لا يتوافق مع وجهة من يسيّرها، حيث يقول أحد السّكّان: " **أنا كنت نشوف مجموعة تاع فيسبوك بكري، ضرك ما نيش مهتم بها، ونفيسبوكي عادي، أما قروب تاع الحي، لا لا الأمور هذي ما تهمنيش، ران عايش فيه، وش راه يكتب هو أنا راني**

نعيشو، على هذيك ما يهمنيش، ترجعلو قادر تدخل في أمور، وكاين لي ما يحترمش، لو كان يحط حاجة وأنا ننفيها قادر.. كاين لي يزيد عليها وكي تكذبو قادر يسبك ويحذفك لانو ما جيتوش على هواه" (ذكر، 54 سنة، مدينة)

في الأخير، يمكن القول بأنّ للعامل الزّمني دورا في تقارب السّكّان واستبشارهم بتوسّع دائرة معارفهم، على الرّغم من توجه فئة للعزلة واختيار الفردانية والانسحاب من الحياة الجماعية كحلّ للهروب من مشاكل الاختلاط الاجتماعي، لكنّ تخلّي بعض السّكّان عن سلوكياتهم السّلبية وبداية تبنّيهم لأسلوب جديد واتّفاق أغلب المبحوثين على ذلك، كلّها عناصر تشي ببداية حصول نوع من التّقارب الاجتماعي مع مرور الزّمن ولو بشكل متفاوت، وسنتوسّع في شرح ذلك أكثر في العنصر الموالي.

1.2) البعد الزّمني وتبنّي القيم والثّقافة الحضرية

تعتبر الأحياء السّكنية الجديدة جزء لا يتجزّأ من المدينة، وهي تعكس طبيعة الحياة الحضرية التي تتميّز بأنماط سوسيو–ثقافية عديدة ومختلفة، فلكلّ فرد طريقة حياة وموروث ثقافي نشأ عليه في منطقة جغرافية أو مجتمع محلّي خاصّ به، وانتقال السّكّان من مناطق ومنحدرات اجتماعية مختلفة للعيش في حي 2000 مسكن الباز أنتج مجتمع حيّ جديد، سيكون خلالها لكلّ ساكن الحرّية في طريقة بناء شبكة علاقاته، أو التوجّه نحو العزلة، الحفاظ والاستمرار بنفس العادات والتّقاليد أو تبنّي قيم وثقافة جديدة، وغيرها من العناصر الثّقافية، وباعتبار أنّ " الثّقافة ذلك الكل المركب الذي يضم العادات والمعتقدات والمعرفة والقانون والأخلاق والفن" حسب تعريف ادوارد تايلور، فسنقوم بتقديم عرض تحليلي للمقابلات من خلال التّركيز على العناصر الثقافية الواردة بتعريف تايلور.

كشفت نتائج المقابلات مع المبحوثين في إجابتهم حول سؤال التّثاقف بين سكّان الحي، واكتسابهم لممارسات جديدة أو ميلهم للمحافظة على ثقافتهم وذهنياتهم الأصلية، العديد من العبارات والأقوال والإشارات التي تبرز التّنوّع والاختلاف الثّقافي بناء على منحدراتهم الاجتماعية وأصولهم الجغرافية، وبالنّظر لشساعة مفهوم الثّقافة والاجابات والعبارات الكثيرة التي يمكن ربطها بالعنصر الثّقافي، سنحاول اختصار بعض إجابات المبحوثين حسب ثلاث محاور تتعلّق بـ: شبكة العلاقات، تمايز الخلفيات الاجتماعية والثقافية في الحي، سمة اللّامبالاة والتّحفّظ، وذلك وفق ما يلي:

أ) شبكة العلاقات:

أظهرت إجابات السّكان بأنّ شبكة العلاقات في الحيّ تطبعها الحرّية الشّخصية، فلكلّ ساكن أساليبه ونظرته الخاصّة اتجاه التّواصل أو العزلة تبعًا لجنسه، أو لوضعيته الاجتماعية " **العلاقات هنا كل واحد يدير ويحاول كيفاه يربط العلاقات وحدو" (ذكر، 65 سنة، ريف، متقاعد)** ويضيف آخر:" **الدار دايرها للرقاد برك، نخرج صباح للخدمة نولي لعشية نحكم داري وخلاص" (ذكر، 39 سنة، ريفي، موظف)** وفي اتجاه مغاير تماما، وبمرور الزّمن تشكّلت نظرة ضبابية حول ذهنيات السّكّان في الحي لدى إحدى المبحوثات، فالبرّغم من تمتّعها حسب وصفها لنفسها بعقلية اجتماعية محبّة للتّواصل ومساعدة الآخرين، إلاّ أنّ الواقع الاجتماعي في الحيّ وعبر ثقافة بعض سكّانه الذين لا يحترمون المرأة العاملة حسبها، ولم يتقبّلوا أيضا فكرة تمثيلها كامرأة لعمارتهم ممّا أدخلها في مواجهات رمزية مع بعضهم، حيث تقول: "**أنا عقليتهم مانيش فاهمتها، انا نهدر على روحي نشتي الناس، نشتي نتعارف نهدر نروندي سارفيس للناس، بصح هنا عقلية أخرى أنا مرات تبانلهم عقليتي ما عرف كيفاه... كاين لي يهدر معاك بيا وظريف، وكاين لي يحقر، وشفت بزاف يحقرو**

المرأة، الفام دوميناج تجي تنقي وتسيق قدام باب دارو وهو يخبط عليها الباب ويوصلها حتى بالكلام وانا شفتهم وفي حضوري مش قالولي. وكل واحد وعقليتو " (أنثى، 57 سنة، مدينة) ولعلّ تلك السّلوكيات ستكون من أهمّ الدّوافع للعزلة والانسحاب من الحياة الجماعية للحي.

إنّ الاختلاف في الذهنيات والتحفّظ من سمات المدينة، لكنّ عدم احترام الآخر وتعنيفه رمزيا يشير لعقليات وسلوكيات بالية سيكون لها تأثير إضافة لعناصر أخرى على رضا السّاكنة للاستقرار في الحيّ، وهو ما دفع ببعضهم للرّحيل عنه " **كاين لي جاو وراحو ما عجبتهمش لاسيتي خاصة ايطاج الأول الأولاد كي يلعبو والسفاهة، لفوق رحمة رب في ايطاج تاسع بصح لاصانسير لازم تكون تمشي" "(أنثى، 57 سنة، مدينة).** ويؤكد ذلك مبحوث آخر بقوله: " **قول 75 حتى 80 بالمئة من السكان ما همش راضيين، على السّكن هنا، من الأمور اللي كنا نحكو عليها لي راه صارية هنا، يقولك سيرتو تسربات تاع الماء لاصانسير راهم حابسين، الجيران بزاف لي كاريين، امالا يقولك يا خويا انا نبيع، وكاين بزاف لي باعو كي يكمل يخلصها بالدراهم برك يبيع ويروح" "(ذكر، 54 سنة، مدينة).**

لقد عبّر عديد المبحوثين من خلال ملاحظاتهم لأسلوب حياة السّكان بأنّ هناك تخوّفا لديهم للدّخول في علاقات اجتماعية، ولعلّ غياب المرافق الاجتماعية الحضرية خاصّة في السّنوات الأولى من انتقالهم عزّز لديهم روح العزلة وبالخصوص لدى الأسر، باعتبار أغلبها أسرا نووية " **ما لاحظته هنا كل شخص متهيب ولا توجد علاقات قوية، خاصة بين الأسر، الرجال شوي ماكاش مشكل. أعقتد أنو العلاقات ضعيفة ولها أسبابها، خاصّة التخوف من الجار. فالمثل يقول الجار قبل من الدار، كاين لي يقولو للجار الرّاحل لازم تجيب لنا جار مليح كيما أنت ولا أبقى. وهنا في الحي فرق بين العائلة لي عندها ناس كبار في السن وآخرين عائلة**

صغيرة هذاك وين تكونت، فالشباب يميل للتحضر أكثر" (ذكر، 58 سنة، مدينة). ويضيف آخر في نفس السّياق: **"صح هي عقلية قديمة في بنيان جديد، ناس هايبة شوي من بعضها، وهذي هي الدنيا كاين القبيح وكاين المليح" (ذكر، 39 سنة، ريف).** ويضيف آخر: **" أمّا روح الجماعة هنا ناقصة، خاصّة من جهة العوائل ناقصة بزاف، الرجل راه يتلاقى الرجل في الطريق كشما يهدر معاه، أما جهة المرأة ناقصة" (ذكر، 62 سنة، مدينة)** وتؤكّد ذلك إحدى المبحوثات بوصفها للعلاقات بين نساء الحيّ بحكم عملها وجنسها بقولها: **" أنا حسب ما لاحظت لأنّي كنت نعقب عليهم في ليبلوك كامل بحكم الخدمة تاعي في وقت فات، ولأنها قليلة تلقى في كل بلوك مثلا وحدة برك عندها جارتها حبيبتها، ولا عند باب المدرسة يتلاقاو شوي، بعدها كل وحدة تروح لبيتها، يعني ماكاش هذيك تروحي لبيتها تسهري عندها" (أنثى، 57 سنة، مدينة).**

على الرّغم من الإجابات الصّريحة للسّكّان بضعف وسطحية العلاقات الاجتماعية في الغالب والتي تطبع مشهد حياتهم اليومية في مجتمع الحيّ، إلاّ أنّ روح التّضامن وتقديم واجب العزاء قائم مع حضور مراسيم الجنازة " **عندك كي تكون جنازة عشر دقايق، نصّ ساعة ننصبولو الخيمة ونتعاونو.. ما شاء الله ونعزّوهم.. الطفل الصغير لي مات النّاس تحسّرت عليه في الصفحة هذيك تاع الحي" (ذكر، 65 سنة، ريف)** وتضيف مبحوثة أخرى في نفس السّياق: **" عندك في الجنازات يمشو شوي لبعضاهم" (أنثى، 57 سنة، مدينة)** وعلى خلاف المبحوثين السّابقين يعتقد ساكن آخر بأنّ مشاهد التّضامن والتّواصل تغيب أيضا في مشاهد الجنازة، حيث يقول: **"تأثرت، شفت جنازة لا حدث، مش كما عندنا وين كنت، كاين ناس تعزي، هنا لعكس تماما جنازة بصّح لا حدث" (ذكر، 61 سنة، مدينة).** إنّ هذه الرؤى المختلفة يمكن تفسيرها بحجم الحيّ الكبير وبنية العائلة النّووية التي تطبع البنية الاجتماعية لمجتمع الحي، بالإضافة إلى تفاوت درجات التّضامن والتآزر بين السّكان من عمارة ومجمّع لآخر، فوجود خلايا نشطة وشخصيات اجتماعية مبادرة ومحفّزة لالتفاف السّكّان، يساهم في

تقارب السّاكنة ومشاركتهم في مشهد الجنازة وتنصيب خيمة العزاء، وغياب تلك الخلايا النّشطة في العمارة وعزلة بعض السّكّان سينتج مشهد (جنازة لا حدث) على حدّ تعبير المبحوث، بالإضافة للأثر النّفسي والمعنوي الذي يخلّفه ذلك المشهد على السّاكن نفسه.

أمّا بخصوص التواصل خلال الأفراح والأعراس ومشاركة الجيران والسكّان لهم فيها، فذلك يرتبط بدعوة أسرة العريس أو بـ: **(العرضة)** على حد تعبير إحدى المبحوثات: " **في الأعراس حسب العرضة" (أنثى، 57 سنة، مدينة)** وعلى عكسها يرى ساكن آخر بأنّ السكّان لا يتشاركون الأفراح مع بعضهم بقوله: "**وفي الأعراس حتى وأنا جارو ما يعرضنيش" (ذكر، 61 سنة، ريف).** يمكن تفسير ذلك الاختلاف والتّحفّظ في إرسال الدّعوات إلى أمور عديدة ترتبط بجوانب اجتماعية (التوافق والتفاهم بين الجيران)، ثقافية (طقوس وعادات وهوية كل ساكن)، اقتصادية (القيمة المالية المخصصة للعرس)، وهيكلية (الشقّق صغيرة المساحة ولا تحتمل عدد كبير من المدعويين)، وعليه، فموضوع الأعراس في مثل هذا النّوع من السّكنات شاسع وهو موضوع قائم بذاته للدّراسة، ومن الصّعب تفسيره دون التعمّق في تفاصيله.

تعتبر الأعياد محطّة أخرى للكشف عن قيم التّواصل الاجتماعي المعنوي والمادّي في الحيّ، فالتّزاور بين السّكان في هذه المحطّات يكشف روح التّماسك وقوّة الرّوابط بينهم، والعكس، سيبرز هشاشة العلاقات الاجتماعية وسطحيتها وانتشار قيم الفردانية والعزلة. وفي ضوء ذلك أشار المبحوثون إلى نقص المظاهر الثّقافية أو الممارسات الاحتفالية التي تعبّر عن قوة وعمق العلاقات بينهم، فتصريحاتهم تشي بسطحية العلاقات "**الأعياد ما شفتش مظاهر يعني تاع تبادل وزيارات كبيرة هكذا وحتى يكون وراهم فئة قليلة برك" (أنثى، 57 سنة، مدينة)** والملاحظ أيضا بمرور الوقت غياب الشّجارات بين الأسر في العمارات وذلك مؤشر مهمّ لوجود

تقارب بين السّكّان "**الجيران ما يتهاوشوش فيما بعضهم. عندها 3 سنين ملي سمعت اخر مرة زوج عوايل تهاوشو بعدها ماكاش" (ذكر، 62 سنة، مدينة)**

ب) تمايز الخلفيات الاجتماعية والثقافية في الحي:

ينتمي سُكّان حيّ 2000 مسكن الباز لمنحدرات اجتماعية وثقافية من مختلف مدن وأرياف سطيف والولايات المجاورة لها، وسيكون للخلفيات الاجتماعية للسّكّان دور في تشكيل نمط الممارسات اليومية التي تطبع مشهد العيش في الحيّ، وعبر تلك الممارسات ستتشكّل صورة ذهنية لدى السكّان حول الآخر الذي يتشاركون معه نفس المجال الجغرافي والاجتماعي، وبناء على تلك التّصوّرات الذهنية التي يبنيها السّكان، ستتحدّد مواقفهم اتجاه بعضهم نحو التّواصل أو العزلة، ومنه الاندماج في الحياة الاجتماعية للحي.

بداية، سنعرض بعض الإجابات التي توحي بالتّمسّك بمظاهر الثّقافة الرّيفية، واستمرارها في حياة السّاكن، فلقد أشار أحدهم إلى اختلاف الذهنيات بين السّكّان، لكنّه ربط نشاطا سلبيا في الحي بالأصول الجغرافية لممارسه "**من ناحية العقلية كل واحد وعقليتو وكاين لي حاكمين بعقلية الريف، رانا نشوفو فيهم وكأنّه ساكن في الرّيف يلايم ويعرّم في القراعي تاع البلاستيك والكراطن ويسطوكي فيهم قدام دارو باش يبيعهم، وكاين لي لاباس عقلية تاع مدينة" (ذكر، 63 سنة، ريف)** كما يعتقد أحد المبحوثين من أصول ريفية بأنّ الخلفية السوسيو–ثقافية للسّاكن هي التي تحدّد شبكة علاقات في الحيّ، فتصوّر **(وليد لبلاد)** الذي ينظر به السكّان المنحدرين من أحياء مدينة سطيف لأنفسهم حسب قوله، دفع به للبقاء في عزلة وبناء عليها لم ينسج علاقات، بل أبدى انصدامه من الواقع الاجتماعي الجديد الذي يعيشه، وبناء على ذلك استمرّ في علاقاته التّقليدية بمنطقته الأصلية: "**وهنا غالبة فكرة أنا ولد المدينة. وحنا ينظرو لينا كبدائيين وأولاد القرى.. نسبيا، فيه**

اتصال بالمنطقة اللي جايين منها، أنا ران نروح، وفيه تواصل ليها بالنسبة لي أكثر من هنا، في الحي هذا التواصل تاعي لا يتجاوز 5 بالمئة. تعرفت على ناس بشكل سطحي برك. جيت أنا بإرادة وبأفكار تاع هذا جار وهذا حي لازم نصلح ونخدم، من بعد لقيت عراقيل وليت استسلمت" ويضيف بأنّ بعض السّكان صاروا يلجؤون لإخفاء هويتهم الرّيفية لتجاوز تلك الصّورة النّمطية عنهم، حيث يقول: **"والناس هنا مجموعة كبيرة ناس محافظة. هنا الناس زعما متحضرين، وتلقاهم ينكر أصلو من مكان فلاني.. يحبو يبانو متحضرين.." (ذكر، 61 سنة، ريف).**

يتّفق معه مبحوث آخر في نفس الطّرح بأنّ العلاقات الاجتماعية في الحيّ تحكمها أصول السّاكن بقوله: **"أنا قبايلي من شمال سطيف، وراني مندمج مع شاوية مع نوايل، مع لعرب.. لكن النّاس تميل شوي لأصولها** "، ومن جانب آخر يصف هذا الأخير الحالة الذهنية والنّفسية لأحد السكّان من أصول ريفية، وتفاعله مع البيئة العمرانية الجديدة في الحي بقوله: **"كاين واحد قبايلي جاي من ريف شمال سطيف، قالي الحمد لله كاين ليتساع طونوبيلات وطراوموای وراني دهيت وشرهان ف المدينة يعني فيه نقلة نوعية في حياتنا شوي" (ذكر، 65 سنة، ريف)**

من جانب آخر، يَعتبِر أحد السكّان بأنّ الطّابع المحافظ للقادمين من مناطق خارج مدينة سطيف وعدم تقبلهم لسلوكيات السكّان الآخرين (أولاد البلاد) كما سمّاهم المبحوث، أنتج صداما بينهم في حالات عديدة، خاصّة فيما يتعلّق باختيار ممثّل العمارة، فالملاحظ أنّ السّاكن من أصول أمازيغية والمرأة لم يحضيا بالقبول كممثّلين عن العمارة من طرف بعض السّكان، وفي هذا السّياق تروي لنا مبحوثة عن صدامها مع أحد السّكّان، حيث تقول: **"جات شركة تسيير الحي سنة 2018.. واختارت ممثل على (لاكاج) وكشما يكون يعيطولي،**

كان جارنا مصكر لاصانسير وكي بعثت ابني ليه باه يفتح عليا سبني، رحت لابريقاد شكيت بيه، وعلى العاشرة تاع الليل (لاكاج) كامل طلعو ليا، اسحبي شكوى تاعك واسمحيلو، وهو كان حاب يحقر... وهو كان هاز نظرة أخرى عليا كي يشوفني ندخل ونخرج بزاف وهي هذيك هي حياتي، هو شافها كيفاه امرأة تتصرف فلاكاج، وانا مش نيتي نتصرف، قلت نعاونهم برك، وبعدها أنا حبست وحدي شفت فيها مشاكل بزاف" (أنثى، 57 سنة، مدينة)، ويقول ساكن آخر في نفس السّياق: "**... لكن فيه ناس عنصريين، واحد قالي علاش كلّما ندخل للبلوك نلقى القبايلي هو المسؤول عليه؟" (ذكر، 65 سنة، ريف)**

إنّ نمط العيش في العمارة الذي اعتاد عليه عديد السكّان القادمين من أحياء مدينة سطيف، وتمتّعهم بعقلية الحياة الحضـــرية التي يبرز فيها الإغفال واللامبالاة بالآخرين وتحرّرهم في مواقفهم من أي قيود في حياتهم الخاصّـة، سهّل عليهم الاندماج في مجتمع العمارة، "**سطايفي ولد بلاد موالف ساكن في باطيما ما تلقاش عندو مشكل، طول حياتنا ساكنين في باطيمات نعرفو العقلية، بصح واحد موالف برا، من بعد يلقى روحو ف لبلاد يلقى تصرفات أخرى، ضرك أنا نسكن في لبلاد بنتي كي تلبس سروال عندي عادي، هو ما يشـوفهاش عادي، امالا يولي في أمور.... وتوقع أمور أخرى، كي تسـمع في موسـيقى في دار عادي، بصح هوما محافظين يعتبروها مش عادي، التصرفات تاع الأولاد كل واحد كيفاه" (ذكر، 54 سنة، مدينة)** كما أن بعض السّكّان لم يستوعب نمط العيش في العمارة على حدّ قول أحدهم: "**كاين لي ممكن مش فاهمين عقلية الحياة هنا، كاين زوج جيران قريب تضاربو قالك المرأة لي ساكنة فوقي راه تلبس طالو وتقربع علي، قلنا له ممكن مش بالعاني وانما هذيك وش راه تلبس ديما في دارها، وتدخلنا وصـــلحنا بيناتهم الحمد لله" (ذكر، 62 ســـنة، مدينة)** وعلى عكس ذلك، عبّر ســـاكن آخر بأنّ نمط العمارة الحالي لم يؤثر في طريقة حياته:" **كيما انا من بكري في باطيمو، لاكاج فيها أربعين ســكن وعندي عادي"(ذكر، 62 ســنة، مدينة).**

وذلك على عكس السّكان من أصول ريفية، حيث اعتبروا بأنّ عدد السكّان الكبير في العمارة الواحدة عائق لاندماجهم في مجتمع الحيّ.

من نّاحية أخرى يعتقد عضو اللجنة الدّينية لمصلّى الحي بأنّ تلك الطّباع السّيئة التي تجسّدت في ممارسات السّكان في السّنوات الأولى من انتقالهم للحي، قد بدأت تنحصر مع مرور الوقت ".. **ولكن خلال السنتين الأخيرتين نقصت، خاصة لما تدخلو بعض عقلاء الحي وحاولو ينصحوت الأشخاص لي يتسببوا في تلك الظواهر، وبعد هذي المدة وحتى التمدن واكتساب عادات جديدة الكثير استفاد، خاصة انهم متوسطو الثقافة وسلوكهم تحسن، ولي كان عندهم طباع سيئة حاولو يتكيفو والأمور تتجه نحو الاحسن". (ذكر، 58 سنة، مدينة)** ويشير مبحوث آخر لذلك أيضا بقوله: "**كاين تغيرات مش كبير بصح كاين، على خاطر النهار الأول كي جينا لقينا عقلية، ضرك راه عقلية أخرى، كاين لي تقبل السكنة والحي لي راه فيه حتى ولو على مضض" (ذكر، 54 سنة، مدينة)**

بالرغم من الاستقرار في الحيّ لما يقارب خمس سنوات، إلاّ أنّ السّكّان لازالوا محافظين على نمط معيشتهم السّابق، كما أنّ إجابات المبحوثين توحي أيضا بضعف عملية التّثاقف بينهم: "**من ناحية تاع التقاليد وش يتعلمو؟ ماكاين والو.. العيد ورمضان على النّاس كامل، وفي الأعياد قلال وكاين لي يدخلو، بصح مش كيما بكري النّاس تمد لبعضها القاطو للجيران، ضرك شوي" (ذكر، 62 سنة، مدينة).** إنّ نقص التّواصل والتّزاور وغياب الهياكل الاجتماعية الحضرية الرّسمية التي يمكن أن تساعد في تحقيق التّقارب بينهم سيدفع بالسّكان للمحافظة على البنية الاجتماعية التقليدية لغياب التّثاقف، وعليه، وحسب ملاحظة المبحوثين فالعيش في الحي لم يحدث قطيعة مع ممارساتهم، وتقاليدهم " **الناس راه محافظة على تقاليد تاعها، سيرتو الماكلة،**

كيما حنا جينا من الريف مازالنا نطيبو كيما موالفين" (ذكر، 63 سنة، ريف). كما أشار أحد المبحوثين إلى حفاظه على نفس الأكلات التقليدية التي يقدّمها لأحد جيرانه بقوله: **"عندي جارنا شـــاوي، ســـيليباتير نديلو العشاء حاجة سخونة أفطير أوقسول، أبازين" (ذكر، 65 سنة، ريف)**

كما أنّ روابط السّـاكنة لازالت مسـتمرة مع الأحياء والمناطق التي قدموا منها بشـكل متفاوت حسـب طبيعة انشـغلات كل فرد، **"إيه مازالت عندي علاقات مع صـحابي كاين لي راهم يسـكنو هنا وكاين لي نروح ليهم للقهاوي في لبلاد، أنا كنت مع فريق تاع ســـطيف، نقولك وقت فات كنت نطلع بزاف لبلاد مع جماعة الفريق، وضـرك قريب عام وليت نقصـت منهيه وليت نريح هنا، وراني ضـرك حاكم الماء تاع لاسـيتي وفي نصـف نهار يعيطولي، نخلص على الخامسـة تعيا ما تقدرش تزيد تروح، يسـمى بديت نسـتقر هنا شـوي" (ذكر، 62 سنة، مدينة)، تاع الدوار خشـان شـوي، وتاع البلاد تلقاهم شـوي خفاف كيما دزيريين راهم هنا" (ذكر، 54 سنة، مدينة)** ويضيف مبحوث آخر: **"الناس مزالت تروح لمنطقة الأصل تاعها كما راني نشوف جماعة تاع شـمال سـطيف بوعنداس بني ورثيلات قنزات، يروحو يحضـرو الأعراس، يروحو لجني الزيتون تاعهم وخاصة لي عندهم والدين"(ذكر، 65 سنة، ريف)** بالإضافة إلى عديد الممارسات الأخرى التي يمكن تلخيص بعضـها في قول رئيس مكتب تسـيير الحي الذي أشـار إليها، **"كاين ناس تربي القطط والكلاب. كاين لي مزربين على المسـاحات الخضـراء، وحنا كمكتب تسـيير حي نكتبو برك، وكاين لي راهم في العدالة، زاد أدى الكلوار، كاين لي داير سيتيرنا في الأجزاء المشتركة" (ذكر، 54 سنة، مدينة)**

ج) سمة اللاّمبالاة والتحفّظ:

تنعكس تطلّعات وتصوّرات السّكّان للمجال السّكني الذي يعيشون وينتمون إليه على المعاني النّفسية والاجتماعية التي تظهر في ردود أفعالهم على الأحداث والوقائع التي تدور في مجتمع الحيّ، فاللامبالاة والتّحفّظ يُعدّان من السّمات البارزة في سلوكيات سكان حي 2000 مسكن الباز، وهي امتداد لنفس خصائص المدن كبيرة الحجم، وفي هذا الصّدد يصف أحد المبحوثين سلوك السكّان حول بعض الوقائع والأحداث التي تجري في الحيّ بقوله: " **الطّابع الغالب حاليا تاع السّكان هو اللاّمبالاة، يعني لو كان ما تكونش قضية خاصّة بالشخص ما يحبش يتدخل. يغمض عينيه ويذهب، وشرعيا تغيير المنكر لم يعد موجود لأسباب كثيرة، والناس انسحبت إلا القليل" (ذكر، 58 سنة، مدينة)** ويتّفق معه في ذلك مبحوث آخر بقوله:" **وهنا حنا نخدمو ف التيوات تاع الماء والذر يكسروهم يبيعوهم، ماكاش حتى ساكن يجي يديكلاري أراوح راهم يسرقو فيهم، ما عرف يخافو، إذا لصقت فيه تلقاه يدير الحس باش النّاس كشما توقف معاه، واذا تاع الجماعة في لاسانصير ولا، ما يقولش، ولا ما يعيطش على الطفل، ولا يقول لباباه، ماكاش صرامة هذيك.." (ذكر، 62 سنة، مدينة)**

تعتقد إحدى المبحوثات بأنّ سلوك التحّفظ وعدم التّدخّل يبرز أيضا أثناء حدوث الشجارات، حيث تصف واقعة بقولها: "**مرة صرات هوشة في باركينج ف ليل، وفيهم حاجة ما يعيطوش للجدارمية، يبقاو يتفرجو.. راهم بالمواس، يصرى لباطل.. وين وين باه يجو الجدارمية، بصّح باه يروحو يفكّوهم ولا يديرو كش حاجة، راه ماكاش.. تلقاهم يتفرجو وخلاص" (أنثى، 57 سنة، مدينة)** ويذهب معها مبحوث آخر في نفس السّياق، حيث يعتقد بأنّ السّكان كانوا أكثر تضامنا واهتماماً بشؤون الحي قبل الانتقال إليه، أكثر ممّا هو عليه الوضع

حاليا، حيث يصف ذلك الوضع بقوله:" **في البداية خير، كنا نجرو وندیرو علاقات باه نجیبو السكنة، ضرك ولاو یتفرجو برك" (ذكر، 62 سنة، ریف)** لقد كان لثقافة التّحفّظ واللامبالاة التي يعيشها سكّان الحيّ تأثير في الحفاظ على الممتلكات المشتركة ممثّلة في الحديقة العامّة للحي، وبعض الألعاب المشتركة المخصّصة للأطفال، فكان مصيرها التحطيم والإهمال "**وكانت كاين جاردا كبيرة تاع حي 2000 مسكن كامل، كانت جنّة نهار دشّنوها، ضرك تقول جراد فات عليها، تاتار، كسّروها كامل، وكاين حتى الألعاب هذوك تاع البلاستيك، جابولها ليسونس وحرقوها" (ذكر، 62 سنة، ریف)**

إنّ غياب الهياكل ونقص التّواصل والتفاعل بين السكان وانفتاح الحيّ على محيط اجتماعي شاسع وقربه من حي فوضوي، عزّز ثقافة اللاّمبالاة عند السّاكنة، والتي بدورها انعكست على تخريب بعض الهياكل كألعاب الأطفال في السّاحة العامّة، وعدم التّدخّل لنهي رعاة الأغنام من سكان حي شوف لكداد في المساحات الخضراء التّابعة لحي 2000 مسكن، إنّ ثقافة اللاّمبالاة التي طبعت مشهد الحياة اليومية في الحي، تعتبر من الأمراض الاجتماعية التي تنتج من ضعف التّفاعل بين مختلف العناصر العمرانية والاجتماعية للسكّان.

من خلال ما سبق، يتّضح بأنّ المقابلات قد كشفت عن عديد الأمثلة للممارسات الاجتماعية والثقافية للسكان، والتي تدلّ على استمرار نفس القيم والسّلوكيات الثّقافية لكلّ ساكن حسب منطقة سكنه السّابقة، بالإضافة إلى بروز سمة اللامبالاة والتحفّظ أحيانا، والعنف واحتلال الأملاك المشتركة أحيانا أخرى، سواء من طرف السّكان أو من الغرباء عن الحي، وهو ما أثّر في عملية تحقيق هوية جماعية موحّدة تتوافق وطبيعة الوضع الاجتماعي الثّقافي للحي، حيث يستطيع عبرها السّكّان التّضامن وتنظيم أنفسهم بشكل رسمي

لتلبية احتياجات الحيّ من المرافق والهياكل الاجتماعية الحضـــرية الضّـــرورية، ومواجهة تحدّيات مشـــاكل المحيط الاجتماعي الداخلي والخارجي، وعليه يمكن القول بأنّ البعد الزّمني قد أسـهم بشكل متواضـع فقط في تبني السّكّان لقيم وسلوكيات ثقافية حضرية.

ثالثا: عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الفرضية الثّالثة

1) انعكاسات غياب الهياكل الاجتماعية الحضرية في الحيّ على الاندماج الاجتماعي

1.1) الفراغ الهيكلي ودوره في الانقسام الاجتماعي

تعدّ الهياكل الاجتماعية الحضرية من بين أهمّ العناصر المساعدة في احتواء السّكّان وتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والثقافية والمادية، وفي ضـوء ذلك، فإّن حضـورها في الأحياء السّـكنية الجديدة صـار ضـروريا لتفعيل حياة السّاكنة وفق سياسـة حضـرية مدروسـة، فتنظيمهم وفق أسـاليب حديثة سـيسمح بانتظام السّكّان وانخراطهم في النّوادي والمؤسسات الثقافية والرّياضية ومنه تسريع عملية اندماجهم لسهولة التّعارف والاحتكاك بينهم في إطارها، لكنّ تأخر إنجازها عبر مراحل زمنية طويلة، أو غيابها كلّيا في الحيّ سـيفتح للمجال العام ممثّلاً في الشّوارع والفضاءات المشبوهة بالنّشاط واحتواء بعض الفئات كالشّباب والأطفال وما ينجرّ على ذلك من انحراف وازعاج للآخرين، ومنه التّسبُّب في المشاكل التي تغذّي الانقسام بين السّكّان.

لقد أســـفرت الملاحظة الميدانية للحيّ والمقابلات مع المبحوثين عن وجود فراغ هيكلي كبير، حيث تمّ افتتاح مدرسـة ابتدائية ومتوسـطة قبل سـنة فقط من إجراء الدراسـة الميدانية، وفي هذا السّـياق يصـف أحد المبحوثين وضـعية الهياكل الاجتماعية الحضـرية في الحي بقوله: " **أمور كيما هذو ماكاش خلاص، لا دار شـباب لا مركز صـحي لا مقر أمن، كاين غير متوسـطة وابتدائية داروهم لنا العام لي فات برك باه فتحو،**

وكانت متوسطة وثانوية في حي آخر بصح بعاد علينا شوي، من المفروض 2000 مسكن قبل ما نجو يكونو دارو على الأقل مدرسة للصغار، بصح هنا المتوسطة العام لي فات برك باه فتحت" (ذكر، 63 سنة، ريف) ويعتقد مبحوث أخر أن الحي يتحسّن تدريجيا من حيث توفّر الهياكل مقارنة بسنة 2017 التي تمّ الانتقال خلالها للحي، حيث يقول: **"من السلبيات الكبيرة للحي لا توجد به مرافق للأسف الشديد، لمّا السّكان جاو في 2017 لا ابتدائية ولا متوسطة ولا فوج كشفي ولا محل، انطلقنا بحياة بدائية، والآن بدات تتحسّن الظروف، وهذا من عيوب السلطات لم يخططو للحي بشكل كامل. والآن في سنة 2023 فيه ابتدائية ومتوسطة، وراهم يبنو مركز تجاري خاص وكاين ثاني مدرسة تعليمية خاصة في وسط الحي، بصح ماهيش موجهة لأبناء الحي. لهذا سكان الحي حاولوا يتجمعوا على هذي الأمور، مش معقول في قلب الحي لي فيه نقائص تكون مدرسة خاصة". (ذكر، 58 سنة، مدينة).** وتتّفق معه في ذلك مبحوثة أخرى بقولها: **" كاين مدارس لابوسط، طراموای، بصح مازال الأمن صح كارثة، أمّا هياكل كما دار شباب جمعيات ملاح كشافة.. هذو ماكاش، كاين غير القهاوي بزاف لي فزدو الأولاد ومرات يجو الجدارمية يهزو بالجماعة منهم قدام القهاوي على الكاشيات، رجعوا لنا مشكل صح" (أنثى، 57 سنة، مدينة).**

إنّ غياب بعض الهياكل الخدماتية الضّرورية في الحي، عرقل حصولهم على الخدمات الحيوية ممّا اضطرّ بعضهم للجوء إلى الحي المجاور للإستفادة من خدمة المركز الصّحّي المتوفر به، حيث يصف أحد المبحوثين ذلك، بالإضافة لسوء تخطيط الحيّ قائلا: **"ماكاش هياكل هنا، لا مركز صحي ونكري طونوبيل بثلاثين ألف باه نروح نضرب إبرة هنا في شوف لكداد. لا مركز أمن.. مركز تجاري داروه في وسط الحي، والمدرسة داروها على حافة الطريق. وهذا خطأ، التلميذ كي يخرج قادر تضربو طونوبيل ولا كاميو، وقطعة**

الأرض في الوسـط أداوها رجال الأعمال. ونزيدلك قطعة الأرض تاع المسـجد، يعني لولا بعض رجال كانوا راح يستولاو عليها" "(ذكر، 61 سنة، ريف).

وكنتيجة أخرى لغياب الهياكل نجد اعتماد بعض السكّان على المؤسسات والخدمات التي تتوفّر بمركز المدينة **"ماكاين والو، يتبعو مؤسسات كبيرة تاع البلاد وخلاص، كيما كاين لي مسجلين أولادهم في رياضات مع الجمعيات تاع البلاد.." ""(ذكر، 54 سنة، مدينة).** فعلى الرّغم من تشبّع المحيط الاجتماعي للحي بمؤسّسات رسمية كالجامعة والإقامات الجامعية ومستشفى الأمّ والطفل ومكافحة السرطان، إلاّ أنّ الحيّ يفتقر لخدمة الأمن وحتىّ لملعب جواري، ممّا جعل أحد المبحوثين يتساءل عن أحقّية الحيّ للاستفادة من هذه الخدمات بقوله: **"لا توجد المؤسّسات والهياكل التي تغير من العادات السيئة للحسنة، هذا هيكل فقط ومرقد، النّاس تجي ترقد وخلاص ماكان والو، هذا الحي فيه 2000 سكن علاه ما يستحقش يكون فيه دار شباب؟ ملاعب جوارية؟ لا يوجد شيء" (ذكر، 58 سنة، مدينة)** ويتّفق مع في نفس الطّرح ساكن آخر بقوله: **"الحي ناقص هياكل بزاف، مركز أمن، سوق مغطى، لأنّو راه 2000 سكن والجامعة قريبة والطلبة يجو يشريو من عند حوانت تاعنا والمحلات ناقصة شوي، وسوق مغطى راح يدير تنافس وتهبط شوي الأسعار لأنّها غالية شوي" (ذكر، 65 سنة، ريف).**

وعليه، فنقص الهياكل وغياب بعضها سيعرقل عملية اندماج السّاكنة **"الحمد لله لي جيت وحدي والأولاد كبرو، لوكان جاو معاي صغار راه ما نقدرش نندمج هنا. يعني مسؤولية الاسرة تهنيت منها هنا.. أمّا أنك تبدا حياتك هنا والله صعب صعب" "(ذكر، 62 سنة، مدينة).** كما أن غياب أماكن لعب الأطفال سيدفعهم للبحث عن فضاءات لعب بديلة، حيث يلجؤون أحيانا للمساحات الخضراء التي يجتهد الكبار في

العناية بها، وذلك سيؤدي للصّدام بين السكان أحيانا "**والأولاد يفزدو جاردات، كاين واحد خدم جاردة مليح بصح فزدوهالو الأولاد ويدخلو يلعبو فيها" (ذكر، 63 سنة، ريف)** وقد دفعت المشاكل العديدة التي يعاني منها الحي بسكّانه لاعتماد الأساليب التقليدية في الاحتجاج عبر غلق الطريق "**في البداية كان فيه غلق حتى للطريق وكان الضحية الكبيرة هو الترامواي، كل ما تكون حاجة يروحو ليه يغلقو عليه، وكان يجي كثير من الناس لمّا يكونو مضرورين" (ذكر، 58 سنة، مدينة).**

وفي ظلّ الفقر الهيكلي الذي يعاني منه الحي، برزت نواة ممثّلة في جمعية مسجد الحي بنشاطاتها، وقد تفطّنت لأهمّية تلك الهياكل وأنشطتها في احتواء السكّان، حيث لقيت استحسانهم " **كاين ناس اقترحو وبناو مصلى ودارو أقسام تعليم قرآن وتعليم للنساء، وجابو فيه كلش، وتاع الجمعية الدينية فيها أربعة ولا خمسة من الناس هوما برك لي ينشطو، والباقي تلقاهم مجتمعين في القهوة ماكاش نادي تاع حي، وأماكن لعب الأطفال ماكاش، فزدوهم كامل راحو كانو موجودين، كي جاو نهار الأول كل واحد كيفاه يمشي وفزدوهم" (ذكر، 54 سنة، مدينة).** ويضيف مبحوث آخر بقوله: " **لكن بوجود مؤسسات للتنشئة والتربية ولي من بينها المسجد له دور كبير في تقريب السكان والاهتمام ببعضهم، وتحسيسهم بضرورة التعاون والتكفل بانشغالات الحي" (ذكر، 58 سنة، مدينة).** من خلال تصريح المبحوثين، تتّضح أهمّية وقيمة المؤسّسات الاجتماعية في الأحياء السّكنية، فالإنسان الحضري في حاجة لمثل تلك التّنظيمات الرّسمية التي تتكفّل بتنسيق جهود التّعاون والتّواصل مع السّلطات المحلّية وإيجاد الحلول لمشاكل الحيّ في إطار جماعة رسمية منظّمة، وذلك جوهر الشّخصية والحياة الحضرية.

لقد أفرز غياب الهياكل التي تؤطر الشّباب إلى انتشار المخدّرات في أوساطهم، خاصة في ظلّ وجود المحلاّت الفارغة والمفتوحة تحت العمارات التي تعتبر ملجأ لمختلف النّشاطات المشبوهة " **أكيد، كاين تدخلات تابعة لشرطة (BRI) شحال مرة يجو، وساعة على ساعة يدخلو الجدارمية يهزو جماعة تاع لادروق، كاين جماعة من شباب يروجو للمخدرات ككل الاحياء، والسرقات موجودين، لكن ما وصلتش للأسلحة البيضاء كما عنابة وقسنطينة، الناس راهي تشجب هذي الأمور، ماكاش يعني لي يحب هذي الأمور**" **(ذكر، 65 سنة، ريف).**

إنّ الهدف الأساسي من إنجاز الهياكل الاجتماعية الحضرية هو تنظيم مشاركة السّكّان في عملية اتخاذ القرارات التي ترتبط بمسائل حياتهم الجماعية بشكل مباشر، وفق إطار منظّم، فالأحياء كبيرة الحجم تتشابك فيها العلاقات الاجتماعية وتتداخل المصالح، ومنه تبرز الحاجة إلى وسائل للاتصال واللقاء والتّفاعل المنظّم في مختلف المجالات الثقافية، الاجتماعية، الرّياضية، ومنه تتحقّق فرص التّعارف والاندماج، وبإسقاط ما تمّ ذكره على مجتمع حي 2000 مسكن الباز، يمكن القول بأنّ غياب الهياكل الاجتماعية الحضرية إضافة لعناصر أخرى قد انعكس على امتزاج السّكّان، ولأنّ هذا الأخير عملية نسبية لا يمكن القطع فيها، إلاّ أنّ المقابلات أفرزت مجموعة من المؤشرات على ذلك، فضعف الفعل الجماعي المنظّم في الحيّ انعكس على اتّحاد السكّان والتّضامن لمواجهة مختلف مشاكل العمارة، وهو ما يمكن استخلاصه من تصريح إحدى المبحوثات "**رومركيتهم ما يتاحدوش في بعضاهم، نهدر لك على لاكاج تاعنا، كان عندنا مشاكل بزاف.. كان مشاكل في لاصانسير، إذا حبست كش مرة، وقبل ما تجي شركة كنا نكوتيزو ونعيطو لواحد بريفي باه يخدمها، وبعدها بمدة ولينا كل واحد يجبد روحو، واحد يلقى سبب وآخر يدير هكذا واحد ما عنديش.. ماهوش محتّم عليا نصلح لك لاصانسير وتلقاه ساكن في الطّابق السّابع، أمّا لي ساكن تحت يقولك انا ما**

يهمنيش لاصانسير، يهمّني ريدشوصي وليروقار كي يتبوشاو ويطرطقو، سيينا نتفاهمو ونتعاونون، قلنا لهم أنتوما عاونونا ف لاصانسير وحنا نعاونوكم في ليروقار بصح في الأخير ولينا ما تفاهمناش" (أنثى، 57 سنة، مدينة). لكنّ ومن خلال تصريح مبحوث آخر، يمكن القول بأنّ لقوّة الروابط والعلاقات بين نفس سكان المجمّع مع حضور الشّخصيات المبادرة سيكون له الأثر في العناية بالعمارة والحفاظ على الممتلكات المشتركة بينهم وذلك مقارنة بباقي العمارات " **كاين ديبلوك متعاونين، ملاح قايمين بلاصانسير، يعني زوج ولا ثلاثة برك، الباقي كامل ماكاش، تقولو أرواح نكوتيزو نشرو هذيك، عشرة ألاف ما يقدرش يمدها، ما يهمّوش.." (ذكر، 54 سنة، مدينة).**

والملاحظ أيضا من تصريح المبحوث في عبارة "**يعني زوج ولا ثلاثة برك**" هو ضعف عدد المجمّعات النّموذجية التي تحظى بعناية ساكنيها مقارنة بالعدد الإجمالي للمجمّعات (8 مجمّعات)، وذلك راجع لعوامل عديدة منها حجم الحي الكبير، مشكل المستأجرين الذين لا يهتمّون بمشاكل العمارة ولا يدخلون في نسق جماعتها، روح العزلة والمصلحة والأنانية التي تطبع ساكني المدن غالبا، وهو ما يمكن استنتاجه من العبارة الآتية:" **لما يحبو يقراو يجو لكن في نشاطات أخرى ما تلقاهمش، فكلّ نشاط يحتاج لمنظّمين لكن ما تلقاهمش ناقص شوي " (ذكر، 58 سنة، مدينة)** بالإضافة لما يلي: "**عندنا في لاصانسير درنا لها قانون داخلي، قلنا نستعملوها للعائلات بصح الرحلة ولا تعاود دارك ما تستعملهاش، استعمل الجرارة وأنا في الطّابق الأخير واستعملت جرارة، كاين واحد قلت له عيب تستعملها لأشغال البيت، قالي بقرة نشريها ونطلعها في لاصانسير" "(ذكر، 62 سنة، مدينة)** وعلى عكس هذا السّلوك الأخير، كشفت الملاحظة الميدانية أثناء تجوالنا في الحيّ التزام سكّان آخرين برفع أدوات البناء للطوابق العليا باستعمال الحبل والجرّار للحفاظ على المصعد الكهربائي، وبالتّالي، فإنّ السّلوكيات في الحيّ تختلف من شخص لآخر.

إنّ مظاهر السّرقة، تعاطي المخدّرات، الجلوس في المقاهي والسّاحة العامّة لمناقشة مشاكل الحيّ، لعب الأطفال في المساحات الخضراء والطّرقات وغيرها من المؤشّرات الأخرى من انتقال السكّان لهياكل ومؤسّسات أخرى في قلب مدينة سطيف أو للأحياء المجاورة للإستفادة من خدماتها، كلّها مؤشّرات على أهمّية الهياكل الاجتماعية الحضرية التي تساهم في استيعاب السّاكنة وتقريبهم من بعضهم وتأطيرهم اجتماعيا، فتواجدها في المجال الحضري للحيّ سيعزّز روح الأمن، والتّعارف وتبادل الأفكار والانتماء لمجتمع الحيّ، ومنه تتراجع قيم العزلة والفردانية واللامبلاة والانسحاب من الحياة الجماعية، وإذا تراجعت هذه الأمراض الاجتماعية الأخيرة، سيساعد على تحقق الامتزاج الاجتماعي المنشود.

1.2) مصلّى الحيّ: النّواة الاستثنائية

خلصنا في آخر عنصر لأهمّية الهياكل الاجتماعية الحضرية ودورها الفعّال في تشجيع روح الانتماء للحي وتحقيق التّقارب وتعزيز فرص اللّقاء الاجتماعي في تنظيماتها، ومنه تراجع مشاعر العزلة والانطواء على حساب قيم وروح الجماعة، واستغلال هذه الأخيرة في احتواء السّكّان وتنشئة الأطفال والتّواصل مع الهيئات الرّسمية، وفيما يلي سنتحدّث عن مؤسّسة المصلّى التي تعبّر عن الهويّة الإسلامية والتي تحظى بطابع القداسة والاحترام، وبرزت فيها مختلف أشكال التّضامن والتّطوّع والدّعم المالي والمعنوي باعتبارها مؤسّسة جامعة تذوب فيها الهويات الخاصّة لصالح الهوية الجماعية للسّكان بمختلف أعمارهم ومنحدراتهم الاجتماعية، فهو يجمع السكّان في أوقات الصّلوات الخمس، والأعياد، ويعلم الأطفال، ويساهم كمؤسّسة أيضا في إيجاد حلول لمشاكل الحي ولعب دور الوساطة بين المتنازعين. وعليه، فالمصلّى يمارس وظائف ثقافية تربوية، اجتماعية، إضافة لدوره الديني، وسنعتمد في تحليل هذا العنصر على مقابلة أجريناها مع أحد

أعضـــاء اللّجنة الدّينية لمســجد الحي، حيث أفادنا بمختلف النّشــاطات والأرقام والوقائع والعراقيل التي رافقت تشييد المصلّى في شكله البسيط حاليا (أنظر صور رقم 19 صفحة 179)، في انتظار بناء مسجد بالمعايير المتعارف عليها.

قبل تشـييد مصـلّى حيّ 2000 مسـكن الباز، كان السّـكّان يؤدّون صـلواتهم في بعض الفراغات تحت العمارات نظرا لغياب هياكل أخرى تصلح للصلاة بشكل جماعي، بالإضافة لبعد المساجد عن الحيّ الذي يقع في هضـبة منفصـلة نوعا ما عن نسـيج المدينة، وهو ما اضـطرّهم لإيجاد حلّ مؤقّت، وفي هذا الصّـدد يقول عضـو اللّجنة الدّينية للمصـلّى: " **تم افتتاح المصلى قبل سنة فقط (2022)، قبلها كنّا في قاراج تاع بلوك (E)، وماكاش باب، كنا نديرو حاجز تاع حطب، والإنارة جبناها من أحد الســكان، وفي ظروف الشــتاء.. وحاليا حتّى في المصلّى ما فيهش الغاز، ونحن نسعى لتوفيرها" (ذكر، 58 سنة، مدينة).** وبالنّظر لقداسة المؤسّسة فإنّها تحظى بالولاء والتّضامن والالتفاف والثّقة من طرف الجميع، لتحسين ظروف المصلّى وتطويره لمشـروع (مسـجد مطابق للمعايير المتعارف عليها) ويواصـل العضـو شـرح ذلك قائلا: " **عندنا مشكل الغاز، جاو ناس كثير تضـامنو مع جمعية المصـلّى، لكن لم نتحصـل عليه على اعتبار أنو المصـلى بني قبل ما تجي الجمعية وبني بشكل فوضوي بدون رخصة وقطعة الأرض خارج الإطار المخصصة له فهو مبني في الطريق، وحتّى الســلطات متخوفة من ترخيص ربط الغاز له، وبالتالي لو كان ماتكونش مرجعية تثق فيها في المسـجد ولا مكان آخر وله أسـلوب جيد ما نلقاوش التفاف، والشـخص لازم تكون عندو كفاءة ولازم يكون يصـبر لأنو فيه من يسـفه الآراء بالرغم من كونها مليحة" (ذكر، 58 سـنة، مدينة)** وقد كان لنقص التّهيئة وغياب التّدفئة في المصلّى أثر في تقليص حضور بعض السكّان إليه خلال فصل الشّتاء نظرا لبرودة

البناية حسب رأي أحد السّكّان "**والمصلى شوي كي عاد ما فيهش السخانة والمرافق، النّاس كامل تصلي في الديار غير البعض..**" **(ذكر، 62 سنة، مدينة).**

لقد أشـــرنا من خلال العناصـــر السّـــابقة كثيرا لدور التّنظيمات الاجتماعية في تحقيق عملية اللّقاء والتّقارب بين السّكّان، والتّصريح الموالي الذي قدّمه عضو اللّجنة الدّينية يؤكد على تلك القيمة، حيث يقول: "**باختصار، نقول كجمعية لمّا جينا نأسسوا الجمعية واحد ما يعرف الاخر، لكن كانت رغبة باه يكون للحيّ مسـجد، لأنو الحي إذا ما عندوش مسـجد ما عندوش هوية وقيم، كيف يتربى الأولاد بلا مؤسـسـة كما المسجد؟ الحمد لله تشكّلت روابط قوية بين أفراد الجمعية وبدينا ننسق مع بقية السّاكنة**" **(ذكر، 58 سنة، مدينة)**. وعليه، فقد كان للمصـلّى دور في تحقيق التّقارب والالتقاء بين السّـكّان، حيث أرجع أحد المبحوثين الفضل في التّواصل والاجتماع لنفس المؤسّسة بقوله: "**عندنا تواصل الله يبارك، المصلّى يجمعنا، والجامع راح يبدا في جمع التبرعات للبناء، ونزيدلك في المسـجد ما بقيناش نعتمدو فقط على التبرعات باه تعطيلي عشرة ولا عشرين، ولينا نشاركو ببطاقة كل شهر سلك كيما تحب حتى خمسين ألف، وتكاشي بطاقة تاعك كي تسـاهم بحقوق المشـاركة في بناء المسـجد لي راه حاجة تخدم الجميع، والمسـجد عندو لجنة** " **(ذكر، 65 سنة، ريف)** " كما يعتبر أيضا مكانا مناسبا لعقد لقاءات بين السّكّان لمناقشة مشاكل الحي " **كنا نتلاقاو في فراغات تاع المحلاّت وساعات في المصلى**" **(ذكر، 58 سنة، مدينة)**. ويضيف آخر: " **كاين المصلّى برك يساهم شوي في جمع الناس**" **(ذكر، 61 سنة، ريف)**. وقد أشار أيضا عضو اللّجنة الدّينية لبطاقة الاشتراك للمساهمة في بناء المسجد الجديد حيث يقول: " **رانا دايرين اشتراكات للمسجد حيث سنة 2022، درنا شهرية للمسجد وفيها معلومات وفيها رسالة بهدف باش كل السّكان يساهمو بمبلغ رمزي، وكاين بطاقات للمنخرطين، وعددها حوالي 250 منخرط من المصلين**" **(ذكر، 58 سنة، مدينة).**

من الواضـــح أنّ عدد المنخرطين معدّله تحت المتوسـط مقارنة بالعدد الإجمالي للسّـكنات في الحيّ (2000 مسـكن)، وذلك يمكن اعتباره مؤشـرا على عدم قبول الكثير من السّـكان الدخول في نسـق الحياة الجماعية للحي، كما يمكن تفسـيره أيضـا بعدد السّـكنات الشّـاغرة والموجّهة للتأجير، والفئة الشّـاغلة لها، وهي لا تقبل الدّخول في مشـاريع داخل الحيّ على حدّ تعبير عضـو اللجنة الدّينية، وبالخصـوص إذا كان طابعها مسـاهمة مالية، كما أنّ عملية التّبرّع تتمّ في أشكال أخرى سرّية أو بشكل مباشر في الحساب الخاص بالمصلّى، لكنّ رقم 250 مشترك / 2000 مسكن أي ما يعادل 12.5% من مجموع سكنات الحيّ، يعكس أيضا بشكل مهمّ درجة الانخراط المتواضـــعة في مجتمع الحيّ باعتبار أن المبلغ رمزي، خاصّـــة وأنه يتعلق بمؤسّـســـة تحظى بالاحترام من طرف الجميع كما أشرنا في البداية.

يؤدّي مصـــلّى الحيّ إضـــافة إلى جانب وظيفته الدّينية الرّئيســـية، مهام أخرى ذات بعد تربوي تعليمي، ثقافي واجتماعي، حسب ما عبّر عنه عضو اللّجنة الدّينية، بل إنّ تلك المهام الإضافية صارت واجبا إضافيا إلزاميا في ظل افتقار الحيّ لمؤسّـســـات اجتماعية حضـــرية أخرى تســـاعد في هيكلة السّـــكّان، حتّى تجنّب الأطفال مخاطر المحيط الاجتماعي للحيّ الذي تنتشـــر فيه مظاهر المخدرات والسّـــب والشّـــتم واللّعب في الطّرقات. وعليه، أصـبحت التّنشـئة الاجتماعية وظيفة هامّة لمؤسّـسـة المصـلّى تحت إشـراف اللّجنة الدّينية للمسجد، والتي أخذت على عاتقها أيضـا محاولة إيجاد حلول للنّزاعات بين السكّان، والدعوة لحملات التّطوّع، والتّواصـل مع السّـلطات المحلية لإيصـال انشـغالات ومشـاكل الحيّ إليهم للنّظر فيها وإيجاد الحلول، وذلك حسب تصـريح عضـو اللّجة الدّينية: " **نحن كأفراد الجمعية والمسـجد نسـعى للتعاون لتهذيب وتربية الأبناء تنشئة إسلامية، حيث كانوا يلعبون في الطرقات، الآن تم فتح أفواج للتعليم القرآني للبنين والبنات والنساء وهناك اقبال كبير، ونسعى وننسق مع الكشّافة الإسلامية لفتح فوج كشفي في الحي، تواصلنا مع السلطات**

العمومية لتوفير ملاعب جوارية لادماج الأفراد في نشاطات رياضية وسعينا لتأسيس جمعية للحي التي تهتم بتوفير بعض الأساسيات والقيام بحملات تنظيف وتشجير، والقيام بحل مشكلات بطريقة ودية.. " (ذكر، 58 سنة، مدينة). كما كشف العضو بأنّ عملية التّدريس القرآني تتمّ دون ترخيص واللّجنة مستعدّة لكلّ التّبعات حسب قوله: " **وحنا مع تعليم تاع الأولاد هذو ما عندناش ترخيص تاع الشّؤون الدّينية، رانا متحمّلين المسؤولية، قلنا كلجنة رانا مستعدين لكلّ التّبعات لأنّها تربية أبنائنا وما نتساهلوش فيها، في حالة تدخّل السّلطات العمومية.. إذا كان لم ينشأ الطفل في المسجد وين راح يروح مع الانحرافات؟ " (ذكر، 58 سنة، مدينة).**

يسهم المصلّى في تعليم القرآن للأطفال والنّساء، والتي تعتبر كذلك وظيفة تربوية هامّة، يستعين بها السّكّان لدعم أبنائهم تربويا وتهذيبهم وإبعادهم عن المظاهر السّلبية، وفي هذا السّياق يقول: " **عندنا معلمين اثنين كل واحد حاكم فوجين يعني أربع أفواج وكل فوج فيه تقريبا 25 تلميذ يعني 100 تلميذ في الابتدائي. أما البنات عندنا فوجين من 60 تلميذة وفوج نساء فيه 20 امرأة، وقضية الوقت ما قدرناش نبرمج مع وقت الصلاة، لو كان المسجد كبير كنا نقدرو نستوعبو أعداد أكثر... وجاو معلّمات متقاعدات حابين يقدمو دعم في اللّغات الأجنبية مجانا، وبالتّالي إذا فيه تأطير ومرفق ملائم فالعدد سيكون أكثر" (ذكر، 58 سنة، مدينة).**

إنّ روح المسؤولية العالية التي أبداها ممثّل اللّجنة الدّينية، والأرقام التي كشف خلالها عن عدد المنخرطين في التعليم، والمساهمين ماليا في بناء المسجد الجديد، بالإضافة لعديد الأنشطة التي يؤطرها

المصلّى، كلّها عناصر تبرز عديد المؤشرات حول العيش في مجتمع حي 2000 مسكن، فهي تعبّر بشكل واقعي عن:

- وجود خلية تجتهد وتبادر وتتواصل مع السّلطات في محاولة لتعويض نقص الهياكل الاجتماعية الحضرية (ملاعب جوارية، دار الشباب، فضاءات التسلية..)
- تأطير وتوحيد مختلف الفئات الاجتماعية من السّكّان، ومنه المساعدة على تحقيق الاندماج الاجتماعي.
- ممارسة وظائف ثقافية تربوية، اجتماعية، إضافة للدور الديني، ومنه تحقيق التّقارب بين السّكّان.

1.3) جمعية الحيّ: نقطة الخلاف !

تعدّ لجان وجمعيات الأحياء نموذجا جديدا في ثقافة هيكلة وتأطير الجماعات في المجتمع الجزائري، فقبل موجات الهجرة التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال عبر محطات زمنية مختلفة، كانت الهياكل الاجتماعية التّقليدية الأوّلية هي السّمة البارزة في عملية تأطير الجماعات، لكن مع عودة الاستقرار في بداية الألفية الثانية، والتحضّر الذي شهدته أغلب المدن بعد بناء مدن وأقطاب سكنية جديدة، برزت الحاجة لتفعيل لجان وجمعيات الأحياء للمساهمة في انتظام السّكّان، باعتبار اللّجان والجمعيات هيئات مدنية متدخّلة وفاعلة ميدانيا لقربها من الأفراد.

بالنّسبة لحي 2000 مسكن الباز، فقد عرف تشكيل جماعة غير رسمية قبل انتقال السّكان للعيش فيه سنة 2017، حيث أخذت الجماعة على عاتقها تمثيل الأفراد المحتجّين أثناء مقابلة السّلطات المحلّية لمدينة سطيف والمطالبة بتسريع وتيرة إنجاز وتسليم الحيّ السّكني كهدف رئيسي " **قبل ما نسكنو الأيام الأولى،**

كانت فئة برك دايرين جمعية غير رسـمية سـنة 2016، وأنا كنت فيها، كنا كي نحبو نهدرو مع الوالي، قالنا خيرو (Des Nembres)، ستة ولا سبعة هوما يجو يهدرو خير من تجيبو قافلة كاملة تاع سكان وتجيو لينا باش ما تديرولناش فوضـى، درنا جماعة بين سـتة ولا ثمانية، والحق مشـات مليح (tres bien)، بصح كي سكنا كل واحد حكم دارو، ومنهم تاع الجمعية ثاني" (أنثى، 57 سنة، مدينة) وفي نفس السّياق يضيف مبحوث آخر: **"قبل ما تكون لجنة الحي، كان ناس متطوعين يجرو قبل 5 سنوات من أجل انجاز الحي، اكتسـبوا شـيء من المصـداقية، كانوا يدعوا لبعض اللّقاءات والاجتماعات، كنا نتلاقاو في السّاحة العامّة وفي الفراغات تاع المحلاّت وساعات في المصلّى" (ذكر، 58 سنة، مدينة).**

بعد اسـتلام السّـكنات وتحقّق الهدف المنشـود سـنة 2017 وانتقال السـكّان للعيش في الحيّ، تراجع دور الجماعة الغير رسمية ومعها الحافز الرّئيسـي الذي يجتمع السّكّان من أجله، وبالإضـافة لبعض الصّـعوبات تأخّرت الجمعية الرّسمية للحيّ في نيل الاعتماد، حيث لم تباشر نشاطاتها إلاّ خلال الثلاثي الأول من سنة 2023، ومن خلال تصريحات المبحوثين في المقابلات تبيّن وجود انقسام بين السّكّان اتجاه أعضائها، وعدم معرفة بعضهم بوجودها أصلا كهيئة ممثّلة للحي، نظرا لنقص عنصر الإعلام عنها وتواجد مقرها خارج الحيّ السّكني " **نعم كاين جمعية الحي، عندها تقريبا 4 أشهر ملّي تأسست، وهذا هو الإطار الرسمي والقانوني لمناقشة مشاكل الحي، وعندها مقر خارج الحي كما البريد.. طوّلت شوي لصعوبات مختلفة، والآن بعدما انعقدت، فالامال مربوطة عليها" (ذكر، 58 سنة، مدينة)** ويضيف مبحوث آخر: " **نحن بصدد تشكيل لجنة حي، وإن كان عندنا مدة وحنا نحاولو، في 2017/2016 كنا نتلايمو باسـتعمال صـفحة فيسـبوك، لي كانت تجمعنا.. وحاليا تشكّلت لجنة وأنا من بينهم، كانو يعيطولي أرواح يا شيخ أرواح، بغاوني باه نحضر معاهم بصح عييت، واللّجنة راهي معتمدة وتحوس على مقر في الحي تاع الباز، من قبل كراو قاراج خارج**

الحي، والرئيس تاعها كان من العناصر الناشطة قبل ما نسكنو، ورانا في انتظار اشتغال اللجنة الجديدة تاع الحي" (ذكر، 65 سنة، ريف).

كما بيّنت المقابلات بأنّ بعض السّكّان يجهلون تشكّل الجمعية ونيلها الاعتماد، وقد أبدى أحد المبحوثين خلال تصريحه شيئا من الانتقاد لبعض سكّان الحيّ الذين يطبع حديثهم السّبّ والشّتم، وحسب ملاحظته أيضا يرى بأنّ عنصر الإتّحاد ضعيف مقارنة بالعدد الكبير لسكنات الحيّ "**راه جمعية ماكاش، ومازال ما تفاهموش، ولي يحكم الجمعية هذي لازم يكون عاقل متربي صريح لسان، وهنا في سطيف راك عارف ماهمش متأدبين في الكلام تاعهم، وكي يكون مشكل في الحي كل واحد كيفاش، كاين لي يروحو في زوج في ثلاثة، يعني راه ماكاش جمعية لي تلايمنا، قبل ما نسكنو وكي كنّا نجرو على السّكن هذا ومحتاجينو.. وهكذاك النّاس ما كانتش تجي كامل" (ذكر، 63 سنة، ريف).** ونفس الشّيء بالنّسبة لمبحوث آخر صرّح بعدم وجود جمعية الحيّ وقد أبدى استعداده للتّعاون معها لتحقيق المصلحة العامّة للحيّ " **الجمعية ماكاش، يقدرو يديروها ناس كبار انطريطية قاعدين، كما أنا خدام ما نقدرش نجري على شغالها بزاف، لو كان جاء عندي وقت ندير معهم، ماذا بينا نتعاونو" (ذكر، 39 سنة، ريف).**

على عكس ذلك، توجد فئة أخرى أبدت عدم رضاها عن سيرورة تشكيل الجمعية وأعضائها، والملاحظ من نتائج المقابلات أنّ الجمعية صارت آلية للإنقسام والنّزاع بالرّغم من عمر وجودها القصير (4 أشهر)، بدل أن تكون أداة جامعة موحّدة للسكّان كما كانت عليه في شكلها غير الرّسمي قبل الانتقال للحيّ، وباعتراف أحد المبحوثين المعارضين لها حاليا " **قبل ما نسكنو الأيام الأولى، كانت فئة برك دايرين جمعية غير رسمية... درنا جماعة بين ستة ولا ثمانية، والحق مشات مليح (tres bien)" (أنثى، 57 سنة، مدينة)**

فما الذي تغيّر أو استجدّ حتى ينقسم السّكّان اتّجاه الجمعية الرّسمية على الرغم من حداثتها، والتي يفترض بها أن تجمعهم وتهيكلهم لتنمية الحيّ الذي يعاني من مشاكل عديدة؟

لقد أفرزت المقابلات بعض العوامل التي كانت سببا في الانقسام بين السّكّان اتجاه جمعية الحيّ، في حين ترى فئة أخرى بأنّ الحكم عليها حاليا سابق لأوانه، فهي تأسّست حديثا فقط والآمال معقودة عليها للمساعدة على تحقيق الأهداف المرجوّة منها، وقد تحدّدت عوامل عدم الرّضا على الجمعية الرّسمية الحالية فيما يلي:

- العامل الأوّل للخلاف هو عدم استجابتها لشروط تكوين الجمعيات المتعارف عليه، وخروجها عن الأهداف الحقيقية التي تشكّلت من أجلها حسب تصريح بعض المبحوثين المعارضين لها، وفي هذا السّياق يقول أحد السّكّان: " **وضرك حوالي 3 أشهر ولا 4 خلقو جمعية هنا، وبدات الجماعة تخدم فيها ودارو رايس تاعها، وأعطاوهم لاقريمو، بصح ديماراج تاعها كما حاجة زادت ميتة، (mort né) كيما يقولو، كي تحب أنت تدير جمعية تاع الحي لازم تدير أفيشاج في الاوراقي بارتو قال راح نديرو جمعية ولي حاب يانتيريسي يجي يتفضل، وهاو ريجيستر ماركي اسمك ونيمرو تليفون ولي حاب يترشح يتفضل، هوما راحو دارو في أربعة ولا خمسة، أعطاوهم لاقريمو..**" **(ذكر، 62 سنة، مدينة).**
- العامل الثّاني للخلاف هو طريقة اختيار الشّقق من طرف بعض أعضاء اللّجنة على حدّ تعبير المبحوثين المعارضين للجمعية، واهتزاز عامل الثّقة بين أعضاء الجمعية والسّكان " **قبل ما نسكنو، جماعة الجمعية، فالفوضى يعيطولنا وفي اختيار ليزابارتومو ما يعيطولناش..**" **(أنثى، 57 سنة، مدينة).** وقد صرّح مبحوث آخر بنفس الكلام بقوله: " **دارو جمعية يعني حديثة الولادة بصح فيه نفور منها، لأنو قبل توزيع السكنات، المجموعة هذي اللي حابة تشرف على الجمعية هربو منها، لأنو في**

اجراء القرعة كان فيه تحايل، مجموعة اللي كانت تنشط من أجل تسلم المفاتيح، أداو في نفس العمارة في نفس الطابق. والثاني الثالث الرابع، بينما الآخرين أداو في الثامن والتاســـع" (ذكر، 61 ســـنة، ريف). وعلى عكس ذلك، يرى ســـاكن آخر بأنّه لا يوجد تأثير كبير لعملية اختيار الشّـــقق على اهتزاز الثّقة بينهم حول الجمعية "**والاختيار هنا كان بالقرعة وحتى لو كان التلاعب في الاختيار راهي 2000 ســكن، يعني تبقى احتمالات باه تدي ســكن حســب القرعة وتجيك مليحة، وكاين حاجة مليحة للنّاس المرضى دارولهم أولوية وتمد شهادة طبية اعطاوهم في ريدشوصي، بصح تقدم ملف طبي وما تديرش قرعة كما الاخرين" (ذكر، 62 سنة، مدينة).**

- العامل الثّالث هو انقســـام آراء السّـــكان بين مؤيد ومعارض لرؤية الجمعية التي دعت لإيقاف مكتب التسيير التّقني للحي، ورفض اقتطاع حقوق الخدمات الشّهرية للمكتب والمقدّرة بـ: 2400 دينار جزائري، وذلك حســب تصــريح بعض المبحوثين، وفي هذا الصّــدد تقول إحدى المبحوثات: " **مؤخرا، راه فتحت جمعية جديدة هذو الأيام برك، وعيطولي باش نخدم معاهم قلت لهم ما نجيش، أنت تدير جمعية وحابين بها يحوسو ينحو الخدمات باه ما يخلصوش 240 ألف تاع هذيك الخدمات، قالك لاه تنحيهم لي، وهي فيها فامدوميناج وجاردينيي، وتكنيســـيا تاع لاصـــانســـير، كما النظافة هاوليك راح يبقى الخماج، بصح لاصانسير ما تنحيهاش، لأنك تسكن في ايطاج الأول وتجي تقولي سنيي معايا باش نحيها.. والجمعية هذي راهي زيرو في زيرو والنص الكبير ماهوش قابلها، وحدهم برك قالك هاتو مئة ألف وخلاص رانا درناها.." (أنثى، 57 ســـنة، مدينة).** ويقول أحد السّـــكان أيضـــا: "**والجمعية اللي تأسست ما عندهاش نية، حابين يغلقو مصلحة الخدمات" (ذكر، 61 سنة، ريف).** ويضيف مبحوث آخر في نفس السّـــياق بقوله: "**الجماعة لي داروها مش أبجكتيف تاعهم الحي، ممكن شـــوي، بصـــح**

عندهم عقلية و(ARIERE PENSE)، في حوايج أخرين نحي خدمات ودير هذيك، في عوض يخلو الخدمات ويزيد جمعية، علاه باه يتعاونو، لأنو رئيس لاســـيتي ماعندوش دروا يروح للمير يقولو ديرلنا، بصـح هوما عندهم أقريمو، ورئيس الحي تقني يروح معاهم ويتكاملو يجيبو نتيجة، بصـح كي يخممو ينحو هذو ودير هذيك. يعني جمعية كارثة، أنا كنت متمني حاجة أخرى أكثر، يجرو لرئيس البلدية، يجيبو الأمن، الحوايج لي نســـحقوهم، ماتيكو للأولاد، حوايج أخرين خفاف يتعالجو، بصـــح هوما راحو حوايج أخرى" (ذكر، 62 سنة، مدينة). ويعتقد أحد المبحوثين بأنّ إلغاء مكتب تسيير الحيّ سيعرقل سيرورة الحياة اليومية للسكّان، فبعض الأمور التّقنية تحتاج إلى مؤسّسة مؤهّلة في التّسيير، ويبرّر رأيه بقوله: " **مثلا قالك أنا ما نحتاجش الشركة لتسير الحي، ما نخلصش ليشارج وأنا ندير فام دومیناج.. بصــح ما تصــلحش ما يقدرش، لازم هيئة معينة من طرف الدولة هي لي تســير الأمور هذي. الجمعية ما عندهاش موارد، الجمعية ما تلايمش صــوارد، أمّا شــركة إدارة أملاك الدولة تقدر تســير هذي الأمور، ومن بعد الجمعية يولي كل واحد وش يحوس واحد ما نحتاجش فلان، واحد ... ما صــلحتلهمش... ولدت ميتة ما دارو حتى نشــاط، هوما تلايمو في أربعة ولا خمســة برك أداو لاقريمو، وراحو لاكناب يشــكو قال ما همش قايمين تاع مكتب تســيير الحي، والأمور هذي ما عندهمش دخل لازم تكون قضائية" (ذكر، 54 سنة، مدينة).**

إنّ التأخّر الكبير في تكوين جمعية الحي ونقص العنصر الإعلامي على تأسيسها وانطلاق نشاطاتها، وانقسام الآراء حول أهدافها من طرف السّكّان، سيضعف من قيمة ومكانة هذا التّنظيم الاجتماعي المهمّ في مجتمع الحيّ، لينتج عنه في الأخير نقص في الإلتفاف حوله وقصور في عملية تأطير وضّبط السّكان، وعدم القدرة على تحقيق مصلحة الحي وتنميته. ليبقى الاعتماد على الأساليب غير الرّسمية في شكل جماعات،

وأعيان وعقلاء، والاجتماع في المقاهي وساحة الحي وقطع الطريق وخطّ الترامواي، كأدوات تقليدية لمواجهة مشاكل الحي، في ظل التّأخر والانقسام حول التّنظيم الرّسمي (جمعية الحيّ)، ومنه التّواصل مع السّلطات المحلّية في شكل فردي/ ثنائيات، وذلك ما يضعف روح الجماعة.

2) مشاكل الحيّ وتأثيرها على الاندماج الاجتماعي للسّكّان

لقد أدّى النّمو الحضري إلى بروز العديد من المشاكل في المدن الجزائرية، وقد ترتبط أحيانا مشكلات الأحياء الجديدة بالطريقة التي أنجزت بها، والتّكديس الكبير للسكّان فيها، والموقع الذي شيّدت عليه والهياكل المتوفرة به، وطبيعة الأفراد الذين يشغلون المجال السّكني ومنحدراتهم الاجتماعية التي جاؤوا منها، وعليه، تختلف المشكلات أحيانا بين حي وآخر رغم وجودهما في نفس المدينة، وذلك ما تمّ استنباطه من نتائج المقابلات، حيث يعاني حي 2000 مسكن الباز سطيف من مشاكل مختلفة مرتبطة بالمحيط الاجتماعي للحيّ، وجزء آخر متعلّق بالمحيط الدّاخلي من شغور الشّقق، وكثرة الحركة السّكّانية فيه، وذلك ما أثر على الاندماج الاجتماعي للسّكان في الحي.

2.1) مشاكل مع المحيط الاجتماعي

من خلال المقابلات مع المبحوثين بالإضافة إلى الملاحظات الميدانية التي تمّ تقييدها في العنصر الخاص بها، سجّلنا عديد المشاكل الاجتماعية، حيث يمكن إرجاعها بعضها إلى المحيط الاجتماعي للحي (الجامعة، الحي الفوضوي شوف لكداد، هضبة خالية)، بالإضافة لغياب المؤسّسة الأمنية (مقر الشرطة)، ممّا أدّى لانتشار مظاهر السّرقة والمخدّرات وذلك بإجماع كل المبحوثين حول معاناة السّكّان من تلك الظواهر **"كي رحلنا جدد الحاجة لي عانينا منها هي السرقة، ف ليزابارتمو لي ماهمش مسكونين يسرقو الشوفو،**

البومبا، لانو لاسيكريتي ماكاش، وهنا مشكلتنا الكبيرة شوف لكداد، والجامعة وليزابارتمو الفارغين، مواليها باينين بصح ما يجوش. وما بين الكراي ومول الدار ماشي كيف كيف" (ذكر، 39 سنة، ريف). ويضيف آخر: "المشاكل هنا صراو بزاف، تقريبا كل 15 يوم 20 يوم تصرى حادثة، مخدرات، سرقات.." (ذكر، 63 سنة، ريف). وتؤكّد مبحوثة آخرى على ذلك بقولها: **"وهنا راهي انتشرت الكاشيات كارثة، زادو لقاو القاراجات محلولين مافيهمش ريدوات، روح انت وحوس على ابنك" (أنثى، 57 سنة، مدينة).**

يتواجد حي 2000 مسكن بهضبة الباز، وهي منطقة مفتوحة على محيط شاسع تتواجد فيه العديد من ورشات البناء، مستشفيات، جامعة وإقامات جامعية، وذلك يتطلّب مقرا للأمن بشكل كبير لحمايتها وحماية الأفراد والسكّان المتواجدين بها، وإنجازه سيساهم في تحقيق الأمن والرّاحة النّفسية للسّكان والاستقرار والاندماج، وهو مطلب مهمّ أشار إليه كلّ المبحوثين في المقابلات **"أنا بكري عشت أنو الناس ما يحبوش يسكنو بقرب مركز الامن، الان المجتمع يطالب به ويسكن قربه، لأنو هنا كاين جبل من فوق وفيه طريق معبد وما تشوفش وش فيها يجو سكارى ومنحرفين، لو كان ما تفوتش دورية أمن واحد ما يروح لهم، والأولاد يتعلمو منهم غير الأمور السلبية. وزيد الحي مفتوح على الجامعة والاقامات الجامعية تاع البنات، راه منطقة تتطلب مراكز كثيرة تاع تنشئة وتربية بالإضافة إلى مركز أمن للحماية" (ذكر، 58 سنة، مدينة).** بالإضافة إلى مقرّ للأمن، تظهر الحاجة أيضا لسوق مغطّى بالنّظر لبعد الحي عن مركز المدينة ب 3.5 كلم، وتواجد العديد من الإقامات الجامعية التي يتردّد منها الطلبة على محلاّت الحيّ، ممّا يؤثّر على وفرة بعض السّلع فيها حسب تصريح أحد المبحوثين: **"الحي ناقص هياكل بزاف، مركز أمن، سوق مغطى، لأنّو راه 2000 سكن والجامعة قريبة والطلبة يجو يشريو من عند حوانت تاعنا والمحلاّت ناقصة شوي" (ذكر، 65 سنة، ريف)** إنّ المشكلات العديدة من سرقة ومخدّرات وضعف في الخدمات العامّة، سيساهم بشكل أو

بآخر في الحراك السّكني، حيث سيضطر بعض السّكّان للرّحيل عنه بحثا عن مجال سكني واجتماعي أفضل، وذلك ما يؤدي إلى مشكلة الحراك السّكني، وذلك ما سنتحدّث عنها في العنصر الموالي.

2.2) مشكل الحراك السّكّاني المتواصل والشّقق الشّاغرة

يعتبر الحصول على سكن آلية مهمّة للإستقرار والاندماج الاجتماعي، فهو حاجة أساسية في حياة الأسرة الحضرية، ومن النّاحية النّظرية فالبرنامج السكني (AADL) ساعد فئات اجتماعية واسعة للحصول على سكن في أطراف المدن، لكنّ الملاحظ ميدانيا لحي 2000 مسكن الباز سطيف، نجد أنّه يشهد حراكا سكنيا دائما، وذلك ما يطرح جدوى تلك السّكنات بالنّسبة لطالبيها، كما أنّه من جهة أخرى يستدعي البحث في أسبابها ودرجة تأثير شغور السّكنات على طبيعة الحياة الاجتماعية في الحيّ، فالمؤشّر الميداني يشي بأنّها قد تحوّلت الى سكنات مؤقّتة، في انتظار أن يتمكن ملاّكها من إيجاد حلّ لوضعياتهم السّكينة على حدّ قول أستاذ علم الاجتماع الحضري "ماهور باشة" في المقابلة التي أجريناها معه. وعليه، تتمّ عملية بيع الشقق ثمّ شراء عقار في أطراف وضواحي المدينة، أو كراء سكن في منطقة أخرى تلبي حاجاتهم الأساسية في ظل افتقار الأحياء الجديدة لعديد الخدمات الحضرية والاجتماعية.

لقد ركّز بعض المبحوثين على مشكلة الحراك السّكّاني في حي 2000 مسكن في إجابتهم عن المشاكل التي يعيشونها في الحي، حيث اعتبر بعضهم بأنّ تواجد الجامعة في المحيط الاجتماعي للحيّ جعل منه وجهة مفضّلة للباحثين عن سكنات للإيجار " **نلاحظ فيه حركة كبيرة تاع السّكان الجدد، لأنّها قريبة من الجامعة والمرافق وبالتالي عليها اقبال كرايين وهذو ما يقبلوش انخراط في مشاريع داخل الحي" (ذكر، 58 سنة، مدينة)** ويضيف مبحوث آخر: "**وهنا الناس كارين حتى من خارج الجزائر، سوارا، تونسيين، خاصة**

الطّلبة لي عندهم لابورص، ويجيو ثاني يشرو الحليب، الماء.." (ذكر، 54 سنة، مدينة). كما يعاني سكّان الحي من مشكل الشّقق الشاغرة التي لم يشغلها ملاّكها بعد خمس سنوات من توزيعها، أو لتنازل بعضهم الآخر عنها لتعذّرهم عن تسديد حقوقها للبنك الوطني للتّوفير والاحتياط. وقد كانت تلك السّكنات هدفا سهلا للسّرقة حيث يتمّ تمييزها لعدم وجود باب حديدي في مدخلها، بالإضافة لاستعمالها من طرف الدّخلاء عن الحيّ لأغراض مختلفة " **إيه كاين مشكل ليزابارتمو الفارغين، يدخلو ليهم يكسروهم ويباتو فيهم، كيما لي ما عندهمش دار يجي يباتو فيها بالشهر، بالشهرين، واحد ما علابالو، مرة كنت مع مكتب تسيير الحي رحنا غلقنا شقة وبعدها بشوي كي ولينا لقيناها عاودت تفتحت، ونقولك علاه يفتحوهم على خاطر الجيران يسكتو يشوفوهم يفتحو فيهم بصح ما يهدروش، وحتى للمكتب تاع تسيير الحي ويخافو يروحو يشكو، شغل ما يحبوش يوصلو ارواحهم للحكومة ولا.. أنا ما فهمتهمش" (أنثى، 57 سنة، مدينة)** وفي نفس السّياق يضيف مبحوث آخر بقوله: "**والسّرقات يسرقوا الديار الفارغين، وحتى المسكونين كي يقابرو مولاهم ماكاشو، أمّا الديار الفارغين، لقيناهم فارغين وكي ما يلقاوش باب تاع حديد يعرفوها فارغة يسرقو وش فيها، لانسطالاسيو تع الغاز تريسيتي ليشوفو دبان، والناس لي تعرضت للمشكل تبلغ للجدارمية وخلاص" (ذكر، 54 سنة، مدينة).**

ويمكن الوقوف على تبعات وتأثيرات شغور السّكنات وكثافة الحركة السّكّانية على الحياة الاجتماعية وتشبيك العلاقات بين السّاكنة في الحي، حيث سيعيش السّاكن في حالة ترقّب وقلق دائم من حضور جيرة جديدة بطباع سيئة "**كاين لي يقولو للجار الراحل لازم تجيب لنا جار مليح كيما انت ولا أبقى" (ذكر، 58 سنة، مدينة)** كما أنّ الحركة السّكانية أثّرت على عملية بناء علاقات جيرة قويّة يمكن الاعتماد عليها عند الحاجة، ومنه الدّفع بالسّكان للعزلة "**ضرك كل فاميلية مصكرة على روحها، علاه؟؟ لأنو جارك ما تعرفوش**

ليوم يسكن غدوة يرحل، على خاطر نصهم كاريين، ماهمش موالين دار وين راح تعرفو، تقولو صباح الخير ليوم، غدوة تلقى جا الكاميو أدى قشـو وكاين سـكنة لي ما نعرفوش مواليها كامل..." (ذكر، 62 سـنة، مدينة)، وقد أثّر ذلك أيضا في عملية التّثاقف بين سكّان الحي " **ديما مشكل الكراء ما يخليش الناس تستفاد من بعضـها، وان كان في جهة أخرى كاين واحد حاب يكري قال شـوفو انسـان طيب لي يسـاعدكم واتصلت بواحد يعرفوه الناس باه نقدرو نتفاهمو معاه" (ذكر، 62 سـنة، مدينة)** ويضـيف مبحوث آخر في نفس السّـياق بقوله: **"هنا الأغلبية راهم كرايين وفيهم صـالحين وفيهم لا لا، كي يكونو موالين دار تقدر تتفاهم معاهم على مشاكل واحتياجات العمارة والحي، وإذا كانو كرايين راك عارف" (ذكر، 63 سنة، ريف).**

لا تتوقّف تبعات حركة المستأجرين على نسج شبكة العلاقات فقط، بل تمتدّ لغياب روح المسؤولية في الحفاظ على الممتلكات المشـتركة **"وكاين واحد من الكرّايين هو لي فزد لاصـانسـير مرة في رمضـان خبطها عوجلها الباب بعدما خرج زعفان من دارو كي تهاوش مع باباه، يعني رانا نعانو مع الكرايين" (ذكر، 62 سـنة، مدينة)**. ويصـف سـاكن آخر تأثير أحد المسـتأجرين على النّظام العام الذي رسـمه سـكّان العمارة لحماية أنفسـهم، حيث يقول: **"كنا ما نعرفوش بعضـنا، ضـرك بدينا نتعارفو شـوي، ولّينا ما نخلوش أي واحد يدخل لاكاج تاعنا حتى نسـقسـوه عند من راك رايح؟ والباب تاع لاكاج درنالو صـكارة وكل واحد دار مفتاح عليه وكي يجي واحد براني لازم يعيط لمول الدار باه يفتح عليه، بصح جانا مرة واحد كراي وكسّر الفاشات وما حبّش يعاود يخدمها. يعني واحد فزد لنا سـيسـتام تاعنا، وبسـبتها سـرقولي مرة طابونة وقرعة غاز لأنو الباب تاع لاكاج تفتح بعد ما دخل الكراي، والأمن ماكاش" (ذكر، 39 سنة، ريف).**

وتجدر الإشارة إلى أنّ أسباب كراء وشغور السّكنات في حي 2000 مسكن الباز تعزّى لعوامل مختلفة، بعضها متعلّق بالمستفيدين أنفسهم من السّكن، حيث قاموا بتسوية الوضعية الإدارية والمالية للسّكن ليتمّ بيعه أو كراؤه بعد ذلك، **"كيما هنا صحاب الديار ماكاشهم، كيما بلوك تاعنا تقدر تقول سبعة من الناس موالين دار، والباقي ممكن كامل كاريين من أربعين دار، وهذو علابالهم راهم رايحين ما يحوسوش يفهمو، لو كان مول الملك هو يحب يسعى ويفهم، يعني موالين دار سواو الوضعية الإدارية تاع الدّار برك وما بانوش، وحتى المدة الطويلة استعملو طرق أخرى باش يسكنو شراو واجتهدو" (ذكر، 62 سنة، مدينة).** وقد أشارت إحدى المبحوثات بأنّ ارتفاع معدّل أعمار المستفيدين عرقل بعضهم من إتمام عملية تسديد المستحقّات المالية للصّندوق الوطني للتّوفير والاحتياط، وهذا الأخير اتخذ إجراءات إدارية لتحيين المستفيدين العاجزين عن التّسديد، حيث تقول: **"بزاف راهم لاروترات في لكارطي هذا تاع عدل/كناب، انا ابني كان عمره عام نهار حطيت دوسي، ونهار سكنا رجع في عمره عشرين سنة.. وكاين حتى لي ماتو وسكنوها نساهم واولادهم، وحنا رانا نسلكوها كريدي على 25 سنة، وكاين شيوخا في عمرهم 60 والوقت ما يكفيهمش باه يسلكوها كامل في هذيك مدة تاع 25 سنة، ولاو قالو لهم لازم تسلكوها كاش ولا نحوهالكم وراهم كاينين كبار وما قدروش يسكنو، ولاو ديزيستاو على سكنة تاعهم وليزابارتومو مصكرين" (أنثى، 57 سنة، مدينة).**

ويشير بعض المبحوثين أيضا للمدّة الزّمنية الطّويلة بين تاريخ التّرشّح والإستفادة من السّكن والتي تقارب 17 سنة من الانتظار كأحد الأسباب في شغور وكراء الشّقق في الحيّ، ممّا دفع ببعض المستفيدين للبحث عن حلول أخرى سكنية أخرى على حد تعبيرهم " **والناس هنا علاه ولات كرات؟ على خاطر طولو 17 سنة من 2001، والناس لقات حلول لأرواحها، لو كان أعطاونا في وقتها ناس تجي تسكن، بصح بعد المدة هذي ولات الدار هنا زايدة ولاو كراوها، يسمى هنا بعد خمس أخرى باه الناس تولي تكوردوني في بعضها شوي"**

(ذكر، 62 سنة، مدينة). وفي نفس السّياق يؤكّد مبحوث آخر ذلك بقوله: " **وطول المدة قبل السكن اثرت، الناس لي متحمسة يوميا يشاركو، والاخرين ف المدة هذي لقاو حلول لارواحهم ودايرينها خضرة فوق عشاء ما وقعتلهمش، والدليل كاين بزاف لي كاريينها. وكاين واحد فوقنا لحد الان لا خبر شحال من مرة نغلقوها مع جيران... جماعة لي سلكو لابارتمو تاعهم كاش، حاليا ما رهمش يدفعو في فوائد وخدمات ما يخلصوش، وراهم في فائدة كبيرة مكريينها. كاين واحد هكا راه مستفاد وتدر عليه شهرية تاع مليون وثمانية ألف ف شهر لانو خلصها كاش وتهنى من دين وفوائده. لانو عندو دار باباه ساكن فيها وهذي كاريها" (ذكر، 65 سنة، ريف)**. بالإضافة لرغبة البعض الآخر للعودة إلى مقرّهم الاجتماعي الأصلي بعد تسوية وضعية السّكن " **أنا ندير طلب تاع سكن أعطيني وين نسكن إذا كنت في عين ولمان أعطيني ثما، وإذا في سطيف أعطيني فيها، ما تبدليش مكان، ضرك راهم بزاف لي دارو شونج.. الجيران بزاف لي كاريين، امالا يقولك يا خويا انا نبيع، وكاين بزاف لي باعو كي يكمل يخلصها بالدراهم برك يبيع ويروح" (ذكر، 54 سنة، مدينة)**.

من الواضح أنّ للحركة السّكانية الكثيفة في حي 2000 مسكن تأثير على الحياة اليومية للسّاكنة، وهذا الأخير سيكون له دور أيضا في الشّعور بالرّضا على العيش فيه، وقد أشار أستاذ علم الاجتماع الحضري ماهور باشة بأنّ هذا النموذج من السكن بعتبر سكنا مؤقتا، في انتظار أن يتمكن كل مالك للسكن من ايجاد حل لوضيعته السكينة كبيع الشقة وشراء عقار في أطراف وضواحي المدينة، أو كراء شقته، ويقوم هو بكراء سكن يلبي حاجاته الأساسية وذلك ما كشفت عنه الدراسة الميدانية إضافة لعناصر أخرى سنتحدّث عنها في العنصر الموالي.

2.3) رضا السّكّان عن العيش في الحي:

يعتبر رضا السّكّان على عيشهم في حيّ 2000 مسكن الباز سطيف وإبراز روح الانتماء إليه مؤشّرا هاما في دراستنا وهو يعكس درجة اندماجهم في الحي السّكني، لذلك خصّصنا له سؤالين في محور الاقتراحات الخاص بالمقابلة، حيث استفسرنا من المبحوثين عن قراءتهم وتقييمهم اجتماعيا لبرنامج (AADL) باعتبارهم مستفيدين في إطار برامجه السّكنية، بالإضافة لفتح المجال لهم لإبداء درجة رضا أو تذمّر السّكّان حسب ما يلاحظونه ويسمعونه ويعايشونه من أحداث ووقائع في الحيّ. وعليه، كشفت نتائج المقابلات عن تباين في الرّضا حسب عدة حالات، لذلك قمنا بتصنيفها حسب المحاور الآتية:

أ) الرّضا عن الاستفادة من السّكن:

لقد أبرزت المقابلات عن رضا السّكّان وفرحتهم (على الرغم من وصف بعضهم بأنّها فرحة منقوصة) باستلام السّكن الذي منحهم الاستقرار المنشود بعد طول انتظار، فبرنامج (AADL) أتاح لفئتهم الاجتماعية الحصول عليه، وذلك باختلاف أصولهم الجغرافية (ريف/مدينة)، "**وش نقولك، أحيانا نحب البرنامج هذا لأنو الناس بزاف سكنت وكطبقة متوسطة عدل خدمتنا بزاف، كما الوضعية تاعي والأجرة ما تسمحليش ندي في صيغة أخرى، وفالبيت الريفي ما عنديش أرض وين نبني، يعني ساعدتني هذي الصيغة.. بصح بصيغة عدل الحمد لله اديت سكن " (ذكر، 65 سنة، ريف).** ويضيف آخر:" **أنا راضي على السكن، ما نيش راضي على ايطاج ريدشوصي، لو كان حكمت فوق كاطريام برك، كاين صحابي قالك ما عجبناش، كي لقاو ضجيج بزاف، ولا قطرة وكل يوم يخدم وماكاش لي يعاونو، بصح قلوبال نقدر نقول لاباس... وين راح يروح؟؟؟ يقدر يشري بمليار ومئتين، وين راح يروح؟؟ " (ذكر، 62 سنة، مدينة).** إن ارتفاع أسعار العقار وصعوبة دفع

مستحقّات شراء السّكن على دفعة واحدة، وارتفاع أسعار الكراء مقارنة بمعدل رواتب الفئة التي استفادت من برنامج (AADL) في الجزائر جعل مسألة الرّضا عن الحصول على السّكن أمرا بديهيا، بل وإجباريا على حدّ تعبير المبحوثين، وذلك لغياب الحلول " **هنا النّاس معظمهم ما عندهمش سكن، ما عندهمش وين يروحو، ورضا الناس غاية لا تدرك، وهنا راهم مجبرين، ما عندهمش اختيار خاصة لي جاو من الريف، أمّا جماعة المدينة نظن راضيين" (ذكر، 61 سنة، ريف).** بالرّغم من إبداء غالبيتهم رضاهم عن الحصول على السّكن، إلاّ أنّ تلك الفرحة كانت منقوصة لاعتبارات مختلفة " **صح فرحين لأنو ربّ رزقنا بسكن لكن بطريقة غير مرغوب بها" (ذكر، 58 سنة، مدينة).** وسنوضّح أسباب عدم الرّضا في العناصر الأخرى.

ب) الرّضا عن الموقع وخدمة النّقل:

أبدى المبحوثون رضاهم عن موقع الحي، فربطه بمحطّة وشبكة ترامواي سهّل عملية التّنقّل والوصول إلى مركز المدينة، وفي هذا السّياق يقول أحد السّكّان: " **الموقع مليح بزاف كاين طرامواي تحب نقل حضري تحب كلوندستان، مقارنة بتينار وبير النساء** (أسماء لأحياء عدل2 بسطيف)**.. لو كان يعطوني فيهم ما نروحش، هنا قريب لمركز المدينة.." (ذكر، 61 سنة، ريف).** وتضيف مبحوثة أخرى بقولها: "**من ناحية بلاصة تاع كارطي مليحة فيه طرامواي وحتى سكنة عاجبتني" (أنثى، 57 سنة، مدينة).** وبالرّغم من الظّواهر السّلبية التي تتواجد على محيط الحي، فذلك لم يحجب رضاهم عن الموقع، حيث يقول مبحوث آخر: " **الشيء لي راضيين عليه ممكن الموقع في حد ذاته، وتوفر النقل طرامواي" (ذكر، 58 سنة، مدينة).**

ت) عدم الرّضا عن تهيئة المسكن:

كشفت عبارات المبحوثين في المقابلات عن عدم رضا السكّان عن تهيئة الشّقق، فالكثير منم أعاد تهيئتها حسب قولهم، سواء لرداءة الأشغال والمواد المستعملة أو بسبب مشكل التّسرّبات بين الطّوابق "**ما راناش راضيين، ما راناش راضيين، نهار أعطاونا مفاتح ودخلنا ما لقيناهمش مخدومين مليح، الماء يضيع على الجيران من تحت، الكارلاج عاودناه، ولي يقدر وعندو صوارد راه عاود السّكنة تاعو كامل، أمّا لي ما عندوش راه قاعد وخلاص، لقينا فيها مشاكل بزاف**" **(ذكر، 63 سنة، ريف)**. ويؤكّد ذلك مبحوث آخر بقوله: " **بزاف من السّكان ما همش راضيين، على السّكن هنا، من الأمور اللي كنا نحكو عليها لي راه صارية هنا، يقولك سيرتو التّسرّبات تاع الماء، لاصانسير راهم حابسين، الجيران بزاف لي كاريين، إمّالا يقولك يا خويا أنا نبيع، وكاين بزاف لي باعو كي يكمل يخلّصها بالدراهم برك يبيع ويروح**" **(ذكر، 54 سنة، مدينة)**. كما أشار أحد المبحوثين بأنّ الغالبية متذمّرة من جانب تهيئة السّكن، حيث يقول: "**هناك نسبة كبيرة متذمرة، لماذا؟ لأنّو السّكن في حد ذاته صيغته تبدلت، والبناء ماهوش بمعايير جيدة. حنا الله غالب تحتّم تسكن، كثير ماهوش راضي، والنّاس لي راضيين ممكن امكناياتو المالية مليحة وبالتّالي يعاود كلش، أما بالنسبة للفئة المتوسطة لي توجه لها البرنامج راه خسرت خسارة كبيرة وتشوف روحها تغبنت في السكنة هذي**" **(ذكر، 58 سنة، مدينة)**.

ث) عدم الرّضا عن تحويل الملف من (AADL) إلى (CNEP):

لقد أبدى المبحوثون عدم رضاهم عن تحويل ملفّهم الذي تمّ إيداعه ضمن إطار برنامج (AADL)، على الرّغم من إمضائهم على تصريح شرفي للقبول إداريا بصيغة التّحويل. وعليه، فالقبول بتحويل الصّيغة واشتراكها

مع (CNEP) كان تحت إكراه حاجتهم الملحّة للسّكن "**حنا مثلا تم التحايل علينا دخلنا في برنامج عدل وبعدها لقينا رواحنا مع لاكناب، ونخلصو في لازانتيري، وما قدرنا نديرو والو، ونحن متأسفون لكن باش يعاملونا معاملة عدل، لا.. عاملونا لاكناب، أولا قرض، حياتنا قريب تخلاص، أغلبنا متقاعدون تمنينا نختمو حياتنا بشكل جيد لقينا رواحنا في قروض ربوية مش مقتنعين بها وبالتالي مضغوطين، معناتها جايين ومناش فرحانين، صح فرحين لأنو رب رزقنا بسكن لكن بطريقة غير مرغوب بها" (ذكر، 58 سنة، مدينة).** كما أنّ نسبة الاقتطاع العالية شهريا، أثّرت على شعور التملّك الذي ضحّوا في سبيل تحقيقه بسنوات العمر ورهن وبيع الممتلكات الثّمينة ما جعلهم يحسّون بشعور المستأجر لا المالك، وذلك ما أثّر على نفسيتهم ورضاهم عن العيش في الحيّ في ظل افتقاد الشّعور بالتّملّك الذي يحفّز الشعور بالانتماء للمكان أيضا: " **وإن كان هذي صيغة جاتنا غالية شوي لأنّو حوّلونا لاكناب، ونسبة الفائدة في القرض فيها توصل حتى 5.75 بالمئة، يعني رهنا حياتنا وشهريتنا والسيارة.. باه ندي في الصّيغة هذي، وراني ندفع 16 ألف دينار جزائري كل شهر مليون وربعمائة ألف تاع ديون سلف بنك لاكناب، وزيد 240 ألف خدمات يعني تقول راني كاري، يعني تخلص الدّين وفوائد الدين**" وذلك ما يفسّر أيضا المشاعر السّلبية التي يعبّر عنها السّكّان " **النص الكبير من السّكان يقولك أنا كرهت، بصح ما فهمتش علاه؟ قبل صح ما كانوش المرافق، بصح ضرك بدات شوي تتسقم" (أنثى، 57 سنة، مدينة).**

ج) عدم الرّضا عن الخدمات الحضرية:

أشار عديد المبحوثين عن عدم رضاهم عن الخدمات الحضرية المتواجدة على مستوى الحي، فالمدارس تأخّر إنجازها لأربع سنوات بعد انتقالهم للعيش في الحي، والفرع البريدي تمّ افتتاحه قبل فترة قصيرة فقط، في

حين لا يزال السّكّان ينتظرون إنجاز مقرّ للشّرطة للمساهمة في الحفاظ على الأمن، والذي يعتبر نقطة سوداء في حياتهم اليومية بالنّظر لمشاكل السّرقة المتكرّرة وترويج المخدّرات، كما أبدى بعضهم الحاجة إلى سوق جواري يخفّف عليهم التّنقل لمركز المدينة، ويساهم في تخفيض الأسعار المرتفعة وإحداث الوفرة اللّازمة في السّلع بالنّظر لحجم الحيّ الكبير، وتردّد الطّلبة على محلاّته. وعليه فقد كان الشّعور بعدم الرّضا على جانب الخدمات هو السّمة البارزة في تصريحاتهم، "**ماناش راضيين في جانب الخدمات" (ذكر، 65 سنة، ريف)** ويضيف آخر: " **النّاس هنا ماهيش راضية على السكنة هنا وأنا منهم، ماهيش مأمنة، دايرها على الخدمة قريبة برك، والخدمات ناقصة، كيما الدار هذي تاع بابا رب يرحمو، بعدما توفي حنا كملنا الدوصي تاعو في 2013" (ذكر، 63 سنة، ريف)** وقد أرجع أحد المبحوثين التّأخّر في إنجاز بعض الخدمات إلى الضّغط الذي مارسوه على السّلطات المحلّية قبل انتقالهم، وذلك لتسريع تسليم الحيّ السّكني على حدّ قوله: " **وأعطاونا ورقة كي تدخل هنا نمضو عليها باه ما نريكلاموش على النّقائص بصفة عامّة، وكأنو كي زربنا عليهم باه نسكنو أعطاونا هذي الورقة، وحتى الخدمات ناقصة" (ذكر، 62 سنة، مدينة).** لكن وبمرور خمسة سنوات على العيش في الحيّ والملاحظ ميدانيا أنّ السّلطات المحلية بدأت في إنجاز بعض المرافق بشكل تدريجي، وهو ما أشار إليه أحد السّكّان بقوله: " **والأسر لي عندها أطفال راه عندها حاليا ابتدائية ومتوسطة والجامعة قريبة لهم المحلات موجودة المسجد فيه مشروع للبناء، بالنسبة للجيل الجاي ان شاء الله تكون أحسن" (ذكر، 58 سنة، مدينة).** كما تلقّى السّكّان وعودا من السّلطات لإنجاز مقرّ للأمن الحضري " **كيما مشكل الأمن راحو ناس للمطالبة بالأمن راحو أفراد أفراد برك يعني زوج ولا ثلاثة في بعضاهم، مش جماعة كبيرة، وخطرة خرجنا حتّى للطريق والوالي قالهم اصبرو شوي نديرو أمن ان شاء الله" (ذكر، 62 سنة، مدينة).**

إنّ مشكلة نقص الهياكل والخدمات الحضرية مطروح في كثير من الأحياء الجديدة والمدن الجزائرية، وذلك لأسباب عديدة، لا يمكن تفسيرها بمعزل عن السّياسات والظّروف الاقتصادية وطبيعة البرامج العمرانية للبلاد، فتطوّر المدن وهجرة السّكّان من الأرياف، دفعت لتغطية مسألة الطّلب المتزايد على السّكن كمرحلة أولى، ثم إنجاز المرافق على مراحل زمنية تنمويّة مختلفة كمرحلة ثانية.

رابعًا: النتائج العامّة للدّراسة الميدانية

لقد سمح لنا تحليل ومناقشة بيانات الدّراسة الميدانية وفق فرضيات البحث بالوقوف على آليات تشكّل الرّوابط والعلاقات الاجتماعية في الحيّ السّكني (AADL) الباز سطيف، وتحديد الأثر الذي خلّفته مدّة إقامة السّكّان في الحيّ على الثّقافة الحضرية، بالإضافة إلى اكتشاف أهمّية حضور/غياب الهياكل الاجتماعية الحضرية في الحيّ، ودرجة مساهمتها في التّواصل بين السّاكنة، ومنه فقد تمّ الخروج بفكرة عن طبيعة ودرجة الاندماج الاجتماعي للسّكّان في الحيّ. وعليه، ومن خلال تحليل البيانات الميدانية ومناقشتها وتأويلها يمكن الخروج بالنقاط الآتية:

1. تتشكّل الرّوابط والعلاقات الاجتماعية في الحيّ السّكني (AADL) الباز سطيف تبعًا لآليات جغرافية (منطقة السكّن السّابقة)، وهيكلية ممثّلة في عمارة السّكن، فاستمرار العلاقات الأوّلية وبروز ظاهرة الانقسامية في المسائل المشتركة وانسحاب بعض السّكان من حياة مجتمع الحيّ ساهم في إضعاف العلاقات الاجتماعية، التي تتميّز غالبا بالسّطحية خاصّة في ظلّ العدد الكبير للسّكنات والنّقائص الهيكلية التي يشهدها الحيّ.

2. تعتبر الشّخصيات المبادرة والمشاكل المختلفة ونواة المصلّى من أبرز الآليات المساهمة في اتّحاد السّاكنة، ففي ظل تأخّر عقد جمعية الحيّ، ثمّ الانقسام اتّجاه أهدافها بعد نيلها الاعتماد، جعل من العناصر

السّابقة آلية للاتحاد في بعض المجمّعات، وبحضورها استطاع السّكان القيام ببعض النّشاطات التي تخدم المصلحة المشتركة للحفاظ على بيئة السّكن والعمارة.

4. ساهمت المدّة الزّمنية لإقامة السّكّان في الحيّ في تقريب السّاكنة ببعضهم، فحصل شيء من التّقارب وتقلّصت بعض الطّباع السيئة، وتوجهت العلاقات الاجتماعية بينهم للإنفتاح، لكن في المقابل يوجد تمسّك بنمط العيش السّابق والارتباط بالأحياء والمناطق التي قدموا منها، والاكتفاء بسمات التّحفّظ واللامبالاة كسلوك وردّ فعل حول الوقائع والأحداث التي تجري بالحيّ.

5. تعتبر عملية بناء الأبواب الحديدية للحماية وبطاقة الاشتراك الشّهرية للتبرع لبناء المسجد من أبرز المظاهر الأولية وبواكير لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

6. كشفت المدة الزمنية (ما يقارب الخمس سنوات) التي أقام خلالها السّكان عن درجة رضاهم عن العيش في الحي، حيث أبدى السّكّان شعورا بالرّضا عن الموقع وخدمات النقل وبدرجة أقلّ عن مخطّط الحي، لكن في المقابل أشار السّاكنة إلى عدم رضاهم عن تصميم المسكن داخليا، وعدم الرّضا عن تحويل ملفّهم من برنامج (AADL) إلى برنامج (CNEP) على الرّغم من إمضائهم على تصريح شرفي يؤكّدون فيه قبولهمoعلى التّحويل، فحسب المقابلات يمكن القول بأنّ القبول على التحويل كان تحت إكراه الحاجة للمسكن ولا يعكس رغبتهم الحقيقة، بالإضافة إلى عدم الرّضا عن الخدمات الحضرية المتواجدة على مستوى الحيّ.

7. يعاني الحي من نقص كبير في الهياكل الاجتماعية الحضرية على الرّغم من فتح بعض المؤسّسات التّربوية مؤخّرا، لكنّه ما يزال في حاجة لمركز أمن بالنّظر لمشكل السّرقة وانتشار مروجي المخدّرات ومستهلكيها، بالإضافة إلى افتقاره لملاعب جوارية ومؤسّسات شبابية تسمح بتأطير الشّباب وتحتوي الأطفال الذين اتخذوا من الطّرقات كفضاءات للّعب.

8. يعاني سكّان الحيّ من عديد المشاكل بعضها مرتبط بالواقع الاجتماعي والهيكلي للحيّ من شغور للسّكنات وتوجيه عدد كبير منها للكراء، وهو ما أثّر سلبا على استقرارهم وبناء علاقاتهم الاجتماعية في الحي، كما يشهد مشاكل أخرى فرضها المحيط الاجتماعي للحي (جامعة، حي فوضوي، هضبة خالية) وكلّها عناصر أثّرت على الحياة الجماعية وتشبيك العلاقات الاجتماعية، ومنه الاندماج الاجتماعي للسّاكنة.

9. أثّر اللاّتجانس الكبير من حيث الأصول الجغرافية (ريف–حضر)، والعدد الكبير للسّكنات والسّكّان على اندماجهم وعلى عملية التّعارف بينهم في الحي (2000 مسكن حيث تتواجد 40 عائلة في العمارة الواحدة ومتوسط كل أسرة من 4 إلى 6 أفراد)، فطبيعة التركيبة السكّانية أنتجت مجتمعا محلّيا غير متجانس من حيث العقليات والذّهنيات والخلفيات السوسيو–ثقافية، ستحتاج لاحقا إلى فترة زمنية طويلة للتّعارف والاندماج خاصّة في ظلّ غياب هياكل اجتماعية حضرية تعزّز فرص اللّقاء الاجتماعي.

10. يعتبر الحراك السّكني الكثيف نتيجة توجيه عدد كبير من السّكنات لعملية الكراء، حاجزا كبيرا في عملية تحقيق الاندماج الاجتماعي للسّكان، فالحركة الكثيفة لفئة المستأجرين لا تقبل الدّخول في مشاريع تخدم مصلحة الحيّ، ولا تهتّم ببناء وتشبيك العلاقات ممّا يضعف في الأخير من الرّوابط والتمّاسك الاجتماعي لمجتمع الحي.

خاتمة

تعتبر المدينة الموطن الطبيعي للتحضّر والإنسان المتحضّر، فهي منطقة ثقافية يتميّز ساكنوها بأسلوب عيشهم الخاص، وبالتّالي ليست مجرّد رقعة جغرافية يتكدّس فيها السّكّان باختلاف ثقافاتهم وعقلياتهم، بل هي تنظيم سياسي واقتصادي وثقافي ضخم يخضع لتدخّل مختلف الفاعلين لتوجيه الحياة الحضرية لساكنيه. وفي المدن الجزائرية تستند عملية التّنظيم على سياسات وإجراءات كمّية جاءت لمسايرة التّحضّر المتسارع نتيجة الهجرات الرّيفية في مراحل زمنية مختلفة، والرّغبة في الاستفادة من الخدمات التي تقدّمها المدينة.

وبالنّظر لاهتمام السّياسات العمرانية في الجزائر بالبحث عن حلول لمشكل السّكن بالدّرجة الأولى، فقد تمّ إنتاج أقطاب سكنية حضرية جديدة في أطراف المدن، لاستيعاب أعداد كبيرة من الطّلبات على السّكن، لكنّ تلك الأقطاب الجديدة افتقرت لهياكل اجتماعية حضرية ممّا أفرز سكّانا غير منتظمين ومهيكلين، فاستمرّت العلاقات التقليدية وانتشرت مظاهر الانقسام بينهم وصارت مجالا خصبا للممارسات غير الحضارية وتفشّت مظاهر الصّراع والمخدّرات والسّرقة، ومنه بقيت الحياة الاجتماعية في الأحياء الجديدة خاضعة للأساليب التّقليدية التي لا يمكنها مواجهة المشكلات الحديثة المعقّدة لحياة المدينة المعاصرة. وفي ضوء ذلك يختار الأفراد العزلة والفردانية والانسحاب من الحياة الجماعية في الأحياء الجديدة كرؤية خاصّة لتفادي تبعات الاختلاط الاجتماعي، ممّا يؤثّر على الاندماج الاجتماعي لساكني تلك الأحياء.

يعدّ الاختلاط الاجتماعي مفتاحا لتعزيز العلاقات بين الأفراد القاطنين في الأحياء السّكنية الجديدة، فانتماؤهم لخلفيات اجتماعية وجغرافية وثقافية متنوعة يتطلّب خططا تنظيمية وهيكلية مسبقة لاستيعابهم، والاستراتيجية الحضرية الفعّالة هي التي تنطوي على وسائل متميّزة تسعى لتحقيق التماسك الاجتماعي عبر مزج نسب "مثالية" من السّكان من مختلف الخلفيات بشكل متساو، وتعزيز روح الانتماء الاجتماعي للمكان

الجديد بعيدا عن الانتماء المادّي الشّكلي وجعل صورة الحي قضية جماعية، ويتحصّل ذلك بالاهتمام بالجانب النّوعي للبرامج السّكنية. لكنّ الملاحظ ميدانيا وفي حي الباز تحديدا أنّ المدّة الزّمنية (خمس سنوات) ساهمت إيجابا في تقريب السّكّان واكتشاف بعضهم وتآلفهم، وعليه يمكن تقليص تلك المدّة أكثر مع تجنّب الصّراعات التي تنتج خلال السّنة الأولى من انتقال السّكّان للعيش في الحيّ الجديد نتيجة عدم التّعارف وعدم فهم ثقافة الآخر المختلف، وذلك بالاهتمام أكثر بتجهيز الحيّ بالخدمات الضّرورية وتأطير السّكان في هياكل اجتماعية حضرية، ومنح أهمية أكبر للجانب النّوعي في البرامج السّكنية، فالعيش معًا بشكل أفضل يعدّ مصدر تحفيز في الحياة اليومية للأفراد.

إنّ إشارتنا للاهتمام بالجانب النّوعي للحياة الاجتماعية للسّكّان في الأحياء الجديدة، لا يعني بالضرّورة التّدخّل المباشر في شبكة العلاقات الاجتماعية لكلّ فرد، فهذه الأخيرة شخصية وغير مؤسّساتية، كما أنّ طبيعة الحياة الحضرية تمتاز بالاختلاف والتّعقّد والكثافة، لكنّ يمكن للدّولة وعبر سياساتها المختصّة وحضورها الميداني لمؤسّساتها وهياكلها المختلفة أن تعزّز روح الاتّحاد، بالإضافة إلى فرض قواعد عامّة للحياة الاجتماعية المشتركة، والمحافظة على الحيّ السّكني باعتباره مجالا عموميا مشتركا.

وللوصول إلى ذلك، من المهمّ تحديد عنصر الاندماج الاجتماعي والتّثاقف كأهداف نوعية في السياسات الحضرية والبرامج العمرانية، فهي محرّك لشبكة العلاقات الاجتماعية في الأحياء السّكنية، كما أنّها تكسب الفرد ثقافة الجماعة. وعليه، لا نجاح للسّياسة العمرانية دون تحقيق الاندماج الاجتماعي للسّكّان، ولا نجاح لهذا الأخير دون إخراج الفرد الحضري من دائرة العلاقات الأوّلية والتّقليدية إلى المؤسّسات والهياكل الرّسمية للمدينة الحديثة، وذلك بإنجازها ميدانيا في الأقطاب السّكنية، لتكون بداية عيش الأفراد في مجال سكني

متكامل كميّا ونوعيا، فالعامل الزّمني وإن استطاع تقريب السّكّان من بعضهم قليلا، إلاّ أنّه غير كاف ويتطلّب مدّة أطول.

لقد كشفت الدّراسة الميدانية عن تأثير الحراك السكّاني الذي يشهده الحيّ على الاندماج الاجتماعي، فمن المعروف أن سكّان المدن أقلّ استقرارا في حيز جغرافي واحد على عكس سكّان القرى، كما أنّ الحراك من خصوصيات وطبيعة المدينة، لكنّ وجود حراك كثيف في حيّ سكني أنتجته السّياسات العمرانية لفئة اجتماعية متوسّطة الدّخل، يطرح تساؤلات حول طبيعة مشكلة السّكن في الجزائر، فنظريا الحصول على سكن بالنّسبة للفئة المتوسطة يعتبر من أهمّ الأهداف في حياتهم للاستقرار والاندماج في مجتمع المدينة، لكن خلال بحثنا اكتشفنا بأنّ طول المدّة بين الترشّح والاستفادة من السّكن (ما يقارب 17 سنة)، بالإضافة إلى نقص الخدمات الحضرية في السّنوات الأولى من الانتقال للحيّ، إضافة إلى وجود مشاكل اجتماعية مختلفة (سرقة، انتشار المخدرّات..) كلّها عوامل ضاعفت من كثافة الحراك السّكّاني، والذي بدوره أضعف من العلاقات الاجتماعية بين السّكّان، وذلك باعتراف أحد سكّان الحيّ الذي صرّح بعبارة هامّة بقوله: **"ضرك كل فاميلية مصكرة على روحها، علاه؟؟ لأنو جارك ما تعرفوش ليوم يسكن غدوة يرحل، على خاطر نصهم كاريين، ماهمش موالين دار وين راح تعرفو، تقولو صباح الخير ليوم، غدوة تلقى جا الكاميو أدى قشو وكاين سكنة لي ما نعرفوش مواليها كامل..." (ذكر، 62 سنة، مدينة)** إنّ التعبير الذي استخدمه المبحوث يكشف بشكل واضح درجة التأثير الكبير الذي خلّفه الحراك السّكني على عملية تشبيك العلاقات مع أقرب المجاورين فيزيقيا لمسكنه، وذلك يكشف صعوبة الاندماج وضعف التّوافق لتحقيق مصلحة الحيّ وتنميته.

من جانب آخر، تتّسم الحياة الحضرية بخصائص وأسلوب مختلف عن الحياة الرّيفية، فمن سماتها الإبهام والإرتباط على أساس المصالح والعلاقات الفاترة والتّخصّص والتّفاعل الرّسمي، وقد تأكّد ذلك بناء على البحث الإمبريقي الذي أجريناه في حي 2000 مسكن الباز، حيث أكّدت نتائج البحث بروز تلك الخصائص في حياة سكان الحيّ كامتداد لثقافة أهل المدن. وبذلك نجد التحفظ، الشك والخوف من الآخر والتّهيب من الدّخول في علاقات اجتماعية جديدة، وهذه الأخيرة تعتبر من الرّواسب الثقافية التي خلّفتها العشرية السّوداء التي مرّت بها الجزائر، إضافة إلى تجنّب الدخول في مشاكل وصراعات اجتماعية خاصّة في ظل انتشار مظاهر السّرقة والمخدّرات، حيث نجد أن كل العناصر السّابقة أكسبت الأفراد ثقافة التّحفظ والعزلة كأساليب للحماية من تبعات الاختلاط الاجتماعي. ولعلّ الارتباط على أساس المصالح وغياب مظاهر التزاور والتشارك في الاحتفالات وتبادل الأكل بين الأسر في حي 2000 مسكن الباز، يعكس صورة التّرابط العام في حياة سكان المدينة على الرّغم من العيش في نطاق جغرافي واحد، فالمصلحة المشتركة الملحّة مثل: الالتفاف والتعاون والاتفاق للاحتجاج لتسريع وتيرة الأشغال للحصول على السّكن قبل الانتقال للعيش في الحيّ، أو غلق الطّريق وخط التراموای في سنوات عيشهم الأولى في الحيّ، تعدّ أمثلة عن طبيعة التّرابط الذي يجمع ساكنة الحيّ، وهذا أمر طبيعي في حياة ساكني المدينة، حيث يعتبرها الباحثون من أبرز سمات الحياة الحضرية.

قائمة المصادر والمراجع

المعاجم:

1. بدوي زكي أحمد، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، ترجمة لبنى صبري، بيروت، مكتبة لبنان، 1978.

الكتب:

2. ابراش إبراهيم، **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.
3. ابن خلدون عبد الرحمن، **مقدمة ابن خلدون**، دمشق، مكتبة الهداية، 2004.
4. أبو قرين عنتر عبد العال، **المدخل إلى التّخطيط الحضري**، الدمّام، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2020.
5. أبوعلام رجاء محمود، **مناهج البحث الكمي والنوعي والمختلط**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2013.
6. أنجرس موريس، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2004.
7. أوزيل روبير، **فن تخطيط المدن**، ترجمة بهيج شعبان، دار منشورات عويدات، 1988.
8. بارني دارن، **المجتمع الشبكي**، ترجمة أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

9. بركات حليم، **المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

10. بومخلوف محمد وآخرون، **تأطير الشباب الجزائري ومسألة الثقة دراسة ميدانية**، الجزائر، دار الخلدونية، 2020.

11. بومخلوف محمد، **التحضر**، الجزائر، شركة دار الأمة، 2001.

12. التيجاني بشير، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

13. تيرنر براين، **علم الاجتماع والإسلام: دراسة نقدية لفكر ماكس فيبر**، ترجمة أبو بكر أحمد باقادر، بيروت، دار القلم، 1987.

14. جاب الله أمال حاج، **الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر**، الجزائر، دار بلقيس، 2014.

15. الجباعي جاد الكريم، "**الاندماج الاجتماعي في بلد واحد من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني من الرعوية إلى المواطنة**"، في: **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**، تحرير أحمد بعلبكي وآخرون، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

16. جعفري نسيمة ربيعة، **الدليل المنهجي للطالب في إعداد البحث العلمي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

17. الجولاني فادية عمر، **علم الاجتماع الحضري**، الجيزة، المكتبة المصرية، 2015.

18. جيدنز أنتوني، **علم الاجتماع**، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2005.

19. الحسن احسان محمد، **النظريات الاجتماعية المتقدمة. دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة**، ط3، عمان، دار وائل للنشر، 2015.

20. حمداوي جميل، **جورج زيمل والسوسيولوجيا التفاعلية**.

https://ketabonline.com/ar/books/97789/read?page=7&part=1#p-97789-7-3

21. خلف الله بوجمعة، **مدخل إلى سياسة المدينة**، جيجل، دار ابن الشاطئ للشر والتوزيع، 2022.

22. دليمي عبد الحميد، **السّياسات الحضرية**، قسنطينة، منشورات جامعة منتوري، 2004.

23. الدواي عبد الرزاق، **في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

24. دويدري رجاء وحيد، **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية**، بيروت، دار الفكر، 2000.

25. رحماني شريف، **الجزائر غدا وضعية التراب الوطني استرجاع التراب الوطني**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

26. الزيباري طاهر حسو، **أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع**، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.

27. زيمل جورج، "**المدينة والحياة العقلية**"، في: **المدينة**، تعريب سيد عبد العاطي وأبو بكر أحمد باقادر، جدة، وكالة تبر للدعاية والنشر والتوزيع، 1988.

28. سارانتاكوس سوتوريوس، **البحث الاجتماعي**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، 2017

29. صيام شحاتة، **النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة**، عمان، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2009.

30. طبارة رجاء مكي، **مقاربة نفس- اجتماعية للمجال السّكني دراسة ميدانية**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1995.

31. عبد الرحمان عبد الله محمد، **النظرية في علم الاجتماع النظرية الكلاسيكية**، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2006.

32. عبد العاطي سيد وباقادر أبو بكر أحمد، مترجم، **المدينة**، الرياض، وكالة تبر للدعاية والنشر والاعلام، 1988.

33. عبد المومن علي معمر، **البحث في العلوم الاجتماعية**، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2008.

34. عثمان محمد عبد الستّار، **المدينة الإسلامية**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1988.

35. علام أحمد خالد وغيث محمود محمد، **تخطيط المجاورة السكنية**، القاهرة، جامعة المنصورة، 1995.

36. عماد عبد الغني، **سوسيولوجيا الهوية جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.

37. غنيم عثمان محمد، **تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري**، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008.

38. فواز مصطفى، **مبادئ تنظيم المدينة**، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1980.

39. فيليب جونز، **النظريات الاجتماعية والممارسات البحثية**، مصر، العربية للنشر والتوزيع، 2010.

40. قيرة إسماعيل وآخرون، **التخطيط والتنمية الحضرية**، الجزائر، دار الهدى، 2008.

41. كوش دنيس، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، ترجمة منير السعيداني، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

42. كولون آلان، **مدرسة شيكاغو، ترجمة مروان بطش**، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012.

43. مالكي امحمد، "**الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير**"، في: **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدّولة والأمّة في الوطن العربي**، تحرير أحمد بعلبكي وآخرون، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

44. المالكي عبد الرحمان، **الثقافة والمجال دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب**، فاس، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، 2015.

45. مصباح عامر، **علم الاجتماع الرواد والنظريات**، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

46. ممفورد لويس، **المدينة على مر العصور أصلها وتطورها ومستقبلها**، ترجمة إبراهيم نصحي وحسين نصار، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016.

47. ناجي عبد الجبار، **دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2001.

48. ناشيماز شافا فرانكفورت، ناشيماز دافيد، ترجمة الطويل ليلى، **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية**، دمشق، بترا للنشر والتوزيع، 2004.

49. ناصف سعيد، **علم الاجتماع الحضري المفاهيم القضايا المشكلات**، القاهرة، دار الوثائق القومية، 2006.

50. نغليا جوليا آناليندا، "**ملاحظات تاريخية ــ بيانية حول المدينة الإسلامية مع إشارة خاصة إلى صورة المدينة المبنيّة**"، في: **المدينة في العالم الإسلامي**، تحرير سلمى الخضراء وآخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

51. هارفي ديفيد، **مدن متمردة من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر**، ترجمة لبنى صبري، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017.

52. هيرمان جاك، **خطابات علم الاجتماع في النظرية الاجتماعية، تعريب العياشي عنصر**، الأردن، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

المجلاّت والملتقيات:

53. أمقران عبد الرزاق، "**الفضاء العمراني: فضاء اجتماعي وثقافي، مقاربة منهجية**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة باتنة 16، 2007.

54. بن موسى سرير أحمد، "**هنري لوفيفر: من الحق في المدينة إلى هرمينوطيقا المدينة**"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ 15، 2019.

55. بوزكور عمر، محمد بومخلوف، "**التنظيم الاجتماعي الحضري كآلية لتحقيق الاندماج الاجتماعي في المدينة**"، مجلة أنثروبولوجيا م8، ع1، 2022.

56. بوودن عبد العزيز، "**التّوسّع في المجال الحضري واستعمالات الأرض في المدن الجزائرية**" ورقة بحثية قدمت في فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية، قسنطينة، 2013.

57. بيبيمون كلثوم، "**السّياقات الثقافية الموجّهة للهوية الرّقمية في ضوء تحدّيات المجتمع الشّبكي من التّداول الافتراضي إلى الممارسة الواقعية**"، مجلة إضافات 33، 2016.

58. دليمي عبد الحميد، "**المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع**"، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة 12، 2007.

59. الديب بلقاسم، "**البيئة العمرانية الحديثة والمرض الاجتماعي في المدينة بالجزائر**"، ورقة بحثية قدمت في فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية، قسنطينة، 2013.

60. الديب بلقاسم، "**البيئة العمرانية الحديثة والمرض الاجتماعي في المدينة بالجزائر**"، مجلة جامعة دمشق 25، 2009.

61. رشيق عبد الرحمان، "**السّياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب**"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية 5: 18، 2016.

62. سليماني جميلة، "**دور التّصميم العمراني للفضاء السّكني في جناح الأحداث** "، مجلة دفاتر علم الاجتماع 10، 2012.

63. شنقاري رابح، "**دور الخواص في إنتاج السكن والتنظيم المجالي حالة مدينة سطيف**"، مجلة علوم وتكنولوجيا، 39 ،2014.

64. فوشان عبد القادر، العلوي أحمد، "**الاندماج الاجتماعي: المفهوم، الأبعاد والمؤشرات**"، مجلة الراصد العلمي، 4، 2017. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/82171

65. قارة مبروك بن صالح، **تاريخ المدن والقبائل التركيبة الاجتماعية النسب والانتساب**، الجزائر، مطابع رويغي، 2018.

66. قاسمي شوقي، سليماني صباح، " **السّكن في الجزائر: أزمة تأبى الانقضاء**"، مجلة العلوم الإنسانية 19، 2019.

67. ماهور باشة عبد الحليم، "**دور السّياسات العمرانية في توجيه النّمو الحضري بمدينة سطيف**" مجلّة التّخطيط العمراني والمجالي 6، 2020.

68. ماهور باشة عبد الحليم، "**ظاهرة النّمو الحضري في مدينة سطيف: دراسة تحليلية**" مجلّة مدينة ومجتمع 1 ،2021.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downSomaitepdf/776/0/0/170651

69. مبارك ريان، "**الإشكاليات المنهجية في تحليل محتوى الويب**"، المجلة الجزائرية للاتصال، 19 ،2020.

70. مرحوم فريد، "**أزمة السّكن: من أرقام منطق العمران إلى أزمة الرّباط الاجتماعي**"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية،41، 2018.

71. هارون فتيحة، "**التحضر: دراسة لبعض المشكلات النظرية والمنهجية المتعلقة به**"، مجلة العلوم الإنسانية، 42، 2014.

أطروحات الماجستير والدكتوراه:

72. بودوخة مريم، "**مساهمة السكن التساهمي في تنمية المدينة الجزائرية دراسة ميدانية في مدينة سطيف**"، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2010.

73. زرقة دليلة، "**سياسات السكن والإسكان بين الخطاب والواقع. دراسة ميدانية بمدينة وهران**" رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2016.

74. سنوسي رفيقة، "**أدوات التّهيئة والتّعمير بين التّشريع والتّطبيق دراسة حالة مدينة باتنة**" رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2012.

75. كبيش عبد الحكيم، "**التّمدّد الحضري والحراك التّنقلي في النّطاق الحضري لمدينة سطيف**" أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2015.

76. لطرش سارة، "**تأثير النمو السكاني في تغير مورفولوجية المدينة دراسة ميدانية بمدينة سطيف**"، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2011.

77. لعلوي جميلة، "**مشكلات المدينة وأدوات التخطيط الحضري. دراسة تقييمية لمخططات التعمير لمدينة سطيف**" رسالة دكتوراه، جامعة باتنة1، 2018.

78. لعلوي جميلة، "**واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف**"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2007.

79. مدّور يحيى، "**التّعمير وآليات استهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية حالة مدينة ورقلة**" رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2012/2011.

80. وناسي سهام، "**النّمو الحضري ومشكلة السّكن والإسكان دراسة ميدانية بحي 1020 مسكن باتنة**"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2009.

81. يعلى فاروق، "**التحضر والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة. دراسة ميدانية بمدينة سطيف**" رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر2، 2013.

الوثائق:

82. بوزيدي أحمد، "**الذّهاب نحو إنتاج معماري يحترم خصوصية الأسرة الجزائرية**"، جريدة الشعب، الجزائر 24 مارس، 2022، عدد 18819، 9.

83. **الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 25، المؤرخة في: 5 صفر 1422 الموافق لـ: 29 أفريل 2001، 18.

84. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 90/ 20 المتعلق بالتّهيئة والتّعمير**، 1990/12/01 .

85. الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون 06-06 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة**، عدد 15، 2006.

86. **قانون التّعمير**، الجزائر، منشورات بيروتي، 2008، 36.

87. **مخطط شغل الأراضي**، الباز، مركز الدراسات العمرانية، وحدة سطيف.

88. **مديرية الإحصاء والإعلام الآلي** لبلدية سطيف.

المحاضرات والمواقع الالكترونية:

89. بوخريص فوزي، **محاضرات مجزأة علم الاجتماع الحضري الفصل الرابع**، القنيطرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، 2020. https://www.academia.edu

90. قاسمي شوقي، **تحليل نقدي للنظريات الأساسية في علم الاجتماع الحضري السداسي الثاني**، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2020 https://www.researchgate.net/profile/Chaouki-Gasmi/publication

91. https://www.mhuv.gov.dz

92. https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH1_20DEMOGRAPHIE_20Arabe-2.pdf

93. https://www.toupie.org/Dictionnaire/Integration.htm

المراجع باللّغة الأجنبية:

الكتب:

94. Chaline, Claude. **Les politiques de la ville**, paris: Presses Universitaires de France, 2010.

95. De lauwe, P.H. Chombart.**Famille et habitation,** Paris : centre de la recherche scientifique, 1959.

96. Erdi-Lelandais, Gülçin. **Understanding the City: Henri Lefebvre and Urban Studies**, Newcastle: Cambridge Scholars Publishing, 2014.

97. Grawitz, Madeleine. **Méthodes des science sociales** Paris: Edition DALLOZ, 1974.

98. Laaredj, Amina Nadia. **Setif Douces grandeurs**, Setif: Imp Ethika, 2007.

99. Lefebvre, Henri. Espace et politique : **le droit à la ville**, paris: Anthropos, 1970.

100. Lefebvre, Henri. **Writings on Cities**, Oxford: Willey Black-Well, 1995.

101. Patterson, Jeffrey. “**Le logement et les politiques de développement communautaire,**” **in Habitation et milieu de vie l’évolution du logement au canada1945 a1986,** Ed. John R. Miron. Montreal: McGill-Queen's University Press, 1994.

102. Raulin, Anne. **Anthropologie urbaine**, Paris: imprimerie France Quercy, 2002.

103. Stébé, Jean-Marc. Hervé Marchal, **la sociologie urbaine**, Paris : Presses Universitaires de France, Que sais-je ? 2010.

104. Stébé, jean-Marc. Hervé Marchal**, Introduction à la sociologie urbaine,** Paris : Armand Colin, séries: Cursus, 2019.

المجلاّت والدّوريات:

105. **Armature Urbaine** RGPH 2008 : Office Nationale des Statistiques, Alger, collection statistique, n:163/2011.

106. Eric, Le Breton. “**Paul-Henry Chombart de Lauwe, sociologue urbain, chrétien, intellectuel et expert**”, **Chrétiens et sociétés** [Online], 21 | 2014, Online since 25 February 2015, connection on 24 March 2022. http://journals.openedition.org/chretienssocietes.

107. Rhein, Catherine. “**Intégration sociale, intégration spatiale** ”, **L’Espace géographique**, vol. 31, no. 3, 2002. https://www.cairn.info/revue-espace-geographique-2002-3-page-193.htm

108. Rhein, Catherine."**INTÉGRATION SOCIALE, INTÉGRATION SPATIALE**", L'Espace géographique, 3, 2002. http://www.cairn.info/revue-espace-geographique-2002-

109. Sayad, Abdelmalek. "**Qu'est-ce que l'intégration ?**", Hommes et Migrations,104, 1994.

الرّسائل والأطروحات:

110. Gauvin, Clémence. “**L'intégration sociale comme facteur de protection à la solitude des jeunes**” (Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maître ès sciences (M.Sc.) en service social, Université du Québec en Abitibi-Témiscamingue, 2001.

الملاحق:

الملحق رقم 1 دليل المقابلات مع السّكّان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر (2) أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع: تخصص علم الاجتماع الحضري

دليل المقابلة مع السّكّان

الاندماج الاجتماعي لسكّان حي عدل "الباز" في إطار السّياسات العمرانية الحالية في مدينة سطيف.

دراسة سوسيولوجية.

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)

إعداد الطالب: بوزكور عمر **تحت إشراف: أ.د بومخلوف محمد**

السنة الجامعية: 2023/2022

المقابلة رقم:... التاريخ:..... المكان: ..... الوقت: .....

المحور الأول:

السّنّ:..... الجنس: .... المهنة: .... عدد الأفراد:..... عدد الغرف: .... الجناح: ....

تاريخ الانتقال إلى الحي:..... مكان الإقامة السابق: ..... ملاحظة: .....

المحور الثّاني:

1) يلاحظ الباحثون أن سكّان الاحياء الجديدة في المدن الجزائرية عموما يعيشون انقساما فيما بينهم، حيث أنّهم غير مهتمّين ببعضهم، وغير متّحدين حول شؤون حيّهم، وكلٌّ منشغل بنفسه وأسرته فقط. من خلال معايشتك اليومية في الحي، ما هي الأسس التي يعتمد عليها السّكان عمومًا في بناء علاقاتهم وروابطهم الاجتماعية؟

2) من خلال ملاحظتك لسكّان حيّكم، هل يشكلون جماعة واحدة أم جماعات متمايزة، وكيف تتشكل هذه الجماعات؟ وهل يوجد إطار يجمعهم لمناقشة شؤون الحي أو التواصل مع السلطات بخصوص الحي؟

المحور الثّالث:

3) بعد سنوات من إقامتك في الحيّ، كيف ترى علاقات السّكّان فيما بينهم؟ هل يتّجهون إلى التّواصل أم إلى العزلة؟ وماذا عن علاقاتهم بالأحياء والمناطق القادمين منها؟

4) هل تلاحظ أن الناس في الحي يتثاقفون أي يتعلمون من بعضهم ممارسات جديدة أخذا وعطاء وينسجون علاقات فيما بينهم هم وأفراد أسرهم؟

5) وهل ينتظمون للتعبير عن مشاكلهم الجماعية أمام السلطات، أي هل يسعون لإيجاد قناة للنقاش والحوار والتواصل مع السلطات المحلية كجماعة حي؟ أم أنّ كل يحل مشاكله بنفسه وبمفرده؟ هل تسود روح الجماعة بين السّكّان؟

المحور الرّابع:

6) ما درجة إقبال النّاس على الهياكل الجماعية في الحيّ والاستعانة بها، للنّظر في مشاكل الحيّ ذات الطبيعة الجماعية؟ مع ذكر أمثلة كلّما أمكن؟

7) هل سبق وأن تعرّضت الحياة الجماعية إلى تهديد ما [ضجيج – شجار – سرقات – احتلال المساحة العمومية – ....] وكيف كان موقف السكان؟

8) هل استبدل السّكان الفضاء الواقعي بالفضاء الافتراضي– الفيسبوك؟ وكيف تقيّم هذا التحوّل وفعاليته في تنمية وترقية الحياة الجماعية في الحيّ؟

محور الاقتراحات

9) ما هي قراءتك وتقييمك لبرنامج عدل من الناحية الاجتماعية باعتبارك مستفيد من سكن في هذا البرنامج. يعني، هل الحي يساهم في توليد روابط من النوع الحديث لمواجهة المشاكل الحديثة؟ أم أنّ الحياة فيه تقليدية في إطار هيكلي مادي حديثة [عمارات ومرافق]؟ وبالتّالي التغّير الوحيد هو طبيعة العمران فقط؟

الملحق رقم: 3 دليل المقابلة مع المهندسين المعماريين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر (2) أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع: تخصص حضري

دليل المقابلة مع المهندسين المعماريين

الاندماج الاجتماعي لسكّان حي عدل "الباز" في إطار السّياسات العمرانية الحالية في مدينة سطيف.

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)

إعداد الطالب: بوزكور عمر

تحت إشراف: أ.د بومخلوف محمد

السنة الجامعية: 2023/2022

1. يقول المعماري (فيشان شاكر ابارتي –abarti Chakr ishaan) "**إن للمعماريّين دورًا مهمًا بشكل غير عادي لتوجيه النّمو الحضري نحو تمازجٍ اجتماعيٍ وبيئاتٍ ثقافيةٍ مبتكرةٍ أكثر، والتي من شأنها أن تسمح لنا أن نقطن المدن بالطّريقة التي نريدها**". ما قراءتكم لهذا القول؟
2. في اعتقادكم، كيف يمكن للهندسة المعمارية للسّكن العمودي (العمارة) أن تساهم في عملية (اندماج/ انقسام) السّكّان في الأحياء السّكنية الجديدة مثل أحياء (AADL)؟ بمعنى كيف يمكن توظيف الهندسة لتقوية الرّوح المشتركة بين السّكّان لجعلهم اجتماعيين؟
3. هل تعتقد أن التّصاميم الهندسية في الجزائر تراعي البعد الاجتماعي والثّقافي لكل منطقة من مناطق الجزائر؟
4. كيف يمكن أن نوظّف الهندسة للمساعدة على تجنّب وقوع مشاكل اجتماعية معينة في الحيّ السّكني؟
5. هل يخضع تصميم الفضاء العام المشترك بين السّكّان مثل: (السّلالم، موقع السّاحة) لضوابط محدّدة في الأحياء السّكنية الجديدة؟
6. ما تقييمكم الهندسي للبرنامج السّكني(AADL)؟ هل يستوفي المعايير الهندسية والاجتماعية المطلوبة؟ وكيف ترون مكانة [عالم الاجتماع / السّوسيولوجي] في معادلة الإنتاج المعماري للسّكن في الجزائر؟ هل يتعاون [في الواقع] المهندس المعماري مع الباحثين الاجتماعين في الإنتاج العمراني؟

الملحق رقم: 4 دليل المقابلة مع أستاذ علم الاجتماع الحضري

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر (2) أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع: تخصص حضري

دليل المقابلة مع أستاذ علم الاجتماع الحضري

الاندماج الاجتماعي لسكّان حي عدل "الباز" في إطار السّياسات العمرانية الحالية في مدينة سطيف.

دراسة سوسيولوجية.

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)

إعداد الطالب: بوزكور عمر

تحت إشراف: أ.د بومخلوف محمد

السنة الجامعية: 2023/2022

1. كيف يمكن للسّياسات العمرانية أن تسهم في عملية انقسام السّكّان أو تآلفهم في الأحياء السّكنية (AADL)؟
2. كيف يمكن للبيئة العمرانية أن توجّه سلوك السّاكنة توجيهًا إيجابيًا؟ وهل للإنتاج العمراني الحديث علاقة بالعزلة والفردانية، والسّلوك الإجرامي وعصابات الأحياء التي تشهدها بعض الأحياء السّكنية الجديدة؟
3. هل تعتقدون بأنّ لمدّة الإقامة في الحيّ تأثيرا على السّكّان في اكتسابهم لثقافة حضرية، حيث تساعدهم هذه الأخيرة على الاندماج الاجتماعي؟
4. هل للهيكلة الاجتماعية الحضرية دور في تحقيق الاندماج الاجتماعي للسّكّان في الأحياء الجديدة؟ وما دور السلطات المحلية وسياسات الدّولة في ذلك؟
5. ما هي قراءتكم السّوسيولوجية للبرنامج السّكني (AADL) من الناحية الاجتماعية؟ أي، كيفية مساهمة هذا النّمط الحديث من السّكنات في توليد روابط لمواجهة المشاكل الحديثة؟ أم تعتقدون بأنّ حياة السّكّان فيها لازالت تقليدية في إطار هيكلي مادّي [عمارات ومرافق] حديث؟

الملحق رقم: 5 يوضح التصريح الشرفي من امضاء سكان الحي للموافقة على تحويل ملف سكن AADL إلى برنامج CNEP

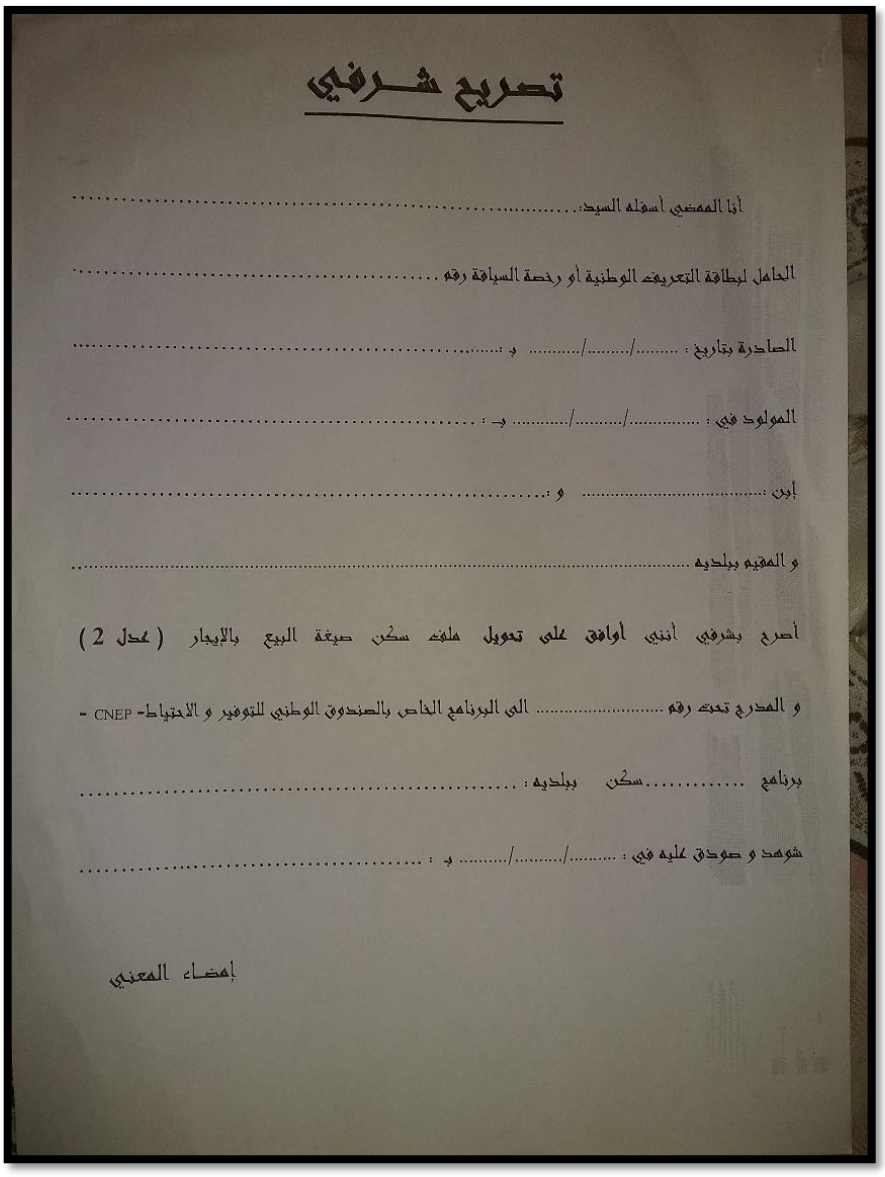

تصريح شرفي

أنا الممضي أسفله السيد: .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة رقم .....

الصادرة بتاريخ : ...../...../..... و .....

المولود في : ...../...../..... بـ : .....

إبن : ..... و .....

و المقيم ببلديه .....

أصرح بشرفي أنني **أوافق على تحويل** ملف سكن صيغة البيع بالإيجار **(عدل 2)**

و المدرج تحت رقم ..... الى البرنامج الخاص بالصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط- CNEP -

برنامج .....سكن ببلديه : .....

شوهد و صودق عليه في : ...../...../..... بـ : .....

إمضاء المعني

الملحق رقم 6: يوضح حي 2000 مسكن الباز عبر (Google Earth)

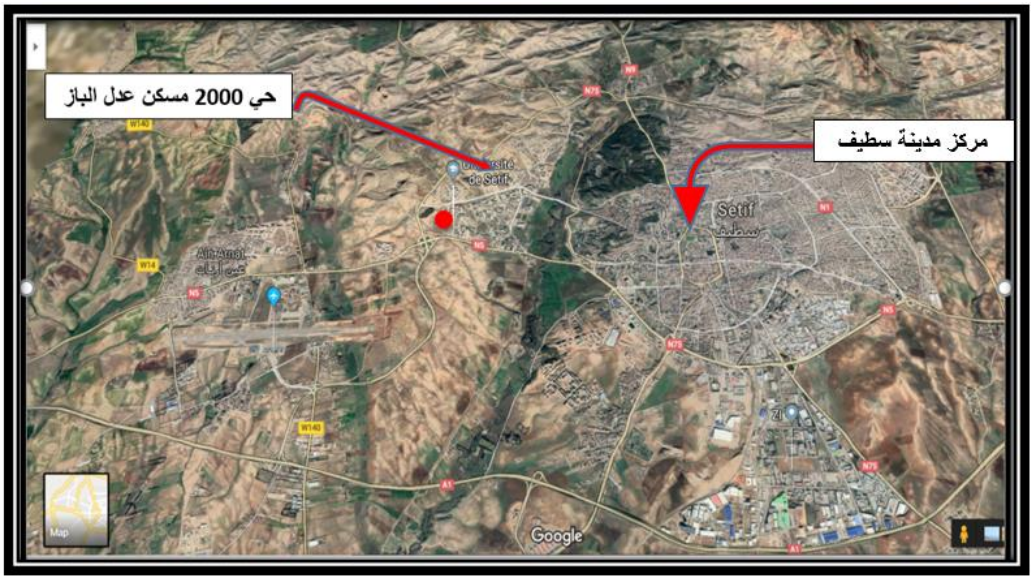

صورة عبر(Google Earth) توضّح موقع حي 2000 مسكن(AADL)الباز بالنّسبة لمدينة سطيف.

صورة عبر (Google Earth) توضّح الحيّ السّكني 2000 مسكن (AADL) الباز.

الملحق رقم: 7 خريطة توضّح اتجاهات التوسع المجالي ونموّ مدينة سطيف.

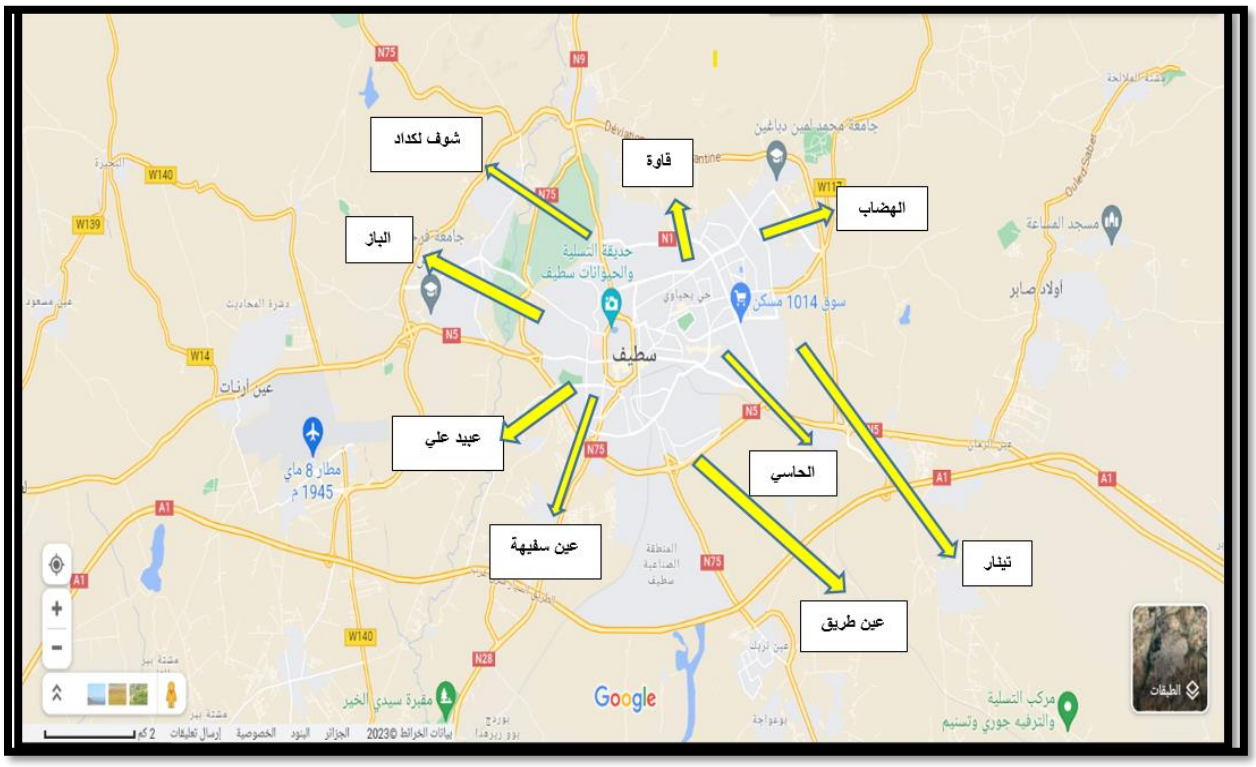

مصدر الصورة: من إعداد الطالب بالاعتماد على: https://www.google.com/maps /2023

الملحق رقم 7: صور فوتوغرافية من التقاط الباحث لحي 2000 مسكن الباز سطيف:

صورة من التقاط الباحث: توضح التعليق العشوائي للمقعرات الهوائية في مختلف عمارات الحي.

صورة من التقاط الباحث: توضح وضعية فضاء لعب الأطفال في ساحة الحي.

صورة من التقاط الباحث: توضح استغلال بعض الشقق في الحي لممارسة نشاطات طبية.

صورة من التقاط الباحث: توضح المستودعات المفتوحة والفارغة أسفل العمارات وهي بؤر لمختلف الأنشطة المشبوهة ورمي الأوساخ

صورة من التقاط الباحث: توضح غرفة فوضوية للحارس من بناء السكان بمدخل مجمع العمارات (F).

صورة من التقاط الباحث: توضح تسييج المساحات الخضراء والمحاذية لسكنات الطابق الأرضي بأنواع مختلفة من السياج.

صورة من التقاط الباحث: توضح وضعية وشكل مصلى الحي.

صورة من التقاط الباحث: توضّح لعب الأطفال في أحد طرقات الحي.

صورة من التقاط الباحث: توضح الأبواب الحديدية التي أنجزها السكان بإمكانياتهم الخاصة للحماية.

صورة من التقاط الباحث: توضح محطة توقف نقل ترامواي بالقرب من الحي.

صورة من التقاط الباحث: توضح الوسائل المستعملة للجلوس في مساحة لعب الأطفال.